رقم (٤٢) من تراث الكوثري

مُقدّماتُ

الإمام الكوثري

ولد ١٢٩٦ - توفى ١٣٧١هـ
رَحِمَهُ اللّه تعالى

وهي المقدّمات التي كتبها للكتب التي حقّقها أو قرّظها أو عرّف بها

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر
☎ ٥١٢٠٨٤٧

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

محمد الكوثرى ، محمد زاهد بن الحسن بن علي
الكوثرى ، 1879 - 1952.
مقدمات الإمام الكوثرى . - ط 01 - . القاهرة :
المكتبة الأزهرية للتراث ، 2006
328ص ؛ 24 سم . - (من تراث الكوثرى ؛
رقم 42)
تدمك 5 - 125 - 315 - 977
1- الفقه الإسلامي 2- الحديث
أ- العنوان

250

رقم الإيداع 13699 / 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر
☎ ٥١٢٠٨٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وعلى من تبعه ووالاه.

وبعد: فهذا سِفرٌ نفيس، ودرَّةٌ في تاج رئيس، جَمَع مقدمات الإمام محمد زاهد الكوثري (١٢٩٦ ــ ١٣٧١) الذي قلَّ من يُدانيه ــ في القرون المتأخرة ــ في تحقيقه للعلوم، وجمعِه بين معقولِها ومنقولِها.

نزِفُّ هذا السِّفرَ إلى القراء الكرام صِنواً لأخيه «المقالات»، بعد تلهُّف جمع من كبار علماء هذه العقود الأربعة الماضية إلى القيام بإخراج هذه التحفة، ذلك لما يعلمه كل من قرأ للكوثري: أن كل ما ينشره وما يكتبه إنما فيه لُباب العلم والتحقيق، والقولُ الفصل.

لقد قرأ العلماء من أكثر من أربعين سنة أمنية علامة العصر الشيخ محمد يوسف البَنُّوري (١٣٩٧) رحمه الله تعالى، في آخر كلمته الضافية في تقريظ «المقالات»: «كنت أتمنى منذ زمن غير قصير في حياة الشيخ الكوثري جمع مقالاته ومقدماته في صعيد واحد، حرصاً على إبراز هذه النفائس القيمة من معادنها البعيدة، حتى يستفيد منها كل مشتاق يقدر هذه الجواهر الغالية بين حنايا ضلوعه، حتى عرضتُ اقتراحي هذا على حضرة الشيخ نفسه...

وأودُّ أن لو طُبعَتْ «مقدمات الكوثري» لكتبٍ شتى على هذا المنوال من طبع «المقالات»، فإني أرى فيه خدمة للعلم ونفعاً لأهل العلم، فمقدمته على كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي، ومقدمته على «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الهالكين»، لأبي المظفر الإسفراييني، ومقدمته على «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، ومقدمته على «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»، وما إلى ذلك من مقدماته وتَقْدِمَاتِه على عشراتٍ من الكتب، فإن فيها من الفوائد

والمغانم ما يساوي بعضُها رحلة! وطالما اشتاقت لمثلها الأفكار، وابتهجت بطلعتها الأبصار». انتهى.

ولقد صدق الشيخ وبَرَّ، والأمنية الآن أن ينهض محقق غوَّاص لتحقيق مقدمته على «تبيين كذب المفتري» وتجلية كنوزها، فإنها تحفة «كوثرية» أتحف بها العلم والعلماء. وكان عالم حماة ــ من المدن السورية ــ وفقيهها العلامة الفقيه الداعية المجاهد الشيخ محمد الحامد رحمه الله تعالى (١٣٨٩) يقول: إن مقدمات الكوثري للكتب في غاية الأهمية، بل إن بعضها يفوق في أهميته الكتابَ نفسَه!.

وثناءُ الإمام الكوثري على أيِ كتاب ــ أو كاتب ــ شهادةٌ من إمام، وتحليةٌ له بوسام، شَهِدَ له بذلك العلامة الإمام الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى ــ وذلك في كلمته الآتية بعد صفحات ــ والعلامة المحدث الشيخ عبد الله محمد الصِّدِّيق الغُمَاري، في كلمته التي نشرها في «مجلة الإسلام» ص ١٢ من العدد ١٥ للسنة ١٢، بتاريخ ١٣٦٢ = ١٩٤٣، قال في أولها: «أقدم الشكر الجزيل إلى حضرة أصحاب الفضيلة... أولهم: فضيلة الأستاذ العلامة المطلع الباحث الشيخ محمد زاهد الكوثري أطال الله بقاءه، وقد حَلَّيتُ بتقريظه جِيْدَ الكتاب ــ «إقامة البرهان على نزول عيسى آخِر الزمان» ــ وصدَّرتُ به، لأنه يشتمل على فصلِ الخطاب، والتقريظُ من فضيلة الأستاذ عزيزٌ لا يَنالُهُ إلا من ينال ثقته واطمئنان قلبه، وَنَيْلُ ثقته أعزُّ من الكبريت الأحمر، لأنه ــ حفظه الله ــ ناقد خبير لا يحكم بالمظهر حتى يتحقق من المخبر، ولا يُثني على شخص إلاَّ بعد اختبارٍ لأحواله، وسَبْرٍ لسيرِ أعمالِه.

ولا أُذيع سراً إذا قلت: إن كثيراً من الناس طلبوا أن يقرظ لهم كتبهم فلم يظفروا بما أرادوا، لأنهم لم يكونوا ــ في نقده ــ أهلاً لذلك. فلا يسعني إزاء ما نلتُ من تقريظه وإطرائه إلاَّ أن أشكره، وأسأل الله أن يتولَّى توفية جزائه». انتهى.

ومن عَرَفَ الشيخَ الغماري، وحال ما بينه وبين الكوثري، عرف قدرَ كلامه هذا.

فالحمد لله على أن أعاننا على جمع هذه المقدمات، على هذا النحو الممتع.

لقد جَمَع هذا المجلدُ سبعاً وخمسين مقدمة (٥٧) صنَّفناها على خمسة

علوم رئيسية :

أولاً: في علوم العقيدة والكلام والفِرَق والفلسفة، من ص **٣٥ ـــ ٢٥٥**.

ثانياً: في الحديث الشريف وعلومه، من ص **٢٥٩ ـــ ٤٠٤**.

ثالثاً: في الفقه العام والأحكام والأصول، من ص **٤٠٥ ـــ ٤٨٤**.

رابعاً: في التاريخ والسيَر والتراجم، من ص **٤٨٥ ـــ ٥٤٩**.

خامساً: في التصوف والأخلاق والمواعظ، من ص **٥٥١ ـــ ٥٦٧**.

ورتبنا مقدمات كل علم حسب تاريخ كتابة مؤلفها الإمام الكوثري لها ما أمكن.

ويرى القارىء الكريم أن أول مقدمة له هي مقدمة «انتقاد المغني»، وتاريخُها سنة ١٣٤٣. ومع أن الشيخ لم يتوفَّر على كتابتها ـــ إنما هي إفادات منه ـــ فإنك تجد فيها نقولاً نادرة، وفوائد غالية. وآخر ما كتبه من تقدماته للكتب تقدمة كتاب «جذْوة المقتبس» بتاريخ ٢٥ شعبان ١٣٧١هـ.

لقد كان الشيخ رحمه الله تعالى ـــ وما يزال ـــ مدرسةَ علمٍ وأدب، وتحقيق وجهاد، وصبر وثبات على لأواء الحق المُرّ، غريباً في البلد الذي هاجر إليه، غريباً في علمه وتحقيقه، غريباً في استقامته وتعاليه على سفاسف الأمور وأصحابها، وبُعده عن أبواب الحكام وطُرَّاقها، خَلقه الله تعالى للعلم والجرأة في الحق والعزَّة للدين!.

وفي صدري كلمة تنازعني، فلا بد لي من كتابتها.

لقد طلبتُ العلم في بلد من البلاد العربية، فراعتني غَمَزاتٌ تُوجَّهُ للإمام الذي أتشرف بتصحيح مقدماته، ويتـوكأُ أصحابها على كتاب طبع في مجلدين في الردِّ على أحد كتب الإمام الكوثري، فنظرتُ في هذا الرد نظرةً عَجْلى، ثم نظرةَ إمعانٍ متأنّ، فوجدتُ البون بين الرجلين شاسعاً والمزارَ بعيداً!.

وجدت نفسي بين عالم يترسَّم ما في كتب الجرح والتعديل لا يعدو حروفها، وبين عالم مَلَك علم الجرح والتعديل، ومَلَك تاريخه، ومَلَك فقهه! يخيَّل إليك أنه في قِمَّةِ جبل شامخ لا يستطال، مَلَك من العلوم زِمامَها ليُغربِل منها كل زيف ودخيل، فترى العالمَ يَتعَبُ في تنقيح المسألة طويلاً، وهي عند الكوثري على طرف اللسان أو القلم ينثرها نثراً!!.

ثم رأيت أن كاتب ذلك الرد قد أشفق على نفسه ورَحِمها، وأشار ــ بخفاء ــ إلى مكانة الإمام الكوثري عنده، وكأنه أراد أن يغسل عن نفسه عارَ ذلك الردِّ الذي حُمِل عليه حملاً، فأثنى على الكوثري ثناء يليق بمتعاصِرَيْن أُثِيرَ بينهما ما أُثِير من المكدِّرين صَفْوَ الأخوة بين العلماء، فقال في آخر مقدمته لـ «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، صفحة (كو): «وقد كان لفضيلة العلامة الكبير الأستاذ محمد زاهد الكوثري مدَّ الله في أيامه، فضل كبير بتنبيهه على وجود نسخة «التقدمة» في مكتبة مراد ملا، وإرشاده إلى نُسَخ كثيرٍ من الكتب، هذا، مع عنايته بمطبوعات الدائرة، شكر الله سعيه، ووفق الجميع للاستمرار على خدمة العلم ونشره».

وقد صَدَر هذا الثناءُ منه بعد كتابته الردَّ بزمنٍ طويلٍ، وتاريخ هذه الكتابة ٢٣ شوال ١٣٧١هـ أي: قبل وفاة الإمام الكوثري بستة وعشرين يوماً، بعد أن ألف كتابه «التنكيل» وبعد أن طبع منه مقدمته التي سماها «طليعة التنكيل» ووقف عليها الكوثري، وردَّ عليها بكتابه «الترحيب بنقد التأنيب».

وأنا أسأل كلَّ قارىء لذاك الردّ ولهذا الثناء: هل يَتصوَّرُ أنَّ كاتبهما واحد؟! فالرَّدُّ لم يُبقِ بينه وبين التصريح بكفر الكوثري إلاَّ كما بين العين وحاجبها ــ أو جَفْنِها ــ وهذا يدعو له بطولِ العمر والبقاء، وشكرِ المسعى الحميد، والاستمرارِ على خدمة العلم ونشره!!.

وعلمتُ حينئذ: لِمَ طَبَع (الطليعة) ثم أمسك الردَّ الأصلي عنده ولم يطبعه ولم يدفعه للمتحمِّسين المحسنين! ليطبعوه مع توفُّرهم!.

فلو كان المعلمي يعتقد أن ما كتبه عن الكوثري حق وصدق فهل يسوغ له شرعاً أن يدعو له هذا الدعاء؟! ويصفه بهذه الأوصاف!

فالمعلِّمي ــ رحمه الله تعالى ــ هنا أحد رجلين: إما آثم بالدعاء أن يطيل الله عمر الكوثري في الضلال والإضلال، وإما أنه كان محمولاً مغلوباً على ما كتب في «التنكيل» وندم على ما فعل، وأراد أن يغسل عنه ما تلبَّس به.

وهذا الاحتمال الثاني هو الواقع لأمور، منها: أنه ليست بين الكوثري

والمعلِّمي أية صلة ومراسلة علمية، ليدلَّه على مخطوطة كتاب يحققه، إنما الصلة القوية والمراسَلات العلمية، كانت بين الكوثري ودائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، التي طبعت «الجرح والتعديل» وغيره، فالكوثري دلَّ القائمين عليها على مخطوطة الكتاب، وهم سعوا للحصول عليها، وأخبروا المعلِّميَّ بذلك ــ وهو بمكة ــ فسُرَّ بذلك، وكتب ما نقلته كلمة شكر للكوثري، وانتهزها فرصة للاعتذار إليه عن بُعد، لعله يصل إلى الكوثري ويقرؤه قبل أن يُتوفَّى، لكن ما قُدِّر ذلك.

كما أثنى المعلِّمي على الإمام الكوثري في موضع آخر من كتبه، ففي كتاب «الأنوار الكاشفة» ص١٧٥ وصفه فيه بـ (العلامة)، وبسعة الاطلاع على كتب الحنفية وغيرهم. وكان تأليفه لكتابه هذا سنة ١٣٧٨هـ، أي بعد وفاة الكوثري بسبع سنوات.

وهذا الثناء من المعلِّمي جاء منه وهو ينقل عن الكوثري من كتابه «الترحيب» الذي ردَّ به الكوثريُّ على المعلِّمي، وهذا من إنصافه.

وبهذه المناسبة: ألفت النظر فأقول: مهما يكن من أمر خفيٍّ مستور، يكشفُه مستقبلُ الزمن بين الكوثري والمعلِّمي.

وختاماً أقول: إن المنهج العلمي الذي اختطَّه الكوثري الإمام لنفسه ــ بعد أن أخذ من العلوم العقلية والنقلية رحيقها ــ منهجٌ لا يُدرِكُ غَورَهُ ولا يستطيعه إلاَّ من طلب العلوم طَلَبَهُ، وأُوتِي من المواهب مثلَ ما أُوتِيَهُ! وأنَّى ذلك إلاَّ بعون من الله الكريم الوهاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

النـاشـر

الإمـام الكوثـري

بقلم الأستاذ الإمام الشيخ محمد أبو زهرة

وكيل كلية الحقوق وأستاذ الشريعة بجامعة القاهرة

(رحمهما الله تعالى)

(وقد وصف الكوثريّ بالإمامة ١١ مرة، وترضّى عنه ١٠ مرات، وقال: إنه كان من المجددين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد)

١ ـ منذ أكثر من عام فَقَدَ الإسلامُ إماماً من أئمة المسلمين الذين عَلَوْا بأنفسهم عن سَفْسَافِ هذه الحياة، واتجهوا إلى العلم اتجاهَ المؤمن لعبادة ربه، ذلك بأنه عَلِمَ أن العلم عبادةٌ من العبادات يَطلُبُ العالمُ به رضا الله لا رضا أَحَدٍ سواه، لا يَبْغِي به عُلُوّاً في الأرض ولا فساداً، ولا استطالةً بفضلِ جاه، ولا يُريدُه عَرَضاً من أعراض الدنيا، إنما يَبغِي به نُصرةَ الحق لإرضاءِ الحق جل جلاله. ذلكم هو الإمام الكوثري، طيَّب الله ثراه، ورَضيَ عنه وأرضاه.

لا أعرفُ أنَّ عالماً مات فخَلا مكانُه في هذه السنين، كما خلا مكانُ الإمام الكوثري، لأنه بَقِيَّةُ السلفِ الصالح الذين لم يجعلوا العِلْمَ مُرتَزَقاً ولا سُلَّماً لغاية، بل كان هو منتَهَى الغاياتِ عندهم، وأسمَى مَطارح أنظارِهم، فليس وراءَ علم الدين غايةٌ يتغيَّاها مؤمن، ولا مُرْتَقىً يَصِلُ إليه عالم.

لقد كان رَضيَ الله عنه عالماً يَتحقَّقُ فيه القولُ المأثورُ «العلماءُ وَرَثَةُ الأنبياء»، وما كان يَرى تلك الوراثةَ شرَفاً فقط، ليفتَخِرَ به ويَستطِيلَ على الناس، إنما كان يَرى تلك الوراثة جهاداً في إعلان الإسلام، وبيانِ حقائقِه، وإزالةِ الأوهام التي تَلحَقُ جوهرَهُ، فيُبْدِيه للناس صافياً مُشْرِقاً منيراً، فيَعْشُو الناسُ إلى نُورِه، ويهتدون بهديه،

وأنَّ تلك الوراثَةَ تتقاضى العالِمَ أن يُجاهِدَ كما جاهد النبيُّون، ويَصبرَ على البأساءِ والضراءِ كما صَبَرُوا، وأن يَلْقَى العَنَتَ ممن يدعوهم إلى الحق والهداية كما لَقُوا، فليسَتْ تلك الوراثةُ شرَفاً إلَّا لمن أخَذَ في أسبابها، وقام بحقها، وعَرَف الواجب فيها، وكذلك كان الإمامُ الكوثري رَضِيَ الله عنه.

٢ ــ إنَّ ذلك الإمامَ الجليل لم يكن من المنتحلين لمذهبٍ جديدٍ، ولا من الدعاةِ إلى أمرٍ بَدِيءٍ لم يُسْبَق به، ولم يكن من الذين يَسِمُهم الناسُ اليومَ بسِمَةِ التجديد، بل كان يَنفِرُ منهم، فإنه كان مُتَّبعاً، ولم يكن مُبْتَدِعاً، ولكني مع ذلك أقول: إنه كان من المجدِّدين بالمعنى الحقيقي لكلمةِ التجديد، لأنَّ التجديد ليس هو ما تعارَفَهُ الناسُ اليوم من خَلْعٍ للرِّبْقَةِ وردٍّ لعهدِ النبوَّةِ الأولى، إنما التجديد هو أن يُعادَ إلى الدين رَوْنَقُه ويُزالَ عنه ما عَلِقَ به من أوهام، ويُبيَّنَ للناس صافياً كجوهرِه، نقيًّا كأصلِه، وإنه لمن التجديد أن تَحيا السُّنَّةُ وتَموتَ البدعةُ ويقومَ بين الناس عَمُودُ الدين.

ذلك هو التجديدُ حقاً وصدقاً، ولقد قام الإمامُ الكوثري بإحياءِ السنة النبوية، فكَشَفَ عن المخبوءِ بين ثنايا التاريخ من كُتُبِها، وبيَّنَ مناهجَ رُواتِها، وأعلَنَ للناس في رَسَائِلَ دَوَّنها وكُتُبٍ أَلَّفَها سُنَّةَ النبي ﷺ، من أقوالٍ وأفعالٍ وتقريرات. ثم عَكَفَ على جهودِ العلماءِ السابقين الذين قاموا بالسنة ورَعوْها حَقَّ رعايتها، فنَشَر كتبَهم التي دُوِّنَتْ فيها أعمالُهم لإحياءِ السنة والدِّيْنُ قد أُشْرِبَتْ النفوسُ حُبَّهُ، والقلوبُ لم تُرنَّقْ بفسادٍ، والعلماءُ لم تَشغلهم الدنيا عن الآخرةِ، ولم يكونوا في رِكابِ الملوك.

٣ ــ لقد كان الإمامُ الكوثري عالماً حقاً، عَرَف عِلمَهُ العلماءُ، وقليلٌ منهم من أدرَك جهادَه، ولقد عَرَفتُهُ سِنينَ قبلَ أن ألقاه، عَرَفتُهُ في كتاباتِهِ التي يُشرِقُ فيها نُورُ الحق، وعَرَفتُهُ في تعليقاتِهِ على المخطوطاتِ التي قام على نشرها، وما كان والله عَجَبِي من المخطوط بقَدْرِ إعجابي بتعليقِ من عَلَّقَ عليه، لقد كان المخطوط أحياناً رسالةً صغيرة.

ولكنْ تعليقات الإمام عليه تجعلُ منه كتاباً مقروءاً، وإنَّ الاستيعابَ والاطِّلاعَ واتساعَ الأفق، تَظهرُ في التعليق باديةَ العِيَان، وكلُّ ذلك مع طَلَاوةِ عبارة،

ولطفِ إشارة، وقُوَّةِ نقد، وإصابةٍ للهدف، واستيلاءٍ على التفكير والتعبير، ولا يمكنُ أن يجولَ بخاطرِ القارىءِ أنه كاتبٌ أعجمي وليس بعربـي مُبين.

ولقد كان لفَرْط تواضُعِهِ لا يَكتُبُ مع عنـوان الكتابِ عَمَلَهُ الرسميَّ الذي كان يتولاه في حكم آل عثمان، لأنه ما كان يَرى رَضِيَ الله عنه أنَّ شَرَفَ العالِمِ يَنالُهُ مِن عَمَلِهِ الرسمي وإنما ينالُهُ من عملِهِ العِلْمي، فكان بعضُ القارئين ــ لسلامةِ المبنى مع دقة المعنى ولإشراقِ الديباجةِ وجزالةِ الأسلوب ــ لا يَجُولُ بخاطره أنَّ الكاتبَ تُركيٌ بل يعتقد أنه عربـي، وُلِدَ عربياً، وعاش عربياً، ولم تُظِلَّهُ إلَّا بيئةٌ عربية.

ولكن لا عجَبَ فإنه كان تركياً في سُلالتِهِ وفي نشأتِه، وفي حياتِهِ الإنسانيةِ في المدة التي عاشها في الآستانة، أما حياتُه العلمية فقد كانت عربيةً خالصة، فما كان يقرأُ إلَّا عربياً، وما ملأ رأسَهُ المُشْرِقَ إلَّا النورُ العربـيُّ المحمديُّ، ولذلك كان لا يكتُبُ إلَّا كتابةً نقيةً خاليةً من كل الأساليب الدخيلة في المنهاج العربـي، بل كان يَختارُ الفصيحَ من الاستعمال الذي لم يَجرِ خِلافٌ حولَ فصاحتِه، مما يَدلُّ على عِظَم اطِّلاعِهِ على كتب اللغة متناً ونحواً وبلاغةً، ثم هو فوقَ ذلك يَقْرِضُ الشعرَ العربـي فيكونُ منه الحَسَنُ.

٤ ــ لقد اختَصَّ رَضِيَ الله عنه بمزايا رَفَعَتْهُ وجعَلَتْهُ قُدوةً للعالِمِ المسلم، لقد علا بالعلم عن سُوْق الاتجار، وأعلَمَ الخافِقِين أنَّ العالِمَ المسلم وطنُهُ أرضُ الإسلام، وأنه لا يَرضىَ بالدَّنِيَّةِ في دِينِه، ولا يأخذُ من يُذل الإسلام بهوادة، ولا يجعل لغير الله والحقِّ عنده إرادة، وأنه لا يَصِحُّ أن يعيشَ في أرض لا يستطيع فيها أن يَنطِقَ بالحق، ولا يُعلِيَ فيها كلمةَ الإسلام، وإن كانت بلَدَهُ الذي نشأ فيه، وشَدَا وترعرَعَ في مَغَانِيه، فإنَّ العالِمَ يَحيَا بالروح لا بالمادة، وبالحقائِق الخالدةِ، لا بالأعراض الزائلة. وحَسْبُهُ أن يكون وجيهاً عند الله وفي الآخِرة، وأما جاهُ الدنيا وأهلِها فَظِلٌّ زائل، وعَرَضٌ حائل.

٥ ــ وإنَّ نظرةً عابرةً لحياة ذلك العالم الجليل، تُرينا أنه كان العالِمَ المخلِصَ المجاهِدَ الصابرَ على البأساءِ والضرَّاءِ، وتَنَقُّلِهِ في البلادِ الإسلامية والبلاءُ بلاء، ونشرِهِ

النورَ والمعرفةَ حيثما حَلَّ وأقام. ولقد طَوَّفَ في الأقاليم الإسلامية فكان له في كل بلد حَل فيه تلاميذُ نَهَلُوا من منهلِهِ العذب، وأشرقَتْ في نفوسهم رُوحُه المخلصة المؤمنة، يُقَدِّمُ العلم صَفْواً لا يُرَنِّقُه مِراءٌ ولا التواء، يَمضي في قول الحق قُدُماً لا يَهمُّه رَضِيَ الناسُ أو سَخِطُوا ما دام الذي بينه وبين الله عامراً.

ويظهرُ أن ذلك كان في دمِهِ الذي يَجري في عُرُوقه، فهو في الجهادِ في الحق منذ نشأ، وإنَّ في أُسرته لَتَقْوَى وقُوَّةَ نَفْسٍ وصبرٍ واحتمالٍ للجهاد، إنه من أسرة كانت في القُوقاز، حيث المَنَعةُ والقُوَّة وجَمَالُ الجسمِ والروحِ، وسلامةُ الفِكر وعُمقُه.

ولقد انتقل أبوه إلى الآستانة فوُلِدَ على الهُدَى والحق، فدَرَس العلومَ الدينيةَ حتى نال أعلى درجاتِها في نحو الثامنةِ والعشرين من عمره، ثم تدرَّجَ في سُلَّم التدريس حتى وَصَل إلى أقصى درجاته وهو في سن صغيرة، حتى إذا ابتُلِيَ بالذين يُريدون فَصْلَ الدنيا عن الدين، لتُحْكَمَ الدنيا بغير ما أَنْزَل الله، وقَفَ لهم بالمرصاد، والعُوْدُ أخضرُ، والآمالُ متفتحة، ومَطامحُ الشباب متحفِّزة، ولكنه آثرَ دِينَه على دُنياهم. وآثَرَ أن يُدافِعَ عن البقايا الإسلامية على أن يكون في عيش ناعم، بل آثَرَ أن يكون في نَصَبٍ دائم فيه رضا الله على أن يكون في عيشٍ رافهٍ وفيهِ رِضَا الناسِ ورِضَا من بيدِهم شُؤونُ الدنيا، لأنَّ إرضاءَ الله غايةُ الإيمان.

٦ ــ جاهَدَ الاتحاديين الذين كان بيدهم أمرُ الدولة لما أرادوا أن يُضيِّقُوا مَدَى الدراسات الدينية ويُقصِّرُوا زمنَها، وقد رأى رَضِيَ الله عنه في ذلك التقصيرِ نقصاً لأطرافها، فأعمَلَ الحيلةَ ودبَّر وقدَّر، حتى قَضَى على رغبتهم، وأطال المدةَ التي رغبوا في تقصيرها، ليتمكن طالبُ علوم الإسلام من الاستيعاب وهَضْمِ العلوم، وخصوصاً بالنسبة لأعجميٍّ يتعلم بلسانٍ عربيٍّ مُبين.

٧ ــ وهو في كل أحواله العالِمُ النَّزِهُ الأَنِفُ الذي لا يَعْتَمِدُ على ذي جاه في ارتفاع، ولا يتملَّقُ ذا جاه لنيل مطلبٍ أو الوصولِ إلى غايةٍ مهما شَرُفَتْ، فإنه رَضِيَ الله عنه كان يَرى أن معاليَ الأُمور لا يُوصِلُ إليها إلَّا طريقٌ سليم ومِنهاجٌ مستقيم، ولا يُمكِنُ أن يصِلَ كريمٌ إلى غايةٍ كريمة إلَّا من طريقٍ يَصُونُ النفسَ فيها عن

الهَوَان، فإنه لا يُوصِلُ إلى شريفٍ إلاَّ شريفٌ مِثلُه، ولا شَرَفَ في الاعتماد على ذوي الجاه في الدنيا، فإنَّ من يعتمدُ عليهم لا يكون عند الله وجيهاً.

٨ ــ سَعَى رَضِيَ الله عنه بجدِّهِ وعَمَلِه في طريق المعالي حتى صار وكيلَ مشيخةِ الإسلام في تركيا، وهو ممن يَعرِفُ للمنصِب حقَّه، لذلك لم يُفرِّط في مصلحةٍ إرضاءً لذي جاهٍ مهما يكن قوياً مسيطراً، وقَبِلَ أن يُعزَلَ من منصبِهِ في سبيلِ الاستمساك بالمصلحة. والاعتزالُ في سبيلِ الحقِّ خير من الامتثالِ للباطل.

٩ ــ عُزِلَ الشيخُ عن وكالة المشيخة الإسلامية، ولكنه بَقِيَ في مجلس وكالتها الذي كان رئيساً له، وما كان يَرى غَضًّا لمقامِهِ أن يَنزِلَ من الرياسةِ إلى العضوية ما دام سَبَبُ النزول رفيعاً، إنه العُلُوُّ النفسيُّ لا يمنَعُ العاملَ من أن يَعمَلَ رئيساً أو مرؤوساً، فالعِزَّةُ تُستمَدُّ من الحق في ذاتِهِ، ويُباركها الحقُّ جل جلاله.

١٠ ــ ولكنَّ العالِمَ الأبيَّ العَفَّ التَّقِيَّ يُمتحَنُ أشد امتحان، إذ يَرى بلدَهُ العزيزَ وهو دار الإسلام الكبرى، ومَناطُ عِزَّتِه، ومَحطُّ آمالِ المسلمين يَسُودُهُ الإلحاد، ثم يُسيطِرُ عليه من لا يرجو لهذا الدينِ وقاراً، ثم يُصبحُ فيه القابضُ على دِينه كالقابضِ على الجَمْر، ثم يَجِدُ هو نَفْسَهُ مقصوداً بالأذَى، وأنه إن لم يَنْجُ أُلقِيَ في غَياباتِ السجن، وحِيلَ بينه وبين العِلم والتعليم.

عندئذ يَجِدُ الإمام نفسَه بين أمور ثلاثة: إما أن يَبقَى مأسوراً مقيَّداً، يَنطفِىءُ علمُهُ في غياباتِ السجون، وإنَّ ذلك لعزيزٌ على عالِمٍ تَعوَّدَ الدرسَ والإرشادَ، وإخراجَ كنوزِ الدِّين ليُعلِّمها النَّاسَ عن بينة، وإما أن يَتملَّقَ ويُداهِنَ ويُمالىء، ودون ذلك خَرْطُ القَتاد بل حَزُّ الأعناق، وإما أن يُهاجِرَ وبلادُ الله واسعة، وتذكَّرَ قولَه تعالى: ﴿أَلَم تَكُنْ أَرضُ اللَّهِ واسِعَةً فتُهاجِرُوا فيها﴾.

١١ ــ هاجَرَ إلى مصر ثم انتَقَل إلى الشام، ثم عاد إلى القاهرة، ثم رجع إلى دمشق مرةً ثانية، ثم ألقَى عصا التسيار نهائياً بالقاهرة، وهو في رحلاته إلى الشام ومُقامِهِ في القاهرة كان نُوراً، وكان مَسْكَنُهُ الذي كان يَسكُنُه ضَؤُلَ أو اتَّسَعَ مَدْرَسَةً

يَأوِي إليها طلابُ العلم الحقيقي، لا طلابُ العلم المَدْرَسِي فيَهتدِي أولئك التلاميذُ إلى ينابيع المعرفة، من الكُتُبِ التي كُتِبَتْ وسُوقُ العلوم الإسلاميةُ رائجةٌ ونفوسُ العلماءِ عامرةٌ بالإسلام، فرَدَّ عقولَ أولئك الباحثين إليها ووجَّههم نحوَها، وهو يُفسِّرُ المُغْلَقَ لهم، ويَفيضُ بغزير علمِه وثمارِ فِكرِه.

١٢ ــ وإنَّ كاتبَ هذه السطور لم يَلْقَ الشيخ إلَّا قَبْلَ وفاتِهِ بنحوِ عامين، وقد كان اللقاءُ الرُّوحيُّ من قَبْلِ ذلك بسِنين، عندما كنت أقرأُ كتاباتِه، وأقرأُ تعليقَه على ما يُخرِجُ من مخطوط، وأقرأُ ما أَلَّف من كتب، وما كنتُ أَحسَبُ أَنَّ لي في نفسِ ذلك العالم الجليل مِثلَ مالَهُ في نفسي، حتى قرأتُ كتابه «حُسْنُ التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي» فوجدتُه رَضِيَ الله عنه خَصَّني عند الكلام في الحِيَلِ المنسوبةِ لأبي يوسف بكلمةِ خير. وأَشهَدُ أني سمعتُ ثناءً من كُبَراء وعُلَماء، فَمَا اعتززتُ بثناءٍ كما اعتززتُ بثناءِ ذلك الشيخِ الجليل، لأنه وِسامٌ عِلْميٌّ ممن يَملِكُ إعطاءَ الوِسامِ العلمي.

سَعيتُ إليه لألقاه، ولكني كنتُ أجهَلُ مُقامَهُ، وإني لأسِيرُ في مَيْدانِ العَتَبَةِ الخضراءِ، فوجدتُ شيخاً وجيهاً وقوراً، الشيبُ ينبثقُ منه كنُورِ الحق، يَلْبَسُ لباسَ علماءِ التُّرك، قد التَفَّ حولَهُ طلبةٌ من سُوْرِيَة، فوَقَع في نفسي أنه الشيخُ الذي أَسعَى إليه. فما أَنْ زايَلَ تلاميذَهُ حتى استفسرتُ من أحدِهم: من الشيخ؟ فقال: إنه الشيخُ الكوثري، فأسرعتُ حتى التقيتُ به لأعرِف مُقامَه، فقدَّمتُ إليه نفسِي، فوجدتُ عنده من الرغبة في اللقاءِ مِثلَ ما عندي، ثم زرتُه فعَلِمت أنه فَوْقَ كُتُبه، وفَوْقَ بُحوثه، وأنه كَنْزٌ في مِصر.

١٣ ــ وهنا أُريد أن أُبديَ صفحة من تاريخ ذلك الشيخ الإمام، لم يعرفها إلَّا عدد قليل:

لقد أردتُ أن يَعُمَّ نفعُه، وأن يتمكَّن طلابُ العلم من أن يَرِدوا وِرْدَهُ العذب، وينتفعوا من مَنْهلِهِ الغزير، لقد اقتَرَح قسمُ الشريعة على مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة: أن يُندَبَ الشيخُ الجليل للتدريس في دبلوم الشريعة، من أقسام الدراسات

العليا بالكلية، ووافَقَ المجلسُ على الاقتراح بعدَ أن عَلِمَ الأعضاءُ الأجلاءُ مكانَ الشيخ من علوم الإسلام، وأعمالَهُ العلميةَ الكبيرة.

وذهبتُ إلى الشيخ مع الأستاذ رئيس قسم الشريعة إبَّان ذاك، ولكننا فوجئنا باعتذار الشيخ عن القبول بمَرَضِهِ ومَرَضِ زوجِه، وضَعْفِ بصره، ثم يُصِرُّ على الاعتذار، وكلَّما ألححنا في الرجاءِ لَجَّ في الاعتذار، حتى إذا لم نجد جَدْوَى رجوناه في أن يُعاوِدَ التفكيرَ في هذه المُعاونة العلمية التي نَرْقُبُها ونتمنَّاها، ثم عُدتُ إليه منفرداً مرةً أُخرى، أُكرِّرُ الرجاءَ وأُلحف فيه، ولكنه في هذه المرةِ كان معي صريحاً، قال الشيخ الكريم... إنَّ هذا مكانُ علم حقاً، ولا أُريدُ أن أُدرِّسَ فيه إلَّا وأنا قَوِيٌّ أُلقِي درُوسي على الوجه الذي أُحِبُّ، وإنَّ شيخوختي وضَعْفَ صحتي وصِحَّةِ زوْجِي، وهي الوحيدةُ في هذه الحياة، كلُّ هذا لا يُمَكِّنني من أداءِ هذا الواجبِ على الوجهِ الذي أرضاه.

١٤ ــ خرجتُ من مجلس الشيخ وأنا أقولُ أيُّ نَفْسٍ عُلْوِيَّةٍ كانت تُسجَنُ في ذلك الجسم الإنساني، إنها نفس الكوثري.

وإنَّ ذلك الرجلَ الكريم الذي ابتُلِيَ بالشدائد، فانتَصَر عليها، ابتُلِيَ بفقدِ الأحبة، ففَقَدَ أولادهُ في حياته، وقد اخترمَهُم الموتُ واحداً بعدَ الآخر، ومع كل فقدٍ لَوْعَة، ومع كل لوعة نُدوبٌ في النفسِ وأحزانٌ في القلب. وقد استطاع بالعلم أن يَصبِرَ وهو يقول مقالةَ يعقوب «فصَبْرٌ جميلٌ واللَّهُ المُستعَانُ» ولكنَّ شريكتَه في السرَّاءِ والضراءِ أو شريكتَهُ في بأساءِ هذه الحياة بعدَ توالي النكبات، كانت تُحاوِلُ الصبرَ فتَتَصبَّرُ، فكان لها مُواسياً، ولكُلُومها مُداوياً، وهو هو نفسُه في حاجةٍ إلى دَوَاءٍ.

ولقد مَضَى إلى ربه صابراً شاكراً حامداً، كما يَمضِي الصِّدِّيقُون الأبرار، فرَضِيَ الله عنه وأرضاه.

محمد أبو زهرة

محمد زاهد الكوثري
راوية العصر وأمين التراث الإسلامي

بقلم الأديب الكبير الدكتور محمد رجب البيومي
عميد كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالمنصورة

يُطلقون وصفَ الرّاوية على مَن يحفظ الكثير من روائع الشعر العربي، فلماذا لا يتّسعون فيطلقون هذا الوصف على من قرأ كتب التراث الإسلامي في شتى فروعه المختلفة قراءة الدارس المستوعب الناقد؟ ومن تتبّع المخطوطات الإسلامية عربيّةً وغير عربية في شتى الأقطار المترامية ليقرأها في فروعها المختلفة؟

إننا نعهد من يتخصصُ في دروس التشريع من فقه وأصول وتفسير وحديث لا يلم بكتب العقيدة ودقائق علوم التوحيد والمنطق والفلسفة، ودعْك من علوم اللسان كالنحو والصرف والبلاغة واللّغة والأدب، فما بالُنا نجد الأستاذ الكوثري يقرأ كتب التراث الإسلامي في شتى مناحيه، قراءةً ترشّحه لأن يكون أمينَ هذا التراث في مختلف تيّاراته، لأنه لا يقرأُ قراءة المتعجّل، بل قراءة الفاحص الناقد البصير، حتى لنعجب حين نجدُ من يحققون كتب الكلام يتطلّعون إلى مصباحه المضيء، فنظنهم وحدهم تلاميذ الرجل، على حين نرى رجال الفقه على مختلِف مذاهبه يعشون إلى ضوئه حين تَنْبَهِمُ المسائل، وتتدجّى وجوه الرأي، فيجدون شفاء الصدور، واطمئنان اليقين، فإذا كان المجال لمحققي كتب اللّسان العربيّ، فإنَّ استشارةَ الكوثري لهم ضرورة ملزمة، إذ يُجمع المحققون على اختلاف مشاربهم، وتنوع اتجاهاتهم على إمامة هذا الحَبْر في شتى الميادين، وما شهدنا إلَّا بما رأينا.

فقد كان مجلسه العلمي في مسجد محمد أبي الذهب المقابل للجامع الأزهر الشريف بعد صلاة الجمعة في كل أسبوع مجال تسابق علمي بين المحققين، إذ

يعرفون أن الرجل الكبير لا يبخل بعلمه على أحد، وقد يستحيون من كثرة التردد على منزله العامر بالعباسيّة، فينتهزون فرصة صلاة الجمعة بمسجد أبي الذهب ليردوا مورده العلمي.

والكوثري الجليل رحب الصدر، رحب العلم معاً، وطبيعي أن يكون هؤلاء الكبار ممن لا يسألون عن غير العويص المستغلِق، وما أعياهم اكتشاف وجهه بعد طول الدأب، وعناء المراجعة، ولكن من غير الطبيعي ــ إلّا لَدَى من اختصه الله بفضله ــ أن يكونَ المسؤول الكبير ملمّاً بكل ما يُسأل عنه، وكأنّه سُئل من قبلُ، فدرس ونقّب حتى اهتدى إلى الرأي الصائب، مع بديهة حاضرة تقوم مقام الروية المتئدة عند سواه.

وقد يأتيه باحث بمخطوط نادر يظن أنه وحده الذي اطّلع عليه، فهو يباهي به مباهاةً لا تقف عند حد، ثم يفاجأ بأن الكوثري قد قرأ المخطوط في أكثر من نسخة، وأنه يشير عليه بالاطلاع على مخطوطات أخرى في مكاتب العالم الإسلامي عربيّة وغير عربيّة، كما يقدِّم إليه المخطوط النادر، فيعرف من طريقةِ نسخهِ مَن الكاتب؟ وفي أي سنة كُتب؟ ويبدي احتمالات شتّى لا تلبث بعد الفحص أن تصير إلى حقائق.

إننا نعرف كثيراً من الفضلاء يحرصون على جمع المخطوطات، ولهم جهدهم المشكور لما بذلوه من وقت ومال واطلاع، ولكننا لا نجد مثيلًا للكوثري في قراءة هذه المخطوطات واستيعابها على نحو فريد، ولعلنا نعترفُ بالفضل لأهله حين نذكر في هذا المجال الشيخ طاهر الجزائري، والشيخ خليل الخالدي، وأحمد باشا تيمور، ولكنّ الكوثري قد أربَى عليهم بما قرأ واستوعب في اللّغات الإسلامية من عربيّة وتركية وجركسية وفارسيّة.

إنّ هؤلاء الأفاضل قد وقفوا عند التراث العربي وحده، ولكنّ الكوثري تجاوزَ هذا النطاق إلى ما هو أرحب وأوسع، وقد يُترجم نقولاً مختلفة من هذه اللغات إلى العربية، ويقدّمُها هدية لمن يسأله دون أن يحرص على نسبة الترجمة إليه، وهي مثالية عليا نادرة الوجود.

(زاهـد أصيـل):

أذكرُ أنَّ الأستاذ العقاد حين تحدثَ عن الأستاذ الكبير محمد فريد وجدي رحمهما الله، قال في مقدمة حديثه[1]: «هو فريد عصره غير مدافَع، ولطالما قِيلتْ هذه الكلمة عن عشرات من حملة الأقلام في عصر واحد كلهم فريد في عصره، إلَّا أننا نقولها اليوم عن محمد فريد وجدي لنعيد إليها معناها الذي يصدق على اللغة حرفاً حرفاً، ولا ينحرف عنها كثيراً أو قليلاً حتى في لغة المجاز، نعم الفريد حتى في لغة الجناس لأن اسمه فريد!».

وما قالَه العقاد عن فريد، وانطباق الوصف الدقيق على اسمه، أقولُه عن (زاهد) وانطباق الوصف الدقيق على اسمه، فما رأَيْنا من كبار العلماء مَن زَهد في المناصب العلمية المغرية على ما تمنحه من جاه ممتد، ومال مسعف، وعيشٍ رافِه، كما زهد الأستاذ زاهد الكوثري.

لقد دُعِيَ إلى أن يكون أستاذاً للّغة التركية بمعهد اللُّغات الشرقية قبل أن ينضمَّ إلى كلية الآداب، فرفض، لأنه رأى بين أساتذةِ المعهد مستشرقين يُخفون ما لا يبدون، وليس من خُلقه أن يزامل من لا يثق في طويته، ودُعِيَ لأن يأخذ أجراً على ما يقوم به من عناء التصحيح والتوثيق والتقدمة لبعضِ كتب التراث، فرفض على شدة احتياجه، وضيق ذات يده، لأن ذلك في رأيه قد يحول دون ثواب الآخرة، وما عند الله أبقى وأفضل!

لقد قدَّم إليه تلميذه الناشر الكبير الأستاذ حسام القدسي مئة نسخة من كتاب قام على تصحيحه عاماً كاملاً فأبى، وقال: أخاف ألَّا يجتمع ثواب الدنيا مع ثواب الآخرة، وفي أزمةٍ مالية مرهقة حين اشتدت به العلّة، وزادتْ تكاليف العلاج شاء تلميذه الأستاذ أحمد خيري أن يمدّه بثمن الدواء وفاءً لما قام به من تعليمه وتهذيبه فأبى، وآثر أن يبيع كتبه الثمينة بثمن بخس ليجد ما ينفق دون مرارة تلحقه.

---

(١) رجال عرفتهم للأستاذ العقاد ص ١٤٧ ط بيروت.

وقد أراد الأستاذ الكبير محمد أبو زهرة أن يكون الكوثري أستاذاً للطلاب بقسم الدراسات العليا للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، وكان الرجل يُعاني أعباء الشيخوخة، فقال لأبي زهرة: ليست لديَّ القوة الجسمية التي أطمئن إليها في تأدية الدرس على الوجه المنشود! وألحّ أبو زهرة قائلاً: إنّ مجرد حديث الكوثري مع الطلاب كسب أي كسب، وإنه يتحدّث مع كبار العلماء فيبهرهم، فليجربْ ذلك مع الطلاب! ولكن الكوثري قال: التدريس أمانة، وله عندي ميزان خاص أخاف على نفسي أن أتجاوزه، ولقاءُ الله قريب!

وخرج الأستاذ أبو زهرة من بيت الكوثري، وهو يضرب كفّاً بكفّ، ويقولُ: عندنا من يدخلُ قاعة المحاضرات، ولا يَسْتحيي من نفسه أنْ يصرف الوقت فيما لا يفيد، وهذا الكوثريّ في ضيقٍ من العيش، وضرورةٍ لثمن الدواء، يستشعر فداحة الموقف العلمي، وينهاه ضميره الأدبي أن يتهيأ للتدريس، مع أنه أهل له!! ثم يبعث زميله الأستاذ علي الخفيف إلى الكوثري مرّةً أخرى فيجدُه مُصمماً على ما يريد! فيتكرر الرفض، ويخرج الخفيف هو الآخر ليضرب كفّاً بكفّ!

وقد أحسنَ الأستاذ أبو زهرة كلّ الإحسان، حين قال عن الكوثري في مقدمة كتاب (مقالات الكوثري) الذي طبع بعد رحيله مجموعاً من الصحف الدينيّة التي كان يؤثرها بنتاجه الغزير[1]:

«إن ذلك الإمام الجليل لم يكن من المنتحلين لمذهب جديد، ولا مِن الدعاةِ إلى أمرٍ بَدِيءٍ لم يُسبَق به، ولم يكن من الذين يَسِمُهم الناس بسمة التجديد، بل كان ينفرُ منهم، فإنه كان متّبِعاً ولم يكن مبتدعاً، وأنا مع ذلك أقولُ: إنه كان من المجدّدين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد، لأنَّ التجديد ليس هو ما تعارفه الناسُ من خلع للربقة، وردٌّ لعهد النبوة الأولى، وإنما التجديد هو أن يُعادَ إلى الدين رونقه، ويُزالَ عنه ما علق به من أوهام، ويُبَيَّنَ للناس صافياً كجوهره نقيّاً كأصله، وإنه لمن التجديد

(١) مقدمة (مقالات الكوثري) للأستاذ أبي زهرة ص (ب) ط أولى.

أن تحيا السنة وتموت البدعة ويقومَ بين الناس عمودُ الدين، ذلك هو التجديد حقاً وصدقاً، وقد قام الإمام الكوثري بإحياء السنّة النبوية، فكشفَ عن المخبوء بين ثنايا التاريخ من كتبها، ثم عكف على جهود السابقين من الذين قاموا بالسنة، ورعوها حق رعايتها، فنشر كتبهم».

وما قاله الإمام أبو زهرة يجبُ أن يكونَ موضع الاهتمام والنظر، لأنَّ من الكاتبين من يرى التجديد هَدْماً لا بناء! بل منهم من يرى التجديد في الشذوذِ عن الطريق السويّ، والافتياتِ على السابقين بغياً دون علم، وليس ذلك بتجديد بل هو تدمير وتخريب.

(ظروف حياة):

ينتهي نسبُ الكوثري إلى الجركس ببلاد القوقاز، وللجراكسة عزيمة صلبة، يعرفها من يقرأ سِيَرَهم في الحروب واقتحام الأهوال، وأبْناء الجراكسة من العلماء يحملونَ هذه العزيمة في مضمار العلم والثقافة، فلهم اعتزازٌ بالرأي، ومجاهرة بالحق، وعدم الخضوع لما يرونه باطلاً في الاتجاه، وتلك صفات بارزة عُرف بها الأستاذ محمد زاهد الكوثري، من عهد الطلب إلى أن سعدَ بجوار ربّه الكريم.

صحِبَتْه هذه العزيمة طالباً، حيثُ برز على أقرانه في مجال الدراسة، ونال الشهادة العالمية، فكان الأول بين زملائه، وعُيِّن مدرّساً بجامع الفاتح مباشرةً لما شُوهد من نبوغه المبكر، ولكـنَّ الاتحاديينَ حينئذٍ قد أرادُوا انتقاصَ المواد الدينيّة من جداول الدراسة لتحل محلها العلوم الحديثة، فرأى الكوثري أن يَجهر بالمعارضة دون حذر، ولاحظَ الاتحاديون الأتراكُ صلابة موقفه، فخافوا أن يلتف حوله من يستطيعُ إقناعهم باتجاهه، وعملوا على إبعاده عن الآستانةَ مُدرّساً في معهد فرعي وسط الأناضول.

ثم رأت الجامعة أن تعيّن أستاذاً للشريعة الإسلامية عن طريق الامتحان بين المتسابقين من حملة العالمية، مع الخبرة في التدريس فتقدمَ الأستاذ الكوثري

للامتحان، فوقع عليه الاختيار، وغاظَ الاتحاديين أن يرجعَ من الأناضول مُرقًّى إلى هذا المنصب الخطير، فاكتفوا بانتدابِ أستاذ آخر دون تعيين أحد، ولكنّ صِيت الكوثري دفعَ به إلى مجالات علمية حتى صارَ وكيلاً للمشيخة الإسلامية، فأصبحَ الرجل الثاني في المنصب الديني، إذْ لا يتقدمه غير شيخ الإسلام فحسب.

ثم جهَر بمعارضته الشديدة لهدمِ مدرسة دينيّة أراد الاتحاديون تحويلها إلى مستشفى عام، وبادَر فرفع دَعْوى إلى المحكمة المختصة موَضّحاً أن المدرسة ذات وقف متعينّ ولا سبيلَ إلى إلغائه، ولم تصل المحكمة إلى حكم عادل لأن الكماليينَ قد احتلّوا الآستانة، وأصبح أمرهم بالغ النفاذ، بحيثُ لا يخضع لرقابةٍ قضائية، فهُدمت المدرسة، وبدرتْ دلائلُ فصل الدين عن السياسة، والدعوة إلى العلمانيّة.

فجنّد الكوثري جبهةً لمحاربة هذا الاتجاه، وصدَر الأمر باعتقاله، فلم يخف على نفسه قدر خوفه على إسكات أصوات المعارضة لهذا الحدث المنكر، ورأى أن يفرّ بدينه مجاهراً إلى الله، ليستطيعَ أن يتحدث بما يشاء، ففرّ وحيداً أعزلَ من كل شيء، وطافَ ببلاد المشرق متنقلاً بين القاهرة ودمشق، حتى استقرّ بالقاهرة، ونزلَ أول أمره برواق الأتراك بالأزهر، فعرفَ الطلاب مكانتَه، وتجمعوا حوله، ولكنّ ظروف حياته ظلّتْ بين الجذب والشدّة، لأنه لم يسع إلى منصبٍ علميٍّ ترشحه له كفاءته الواضحة.

وكان من عارفِي فضله من أبْدوا استعداداً لمعاونته، ولكنّه أصرّ على الانطواء الوظيفي دون الانطواء العلمي، ولعلّ تجاربـه الأولى بتركيا قد أقنعته بالبعد عن ميادين التنافس، وقدْ نشر من التحقيقات العلمية ما قرّبه لذوي النباهة من أساتِذَةِ العلم.

وكان في الرجل تواضع كريم، فأراد إحياء سنة السلف في رواية الحديث النبوي واتصلَ بشيخ الشافعية بمصر ليروي عنه (المسلسل) عن مشايخه، كما اتصلَ بالشيخ يوسف الدجوي أحد كبار العلماء في زمنه ليروِي عنه موطأ مالك، وفي أثناء مقامه بدمشق روى كتاب الشمائل للترمذي عن السيد محمد بن جعفر الكتّاني بالجامع

الأموي بدمشق، ولم يكن الشيخ طالباً صغيراً حتى يحرص كل الحرص على هذه الروايات، ولكنّه كان في مستوى من يأخذ عنهم، بل كان يفوق بعض مَن جلس بين أيديهم، وهم يعلمونَ ذلك عنه، ولكنهم جميعاً يحيون سيرة السلف في امتداد الرواية إلى هذا العصر.

وقد رأيتُ بنفسي إحدى مجالس الحديث النبوي بدار العلامة يوسف الدجوي، وشاهدتُ العلامة الكوثري يقرأ في خشوع حديثَ الموطأ، والدجويُّ فوق كرسيّه يسمع في يقظة وانتباه، وكان المشهد عجيباً، تحدثتُ عنه بإفاضة في إحدى مجلات الأزهر تحت عنوان (مقارىء الحديث في مصر)[1] فليت هذه المقارىء تعود.

(أنصـار ومعترضـون):

لكلّ مفكرٍ تلاميذه المؤيدون، ومخالفوه المعترضون، وتلك ظاهرةٌ صحيّة دون جدال، فما زال اختلافُ الرأي سبيلاً إلى إيضاح الحق، إذا خلصت النياتُ وسلمت الضمائر، وقد نزل الكوثري القاهرة، وهو صاحب رأي في مسائل الدين وشؤون التاريخ، ينافح عنه ويُعارض مخالفه، فمن الطبيعي أن يلتفّ حوله من ينحو منحاه، كما من الطبيعي أن يجهرَ خُصومه بمعارضته ولهم تلاميذهم الذين يؤيدونَهم في الصحف، وينقدونَ ما يرونَه محتاجاً للنقد من أقوالِ المخالفين.

وقد قلت: إن الكوثري صُلبٌ صخريُّ المكسر، لا يسكت عن نقد، ولا يغمضُ عن اعتراض، وإذا كان قد جاهر الكماليين والاتحاديين في تركيا مع سلطانهم القاهر، وبطشهم الغادر، فإن مجاهرة مخالفيه من علماء مصر مأمونة العاقبة، إذ لا خطر فيها على أحد، فلهُ أن يقولَ ما يريد متى يريد! وقد قال الرجل آراءه الصريحة في اتجاهات المجددين من ذوي الإصلاح الديني، وهذا ما يُحمَد له، كما أن مما يُحمَد لمخالفيه أنّهم واجهوا النقد بالنقد دون افتيات، وتلك سبيل الفضلاء!

---

(١) مجلة الأزهر: جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ.

وقد يقالُ إن بعض الطلاب من الشباب المندفعين قد هاجموا الرجل بمقالات صاخبة، ولكنّ الكوثري نفسه قد هاجَمَ الطلاب والأساتذة معاً بمقالات صاخبة، وفي هؤلاء الكبار شيخ الأزهر الإمام المراغي والعلامة الشيخ عبد المجيد سليم المفتي الأكبر وشيخ الأزهر أيضاً، والأستاذ الكبير محمود شلتوت شيخ الأزهر من بعد، والأستاذ أحمد شاكر شيخ المحدثين في عصره، والقاضي الكبير.

وكنت أوثرُ أن ينهضَ باحث مخلص بكتابة مؤلَّفٍ عن هذه الحركة العلمية الخصيبة، بعد أن ذهبَ أصحابها إلى رحمة الله ورضوانه، وكلهم مخلص أمين، أجل كنت أوثر أن ينهض باحث لكتابة مؤلف تحت عنوان (الكوثري بين مؤيديه ومعارضيه) ليرى الخلف بعض جهاد السلف في خدمة العلم، ومضمار التجديد، وليتّصل التاريخ العلمي اتصال الحلقات الممتدة في نظام دقيق.

وإذا كان المراغي وعبد المجيد سليم وشلتوت ممن يذهبونَ في الإصلاح الديني والتفكير الإسلامي مذهبَ الإمام محمد عبده، فـإن الكوثريَ رحمه الله لم يُعْفِ الأستاذ الإمام من انتقادات متتابعة! وهو بذلك يُعيدُ معارك الفكر الإسلامي في أخصب عهوده، حين كانت آراء أبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ومالك بن أنس والليث بن سعد موضع جدل كبير...

ومما يبعثُ على الارتياح أن مقامَ هؤلاء جميعاً كان موضع التكريم من القارىء المعاصر، فقد كان الكوثري ـ على حِدَّة صِياله ـ موضعَ التقدير من أساتذة الأزهر الشريف، ومن طلّابه، إذ كان له حواريون مخلصون من طلبة الكليات الأزهرية، ومن أساتذتِها المرموقين، وكانَ الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ كلية أصول الدين يعدّه باحثاً إسلامياً منقطع النظير.

كما كانَ الأستاذ الشيخ يوسف الدجوي يراه ساعدَه الأيمن في اتجاهه الفكري، وقد أجبرَه على السُّكنَى معه هو وعائلته في بيته بِعُزْبَة النخل في ضَوَاحي القاهرة، حين كانَ الكوثري يسكن بالعباسية، وقد تعرضتْ لقنابل الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، فلم يأمنِ الدجوي أن يعودَ الضَربُ ثانيةً فيتعرض صاحبه لما يخشاه.

كما أنّ الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ الأزهر كان يختص الكوثري باهتمامه، إذ عرف فضله العلمي فيما حققه من كتب التراث الإسلامي خاصاً بالفلسفة التي كان الأستاذ مصطفى عبد الرازق أستاذاً لها بكلية الآداب بالجامعة المصرية حيناً من الدهر.

أقول ذلك قبل أن أعرض بعض مناحي الخلاف الفكري بين الكوثري ومعارضيه الكبار، وكلهم خيار من خيار..

إنّ اختلافَ مناحي التفكير في القضايا التشريعية والكلامية، قد فَسح مجال التّباعد بين الأستاذ الكوثري ومخالفيه، لأنَّ الإمام المراغي وتلاميذ مدرسة الشيخ محمد عبده جميعاً، يرجعونَ في الرأي العلمي إلى قضايا علميّة يؤكّدونها قبل الإدلاء بأحكامهم التشريعية، فتجيءُ هذه الأحكام متفقةً مع ما قرروه من القضايا الكلية، أمّا الأستاذ الكوثري وتلاميذه فهم متشبّعون بالأحكام الجزئية التي سجلها الفقهاء في كتبهم المتداولة، وقد يرجعونَ إلى نصوص متأخرة قال بها من الفقهاء مـن لا يجيز لنفسه أن يجتهدَ في الرأي، بلْ من يُحرِّم الرأي، ويعدّ بابَ الاجتهاد الفقهي قد أُوصد تبعاً لما قَرره أمثال ابن الصلاح. ومثلُ هذا الاختلاف في تناول قضايا العلم لا ينتهي بالمتناظرين إلى وفاق، ولكلٍّ مشربه ومنحاه!

أضرب المثل لما أقول فأعلنُ أن الإمام المراغي حينما تقدّم ببحثه عن قانون الزواج والطلاق رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩، وقد صَارَ مُعتمداً لدى المحاكم ومرجعاً للرأي في شؤون الأسرة، قدّم له بقواعد ثابتة لا يراهَا مجالاً للاعتراض، حيث أوضحَ خطر الحكم بالكفر على من يخالف آراء الفقهاء المتداولة، وأوضحَ معنى الاجتهاد فارقاً بين المجتهد المطلق والمجتهد المقيد، واعتماد الآراء الفقهية المخالفة لأئمة المذاهب الأربعة، إذا كانت ذاتَ دليل راجح، كما بيّنَ تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة والعُرف، وأفاض في هذه المسائل إفاضة شافية حتى كادت تكون بحثاً مستقلاً في علم الأصول.

وفي ضوء هذه الكليات أصدر أحكامَه عن تعدد الزوجات، وطلاقِ المكره والسكران، والطلاق غير المنجز، والطلاق المعلّق، ووقوع الطلاق الثلاث طلقةً واحدة، وشروط عقد الزواج، وجاء العلامة الكبير أحمد شاكر فاعتمد كثيراً من هذه الأصول في كتابه عن الطلاق، ولكنّ الأستاذ الكوثري لم ينحُ منحى الشّيْخيْنْ الكبيرين، وأصدر كتابه (الإشفاقُ على أحكام الطلاق) متقيّداً بمذهب الإمام أبي حنيفة في أكثر ما قرّر، وراجعاً إلى أقوال الأئمة الثلاثة في غير الأكثر! وما قرّرهُ الكوثري معروفٌ مشتهر، وعليه دارت الفتوى الشرعية، والحكم القضائي قبل صدور القانون سنة ١٩٢٩م، وقارىءُ كتاب الإشفاق مقارناً بكتاب الشيخ شاكر يشعر بأن الجهة منفكة كما يقولُ المناطقة، وقد دَلَّ كتاب الإشفاق على علم غزير، وغوص بعيد، ولكنَّ الطريقين متباعدان.

وما يقال في قانون الأسرة يُقال في مسألة نزول عيسى عليه السّلام، حيثُ أصدرَ الإمام محمد شلتوت فتوى تنتهي إلى أنَّ منكر هذا النزول لا يخالف نصّاً قطعياً مجمعاً عليه، وأبدى من الأدلة الملزمة ما يرجّح قوله، وكان قد تلقّى سؤالاً عن نزول عيسى من جهة رسميّة بالهند، فأعمل فكره الدقيق حتى اهتدى إلى حكمه المعلّل.

والأستاذ الكوثري على نقيض هذا الرأي. ولكلٍّ وجهةٌ هو موليها، فعارضَ الحكم مستنداً إلى ما فهمه من نصوص مطلقة تقبلُ الرأي وسواه ولا تجزم برأي قاطع، وقد قسا في مقاله قسوةً بالغه، حيث اتهم المخالف بالهوى، وحب الظهور الشخصي، ومجاراةِ ذوي الأهواء، مما دفعَ الأستاذ شلتوت إلى أن يكيل بالصاع صاعاً غير مصرِّحٍ باسم الكوثري ولا بمَنْ نحا منحاه، وقد مهّد لحديثه بمقالٍ جامع عن العقيدة الدينيّة وطريق ثبوتها مؤكداً اتفاق العلماء على أنَّ الدليل العقلي الذي سلمت مقدماته، وانتهت في أحكامها إلى الحسّ أو الضرورة يفيد اليقين، ومبيِّناً أنّ الاجتهاد في ما لا قاطع فيه يمنع التأثيم، ومفسّراً ما يتعلّل به المخالفون من نصوص ليست صريحة فيما يدعون، وليس المجال هنا مجال استقصاء وتتبع، ولكننا نحدّد تيّارين يختلفان ولا يتفقان.

وممّا زاد الرَّهَجَ هياجاً، والحرقة اشتعالاً أن الأستاذ الكوثري يتسرّع في القسوة دون موجب، فقد صادرت مشيخة الأزهر كتاباً يتضمن بعض العقائد المنحرفة، ولكنّ الأستاذ شلتوت وهو عضوٌ بجماعة كبار العلماء قد رأى أنَّ المصادرة ليستْ هي الحل الأمثل، إنما الحلّ أن تقوم الجماعة بالردّ على الأخطاء التي يتضمّنها الكتاب، وأن تُرشد المسلمين إلى الانحرافات المبثوثة في بعض كتب التراث، كي يستضيء القارىء فلا يَضلّ.

إذ أنَّ هذه المصادرة في مصر لا تمنعُ ذيوع الكتاب في قطرٍ آخر، فالأفضلُ أن يُترك الحكم، للقارىء بعدَ أن يجدَ الرد الشافي من العلماء، وقال الأستاذ شلتوت: إنَّ من واجبات جماعة كبار العلماء أن تصحّح لا أن تصادر، ولكن الأستاذ الكوثري رأى المصادرة حلاً صحيحاً، وكتبَ مقالاً يتّهم فيه الأستاذ بمجاراة أهل البدع والأهواء، وما كانَ أحْراه أن يُجادل بالتي هي أحسن.

والحق أن الكوثري لم يكنْ في اتجاهه المخالف صاحبَ غرضٍ شخصي، ولكنّه ذو إخلاص وحميّة تدفعانه إلى المعارضة، كما كانَ معبّراً عن مشاعر علماء فضلاء يشاركونَه الرأي، ولا يملكون ما يملك من حجج وبراهين، لأن قراءاتِه الكثيرة قد ساعدتْه على استيعاب نصوص مختلفة لا يتيسّر الحصول عليها لسواه، وما زالتِ الأفكار تتعارض منذ تمتع الإنسان بعقله المستقل وتفكيره المستدل، فالجدل المخلص طريق الحق، والحقيقة بنت البحث.

(دعـوى التعصب):

ذاع عن الكوثري ــ بغياً دون حق ــ أنه شديد التعصب للمذهب الحنفي، وأنه يراهُ المذهب الحق، وأن ما عداه لا يرتفعُ إلى مستواه، والحق أنّ الفقيه الكوثري قد درسَ الفقه الحنفيّ دراسة مستوعبة فاحصة، وآثر اتباعه والالتزام بأحكامه، وهذا ممّا لا غضاضة فيه، ولكنّ هجومَ بعض الأدعياء على الإمام أبي حنيفة دون دليلٍ، وحرصَهم على نشر كتب منسوبة لبعض الأئمة تتضمنُ تجريح أبي حنيفة، خطأٌ

لا يجب السكوت عنه، فتصدّى الكوثري لتفنيد كلّ ما يُروى عن أبـي حنيفة من افتراءات.

وقـد تورّط الخطيب البغدادي في ذكرِ مقابح لا تصدُر من مثله، وكانَ ذلك تعصباً مقيتاً لا يليق بمؤرخ يكتب تاريخ بغداد في عدة مجلدات فيتعرّضُ لمئات العلماء والفضلاء تعرّضَ من لا يهمه أن يلتزم الحيدة الصريحة فيما يقول، وقد طبع كتاب تاريخ بغداد طبعةً مغرية، وتناقله الدارسون عن ثقة واحتفال، وفيهم من أخذَ يردّد أوهامه المغرضة عن الإمام أبـي حنيفة رضي الله عنه، فانبرَى الإمام الكوثري لتزييف هذه الأباطيل في كتابِ «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبـي حنيفة من الأكاذيب»، وفي بعض هذه الأكاذيب بشاعةٌ شنيعة حملت الكوثري على أن ينقضها في انفعالٍ لا سبيل إلى تلافيه! ولا يُعدّ كتابه هذا مثلاً للتعصّب، بل هو ضرورة ملزمة يفرضُها العلم على من يملك القول.

وقد ردَّ بعض الفضلاء على كتاب التأنيب، فتقبل الكوثري ردّهُ بقبول حسن، وأتبعَه بما يراه من تعقيب جاد، ولو كانَ الكوثري متعصباً دون حقّ لثار في وجه ناقد التأنيب، ولكنه يعرفُ أن النقد سبيل الصواب، متى خلصت السرائر، وصحت الأفهام!

والرجلُ لا يثور إلّا حين يرى حقاً يُشوّه وباطلاً يُزيّن، بدليل أنّه كان متّزناً كلّ الاتزان في ردّه على ابن أبـي شيبة، فيما ألّفه تحت عنوان (النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبـي شيبة على أبـي حنيفة)، وقد دلَّ هذا الكتاب على عُمق فريد، وتخصص بالغ في أعقد مشاكل الفقه ومعضلاته، وقد قاربتْ صفحاته مئتين وثلاثاً وسبعين صفحة، على غير عادة الكوثري في الاختصار، لأن تشعّب الأحكام قد دفع به إلى مـوجٍ يُجيدُ السباحة في محيطه الزاخر، ويصل إلى الشاطىء بسلام!.

أما اشتغالُ الكوثري بتراجم أئمة الأحناف من أمثال أبـي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والطحاوي وابن الهمام وغيرهم، ففضلٌ كبير يُعزى إليه، فقد درس الرجل الكبير أقوال هؤلاء الأئمة وسرد ما يعرفه من مبتكراتهم الفقهية الرائعة، ودلّ على تهافت من توهم بعض هذه الآراء بمنطق جيد لا يغلب، فليت أبناءَ المذاهب

المختلفة يتجرؤون لكتابة تراجم الأئمة من أعيان المذهب، فتكونُ لنا ثروةٌ علمية وسير تاريخيّة تنشىء جوّاً فكرياً نحن في حاجة إليه في مضمار التشريع.

ولا أتركُ هذا المجال دون أن أشير إلى ما كتبه الكوثري في كتابه (إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق) ردّاً على كتاب ظهر تحت عنوان (مغيث الخلق في ترجيح المذهب الأحق) منسوباً لأبي المعالي الجويني إمام الحرمين وأستاذ الغزالي، فقد سلَّ الكوثري سلاحه الباتر في معارضة ما جاءَ بهذا الكتاب، ونحا باللوم على مؤلفه المزعوم، وقد تعرَّضَ المفتي الأكبر الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي وهو شيخ الحنفية في عصره، وموضعُ الثقة من الشيخ الكوثري إلى القول فيما نُشر تحت عنوان (مغيث الخلق) فشكَكَ في نسبة الكتاب لأبي المعالي الجويني إمام الحرمين، ونقلَ من كتاب البرهان للجويني ما يُخالفُ ما جاء في مغيث الخلق، مما يدلّ على أن النسبة إليه في تأليف هذا الكتاب ذاتَ ريب أكيد.

ولو التفتَ الكوثري إلى المقارنة بين ما جاء في البرهان وما افترى به مؤلف (مغيث الخلق) على الإمام أبي حنيفة لجاهرَ بنفي هذا الهراء عن إمام جليل كالجويني، ولا أدري ما حظّ الذين يفترون الأكاذيبَ ويلصقونها بأكابر العلماء زيفاً وبهتاناً؟ وماذا يقولونَ يوم الحساب حين ينتصف منهم من افتروا عليهم، وهم فقهاء يفترض فيهم أن يحملوا أمانة الخلق قبل أن يحملوا رسالة العلم! ذلك جرم خطير!

هذا، وللأستاذ ترجمةٌ رائعة عن الليث بن سعد فقيه مصر وصاحب المذهب المستقل، وقد سعى سعياً حثيثاً لنشر كتاب (أدب الشافعي ومناقبه للإمام عبد الرحمن الرازي، وكَتَب مقدمة حافلة لهذا الكتاب القيم قال فيها[1]: «إن أئمة الهدى المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين، لهم منازل سامية في قلوب الأمّة حتى انحصرَ تمذهبهم في مذاهب هؤلاء السادة القادة علماً منهم بسعة علومهم، وعظم إخلاصهم في خدمة دين الله، فبارَكَ الله في علومهم، وعلوم من انضَووا تحت راياتهم». ثم قال: «وكان الحافظُ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه، ص ٦ تصدير الكتاب للعلامة الكوثري.

أكثر تحرياً فيما يسوق من الأنباء، ولـذا كنتُ متشوّقاً إلى الظفر بنسخة من كتابه في سيرة الإمام الشّافعي، فعلمت أن في المكتبة الأحمدية في حلب الشهباء نسخة منه، فرجوت صديقنا الأستاذ الألمعي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ــ حفظه الله ورعاه ــ أن يبحثَ عن ناسخٍ هناك، ينقلُ الكتاب على حسابي، ففعل، وتفضل بمقابلته بالأصل مقابلةً دقيقة أوجبَتْ مضاعفة شكري له، والله سبحانه يكافئه على هذا الجميل، وبقيَ الكتاب محفوظاً عندي إلى أن رغب الأستاذ الأديب السيد محمد عزة العطار في نشرِه، فنزلتُ على رغبته رجاء دعوة صالحة تلحقني من المطلعين على الكتاب».

فالذي يبحثُ جاهداً عن كتاب في مناقب الشافعي، ثم يعجّل بنسخه على حسابه، ويدعو الناشر لطبعه لا يكونُ متعصباً لمذهبه وحده ولا لرجال المذهب بأعيانهم، ولكنّه محب للفقهاء الأئمة في كلّ زمن ومكان، وهذا ما سمعناه منه ووعيناه، فكيف يُرمَى بالتعصّب، وعلى من؟ وكلّ الأئمة الأربعة في الدرجة العليا من الفقه والإيمان.

وفيما قاله الكوثري إشارة إلى العالم الفاضل الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، وهو من أكرم تلاميذ الكوثري، وقد تميَّزَ في مؤلفاته وتعليقاته وتحقيقاته بدقةِ بحثٍ، وعمـقِ تحقيق، ومتانةِ علمٍ وإتقانٍ لما يخرجه.

(مقدمـات الكوثـري):

عرفنا سعةَ إحاطة الكوثري بالتراث الإسلامي، حتى صارَ أحد الأعلام المعاصرين في هذا المجال إن لم يكن أوحدهم، وقد كانَ إقبال القراء في النصف الأول من هذا القرن على اقتناء هذه الذخائر الثمينة دافعاً لأرباب المكاتب على نشر هذه المؤلفات، فتسابقت المطابع إلى نشر الموسوعات وما دونها من الكتب والمختصرات، وتطلّب هذا النشر الملح تعريفاً بالكتاب والمؤلف، فمهر جماعةٌ في التحقيق التراثي، كما مهر آخرون في التعريف بالكتاب مؤلفاً وغرضاً وموضوعاً ونقداً.

وكانَ الكوثري متطلّعَ الأقطار في هذا المضمار، لأن تزكيتَه للكتاب، وتعريفَهُ

به، ومحاولةَ تحديدِ مكانته العلمية بين نظرائه، والإلمامَ بمؤلِّفِهِ واتجاهه المذهبي، وإخلاصه العلمي، مما لا يُتاح لغير بحّاثة كثير التنقيب.

ونحن نقرأ مقدّمات الكوثري فنجدها مضرب المثل في التقديم، ونقارنُها بكثير مما يكتب في بعض المنشورات، فنعرف فضل الله على هذا البحاثة الضليع، إذ أنَّ لفيفاً من الهواة حَلاَ لهم أن تتصدر أسماؤهم وجوهَ الكتب دون دراية، وظنّوا الإلمام بفهرس الكتاب ومؤلِّفِهِ وترجمة حياته من المصادر القريبة مما يشفع لهم في كتابة هذه المقدمات، فهم يلوكون الذائع المشتهر عن الكاتب ومؤلِّفِهِ، ويحسبون أنهم على شيء، أمّا الأستاذ الكوثري ومَن هم في طبقته من الراسخين الأثبات فيسلطون الأضواء الكاشفة في بصر نافذ، وعمق بعيد، وقد لا يطيلون فيما يكتبون ولكنّ لكل كلمةٍ مكانها، ولكل حرفٍ موضعه الصحيح.

ومن فضل الله على الكوثري أنه ملم بنواحي الثقافة الإسلامية إلمام الدارس المتمكن، فإذا تحدّثَ عن كتاب في الفقه أو علم الكلام أو التاريخ أو الحديث أو المنطق، خُيّل لقارئه أنه تخصص في موضوعه وحده.

ونضرب المثل بمقدمته الرائعة لكتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد الواقدي، إذ ألـمَّتْ إلماماً دقيقاً بالأهم المهمّ من حياة الواقدي واتجاهه الفكري، وقد أنْصَفه الكوثري حين حكمَ أنه جُوزِي جزاءَ سِنِمَّار على حسن ما صنع، فرماهُ أغلب الرواة عنْ وترٍ واحد حين كانُوا يرونْ كثرة الغرائب في رواياته، كما نقل آراء الثقات عنه كإبراهيم الحربي، ويعقوب بن شيبة، وأبي بكر بن العربي، وابن سيد الناس، ثم أصاب مقطع الحق حين قال:

«وليسَ كل ما فيه من الروايات قوياً متيناً، بل بينَ أسانيد رواياته ما هو مقطوع أو مرسل، وبمعرفة أحوال الرجال في تلك الأسانيد تعرف درجة الروايات، وأمرها سهل عند أهل العلم». وقد امتدتِ المقدمة إلى تسع صفحات من القطع الكبير، وتلخيصها بل الإشارة إلى بعض نفائسها مما تضيق به هذه العجالة! وإني أقدم هذه

التحفة القيمة مثلاً دقيقاً لمن يتصدرون لكتابة المقدمات، إذ كانت مصدر توجيه أكيد.

وقد علمت من بعض الناشرين الفضلاء أنه بسبيل أن يجمع مقدمات الكوثري في كتاب خاص على نحو ما جُمع من مقالات الكوثري وهو عمل جليل نتطلع إليه في شوق شديد.

وقد عقد الأستاذ أحمد خيري رحمه الله فصلاً خاصاً بمؤلفات الكوثري ما بين مخطوط ومطبوع وقد بلغت واحداً وخمسين مؤلفاً، غير حواشيه التي كان يضعها على الكتب التي يقدّمها، وقد تتبع الأستاذ أحمد خيري هذه التعليقات في مظانها، وأشار إليها مع مؤلفاته في سجل حافل ملأ ما بين صفحة ٣٦، وص ٥٠ بمعنى أن أسماء المؤلفات ما بين مطبوعة ومخطوطة ومعلق عليها قد استغرق أربع عشرة صفحة كاملة! هي الفصل الخامس من ترجمة الأستاذ الكبير.

ومن بين هذه الكتب مخطوط مفقود في مجلدين كبيرين تحت عنوان (المدخل العام لعلوم القرآن) وهو في رأي الباحث أهم مؤلفات الكوثري لما فيه من الشمول والتقصي والمقارنة والاستنباط، يقول الأستاذ خيري[1]: «ولم يكن الشيخ الكوثري يأسف على شيء أسفه على ضياع هذا الكتاب» ولعل الله يسهل العثور على مخطوطته الوحيدة بإحدى دور الكتب بالآستانة، لأنَّ هجرته المفاجأة إلى مصر قد أعجلته عن حمل مؤلفاته وكان يأمل أن يجد من تلاميذه في تركيا من يسعفه بها، ولكنّ الاتصال به في مهجره قد كان مصدر خطر لمن يجازفون به في مبتدأ الثورة الكمالية، فلم يتيسّر شيء من هذه المؤلفات، ومن يعرف أن مؤلف العالم لديه كولده من صلبه يدرك كم عَانَى الكوثري من ألم مرير!!

هذه أقباس من سيرة إمام كبير، نرجو أن تحفز ذوي الفضل إلى جمع مؤلفاته وإعادة نشرها الدقيق.

---

(١) الإمام الكوثري، للأستاذ أحمد خيري ص ٣٨ ط ١٣٧٣هـ.

«كل سُنّي لا يكون عنده كتاب "التبيين" لابن عساكر فليس من أمرِ نفسِه على بصيرة»
"الطبقات الكبرى"

تبيين كذب المفتري
فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري

تصنيف ناصر السنة حجّة الحفاظ مؤرّخ الشام
أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
ابن عساكر الدمشقي
المتوفى سنة ٥٧١

عن نسخة المرحوم السيد عبد الباقي الحسني الجزائري ونسخة الخزانة الفيضية في الآستانة والنسخة النورية في القاهرة مع المقابلة بنسخة الخزانة التيمورية العامرة

عني بنشره : القدسي
دمشق الشام : صندوق البريد ٢٠٧

مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٧ هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحالة العامة عند البعثة النبوية

وَسَطٌ عريقٌ في الجاهلية، متوغِّل في الوثنية، ليس لقبائله خُطُواتٌ سابقةٌ تُذْكَرُ نحوَ الرُّقيِّ البشريِّ، كما لجيرانهم، ولا لهم عاطفةٌ تَصْرِفُهم عن مثلِ وَأدِ البنات، والارتزاق من الغارات، وما إلى ذلك من الدنايا. يعبُدون ما ينحِتون، ويعتقدون أن الملائكة بناتُ الله، تعالى عما يأْفِكون.

وحولَ هذا الوَسَط نطاقٌ من أُممٍ يَدينون بأديانٍ شتَّى، محرَّفة مختلَقة، يجري في بلادِ كلٍّ منهم من الفتن الدَّهْياء، وظُلَم الظُّلْم السوداء، ما لم يُقَيِّد مثلَه التاريخ. وقد خَسروا ما تتوارثُه الأمم خالفاً عن سالفٍ من أسباب السعادة في هذه الحياة، فضلاً عما يُسبِّب السعادة الأبدية.

فمنهم: أمةٌ تَدِينُ بالتثليث والحلول، ويبيعُ لهم كَهَنَتُهم بقاعاً من الجنة فيشترون، تَخَلَّوْا عن عقولهم وهم لأربابهم مسخَّرون. ومنهم: أهلُ دينٍ عَبَدوا العِجْلَ الذَّهبي بمجرَّد أنْ غاب عنهم نبيُّهم مدةً يسيرةً، ثم حرَّفوا كتابَه، واعتقدوا في الله أنه يَهبِط على الصخرة ويصعَد منها، وأنه استلقَى بعد أن خلق السمواتِ لِمَا لَحِقَه من النَّصَب، تعالى الله عما يقولون.

ومنهم: الصابئةُ عَبَدَةُ الأجرام العلوية، كأصحابِ الهياكلِ الذين يَرَوْنَ أن الشمسَ إلَهُ كلِّ إله، وكالحرَّانية الذين يعتقدون أن الخالقَ واحدٌ كثيرٌ: واحدٌ في الأصل، كثيرٌ بتكَثُّر الأشخاص في رأي العين، وهي المدبِّراتُ السبْعُ السماوية،

والأشخاصُ الخيِّرةُ الأرضية، فإنه يَظهرُ بها ويتشخَّص بأشخاصها، ولا تَبطُل وَحْدَتُه، وذلك بحلولِ ذاتِه أو جزءٍ من ذاته فيها، تعالى الله عما يُشركون. ولهم عزائمُ سِحريةٌ، ومخاطباتٌ للنجوم، ومنهم وَرِثَ غُلاةُ المتصوِّفة وسائلَ مَخْرَقَتهم[1].

ومنهم: الثَّنَويَّةُ ومجوسُ الفُرْس عَبَدةُ النار القائلون بخالقَيْن اثنين: النورِ خالقِ الخير، والظلمةِ خالقِ الشر، على اختلافِ فِرَقِهم من مانَوية ودَيْصانية ومَزْدَقية وغيرِها، يرون أن النورَ غيرُ مُتَنَاهٍ من الجهات الخمس، ومُتَنَاهٍ من حيثُ يلاقي الظلْمةَ. وكان ماني رأسُ المانَوية راهباً بحرَّان.

ومن معتقَد المَزْدَقيَّة منهم: أن المعبودَ قاعدٌ على كرسيِّهِ في العالَم الأعلى على هيئةِ قعودِ خُسْرو (الملك) في العالَم الأسفل.

ووراء تلك الأمم أممٌ أُخرى على أشكال في الغَواية كالدَّهْريين والطبيعيين نُفاةِ الصانع، وهم آفةُ الفضيلة والعُمران في كل جيل، وكالسُّمَنيَّة والبَرَاهمة القائلين بنَفْي ما وراءَ الحِسِّ، والمنكرين للنبوَّة، ولم تَزَلْ فلسفتُهم أم الهوان والمَذَلَّة.

هكذا كان الحجاز وما حولَه من فِلَسطين، والشام، وبلاد الروم، والعراق، وأرض الفرس، والهند، وبلاد إفْريقيَّة وما والاها، حين بُعث النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

فانظرْ ــ يا رَعَاكَ الله ــ كيف قام هذا النبيُّ الكريمُ بالدعوةِ إلى الإسلام في هذا الوَسَط بين تلك المِلَلِ المحيطةِ به؟ ثم كيف أقام الحجةَ لدعوته، بحيثُ لا يَدَعُ لمعاندٍ عذراً، وكيف أيقظَ العقولَ بطريقةٍ لا تَعلُو عن مدارك العامة، ولا يستنكرُها الخاصة، فدانوا له تِباعاً، وعلَّمهم طريقَ التنزيه، وما يجوزُ في الله وما لا يجوزُ، وَفَقَّهَهم في أبواب العمل، ودَرَّبَهم على الفضيلة والسجايا الكريمة، واستنهضَ الجميعَ

---

(١) راجع محنة عبد السلام الجيلي في «ذيل الروضتين» و «مجموعة دوزي» في الخزانة الزكية بالقاهرة. (ز).

نحوَ رقيٍّ مستمرٍّ في العلوم والأعمال والأخلاق وما إليها، استنهاضاً تدريجياً بعيداً عن الطَّفْرَة والمُفاجأة.

ثم كيف خَرَقَ شَرْعُه هذاالنطاق، وانتشرَ إلى جميع الآفاق، فدانتْ الأُمم بنور هدايته في مشارق الأرض ومغاربها؟ ثم كيف أفاضتْ هذه الدعوةُ المباركةُ والنهضةُ الميمونةُ على العالَمين ما لم يُعْهدْ له مثيلٌ من الخيرات في أيسر مدَّة؟

فإذا تأملْتَ ذلك تزدادُ يقيناً، وتَرَى في ثنايا تشريعِ هذا النبيِّ العظيمِ معجزاتٍ أيَّةَ معجزات، تتجدَّد مدى الدهر.

وأمهات ما تَلَقَّتْ الأمة من النبي صلَّى الله عليه وسلَّم هي: العلمُ بالله وصفاته وما إليها من المعتَقَدات المقصودة لذاتها، والعلمُ بالأحكام العملية من عباداتٍ ومعاملاتٍ يدورُ عليها تهذيبُهم النفسيُّ، وإقامةُ العدل بين الخليقة؛ والعلمُ بطُرقِ اكتسابِ المَلَكات الفاضلةِ، والتخلِّي عن الخلال الرديئة النفسيَّة، مما يُرشِدُ إلى وسائلِ تزكيةِ النفوس، وتصفيةِ القلوب، حتى تَصْدُرَ منها الأعمال المُسْعِدةُ في النشأتين سجيَّةً لا بتكلُّف، فيتمُّ لهم الكمالاتُ العلمية والعملية.

وكان الصحابة رضي الله عنهم في غُنْية عن تدوين تلك العلوم، لأنهم كانوا يَرجعون إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم إذا اشتَبَهوا في أمرٍ، فيزولُ الإشكال، ويحصُل العلم، ويَأْتَسُون به في الأعمال، ويَسْعَون في التخلُّق بخُلُقه العظيم، فلا يتنكَّبون العدلَ في شيء منها، وبه قامت السمواتُ والأرض، وهم أسوةٌ لمن بعدهم.

وقام بعدَ عهدِ الصحابةِ طوائفُ من علماء الأمة بتحقيقِ هذه العلوم وتدوينها، خَلَفاً عن سَلَف في كلِّ قرنٍ، على حسب ما تَقْضي الحاجةُ، فكلَّما كان قيامُ العلماء بواجبهم في ذلك أكثرَ، كان أمرُ الدين أقوى، وسعادةُ المسلمين أوفر.

لَـمْعَةٌ في نشأة الفِرَق:

وبعدَ أنِ انتقل النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى الدار الباقية، ارتدَّ من ارتدَّ في زمن الصديق رضي الله عنه، ونَجَمَ دعاةُ تفريق شؤونِ الدنيا عن الدين بإغواءِ مَنْ بينَهم من المنافقين، فامتنعوا عن أداءِ الزكاةِ، فعدَّهُمُ الصحابةُ مرتدِّين، لمنافاةِ هذا التفريقِ لكتاب الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، فقاتَلُوهم حتى هَدَأَتِ الأحوال.

ولم يكن الخليفةُ الثاني رضي الله عنه بأقلَّ سَهَراً على الفاتنين، فكان يَنْفي مَن يَسْعَى لتشويش العامة بعُضَل المسائل من غير شُبهة تُكْشَفُ، والفتوحُ الإسلامية تجْري على اتساعٍ عظيمٍ، والناسُ يدخُلون في دين الله أفواجاً، وتَدِين به الأقوام والمِلل، وتَنْصاع لَهُدْيه البلاد إثْرَ البلاد.

ولما حَدَثَت الفتنُ في خلافة عثمانَ رضي الله عنه استَخَفَّ جانبَه أعداءُ الدِّين المندَسُّون بين المسلمين، فَخَفُّوا إلى السِّعايةِ بينهم، وإثارةِ خَوَاطِرِهم بما يُمْكنُ أن يَروجَ عليهم، لسلامة صدورهم وبُعْدهم عن معرفة طرائقِ تَمويهِ الفاتنين غيرِ المتظاهرين بما يَمَسُّ بالدِّين، يتنقَّلون في البلاد لهذه الغاية، ويُمهِّدون السبيلَ إلى القضاء على هذا الدِّين، ببثِّ بزور الدَّمار.

وما عَمِله أمثالُ عبدِ الله بن سَبَأ في ذلك العهدِ مشهورٌ، وبعد التحكيم في وقعةِ صِفِّين انفضَّ الخوارجُ من حول عليٍّ كرم الله وجهه وغَلَوْا حتى أخذوا يكفِّرون مرتكب الكبيرة، ولما توفِّي عليٌّ دام أناسٌ على مُشَايَعَتِه ومُشَايَعةِ آله، فَسُمُّوا الشيعة.

وكانت زَنَادقةُ الرَّوافضِ تجدُ بينهم مَرْتَعاً خِصْباً لزَرْعِ بُذورهم كلَّما تكرَّر اضطهادُ أهلِ البيت من بني أُميَّة وغيرهم، وحين تخلَّى الحسنُ السِّبْطُ عن الخلافة لمعاويةَ اعتزلَ الفريقين جماعةٌ ولزموا مساجدَهم يشتغلون بالعلم والعبادة، وكانوا قبلَ ذلك مع عليٍّ حيثما كان. وهم أصل المعتزلة[١].

---

(١) قال أبو الحسين الطَّرائفي الشافعي المتوفى سنة ٣٧٧ في كتابه «رد أهل الأهواء =

ويقال: إن أولَ مَنْ قام بالاعتزال أبو هاشمٍ عبدُ الله والحسنُ ابنا محمد بن الحنفية، ثم أخذ الثاني يردُّ على الخوارج في مسألة الإيمان، ويقول: الإيمان هو الكلمةُ والعَقْدُ دون الأعمال، فسُمِّيَ هو وجماعتُه مُرْجِئةً، لتأخيرهم العملَ عن الإيمان، وحَدَثَ منهم طائفةٌ تقول: لا يضرُّ مع الإيمان معصية، وهم مُرْجِئَةُ البدعة.

وكان عِدَّةٌ من أَحْبار اليهود، ورُهْبان النصارى، ومَوَابِذَةِ المَجُوس أظهروا الإسلام في عهد الراشدين، ثم أخذوا بعدهم في بثِّ ما عندهم من الأساطير بين مَنْ تَرُوجُ عليهم، ممنْ لم يتهذَّبْ بالعلم من: أعراب الرواة، وبُسَطاء مَوَاليهم، فتلقَّفُوها منهم ورَوَوْها لآخرين، بسلامةِ باطنٍ، معتقِدين ما في أخبارهم في جانب الله من التجسيم والتشبيه، ومستأنسين بما كانوا عليه من الاعتقاد في جاهليتهم، وقد يرفعونها افتراءً إلى الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم أو خطأً، فأخذ التشبيهُ يتسرَّبُ إلى معتقد الطوائف، ويَشِيعُ شيوعَ الفاحِشة.

ولم يكن بنو أميَّةَ كالراشدين في السهَر على معتقَد المسلمين إلَّا فيما يَمَسُّ بسياستهم. فأولُ من انخدعَ بهم الشيعةُ، ولكن سرْعان ما تَرَاجعوا عن ذلك بمناظرة المعتزلة لهم، ولم يَدُمْ فيهم دوامَه بين حَشْوية الرواةِ.

وكانت البصرةُ بَنْدَرَ الآراء والنِّحَل[1]. وقد سمع هناك مَعْبَدُ بنُ خالدٍ الجُهَنيُّ مَنْ يتعلَّلُ في المعصية بالقدَر فقام بالردِّ عليه يَنْفي كونَ القَدَر سالباً للاختيار في أفعال العباد، وهو يريدُ الدفاعَ عن شرعيةِ التكاليفِ، فضاقتْ عبارتُه وقال: «لا قَدَر، والأمرُ أُنُفٌ». ولما بلغ ذلك ابنَ عمرَ تبرأ منه فسُمِّيَ جماعةُ مَعْبَدٍ: قدرية، ودام مذهبُه بين دَهْمَاءِ الرواة من أهل البصرة قروناً، بل تطوَّر عند طائفةٍ منهم إلى حدٍّ أنْ جَعَلوا للخالقِ ما ينسُبُه الثَّنَويَّةُ إلى النور، وإلى المخلوق ما يَعْزُونه إلى الظلمة.

= والبدع»: «وهم سَمَّوْا أنفسَهم معتزلةً، وذلك عندما بايعَ الحسنُ بن علي عليه السلام معاويةَ وسلَّم إليه الأمر اعتزلوا الحسنَ ومعاويةَ وجميعَ الناس، وكانوا من أصحاب علي، ولَزِموا منازلهم ومساجدَهم وقالوا: نشتغلُ بالعلم والعبادة، فَسُمُّوا بذلك معتزلة». اهـ. (ز).

(١) البندر: مُرْسَى السُّفُن في الميناء، لفظ فارسي، والمقصود هنا أنها كانت مَجْمَع الآراء والنِّحَل.

وكان غَيلانُ بن مسلمٍ الدمشقيُّ ينشُر بدمشقَ رأيَ معبَدٍ فطلبه عمرُ بن عبد العزيز ونهاه عن ذلك، وكشفَ شبهتَه فانتهى وقال: «يا أمير المؤمنين لقد جئتُكَ ضالاً فهديتَني، وأعمى فبصَّرْتَني، وجاهلاً فعلَّمتني، والله لا أتكلَّم في شيءٍ من هذا الأمر أبداً».

ولما بدأ يُذيعُ رأيُ مَعْبدٍ أخذ في الردِّ عليه جَهْمُ بنُ صفوانَ بخراسانَ، فوقع في الجَبْر، ونشأ عنه مذهب الجَبْرية.

وكان الحسن البصري من جِلَّة التابعين، وممن استمرَّ سنين ينشُر العلم في البصرة، ويلازم مجلسَه نُبلاءُ أهل العلم وقد حضرَ مجلسَه يوماً أناسٌ من رَعَاع الرُّواة، ولما تكلَّموا بالسَّقَط عنده قال: رُدُّوا هؤلاء إلى حَشَا الحلْقة. أي: جانبها، فَسُمّوا الحَشَوية. ومنهم أصنافُ المجسِّمة والمشبِّهة.

وكان واصل بن عطاء بعد أنْ أخذَ الاعتزالَ عن أبي هاشم السابقِ ذِكْرُه يحضُر في مجلس الحسن، وقد ذُكرتْ مسألةُ الإيمان في المجلس، فبادر واصلٌ إلى القول بأن الكافرَ المجاهِرَ، والمؤمنَ المطيعَ لا خِلافَ في تسميتهما كافراً ومؤمناً، ومرتكبَ الكبيرةِ حيثُ كان موضعَ اختلافٍ في إطلاقِ أحدِهما عليه نأبى إطلاقَ هذا وذاك عليه، ونقول فيه: إنه فاسق، أَخْذاً بما اتفقوا، وهَجْراً لما اختلفوا، كأنه يريد التوسُّطَ بين الخلافين واستمالةَ الفريقين إلى رأيه، لكنه في المعنى مع الخوارج، لأنه يَرَى الخلودَ في النار لمرتكبِ الكبيرة، فلم يرتضِ الحسنُ كلامه.

فانسحبَ واصلٌ من المجلس، وأخذ ينشُرُ مذهبَ الاعتزالِ والأصولَ الخمسةَ مع صاحبيه عمرو بن عبيد وبِشْرِ بن سعيد، وعنهما أخذ بشْرُ بن المُعْتَمِر وأبـو الهذيل، وبالثاني تخرَّج أبو بكرٍ عبد الرحمن بنُ كَيْسانَ الأصَمُّ، وإبراهيم النَّظَّام، وهشام الفُوْطي، وعلي بن محمد الشحَّام، وعن النَّظَّام: أخذَ الجاحظُ وابن أبي دُوَاد ــ ولم يدرك واصلاً كما ظُنَّ ــ.

وعن الأول انتشر الاعتزالُ ببغداد حيثُ أخذ منه أبو موسى بن صبيح، وعنه

جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشِّر، وعنهما محمد بن عبد الله الإسْكافي، وعن الشحَّام: أخذ الجُبَّائي، وعنه ابنه أبو هاشم، وأخذ عن الفُوْطي: عبَّاد بن سليمان. فهؤلاء هم قادةُ الاعتزال في البصرة وبغداد.

وأولُ منْ عُرِف بالقول بخلق القرآن: الجَعْدُ بنُ دِرْهم بدمشق، وكان جَهْمٌ أَخَذَ ذلك القولَ من الجَعْد وضَمَّه إلى بِدَعِه التي قام بإذاعتها، ومن جُملتها نَفْيُ الخلود. ولما قام الحارثُ بن سُرَيجٍ بخراسان ضدَّ الأموية داعياً إلى الكتاب والسنة اعتضَد بجهْم.

وكان مُقَاتلُ بنُ سليمان ينشُرُ هناك نِحْلَتَه في التجسيم، فأخذَ جهمٌ يردُّ عليه وَيَنْفي ما يُثْبته مقاتلٌ، فأفرطَ في النفي حتى قال: «إن الله لا يُوصَفُ بما يُوصفُ به العباد» ولم يفرق بين الاشتراك في الاسم والاشتراك في المعنى، والممنوعُ هو الثاني دونَ الأول، بشَرْط كونه وارداً في الشرع، لأن العلم ــ مثلاً ــ مما وردَ وصفُ الخالقِ به والمخلوقِ، مع أنه ليس بمشتَرَك بينهما في المعنى، لأن علمَ الله حُضُوري، وعلمَ المخلوق حُصُولي، وكذلك بقيةُ الصفات.

وتُنْسَب لجهمٍ آراء، وليس له فِرقةٌ تنتمي إليه بعده. ونسبةُ غالبِ مَنْ نُسِب إليه من قبيل النَّبْز بالألقاب، تهويلاً لسوء سُمْعةِ الرجل بين الفِرَق، وآراؤه تُوُزِّعت بينهم بعدَ تمحيصها على حَسَب أنظارهم، لا على ما ارتآه جهمٌ، شأْنَ كلِّ رأي يَشيع في الناس.

وبعد أن ابتدأ يطرأُ بعضُ فتورٍ على الفتوح، ازداد الناسُ تَفَرُّغاً لتلك الآراء المبثوثة، وتَغَلَّب على عقولهم شهوةُ التعمُّق فيها، وأَخَذَ أمثالُ ابنِ المُقَفَّع، وحماد عَجْرَد، ويحيى بن زياد، ومطيع بن إياس، وعبد الكريم بن أبي العَوْجاء[1]

---

(١) كان ربيبَ حماد بن سَلَمة، وكان اعترفَ أنه وَضَعَ أربعةَ آلافِ حديثٍ، وقد راجَ ما دسَّ منها في كُتُب أبيه لأمه بعدما خَرِفَ، بين كثيرٍ من الرواة، ثم صارت حُجَجاً يَتَمسَّك بها الحَشْوية في معتَقَدهم. (ز).

يُوَاصِلون السعيَ في نشرِ الإلحاد بين المسلمين، وترجمةِ كتب الملاحدة والثَّنَوية من الفُرْس، حتى استفحلَ أمرهم، فأمر المهديُّ علماءَ الجَدَل من المتكلِّمين بتصنيف الكتب في الردِّ على الملحدين، فأقاموا البراهينَ وأزالوا الشُّبَه، وأوضحوا الحقَّ وخَدَموا الدين.

وكان القائمون بأعباء تلك المُدَافعات طائفةٌ من المعتزلة، فأصبَحُوا بين عَدُوَّين: عدوٌّ محتالٍ من خارجِ المِلَّة له آراءٌ وفلسفةٌ تَدَرَّب عليها من عهدٍ قديمٍ، وعدوٌّ مُجَافٍ في داخل الأمة، كاد السوادُ أن ينحازَ إليه لتقشُّفه، وهو بعيدٌ عن قضايا العقول، راجتْ عليه تمويهاتُ المضلِّينَ من اليهود والثَّنويَّةِ، قُصَارى عمله الوقيعةُ في أهل النظرِ، لا يفرِّقُ بين العدوِّ والحميم، ولو وُكِل إليه الأمر لما أمكنَ أن يُدافِعَ ساعةً من نهارٍ، فاشتغلَ هؤلاء النُّظَّار بالأول، وتَغَاضَوْا عن الثاني، حتى أتمُّوا الردَّ على الزنادقة، وكَشَفوا عن تمويهاتِهم، ثم نَقَضُوا كلامَ الحَشَوية، وأظْهَروا سُخْفَ آرائهم.

وقد عَلِقَ بنفوس هؤلاء النُّظَّار ما لا يُسْتهان به من أمراضٍ عقلية عَدَتْ إليهم من مُناظِريهم، وكان غالبُ الفقهاءِ وحَمَلَةُ السنة طولَ هذه المكافحاتِ يأبَوْن الخوضَ في تلك المسائل، ويَجْرُون على ما عليه الصحابةُ وخيارُ التابعين من الاقتصار على ما ثَبَتَ من الدِّين بالضرورة، مع أن خُصَماء الدينِ كان لهم من الأسلحةِ ما لا يمكنُ مقابلتُه إلاَّ بمثْلِ أسنَّتهم، وجَرَوْا مع المسلمين على طريق التدرُّج في مراحل العِداء، والجمهورُ في غفلةٍ من ذلك، ومَشَوْا بهم إلى مرحلة لو تُرِك الأمرُ وشأنَه لكاد أن تتسرَّبَ شكوكُهم إلى قلوبِ جماعةِ المسلمين، فَيَطِمُّ الخطبُ.

ففي مثلِ هذه الظروف تولَّى المأمونُ وأخذَ يُشايعُ المعتزلة ويُقَرِّبُهم حتى حَمَلَ الناسَ على القول بخلقِ القرآن، والتنزيه حَسْبما يُوحِي إليه عقلُه وعقولُ خُلَطائه، ودام الامتحان طُولَ خلافةِ المعتصمِ والواثق، وزاد الأخير مسألةَ نفي الرؤية[1]،

---

(١) ولمجاهد بن جبر المكيِّ على جلالة قَدْره في العلم قولان باطلان باتفاق أهل العلم بالسنَّة، أحدهما ما يقوله في قوله تعالى: ﴿لا تُدْرِكُه الأبصار﴾ من نفي الرؤية، وبه أخذت =

فلقيَ خصومُ المعتزلةِ شدائدَ استمرَّتْ إلى أن رفع المتوكلُ المحنةَ، وأظهر الإمام أحمد فيها من الثبات ما رَفَعَ شأنَه.

ولم يكن للمتوكل ما يُحْمَدُ عليه غيرُ رَفْعِه المحنةَ ومنعِ الناس عن المناظرات في الآراء والمذاهب، وكان ناصبياً يُبغض علياً كرم الله وجهه، وله من الأفعال ما لا يخطُر بالبال.

ثم ابتدأ ردُّ الفعلِ يأخذُ سَيْرَه الطبيعيَّ من: ارتفاع شأن الحشَوية والنواصب، وانقباع أهل النظر والمعتزلة.

وأهلُ السنةِ من الفقهاء والمحدثين يواصلونَ العملَ في علومهم في غير جَلَبة ولا ضَوْضاءٍ.

والحشَوية يجْرون على طَيْشِهم وعَمايتهم واسْتتباعهم الرَّعاعَ والغَوْغاء، ويتقوَّلون في الله ما لا يُجوِّزه الشرع ولا العقل من: إثبات الحركةِ له، والنُّقْلة، والحدِّ، والجهة، والقعود، والإقعاد، والاستلقاء، والاستقرار، إلى نحوها مما تَلَقَّوْه بالقبول من دَجاجِلة الملبِّسين من الثَّنَوية وأهل الكتاب، ومما وَرِثوه من أممٍ قَدْ خَلَتْ، ويؤلِّفون في ذلك كُتُباً يملأونها بالوقيعة في الآخرين، ويخرقون حجابَ الهيبةِ في الإكفار، مُتَبَرْقِعين بالسنَّة، ومُعْتَزين إلى السلف، يَستغلُّون ما يُنْقل عن بعض السلف من الأقوال المجمَلة التي لا حجةَ فيها.

نعم لهم سَلَفٌ، ولكنْ من غيرِ هذه الأمة، وهم على سُنَّة، ولكنْ على مَنْ سَنَّها الأوزار إلى يوم القيامة، وليس هذا محلَّ بَسْطِ مخازيهم.

وكانت المعتزلةُ تتغلَّبُ على عقول المفكِّرين من العلماء، ويَسْعَوْن في استعادة

= المعتزلة، وثانيهما قوله في المقام المحمود، وبه أخذت الحَشْوية، وهما رأيان متهاتران، وغريبٌ كيف يجتمعان عند مثلِ مجاهدٍ، وكيف يثبتان عنه، وقد تواتر معنىً تفسيرُ المقام المحمود في الحديث بالشفاعة الكبرى، كما تواترت أحاديث الرؤية كذلك. (ز).

سلطانهم على الأمة، وأصنافُ الملاحدةِ والقَرَامطة تَوَغَّلوا في الفساد، واحتلُّوا البلاد، حيثُ لم يبقَ في ثغور الدفـاع عن الدين مَنْ يُرَابِط بحججٍ دامغة تمحقُ مَخْرَقَتَهم، لانشغالهم بنفوسهم بما جدَّ من الأحوال.

ففي مثل هذه الظروف الحَرِجَةِ غار الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه على ما حلَّ بالمسلمين من ضروبِ النكال، وقام لنُصْرَة السنة وقَمْع البدعة، فسعى أولاً للإصـلاح بين الفريقين من الأمة، بإرجاعهما عن تَطَرُّفهما إلى الوسطِ العدلِ، قائلاً للأولين: أنتم على الحق إذا كنتم تريدون بخلْقِ القرآنِ اللفظَ والتلاوةَ والرَّسْمَ، وللآخَرين: أنتم مصيبون إذا كان مقصودُكم بالقديمِ الصفةَ القائمةَ بذات الباري غيرَالبائنة منه ـ كما يقول ابن المبارك، يعني الكلامَ النفسيَّ ـ وليس لكم مجالٌ أن تُنكِروا حدوثَ لفظِ اللافظِ، وتلاوةَ التالي.

كما أنه ليس للأولين نفيُ الصفةِ القائمةِ به تعالى من غير لفظٍ ولا صوتٍ. وقائلاً للأولين أيضاً: نَفْيُ المحـاذاة والصورةِ صوابٌ، غير أنه يجبُ عليكم الاعترافُ بالتجلِّي من غير كيف. وللآخَرين: إياكم من إثبات الصورة والمحاذاة، وكلُّ ما يفيد الحدوث، وأنتم على صوابٍ إن اقتصرتم على إثبات الرؤية للمؤمنين في الآخرة من غير كيف.

وهكذا، حتى وفَّقه الله لجمعِ كلمة المسلمين، وتوحيدِ صفوفهم، وقمعِ المعاندين، وكسرِ تطرُّفهم، وتواردتْ عليه المسائل من أقطار العالَم فأجاب عنها، فطبَّق ذِكْره الآفاق، وملأ العالَم بكُتُبه وكتب أصحابه في السنَّة، والردِّ على أصناف المبتدِعة والملاحدة وأهل الكتاب.

وتفرَّق أصحابه في بلاد العراق، وخُراسـان، والشام، وبلاد المغرب، ومضى لسبيله.

وبعد وفاته بيسيرٍ استعادَ المعتزلةُ بعضَ قوَّتهم في عهد بني بُوَيه، لكنَّ الإمامَ ناصر السنة أبا بكرٍ بن الباقلانيِّ قام في وجههم وقَمَعَهم بحُجَجه، ودانتْ للسُّنَّة على

الطريقة الأشعرية أهلُ البسيطة إلى أقصى بلاد إفْرِيقيَّة، وقد بَعَثَ ابنُ الباقلاني في جملةِ مَنْ بعث من أصحابه إلى البلاد أبا عبد الله الحسينَ بنَ عبد الله بنِ حاتم الأزديَّ إلى الشام، ثم إلى قَيروان وبلاد المغرب، فَدَانَ له أهلُ العلم من أئمة المغاربة وانتشر المذهبُ إلى صِقِلِّيَةَ والأندلُس، ولابن أبي زيد، وأبي عمرانَ الفاسيِّ، وأبي الحسن القابِسي، وأبي الوليد بن الباجي، وأبي بكر بن العربي، وتلامذتهم أيادٍ بيضاءُ في ذلك.

وقام بنشرِ المذهبِ في الحجاز راويةُ الجامع الصحيح الحافظ أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ وأخذَ عنه من ارتحلَ إليه من علماء الآفاق، وكان انتشاره بالشام قبلَ ذلك بواسطةِ صاحبِ الأشعري أبي الحسن عبدِ العزيز الطبريِّ راويةِ تفسير ابن جرير عن مؤلِّفه.

وكان أهلُ الشام يَجْتَلبون كبارَ الأئمة من المذهب الأشعري حيناً بعد حينٍ، كالإمام قُطْب الدين النيسابوري اجْتَلَبه نور الدين الشهيد على طلب العلماء.

وكان جماعةٌ من المقادسة الحنابلة ممن وَرِثوا بعضَ آراءِ ابنِ كَرَّام الذي كان عشَّشَ بالقدس وباض، وترك أصحاباً له متقشِّفين يتوارثُها منهم مَنْ بعدهم، هاجَروا منها لما احتلَّها النصارى وحَمَلوا بِدَعَ التشبيه إلى الشام، وكان بها شيءٌ من تلك البدع من عهد عبدِ الواحد الشِّيرازي صاحبِ أبي يعلى.

وكان السلطان صلاح الدين الأيوبي يَرْعَى خاطرَهم لكونهم مهاجرين زهاداً وَيَتَغاضَى عن معتَقَدهم، ولم يكن يحمِلُ الناس على المذهب الأشعري كما ظُنَّ، بل كان الواعظُ ابنُ نجية الحنبليُّ المشهورُ مقرَّباً عنده، ومجافاتُه القاسية مع الإمامِ الشهابِ الطوسي القائِم بنصرةِ الأشعري بمصرَ تجري على مَنْظَرٍ منه ومَسْمَعٍ، ويسكتُ عن ذلك، بل كاد آلُهُ أن ينحازوا إليهم في المعتَقَد لولا وَقْفَةُ الإمامِ عزِّ الدين بن عبد السلام في هذه المسألة وَقْفَةَ عالمٍ يقومُ بواجبه، فتضاءلتْ أصواتُهم، وانْجَمَعوا في دُيُورهم، واقتصروا على الروايات.

فيظهرُ من جميع ذلك أن انتشار المذهبِ الأشعري في البلاد بسلطان العلم

لا بشوكة السلاطين، وما وَقَع ببغدادَ وغيرِها من بعض التشدُّد على الحشَوية بين حينٍ وآخرَ: فلإخْلالهم الأمنَ وإحداثِهم القلاقلَ.

وفقهاءُ المذاهب يتجاذبون الأشعريَّ إلى مذاهبهم، ويُتَرْجمونه في طبقاتهم، والحنابلةُ أحقُّ بذلك، حيثُ يصرِّح الأشعريُّ في مناظراته معهم أنه على مذهب أحمد، لكنهم لا يترجمونه في طبقاتهم ولا يَعُدُّونه منهم، بل يَمْقُتُه الحشَوية منهم فوقَ مقت المعتزلة.

فالمالكيةُ كافةً، وثلاثةُ أرباعَ الشافعية، وثُلُثُ الحنفية، وقسمٌ من الحنابلة: على هذه الطريقة من الكلام من عهد الباقلاني، والثلثانِ من الحنفية على الطريقة الماتُريديةِ في ديارِ ما وراءَ النهر، وبلادِ التُّرْك، والأفغان، والهند، والصين وما والاها، إلّا منِ انحازَ منهم إلى الاعتزال كبعضِ الشافعية.

ومن خصائصِ مذهبِ عالمِ المدينةِ كونُه يَنْفي خَبَثَ البِدَع عن أهل مذهبه، فلا تجدُ بين المالكية بِدَعَ الاعتزال والتشبيه، ومما أفاد في ذلك ــ على ما أحسَبه ــ مَنْعُ مالكٍ روايةَ أخبار الصفات، كما كانِ أحمدُ يمنعُ عن رواية أحاديث الخروج على ظَلَمة الولاة، فأفاده في تَغَاضي خلفاءِ بغدادَ عن الحنابلة مهما عَمِلوا بل في تقريبهم، نعم يوجدُ عند بعضِ المالكية نوعُ غُلُوٍّ في التصوف من عهدِ ابن تُوْمَرْت.

وبعضُ الحنابلة على مسلك السلف في التفويض وترك الخوض، وبعضُهم انحاز إلى المعتزلة.

وكان غالبُهم على تعاقُبِ القرون حَشَويةً على الطريقةِ السالِمِيةِ والكرَّامية إلى أنْ جعلَ الظاهرُ بيبرس قضاةَ القضاةِ في المذاهب الأربعة لأول مرة، فاتصلوا بعلماء أهل السنة يُفاوضونَهم في العلم، فأخذتْ تزولُ أمراضُهم البِدْعية، وكاد أن لا يَبْقَى بينهم حَشَوي لولا جاليةُ حَرَّانَ بعد نَكْبة بغداد، حطُّوا رَحْلَهم بالشام.

ونَبَغَ من بينهم رجلٌ حَسُنَتْ نشأتُه في الطلب، على ذكاءٍ وحافظةٍ وسَمْتٍ وتمكُّنٍ من اجتلابِ ثقةِ شيوخ العلم إلى نفسه، وثنائهم عليه، وكان واعظاً طَلْقَ

اللسان، فإذا هو يجري على خِطَّة مدبَّرة في إحلالِ المذهبِ الحشْوي ــ تحت ستارِ مذهبِ السلفِ ــ محلَّ مذهبِ أهل السنة، ولم يعلم أن مذهبَ أهلِ السنة من الأشاعرة والماتُريدية بلغَ من التمحيص العلميِّ على تعاقُبِ القرون بأيدي نوابغِ أهل النظر والفقه في الدين ــ ممن لا يعدُّ هذا الحشْويُّ من صغار تلامذتهم ــ إلى مستوىً من قوة الحُجَج بحيثُ إذا حاول مثلُه أن يصطَدم بها لا يقعُ إلَّا على أمِّ رأسه فيَرْدَى ولا يُوْدَى، وحيثُ لم يكنْ له شيخٌ يُرْشِده في العلوم النظرية، أصبح علمه لا يَرْتكِنُ على شيء وثيقٍ، خليطاً كثيرَ التناقض، توزَّعتْ مواهبه في أهواء مُتْعِبة، ثم أفضى إلى ما عمل، وزالت فِتَنُه بردِّ العلماء عليه.

ومن الجلي أنه لا دَخْلَ للعلم في نشأة الخوارج والشيعة، بل ولَّدتْهما العاطفةُ السياسية، ثم اندسَّ فيهما خصومُ الدين من الزنادقة، فتطوَّرتا أطواراً شائنةً، واتِّجاهُهما الأصليُّ نحوَ خصومةِ الحكومة القائمة.

والمُرْجئَة وليدةُ نوعٍ من البحث العلمي، اتِّجاهُها نحوَ معاكسةِ الخوارج في المعتَقَد ثم تشعَّبتْ منها آراءٌ بعيدةٌ عن الدينِ والعلم أورثت التهاونَ في العمل.

والجبريةُ دعاةُ الجمودِ ونذيرُ الدَّمَار نَتَجَتْ عن بحثٍ غيرِ علمي، عُلُوقُها من مجاورة السُّمَنِيَّة والبَرَاهمة وغيرهما من فِرق الإباحة والخمول.

والقَدَريةُ نشأتْ من بحثٍ علمي، ووُجْهتها نحوَ خصومةِ الكَسَل والتواكل، وباعتبارِ ما تطوَّر إليها متأثِّرةٌ ببعضِ آراء الثَّنَويةِ.

والحَشْوية أسقطها الجهلُ والجمودُ، ترتئي آراءً جاهليةً وَرِثتها من نِحَل كانوا عليها قبل الإسلام، وراجتْ عليهم تمويهاتُ المُمَوِّهين من الثَّنَويَّة وأهلِ الكتاب والصابئة، لهم تقشُّفٌ يَخْدَعون به العامة، وجهالاتٌ لا يَتَصوَّرها عاقل، وهم غِلاظُ الطباعِ، قُسَاةٌ جُفَاة يتحيَّنون الفُرَصَ لإحداث القلاقل، لا يظهرُ لهم قولٌ إلَّا عند ضعفِ الإسلام، ويستفحلُ أمر الإلحاد مع ظهور قولهم! هكذا في جميع أدوار التاريخ، وخصومتُهم متوجِّهةٌ نحو العقلِ والعلومِ النظرية، وكلِّ فرقةٍ قائمة.

والمعتزلةُ على ضدِّ الحَشْوية بخط مستقيم، أَنْتجها البحثُ العلمي، ساقهم شَرَهُ عقولهم إلى محاولةِ اكتناهِ كلِّ شيءٍ، وعِداؤُهم الأصلي نحوَ الجمودِ، وخِطَّتُهم دفعُ الآراءِ المُتَسَرِّبةِ من الخارج إلى الإسلام بحججٍ دامغة، وأدلة عقلية مفحِمة، ولهم مواقفُ شريفةٌ في الدفاع عن الدين الإسلامي إزاءَ الدَّهْريين، ومنكري النبوة، والثَّنوية، والنصارى، واليهود، والصابئة، وأصناف الملاحدة!

وتَرى الذهبيَّ يترحَّم على الجاحظ في «سِيَر النبلاء» حين يذكُر كتابه في النبوة، ولم نَرَ ما يُقاربُ كتاب «تَثْبيت دلائل النبوَّة» للقاضي عبد الجبار[١] في قوَّة الحِجاج، وحسن الصياغة في دفع شُكوك المشكِّكين، وليس بجيدٍ الإعراضُ الكليُّ عن كتبهم، وكم فيها من الفوائد التي لا تزال في أثوابها القَشيبة لم تَبْلَ بكُرور الزمن عليها.

وكم كان الأستاذ الإمام[٢] يجدُ فيها ما يدفعُ به خصوم العصر، ولا يَتَحاشى عن الأخذ به من غير بَخْسٍ لحقِّهم.

إلَّا أنهم لكثرة اشتغالهم بمناظرة الأخصام عَدَتْ منهم إلى عقولهم آراءٌ ابتعدوا بها عن الصواب، وانغمسوا في بِدَع ردُّها الأصحاب، قال الخطابيُّ صاحب «معالم السنن»: كانت المعتزلة في الزمان الأول على خلاف هذه الأهواء وإنما أحدَثها بعضُهم في الزمان المتأخِّر.

والأشعريةُ هم العَدْلُ الوَسَط بين المعتزلة والحَشْوية، لا ابتعدوا عن النقل، كما فَعَل المعتزلة، ولا عن العقل كعادة الحشْوية، وَرِثوا خيرَ من تقدَّمهم، وهجروا باطِلَ كلِّ فِرقة، حافظوا على ما كان عليه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابُه، وملأُوا العالم علماً، ويوجدُ بينهم من ينتمي إلى التصوف من مناصرةِ بعضِ الأئمة من الصوفية للسنة على الطريقة الأشعرية منذ القرن الخامس.

---

(١) في مكتبة علي باشا الشهيد بالأستانة. (ز). وقد طُبع في جزءين كبيرين من حين.

(٢) يريد المصنفُ رحمه الله: الأستاذ محمد عبده، والمصنف عارف تماماً بحقيقة محمد عبده. أشار إلى حاله الأولى والثانية في «مقالاته» ص ٣٧٣، ٥٤٨، وفي «صَفَعات البرهان على صفحات العدوان».

ولا يوجدُ من يُوازنُ الأشعريَّ بين المتكلمين، بالنظر لما قام به من العمل العظيم، ومع ذلك لا تخلو آراؤه من بعضٍ ما يؤخَذُ كنوعٍ ابتعادٍ عن العقل مرةً، وعن النقل أخرى في حِسْبان الناظر في كلامه، في مسائلَ نظريةٍ معدودةٍ، كقوله في التحسين والتقبيح، والتعليل، وما يفيده الدليل النقلي، ونحو ذلك، لأن من طالَ جدالُه مع أصناف المعتزلة والحشوية ــ مثلُه ــ لا بدَّ وأن يحصُل في كلامه شيءٌ من هذا القبيل.

وإنما لم يقعْ مثلُ ذلك في معاصِره إمامِ الهدى أبي منصورٍ الماتُريديِّ شيخِ السنة بما وراء النهر، لتغلُّب السُّنة هناك على أصناف المبتدِعة تغلُّباً تامّاً لا تظهرُ مشاغباتهم معه، فتمكَّن من الجَرْيِ على الاعتدال التام في أنظاره، فأعطَى النقلَ حقَّه، والعقلَ حُكْمَه، والماتُريدية هم الوَسَط بين الأشاعرة والمعتزلةِ، وقلَّما يوجدُ بينهم متصوِّف.

فالأشعريُّ والماتُريدي هما إماما أهلِ السنة والجماعة في مشارق الأرض ومغاربها، لهم كتبٌ لا تُحصى، وغالبُ ما وقع بين هذين الإمامين من الخلاف من قَبيل الخلاف اللفظي، وقد دُوِّنتْ عدَّة كُتُب في ذلك، وقد أحسنَ تلخيصها البَيَاضيُّ في «إشارات المَرَام في عبارات الإمام» ونقل نصَّه الزَّبيديُّ في «شرح الإحياء» على أغلاط مطبعية كثيرة.

والبَيَاضيُّ هذا ضَليعٌ في علم الكلام وإن تأخَّر زمنه حتى إن المَقْبِليَّ صاحبَ «العَلَم الشامخ» على جُموحه وصُعوبةِ انقيادِه للعلماء كبيرُ العناية بـ «إشارات» البَيَاضي اعترافاً منه بسعة دائرة بحثه.

ولم نتعرَّضْ هنا إلَّا لأصولِ الفِرَق من أهل البدع، ولها فروعٌ تَتَشعَّبُ منها على حَسَب ما يقعُ فيها من تداخُلٍ في الآراء، وتَجدُّد في الأهواء، وهي لا تنتهي عند عدد محدودٍ إلى انتهاء تاريخ البشر، وفي العدد المأثور، للعلماء خلافٌ مشهورٌ، وقد قام العلماء في كل طبقة بتفصيلِ ما جدَّ إلى عصرهم من أصحاب النِّحَل، وردِّ الباطل من آرائهم.

ومقالاتُ تلك الطوائفِ مبسوطةٌ في «مقالات الإسلاميين» للأشعري،

و «المقالات» لأبي منصور الماتُريدي، و «ردِّ أهل الأهواء والبِدَع» لأبي الحسين الطرائفي، و «الملل والنِّحَل» لأبي المظفَّر الإسْفراييني[١]، إلى غير ذلك مما لا يُحصىَ.

وكثيراً ما يُعْزَى إلى الفِرق أقوالٌ لا تُوجَدُ في كتبهم، إما توليداً وإلزاماً، أو نقلاً من كتبِ غيرِ الثقات من الخصوم، كما يقع لعبد القاهر البغدادي في «الفَرْق بين الفِرَق» و «الملَل والنحل» له[٢] وكما يفعل ابن حَزْمٍ في «الفِصَل». ومن هذا القبيل الاعتماد على مثل أبي عيسى محمد بن هارون الوراق، وأبي محمد الحسن بن موسى النُّوْبَخْتي صاحب «الآراء والديانات»، ومحمد بن إسحاق صاحب «الفهرست» وعلى كتب الحشْوية، فإنها مملوءةٌ بالمختلَقات، فشأنُ الباحثِ أن يحتاطَ في نسبة قولٍ إلى قائلٍ حتى يجدَه في كتابٍ له مستفيضٍ عنه، وقد نبَّه على بعضِ ما تقدَّم الرازي عند ذكرِ كتاب الشَّهْرَسْتانيّ، ولسنا في صَدَدِ المقارنة بين كتب الملل والنِّحَل.

وفي كلام المتقدمين من المتكلمين ما يجب أن يَسترشِد به القائمون بالدفاع عن الدين في كل عصر، ومن البيِّن أن طُرُقَ الدفاع عن عقائدِ الإسلام، ووسائلَ الوقاية عن تَسرُّب الفساد إلى الأخلاق والأحكام، مما يتجدَّد في كل عصر بتجدُّدِ أساليبِ الأخصام، وهي في نفسها ثابتةٌ عند ما حدَّه الشرع، لا تتبدَّل حقائقُها، فيجبُ على المسلمين في جميع أدوار بقائهم أن يتفرَّغ منهم جماعةٌ لتتبُّع أنواعِ الآراء السائدة في طوائف البشر، والعلوم المنتشرة بينهم، وفحصِ كلِّ ما يمكنُ أن يأتيَ من قِبَله ضررٌ للمسلمين، لا سيما في المعتقَد الذي لا يزالُ يَنْبوعَ كلِّ خيرٍ ما دام راسخاً رصيناً، ويصيرُ منشأً كلِّ فسادٍ إن استحالَ واهناً واهياً.

فيدرسُون هذه الآراءَ والعلومَ دراسةَ أصحابها، أو فوقَ دراستهم، ليجدوا فيها ما يدفعون به الشُّكوك التي يَستثيرها أعداءُ الدين بوسائطَ عصريةٍ، حتى إذا فَوَّقَ

---

(١) في مكتبة علي باشا الشهيد، بالآستانة. (ز).

(٢) في مكتبة عاشر أفندي بالآستانة. (ز).

متقصِّدٌ سهاماً نحوَ التعاليم الإسلامية من معتَقَد وأحكام وأخلاق ردُّوها إلى نَحْره، اعتماداً على حقائقِ تلك العلوم وتَجاربها، واستناداً على إبداءِ نظرياتٍ تقضي على نظرياتِ المشكِّكين ــ وجَلَّ الدينُ الإسلاميُّ أن يَصْطَدمَ مع حقائق العلوم ــ وأقاموا دون تَسَرُّب تلبيساتِهم سُوراً حصيناً واقياً، وعبَّأوا حزبَ الله على أنظمةٍ يتطلَّبها الزمنُ، في غير هَوَادة ولا تَوَانٍ، ودوَّنوا ما استَخْلَصوه من تلك العلوم من طرائقِ الدفاع في كُتُب خاصة، بأسلوب يعلَق بالخاطر، وتَستسيغُه العامة، لتكون سَدًّاً محكَماً مدَى الدهر، دون مفاجأةِ جَوَارفِ الشكوك.

وإن لم يفعلوا ذلك يسهُـل على الأعداء أن يجدوا سبيلاً إلى مَرَاتعَ خِصْبةٍ بين المسلمين، تنبتُ فيها بذورُ تلبيساتهم، بحيثُ يصعبُ اجتثاثُ عروقِها الفَوْضويةِ، بل تَسْري سمومُ الإلحاد في قلوبٍ خاليةٍ تتمكَّن فيها فيهلِكُ الحَرْثُ والنسْل! وقانا الله شرَّ ذلك، وأيقظنا من رَقْدَتنا.

* * *

وأحسنُ من قام بترجمة الإمامِ الأشعريِّ، وبتاريخ حياته العلمية، وبيان سيرته في الدفاع عن السنَّة وردِّ ما اختلقه خصومُه عليه، مع ذكرِ تراجمِ مشاهيرِ الأشاعرة الذين طَبَّق ذِكْرهم الأرضَ من قرونٍ متطاولة، على طبقاتهم، هو الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكرٍ الدِّمَشقيُّ في كتابه «تبيين كذب المفتري في ما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»[1] فله على الأشاعرةِ أكبرُ مِنَّةٍ بذلك، ولا يزال العلماء من

---

(١) ردَّ به ابن عساكر على أبـي عليٍ الأهوازي الدمشقي، الذي كذَّبه الخطيب وابن عساكر وغيرُهما، انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» ١:٥١٢، وقد طُبع كتابه باسم «مثالب علي بن أبـي بشر» ــ وهو الإمام أبو الحسن الأشعري ــ طبعه بعضُ المستشرقين.

ولابن المِبْرَد المعروف أيضاً بابن عبد الهادي، المتوفَّى سنة ٩٠٩ كتاب في الردِّ على «تبيين كذب المفتري» سماه «جمع الجيوش والدَّساكر في الردّ على ابن عساكر، حيثُ بالَ و. . . في تبيين كذب المفتري» وتمامُ اسمه ينبىء عن قذارته! والعياذ بالله، ومنه نسخة في ظاهرية دمشق. فاعجب لمن يؤلِّف «المثالب» ولمن يطبعها، ولمن يردُّ على من ينتصر للحقِّ!!.

سالف الدهر يشكُرون له هذا العمل، وشهرةُ كتابه تغني عن كل وصف.

ولا يُؤْخَذ بشيء سوى إكثاره من ذكر رؤيا الصالحين في الموضوعات العلمية، فلعل الحشَوية هم الذين اضطروه إلى ذلك، لأنهم إذا أعوزتهم الحجَّة في اليقظة يلجأون إلى النوم، فيجدون ما يتطلَّبونه من الحُجَج في المنام، فيملأون كتبهم بالرُّؤى، وكان الأجدرُ به أن لا يعبأ بهؤلاء في ذلك، وقد كفانا مالنا من الحجَج في اليقظة.

وقد ذيَّل عليه العلامة ابن المعلم في «نجم المهتدي ورَجْم المعتدي» في القرن الثامن بعد أن ردَّ على أهوازيِّ عصره، وهو كتابٌ حافل، واختصر العفيفُ اليافعي كتابَ ابن عساكر في كتابه «الشاش المُعْلَم ذيل المَرْهَم»[1]. وألَّف بعدهم كمالُ الدين أبو محمد بن إمام الكاملية ــ صاحب الشمس القاياتي تلميذ العلاء البخاري ــ كتابه «طبقات الأشاعرة».

ولا أمل في استيفائهم جميعاً في كتاب، لكثرة القائمين بمناصرة السنَّة على طريقة الإمام الأشعري من أهل مذاهب الأئمة الفقهاء، والله الهادي؟

* * *

(١) لليافعي كتاب «مَرْهَم العِلل المُعْضِلة في الردِّ على أهل الأهواء والبدع والمعطِّلة» مطبوع في كلكتة بالهند سنة ١٩١٠ بعناية دنيسون روز.

الاختلاف في اللفظ

والرد على الجهمية والمشبهة

تأليف حجة الأدب المنتصب للدفاع عن أهل الحديث
الإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
الكاتب الدينوري
المتوفى سنة
٢٧٦

عن نسخة المتفضل بتصحيحه والتعليق عليه
الأستاذ الجليل الشيخ
محمد زاهد الكوثري
مع المعارضة بنسخة الخزانة الظاهرية بدمشق

عُنيت بنشره
مكتبة القدسي
القاهرة - شارع الصنادقية

مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٤٩ للهجرة

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في الكتاب

كتاب «الاختلافُ في اللفظ والردُّ على الجَهْمية والمشبِّهة» مما خَبأه الدهر عن أعين كثير من المشغوفين بآثار الأقدمين من زمن بعيد، وقد انتظَم الآن بتوفيق الله في سلك المطبوعات، فأصبح بمتناوَل كرام القراء. وهو من أواخر مؤلَّفات الإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَري الفارسي الكاتب المشهور، يَهُمُّ المتأدِّبَ، ومن يُعْنَى بتاريخ تطوُّرات العلوم، كما يهمُّ المتكلِّمَ والفقيهَ والمحدِّث.

فالمتأدِّبُ يجدُ ابنَ قتيبةَ لا يأنفُ في كتابه هذا أن يعيدَ بعضَ جُمَلٍ سَبَقَ تدوينها في كتابٍ آخر له بنصها وفَصِّها، فيستنتجَ من ذلك أنه كان في غايةٍ من التروِّي في تخيُّر ألفاظٍ يُعرِب بها عن معانٍ لم يتعجَّل في تنسيقها بمراعاةِ أدقِّ الملاحظات في التأثير على السامع، وبعد هذا التأنُّق يَعِزُّ عليه أن يَعدِل عن هذه القوالب المتخيَّرة إذا لزمتْ إفادة تلك المعاني المُفْرَغة فيها ثانيَ مرةٍ، بخلافِ الجاحظِ وغيرِه من أصحاب الأقلام السيَّالة في عهده.

ومن يُعْنَى بتاريخ العلوم يَغْتَبطُ به كحَلْقة مفقودة من حَلَقاتِ سلسلة وثائقِ التتبُّع القهقريِّ، يظفَر بها الباحثُ فيجدُ فيها ما ينير كثيراً من النواحي المظلِمة في وجوهِ تعرُّفِ ارتباطِ تلك الحلقاتِ بعضها ببعضٍ، وما يكشفُ النقابَ عن كثيرٍ مما يَستعصي وجهُ التعليل فيه من غرائبِ شؤونٍ تتعلَّق بتاريخ العلوم.

وأما المتكلمُ الذي يَرَى ابنَ قتيبة هجَّاماً وَلُوجاً فيما لا يُحْسِنه، كَرَّامياً مشبِّهاً بالنظر إلى كتابه «تأويل مختلِف الحديث» وسائر مؤلفاته المستفيضة منه، ناصبياً غيرَ

متثبِّتٍ في نقل ما شَجَر بين الصحابة، منحرفاً عن أهل بيت النبوة رضي الله عنهم نظراً إلى كتاب «الإمامة والسياسة» المعزوِّ إليه من قديم الدهر، إلى غير ذلك مما هو مثبوت في كتب خاصة: يُلْفيه قد رَجَع إلى الصواب في كثير من تلك المسائل، ولطَّف لهجتَه في جملةٍ منها بالقياس إلى سابقِ مصنفاته، مرتدِعاً برادع الزمن حيثُ شاهد في عصره من التطوُّرات الشائنة ما يَحمِله على هذا الاعتدال، فيُحْكَمُ فيه بالنظر إلى خواتم أعماله.

وأما الفقيهُ فيعتبر بما يذكره المصنفُ في هذا الكتاب في شأن الرأي، وإمام أهل الرأي بأسلوبٍ يُؤْذِنُ بارتجاعه عن التجاهل بمقادير أهل الفقه في الدين، منزَجِراً عما استرسلَ فيه من المسايرة لسُذَّج الرواة، كما فعل في «تأويل مختلِف الحديث» الذي كان ألفه بإيعاز منهم، وضمَّنه ما يعزُّ علينا أن يصدُر من مثله من النَّيْلِ من أئمة الرأي وفقهاء المِلَّةِ والتخبُّطِ في علم أصول الدين بما هو حجَّة عليه، مسجَّلةً مدى الدهر وشِيَةً مشوَّهة لوجه حَسَناته، كما هو مبسوط في «رفع الرِّيبة عن تَخَبُّطات ابن قتيبة»[1] في «تأويل مختلِف الحديث» عفا الله عما سَلَف!.

ولا علينا أن نُلمَّ هنا بسبب تحامله على أبي حنيفة سابقاً، قبل رجوعه إلى الاعتدال، وهو تَشَبُّع بيئته بالانحراف عنه وقتئذ، بسبب تولِّي بعضِ القضاة المتفقِّهين على طريقة أبي حنيفة من متكلِّمي المعتزلة اختبارَ المحدِّثين في المعتَقَد في المحنة المشهورة التي قام بها المأمون ومَن بعده، فحمَّلوا وِزر ابن أبي دُؤاد على غير وازره فقيهِ الملة أبي حنيفة، الذي فَتَقَ الله الفقهَ الإسلاميَّ على لسانه وألسنة أصحابه، وجَرَى تدوينُ فقه المذاهبِ المتبوعةِ على نِبْراسِ تأصيله وتفريعه، كما يشهدُ بذلك تاريخ الفقه الإسلامي.

على أن ابنَ راهُوْيَهْ شيخَ ابنِ قتيبة في الفقه لم يخلُ من تأثيرٍ عليه، كما تأثَّر هو

---

(١) اسم مؤلَّف من مؤلَّفات المصنف رحمه الله، كان ألَّفه أول هجرته إلى مصر، وأفادنا هنا أنه تتبَّع ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» فقط، لا في كتبه عامة.

من تلك البيئة المنحرفة التي حلَّ بها، بعدَ أن تفقَّه بمرو على مذهبِ أهلِ الرأي عند عبد الله بن المبارك وأصحابه، وبعد أن جَمع ما يوافقُ رأيَ أبـي حنيفة من الأحاديثِ المخرَّجةِ في كتب ابن المبارك، ليسألَ عنها شيوخَ ابن المبارك من الأحياء المُعَمَّرين، في رحلته إلى العراق والحجاز، فبلغتْ ثلثمائةِ حديثٍ ــ كما في «كتاب الورع» رواية أبـي بكر المَرُّوذي ــ وهذا عددٌ ليس بيسير في مسائلَ ينفردُ بها أبو حنيفة ويستدلُّ عليها بهذا المقدار من الأحاديث في كتب أحد أصحابه ــ وهو ابن المبارك الذي تَوَاطَأَتِ القلوبُ مع الألسن من الفريقين على إجلالِ منزلته في العلم والورع ــ خلا ما في بقية كتبِ أصحابه.

مع أن جملةَ أحاديثِ الأحكام حَوَالَي خمسمائة حديثٍ على ما يقولون، وما كان ابن راهويه إذ ذاك يَظنُّ أن يجترىء أحدٌ على ردِّ قول أبـي حنيفة، ولما حلَّ بالبصرة في رحلته جلس إلى عبد الرحمن بن مهدي ولازمه، وكان شديدَ الحبِّ لابن المبارك، فأنشد ابنُ راهُويه مرثيةَ ابن المبارك لأبـي تُمَيلة على طلبٍ من ابن مهدي وهو يُصْغي إليه ويبكي، ولما بَلَغَ ابنُ راهُويه إلى قول أبـي تُمَيلة:

وبـرأي الـنـعـمان كـنـتَ بـصـيـراً   حـينَ تـبـغـي مَـقَـايِسَ الـنـعـمـانِ

فاجأه بقوله: أُسْكُتْ قد أفسدتَ القصيدة. . مانعرِف لابن المباركِ زَلَّة بأرضِ العراق إلَّا روايته عن أبـي حنيفة ــ قولٌ ما أجدَرَه أن يكونَ من تأكيدِ المدح بما يُشبه الذمَّ في نفس الأمر! ــ ولوددتُ أنه لم يَرْوِ عنه وأني كنتُ أَفْتَدي ذلك بمُعْظَمِ مالي!.

فاندهش ابنُ راهُويه من هذه المفاجأة، وحيثُ دامتْ صلته به واستمرَّ بقاؤه في بيئةٍ منحرفةٍ: حَصَل فيه الانحرافُ شيئاً فشيئاً، حتى أصبحتْ طريقتُه في الفقه أشبَهَ شيءٍ بالظاهرية، بل هي تمهيدٌ لها. فسبحان مقلِّب القلوب!.

وما كان انحرافُ ابنِ مهدي عن هوىً، بل عن طيبةِ قلبٍ، وإنما وقع فيما وقع بتأثير شيخِه سفيانَ الثوريِّ الذي مات بداره بالبصرة، بعد أن تخبَّأ عنده عدةَ سنواتٍ لما هَرَب من المنصور، حين طَلَبه للقضاء.

فورث ابنُ مهديٍّ من هذا الضيفِ الكريمِ الانحرافَ عن النعمان، مع أن كلام الثوري فيه من قَبيل النَّيْل ممن لا تُنال منزلته، كما يقع بين المتعاصِرَيْن، على أنَّ الثوريَّ من أكثر فقهاء الأمصار موافقةً لرأي أبي حنيفة في المسائل الخلافية، كما يظهر من استقراء أقوال الأئمة في الخلافيات بوجهٍ لا يُدفع، ومع ذلك كلِّه كان ابنُ مهدي كثيرَ التشدُّد وكثيرَ التراجع، حتى في الأحاديث ورجالها رداً وقبولاً. سامحهم الله ورضي عنهم.

وسببُ تَراجُع ابن قتيبة إلى نوعٍ من الاعتدال في هذا هو تيقُّنه من سوء مَغَبَّة المسايرة للتطوُّر والتدَهْور المشهودَيْن في أواخر عهده.

وأما المحدِّثُ ومَنْ يُعْنَى بعلوم الحديث والرجال فيظفَر فيه بما يجلو سرَّ ما يجدُه في كثيرٍ من كُتُب الجرح والتعديل من الغُلُوِّ في الكلام على كثيرٍ من أعلام العلماء، على استمرارِ نَقْلِ الخالِفِ عن سالِفِه ذلك الغلوَّ، كأسرابِ طيرٍ تَتَابَعُ، مع أن من وَقَاه الله من الهوى، وَدَرَسَ سِيَرَ هؤلاء الأعلامِ حقَّ الدَّرْسَ، يجدُ أحوالَهم وسِيَرَهم على خلاف تلك الكلماتِ الطائشةِ، فيدعوه ذلك إلى التبصُّرِ في التعويل على أمثالِ هذه الكلماتِ المتناقَلَةِ والتثبُّتِ فيها، وصَوْنِ النفس من الهلاك مع الهالكين. ومن الله التوفيق والتسديد؟

* * *



في الرد على ابن زفيل

للإمام الحجة أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبكي الكبير
المتوفى سنة ٧٥٦

برد به على نونية ابن القيم

ومعه تكلة الردّ على نونية ابن القيم

بقلم

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

عفي عنهما

﴿ الطبعة الاولى ﴾

على نفقة ناشره ومصححه الشيخ عبدالحفيظ سعد عطيه
من علماء الأزهر
١٣٥٦ — ١٩٣٧

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المعلِّق

الحمد لله القدُّوس المتعال، المنزَّهِ عن النظيرِ والمثال، جلَّتْ ذاتُه وعَلَتْ صفاتُه عن أن يحومَ حولَ اكتناهِها وَهْم أو خَيَال، والعقولُ عن إدراك تلك المطالب في عِقَال، والصلاةُ والسلامُ على سَيِّدِنا محمدٍ المبعوثِ لتتميمِ مكارم الخِلال، منقِذاً لهذه الأمة من مَخَالبِ الوثنية وصنوفِ الضَّلال، وهادياً إلى مراضي مولاه ذي الجلال والجمال، وعلى آله خيرِ الآل، وأصحابهِ أصحابِ كرائمِ الخصال.

وبعدُ، فلا يَخْفَى على مَنْ درس تاريخَ الدينِ الإسلامي أن الله سبحانه بعثَ خاتمَ رُسُله في بيئةٍ عريقةٍ في الوثنية، وقد أحدقتْ بتلك البيئةِ أُمَـم يَدِينونَ بالإشراك والتشبيه، وأنواعٍ من التخريفِ والتمويه، فبمَبْعَثِهِ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم انقشعتْ تلك الظلماتُ الجاهلية، واستنارتْ بصائرُ الذين آمنوا به بأنوار التعاليم الإسلامية، حتى داسُوا تحتَ أرجُلِهم تقاليدَ الوثنية، ونَبَذوا تلك الأساطيرَ الهمَجيَّة، وخَمَدَتْ عزائمُ أعداءِ الدين، وفترتْ مواصلتُهم العِداءَ إلى حين.

لكنهم كانوا يتحيَّنون الفُرَص لتفريقِ كلمة المسلمين، وتشويهِ تعاليم هذا الدين في الأخلاقِ والعملِ والاعتقاد، حتى تَذَرَّعوا بعد وفاته صلَّى الله عليه وسلَّم بشتَّى الوسائلِ إلى بَذْر بُذور الفساد كلَّما ظنُّوا أن الفرصةَ سانحةٌ، يَلْبَسون في كلِّ عصر ما يَرَوْنَه أَنْجَعَ في مخادعة الجمهور، وأَغْشَى على بصائر الخاصة والدَّهماء، وأشدَّ فَتْكاً بهم في صميم دينهم، إلى أن تمكَّنوا من إضلالِ طوائفَ في الأطراف، ورَغْمَ هذا بقيتْ بَيْضَةُ الإسلام ــ بحمد الله جلَّ شأنه ــ مَصُونةَ الجانبِ تحتَ كِلَاءةِ الله سبحانه

ورعايته، حيثُ لم يُمكِنْهم من إبادةِ خضراءِ الملَّة، ولا من إحداثِ أحداثٍ جوهريةٍ في صميم الدِّين الإسلامي تُشَتِّتُ شملَ الجماعة، بل بقيَ الإسلام في جوهره ــ بفضل الله جل جلاله ــ وَضَّاءَ المنار، واضح المنهاج، نيِّر الطريقة، باديَ المعالِم لمن أَلْقى إلى تعاليمه السَّمْعَ وهو شهيد.

وغايةُ ما تخيَّلَ الأعداءُ أن يتمكَّنوا منه أن يُوقِفوا نموَّه العظيم الذي كان ظهر في الصَّدْر الأول، ويُعَرْقِلوا رُقِيَّ معتنقِيه السريعَ بعد أن بَهَرَ أبصارَ أولي الأبصار في أوائل انتشاره، لكنْ أَبَى الله إلَّا أن يُتِمَّ نورَه.

وكان أخطرُ هؤلاءِ الأعداءِ على الدَّهْماء وأبعدُهم غَوْراً في الإغواء أناساً ظهروا بأزياءِ الصالحين، بعيونٍ دامعةٍ كَحِيلةٍ، وَلِحَىً مسرَّحةٍ طويلةٍ؛ وعمائمَ كالأبراج، وأكمامٍ كالأخراج، يحملون سُبْحاتٍ كبيرةَ الحبَّاتِ، ويتظاهرون بمظهر الدعوة إلى سنةِ سيدِ السادات، مع انطوائهم على مخازٍ وَرِثوها عن الأديان الباطلة، والنِّحَلِ الآفِلة، وكان من مكرِهم الماكرِ أن خَلَطوا الكذبَ المباشِر والتزيُّدَ في تفسيرٍ مأثورٍ، أو في حديثٍ صحَّ أصلُه عند الجمهور، باعتبارِهم ذلك أنْجعَ في إفساد دلالة كتاب الله وسنة رسوله على أفهامِ أناسٍ قَرُبَ عهدُهم من الجاهليةِ، ولم تَتَكاملْ بعدُ عقولُهم ولا نَضِجتْ أفكارُهم.

وكم أضلَّ رواةٌ من هذا القبيل طوائفَ من سُذَّج المسلمين منذ عهدِ التابعين حيثُ اندسُّوا بين الصالحين من رواةِ الأعرابِ ومَوَاليهم لإدخالِ ما اختلقوه من الأخبار بين مرويَّاتِ هؤلاء الأخيار، حتى يتمَّ إفسادُ دينِ المسلمين عليهم!

ولكنْ أَبَى الله إلَّا أن يَرُدَّ كيدهم في نحرهم، حيثُ أقامَ جهابذةً يَسْعَونَ في إبعاد مختلقاتهم عن مرتبةِ الاعتدادِ في جميع الطبقات، على أن في نُقُول الذين أسلموا إسلاماً صحيحاً من النور ما يَشُقُّ لهم الطريقَ إلى تَعَرُّفِ دَخائِل المرويات من نفس تلك الروايات، وإنْ لم تَخْلُ طبقةٌ من طبقات الرواة من أغرارٍ انخدَعوا بها وتعصَّبوا لها، لأن الفاتنينَ كانوا رَاعَوْا في رواياتِهم عقولَ هؤلاءِ ومداركَهم في جاهليتهم، تيسيراً لزَلَلِ أقدامِهم، وتَدَهْوُرِهم في هاويةِ إغوائهم.

فالرواةُ السُّذَّجُ إذا انْخَدَعوا بمثلِ هذا التمويهِ يكونُ عندهم بعضُ عُذْر، ومَنِ الذي لا يَنخلعُ قلبُه إذا سمعَ السُّنَّةَ والدعوةَ إلى السنَّةِ من متقشِّفٍ متظاهرٍ بالورعِ الكاذبِ ــ على تقديرِ جهلِ السامعِ بما وراءَ الأكَمَة؟ ــ فيجبُ أَخْذُ هؤلاء بالرِّفقِ لتدريجهم إلى الحقِّ من باطلٍ تورَّطوا فيه باسم السنة.

ومن محقِّقِي أهلِ السنةِ من يُشيرُ إلى أن العاميَّ إذا بَدَرَ منه ما يُوهِم ظاهرُه التشبيهَ يُرْجَى من فضل الله أن يُسَامِحَه حيث يَعْلُو التنزيهُ عن الجهةِ ونحوِها عن مَدَاركه. وأما مَنْ جَمَعَ بين الروايةِ والدرايةِ على زَعْمه وأَلَّف في ذاتِ الله وصفاته، وصَدَرَ منه مثلُ هذا فلا يُوجَدُ بين علماء أهل السنة من يَعذِر مثلَه، بل أطبقتْ كلماتُهم على إلزامه مقتَضَى كلامه، وليس لعالمٍ عُذْر في الميلِ إلى شيء من التشبيه والقَرْمَطَة، لظهور سقوطهما لكلِّ ناظر.

قال القاضي أبو بكر بن العربي في «العواصم من القواصم»: «ما لقيتُ طائفةً إلَّا وكانتْ لي معهم وَقْفةٌ عَصَمني الله منها بالنظرِ ــ بتوفيقه ــ إلَّا الباطنيةَ والمشبِّهةَ، فإنها زَعْنَفَةٌ تحقَّقْتُ أنه ليس وراءَهما معرفةٌ، فقذَفْتُ نفسي كلامَهما من أول مرة». اهـ. بل لا يُتَصَوَّر أن يميلَ إلى أحدهما عاقلٌ إلَّا إذا كان له غايةُ إلحادية، وأنَّى يَستَعْجِمُ على عالمٍ باللسان العربي المبين ما في كتابِ الله وسنةِ رسوله من الدلالةِ على تنزيهِ الله جلَّ شأنُه من الجِسْميةِ والجسمانيات، والمادَّة والماديات، بخلاف العاميِّ الذي هو قريبُ العهدِ من الجاهلية.

جَزَى الله علماءَ أصولِ الدين عن الإسلامِ خيراً، فإن لهم فضلاً جسيماً في صيانة عقائد المسلمين، بأدلةٍ ناهضةٍ مدى القرون، أمامَ كلِّ فرقةٍ زائغة. وإنما يكونُ التعويلُ في كلِّ علمٍ على أئمته، دون مَنْ سواهم، لأن من يكونُ إماماً في علمٍ كثيراً ما يكونُ بمنزلة العامي في علم آخر، فإذاً لا يعوَّل في العقائد إلَّا على أئمةِ أصولِ الدينِ، لا على الرواة البعيدين عن النظر، وكم بينهم مَنْ يُرْثَى لمداركه حيثُ يَقِلُّ عقلُه عن عقول الأطفال، وإن بلغ في السنِّ مبلغَ الرجال. ومَنْ طالَع ما أَلَّفه بعضُ الرواةِ على طولِ القرونِ من كتبٍ في التوحيدِ والصفاتِ والسُّنَّةِ والردودِ على أهل

النظر: يشكُرُ الله سبحانه على النورِ الذي أفاضَه على عقله حتى نبذَ مثلَ تلك الطامات بأول نظرةٍ.

وقد استمرَّت فِتَنُ المخدوعين من الرواة على طُولِ القرون مَجْلَبةً لسَخَط الله تعالى، ولاسْتِسْخافِ العقلاء من غير أن يخطُر ببالِ عاقل أن يناضِلَ عن سَخَافاتِ هؤلاءِ، إلى أن نَبَغَ في أواخر القرن السابع بدمشقَ حَرَّانيٌّ تجرَّد للدعوة إلى مذهبِ هؤلاءِ الحَشَوية السُّخَفَاء، متظاهِراً بالجمع بين العقلِ والنقلِ، على حسبِ فهمه من الكتب بدون أستاذٍ يُرْشِدُه في مواطن الزَّلَل، وحاشا العقلَ الناهضَ والنقلَ الصحيحَ أن يَتَضَافَرا في الدفاع عن تخريفِ السُّخَفاء، إلَّا إذا كان العقلُ عقلَ صابىءٍ، والنقلُ نقلَ صبيٍّ، وكم انخدعَ بخُزَعْبَلاته أناسٌ ليسوا من التأهُّلِ للجمع بين الرواية والدراية في شيءٍ، وله مع خُلَطائه هؤلاء موقفٌ في يوم القيامة لا يُغْبَطُ عليه.

ومنْ دَرَسَ حياتَه يجدُها كلَّها فِتناً لا يُثيرُها حافظٌ بعقله غيرَ مصابٍ في دينه، وأنَّى يُوجدُ نصٌّ صريحٌ منقولٌ، أو برهانٌ صحيحٌ معقولٌ يثبتُ الجهةَ والحركةَ والثِّقَلَ والمكانَ ونحوَها لله سبحانه؟ وسيمرُّ بك سَرْدُ بعضِ مَخَازيه، مع نقْضِها إن شاء الله تعالى.

وكلُّ ما في الرجل أنه كان له لسانٌ طَلْق، وقَلَم سيَّال، وحافظةٌ جيدةٌ، قَلَّبَ ـ بنفسِه بدون أستاذٍ رشيد ـ صفحاتِ كتبٍ كثيرةٍ جداً من كتب النِّحَل التي كانت دمشقُ امتلأتْ بها بواسطة الجَوَافل من استيلاء المَغُول على بلاد الشرق، فاغترَّ بما فَهِمه من تلك الكتب منَ الوساوس والهواجس، حتى طَمَحَتْ نفسُه إلى أن تكونَ قدوةً في المعتَقَد والأحكام العملية، فَفَاهَ في القَبِيلَيْنِ بما لمْ يَفُهْ به أحدٌ من العالمين مما هو وَصْمةُ عارٍ وأمارةُ مُروقٍ في نظر الناظرين.

فانْفَضَّ مِن حوله أناسٌ كانوا تعجَّلوا في إطرائه بادىءَ بدءٍ قبلَ تجريبه، وتَخَلَّوْا عنه واحداً إثْرَ واحدٍ على تعاقُبِ فِتَنِه المدوَّنة في كتب التاريخ[1]، ولم يَبْقَ معه إلَّا أهلُ

(١) وثناءُ بعضِ المتأخرين عليه لم يكنْ إلَّا عن جهلٍ بمُضِلَّات الفتن في كلامه، ووجوهِ =

مذهبه في الحَشْوِ من جَهَلة المقلِّدة.

ومن ظنَّ أن علماء عصره صاروا كلُّهم إلْباً واحداً ضدَّه حسداً من عندِ أنفسِهم: فليتَّهِمْ عقلَه وإدراكَه قبلَ اتهامِ الآخرين، بعد أنْ دَرَس مبلغَ بشاعةِ شَوَاذِّه في الاعتقادِ والعملِ، وهو لم يَزَلْ يُسْتتابُ استتابةً إثْرَ استتابةٍ، ويُنْقَلُ من سجنٍ إلى سجنٍ إلى أن أَفْضَى إلى ما عَمِلَ وهو مسجونٌ، فقُبِرَ هو وأهواؤه في البابين: بموته وبردودِ العلماء عليه، وما هي ببعيدةٍ عن متناوَلِ رُوَّادِ الحقائق.

وكان ابنُ زَفِيلٍ الزُّرَعِيُّ المعروفُ بابن القيِّم يُسَايِرُه في شواذِّه كلِّها حيّاً وميتاً، ويقلِّده فيها تقليداً أعمى في الحق والباطل، وإن كان يَتَظاهَر بمظهر الاستدلالِ، لكنْ لم يكُنْ استدلالُه المصطَنَعُ سوى ترديدٍ منه لتشغيب قُدوته، دائباً على إذاعة شواذِّ شيخه، مُتَوَخِّياً في غالب مؤلَّفاته تلطيفَ لهجةِ أستاذِه في تلك الشواذِّ، لتنطليَ وتَنْفَقَ على الضعفاء. وعملُه كلُّه التلبيسُ والمخادَعةُ والنضالُ عن تلك الأهواءِ المُخْزِيَةِ حتى أفنى عُمُرَه بالدَّنْدَنةِ حول مفرَدَاتِ الشيخ الحراني.

تَرَاه يُثَرْثِرُ في كل وادٍ، ويخطُبُ بكل نادٍ بكلامٍ لا محصَّلَ له عند أهل التحصيل، ولم يكنْ له حظٌّ من المعقول، وإن كان كثيرَ السردِ لآراء أهل النظر، ويَظهرُ مبلغُ تَهَافتِه واضطرابِه لمن طالع «شفاء العليل» له بتبصُّرٍ، و«نونيته» و«غزوه» من الدلائل على أنه لم يكنْ ممن له علم بالرجال، ولا بنقد الحديث، حيث أثنى فيهما على أناسٍ هَلْكَى، واستدلَّ فيهما بأخبارٍ غيرِ صحيحة على صفاتِ الله سبحانه. وقد ذكره الذهبيُّ في «المعجم المختصّ» بما فيه عبرة، ولم يُتَرجِمْ له الحُسَينيُّ، ولا ابن فَهْدٍ، ولا السيوطيُّ في عِداد الحفاظ في «ذيولهم على طبقات الحفاظ» وما يقعُ من القارىء بموقعِ الإعجابِ من أبحاثه الحديثية في «زاد المعاد» وغيره فمختَزَلٌ مأخوذٌ مما عنده من كتبٍ قيّمة لأهل العلم بالحديث كـ«المورِدِ الهنيِّ شرح سِيَر عبد الغني»

= الزيغ في مؤلفاته، ومنهم منْ ظنَّ أنه دام على توبته بعدما استُتيبَ فدامَ على الثناء، ولا حجةَ في مثل تلك الأُثنِيَة، وأقوالُه الماثلةُ أمامَنا في كُتبه لا يؤيِّدها إلاّ غاوٍ غَوَى، نسأل الله السلامة. (ز).

للقُطْب الحلبي ، ونحوه ، ولولا « محلّى » ابن حزم و « إحكامه » و « مصنّف ابن أبي شيبة» و«تمهيد» ابن عبد البَر لما تمكّن من مغالطاته وتهويلاته في «إعلام الموقّعين». وكم استُتِيبَ وعُزِّرَ مع شيخه، وبعده، على مجازٍ في الاعتقاد والعمل تَستبينُ منها ما يَنْطوي عليه من المضيِّ على صنوفِ الزيغ، تقليداً لشيخه الزائغ، وسيلقَى جزاءَ عمله هذا في الآخرة ــ إن لم يكن خُتِم له بالتوبة والإنابة ــ كما لقيَ بعضَ ذلك في الدنيا.

قال الذهبي في «المعجم المختصّ» عن ابن القيم هذا: عُـنِـيَ بالحديث بمتونه وبعضِ رجالِه، وكان يشتغلُ في الفقه ويُجيدُ تقريرَه، وفي النحو ويَدْريه، وفي الأصلين. وقد حُبِسَ مدةً لإنكارِه على شدِّ الرحْل لزيارةِ قبرِ الخليل ــ إبراهيم عليه السلام ــ ثم تصدَّر للاشتغالِ ونشرِ العلم لكنه معجَبٌ برأيه جريءٌ على الأمور. اهـ.

قال ابن حجرٍ في «الدُّرَر الكامنة»: غَلَب عليه حبُّ ابنِ تيميَّة حتى كان لا يَخْرُجُ عن شيءٍ من أقواله بل ينتصرُ له في جميع ذلك، وهو الذي هذَّب كتبَه ونشرَ علمه.. واعتُقِلَ مع ابن تيمية بالقَلْعة بعد أن أُهِينَ وطِيْفَ به على جمَلٍ مضروباً بالدِّرة، فلما ماتَ أُفرِجَ عنه، وامتحنَ مرةً أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية، وكان ينالُ من علماء عصره وينالون منه. اهـ.

قال ابن كثير: كـان يُقْصَدُ للإفتاء بمسألةِ الطلاقِ حتى جَرَتْ له بسببها أمورٌ يَطُولُ بسطُها مع ابن السُّبْكي وغيره.. وكان جَمَّاعاً للكتُب فحصَّل منها ما لا يُحْصَرَ حتى كان أولادُه يبيعون منها بعد موته دهراً طويلاً سوى ما اصطَفَوْه منها لأنفسهم.. وهو طويلُ النفَس في مصنفاته، يَتَعانَى الإيضاح جُهْدَه، فيُسْهِبُ جداً، ومعظمُها من كلام شيخه يتصرَّف في ذلك، وله في ذلك مَلَكةٌ قوية، ولا يَزَال يُدَنْدِنُ حول مفرَداته وينصرُها ويحتجُّ لها.. وجَرَت له محنٌ مع القضاة منها في ربيـع الأول طلَبه السُّبْكي بسبب فتواه بجواز المسابقة بغير محلِّلٍ، فأنكَر عليه وآل الأمرُ إلى أنه رجعَ عما كان يفتي به من ذلك. اهـ.

وقال التقي الحِصْنيُّ: كان ابن تيميةَ ممن يَعتقِدُ ويُفْتي بأن شدَّ الرحال إلى قبور الأنبياء حرامٌ لا تُقْصَرُ فيه الصلاة، ويُصَرِّح بقبر الخليلِ وقبر النبيِّ صلى الله عليهما وسلَّم. وكان على هذا الاعتقادِ تلميذُه ابنُ قَيِّم الجَـوْزية الزُّرَعيُّ وإسماعيل بن كثير الشَّركَويني، فاتفق أن ابنَ قيم الجوزيةِ سافر إلى القدس الشريفِ، ورَقِيَ على منبرٍ في الحرم ووَعَظَ وقال في أثناء وَعْظه بعد أن ذَكَر المسألة: وها أنا راجعٌ ولا أزورُ الخليل. ثم جاء إلى نابُلُس وعُمِل له مجلسُ وعظٍ، وذَكَر المسألةَ بعينها حتى قال: فلا يزورُ قبرَ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فقام إليه الناسُ وأرادوا قتلَه، فَحَمَاه منهم والي نابُلُس.

وكتَبَ أهلُ القُدس وأهلُ نابلس إلى دمشقَ يُعَرِّفون صورةَ ما وَقَع منه فطلبه القاضي المالكي فتردَّد، وصَعِد إلى الصالحية إلى القاضي شمس الدين بن مسلم الحنبلي وأسلم على يديه فقَبِل توبتَه، وحكم بإسلامه وحقَنَ دمَه ولم يُعزِّرْه لأجل ابن تيمية. . .

ثم أُحْضِر ابن قيمِ الجوزيةِ وادُّعِيَ عليه بما قاله في القُدْس الشريف، وفي نابُلُس فأنكَر، فقامتْ عليه البينةُ بما قاله، فأُدِّبَ وحُمِل على جَمَل، ثم أُعِيد في السِّجن، ثم أُحْضِر إلى مجلس شمس الدين المالكي وأرادوا ضَرْبَ عُنُقِه فما كان جوابُه إلَّا أن قال: إن القاضي الحنبلي حَكَم بحقْن دمي وبإسلامي وقبولِ توبتي، فأُعِيدَ إلى الحَبْس إلى أنْ أُحْضِر الحنبلي فأُخبر بما قاله، فأُحْضِر وعُزِّر وضُرِبَ بالدِّرة، وأُرْكِبَ حماراً وطِيفَ به في البلد والصالحيَّة، وَرَدُّوه إلى الحبس، وجَرَّسوا ابنَ القيِّم وابنَ كثير[1] وَطِيفَ بهما في البلد وعلى باب الجوزية، لفتواهم في مسألة الطلاق. اهـ.

قال ابن رجب: قدِ امتُحِنَ وأُوذِيَ مراتٍ، وحُبِس مع الشيخ تقي الدين في المدة الأخيرة بالقلعة منفَرِداً، ولم يُفْرَج عنه إلَّا بعد موت الشيخ. اهـ.

وقد سقتُ هنا نماذجَ من كلماتِ أصحابه وأضداده والمتحايدين في حقه ليعتَبِرَ

---

(١) أي: شَهَّروا بهما.

بها المغرورون به. على أن الخبرَ اليقينَ فيما يجدُه القارىء الكريم في حقِّه في هذا الكتاب، وأرجو أن الحقَّ لا يَتَعدَّى ما دلَّلْتُ عليه في حقِّه فيما كتبناه.

وأحقُّ الناسِ بالرِّثاءِ وأجدرُهم بالترحُّم مَنْ أَفْنَىٰ عُمُرَه في سبيل العلم مُنْصاعاً لمبتدعٍ يُرْدِيه، من غير أن يَتَخَيَّرَ أستاذاً رشيداً يَهْدِيه، ومثلُه إذا دَوَّن أسفاراً، لا يَزْدادُ بها إلاَّ بُعْداً عن الله وأوزاراً، وهو الذي يُصْبحُ متفانياً في شيخه الزائغِ بحيثُ لا يَسْمَعُ إلاَّ بسمْعه، ولا يُبْصرُ إلاَّ ببصره في جميع شؤونه، ويَبقى في أحطِّ دَرَكَاتِ الجهلِ من التقليد الأعمى، ولو فكَّر قليلاً لكان أدركَ أنَّ مِن السُّخْفِ بمكانٍ وضعَه لشيخه في إحدى كِفَّتَي الميزانِ ليوازنَ به جميعَ العلماءِ والفقهاءِ من هذه الأمة في كِفَّته الأخرى فَيَزِنَهم ويُغَالِبَهم به فيغلبَهم في علومهم!!! وهذا ما لا يَصدُر من حافظٍ بعقله، ولا سيما بعد التفكير في تلك المخازي من شواذِّه.

نعم يمكنُ أن يكونَ عنده أو عند شيخه بعضُ تفوُّقٍ في بعض العلوم، على بعض مشايخ حَارَتِه أو أهلِ خِطَّتِه أو قريته أو مضربِ خيامِ عشيرته، لكنْ لا يُوجبُ هذا أن يصدِّق في ظنِّه في حقِّ نفسه أن جَوَّ هذه الأرضِ يَضيقُ عن واسع فهومه، وعرضَ هذه البحارِ لا يتَّسِعُ لزاخر علومه.

ومن الآفات المُرْدِية التي تَعْتَري الإنسان وتَقذِفُ به إلى هاويةِ الخسران طُغيانُه حينما يَرَى نفسَه على شيءٍ من الاستغناء بمالٍ أو جاهٍ أو علمٍ، لكن المالَ عَرَضٌ زائل، والجاهَ الدنيويَّ قلَّما يَدومُ على حال، وعلمَ الإنسان مهما اتَّسعَ فما أُوتي من العلمِ إلاَّ قليلاً، وتلك الخِلال لو رُوعيتْ حدودُها لكانت أكبرَ عونٍ للمرءِ على إحرازِ مرضاةِ الله سبحانه، وأما إذا اتخذها أداةَ طغيانٍ فإذْ ذاك تنقلِبُ تلك النِّعَمُ مَجْلَبةً لسَخَط الله عزَّ وجلَّ ومقتِ الخَلْق، فيصبحُ ذلك الطاغي من الأخسرين أعمالاً في الدارين.

وَلْيُعْلَمْ أن ضررَ العلم ــ إذا زاغَ صاحبُه ــ دونَه كلُّ ضَرَر، فإن الطاغيَ بالمال يزولُ ضررُه بزوالِ ماله، كصاحبِ الجاه الذي لا يَدومُ جاهُه، وأما صاحبُ العلمِ

الذي لعبَ به الشيطانُ، وخَلَّد كتُباً فيها طَغَى به فهمُه، وطاشَ قلمُهُ، فيدومُ ضَرَرُه ويتضاعَفُ وِزْرُه ما دامتْ آثاره دارجةً يَضِلُّ بها أناسٌ، فإذاً هي أخطرُ تلك الآفات.

ولا يُخَفِّفُ عن مؤلِّفها العذابُ إلَّا بإعراضِ الناس عن كُتُبه المُغْوية بتنبيه أهلِ العلم المهتدين على ما حَوَتْه من صنوفِ الزَّيغِ والضلالِ، فيكونُ في الكَشْف عن مواطن الغَوَاية من أمثال تلك الكتبِ تخفيفٌ لعذابِ مؤلِّفيها، وصونٌ للأمة عن الوقوع في مَهَاويها. وقد عُنِيَ الموفَّقون من علماء هذه الأمةِ بنقضِ أمثالِ تلك الكُتُب لتلك الغاية النبيلة قديماً وحديثاً، ومَنْ هَلَك بعد ذلك فلا يَلُومَنَّ إلَّا نفسَه.

وللحافظِ التقيِّ السُّبْكي فضلٌ مشكور، وعمل مبرور، في الردِّ على ابن زَفِيلٍ وشيخه في شواذِّهما المُرْدِية، ومن جملة مؤلَّفاته في هذا الصدد «ردُّه على نونيَّةِ ابن القيم» وقد نَقَل السيد محمد مرتَضَى الزَّبيديُّ في «شرح الأحياء» عند الكلام على إمامَيْ أهلِ السنة عن هذا الردِّ المسمى «السيفُ الصَّقيل في الردِّ على ابن زَفِيل» جملةً نافعةً من مقدمته[١].

والتقيُّ السُّبْكي أَوْجَزَ في ردِّه مكتفياً بلفْتِ النظر إلى كلماتِ الناظمِ الخَطِرةِ في الغالب، بدون أن يُنَاقشَه فيها كثيراً، باعتبار أن الاطلاعَ عليها يكفي بمجرَّده في نَبْذِها وتضليلِ قائلها، ولو كان السُّبْكي يَرَى ابنَ القيم يستأهلُ المناقشةَ لأوسعَ في الردِّ عليه، لأنه كان أنظرَ أهل عصره ــ كما قال الإسْنويُّ وغيره من المحققين ــ لكنه كان يَعُدُّه في غاية من الغباوة، فاكتفَى في غالب الأبحاث بلفْتِ نظرِ عامة العلماء إلى أهوائه البشِعة، والتقيُّ السبكيُّ من ألطفِ أهلِ العلم لهجةً، وأنزهِهم لساناً مع مَنْ يَرُدُّ عليهم.

---

(١) انظر «شرح الإحياء» ٢/١٠ و ٢/١٠٥. وبهذا النص في هذا الكتاب المؤلف قبلَ أكثر من مئتي عام، يتبيَّنُ بُهتان البَهَّاتين الزاعمين أن الكوثري هو صَنَع هذا الاسم للكتاب ومؤلِّفه، فالكذبُ يَهتِك أهلَه دائماً ولو قالوه على لسان غيرهم زيادةً منهم في البهتان!

لكنْ حيثُ إن الناظم أسرفَ في ضلاله وإضلاله اضطُرَّ التقيُّ في ردِّه عليه إلى بعض إغلاظٍ في حقه، صوناً لمن عسى أن يَنْخَدِعَ بتلبيساته، وقَرْعاً للعبدِ بالعصا، وهو معذورٌ في ذلك بل إغلاظُه ليس بشيء في جنب ما تَقَوَّل به ابن القيم في حقِّ جمهور أهل الحق. ودونَك «نونيته» التي ردَّ عليها السبكي، وهي أصدقُ شاهدٍ لما قلنا.

و «نونيةُ» ابن القيم هذه من أبشع كتبه، وأَبْعَدِها غَوْراً في الضلال، وأَشْنَعِها إغراءً للحَشَوية ضدَّ أهلِ السنة، وأوقَحِها في الكذب على العلماء، كما تَرَى إيضاحَ ذلك في مقدمة «السيف الصقيل» فلا نُزَاحِمُ السُّبكيَّ في شرحِ بشاعةِ طريقته فيها.

إلَّا أنا نُشِيرُ هنا إلى أن ابنَ القيم كلما تراه يزدادُ تهويلاً وصُرَاخاً باسم السنة في كتابه هذا، يجبُ أن تعلمَ أنه في تلك الحالة متلبِّسٌ بجريمةِ خِداعٍ خبيثٍ، وأنه في تلك الحالة نفسِها في صددِ تلبيسٍ ودسٍّ شنيعين، وإنما تلك التهويلاتُ منه لتَخْديرِ العقولِ عن الانتباه لما يريدُ أن يَدُسَّه في غُضُون كلامه، من بِدَعِه المُخْزِية، كما يظهر من مطالعة «النونية» بتبصُّرٍ ويقظةٍ.

وإنما اختارَ طريقَ النظم في ذلك ليسهُلَ عليه أن يَهِيمَ في كل وادٍ، ولولا أنها طُبِعتْ مراراً وتكراراً ممن لا بُغْيَةَ له من طبعها غيرَ عددٍ من القِرْش يملأ به الكرْش، قام بذلك الدِّينُ أم قعد، بدون أن يقومَ أحدٌ من العلماء المعاصرين بالردِّ عليها، لكان إهمالُ الردِّ عليها أنسب، لكن لم يبقَ بعد تكرُّر طبعِها مع تَقَاعُسِ أهل العلم عن ردِّها مساغٌ للإهمال، فوجبَ تقويضُ دعائمها بنشر كتابِ السُّبْكي، مع تعليقِ كلماتٍ عليه في مواضعَ رأيناها في حاجةٍ إلى التعليق، وقد سميتُ ما علَّقتُه «تكملة الردِّ على نونية ابن القيم» والله سبحانَه وليُّ النفْع، وعليه توكلتُ وإليه أُنيب؟

محمد زاهد بن الحسن الكوثري
عُفي عنهما

كشف أسرار الباطنية

وأخبار القرامطة

تأليف

العالم العلامة الفقيه الزاهد

محمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي اليماني

من فقهاء السنة في اليمن في أواسط المائة الخامسة للهجرة

صدرنا الكتاب بتقدمة نفيسة وتعليق علمي مفيد لحضرة

العلامة المحقق الكبير صاحب الفضيلة

مولانا الأستاذ الجليل

الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري

....

صحح على النسخة الفوتوغرافية الوحيدة

المحفوظة بدار الكتب المصرية الملكية

نشره وصححه وراجع أصله

عزت العطار

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

١٣٥٧هـ ١٩٣٩م

مطبعة الانوار

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الكتاب
وكلمة عن طوائف الباطنية

لما أشرقت الأرضُ بنور الإسلام، استنارت العقول، فدخلَ الناسُ في دين الله أفواجاً، ونَبَذوا الأديانَ الباطلةَ ظِهْرِيّاً، حتى تمَّ للمسلمين ما يعرفُه الجميع من المفاخر الخالدة. لكن زعماء المتدهورين أمامَ هذا التيارِ من الوثنيين، والصابئين، واليهود، والنصارى، والمجوس، كانوا يحمِلون بين جَوَانحهم نارَ حقدٍ متأجِّجَة، تحملهم على تبييت كلِّ شر ضدَّ هذا النور الوهّاج.

ولما استيقنتْ أنفسُهم أنهم لا يستطيعون الوقوفَ بالقوة أمامَ هذا السَّيلِ الجارفِ، لكلِّ مُبطلٍ وهارف، سلكوا طريق الاحتيال في الوصول إلى أمانيهم، فاندسُّوا بين المسلمين متظاهرين بالورع الكاذب، مستثيرين أنواعَ الفتنِ بين الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، إلى أنْ حدثت تلك الفتن الدامية ضدَّ أهل بيت النبوة رضي الله عنهم.

فبدأوا يتظاهرون بمظهر العطف على آل الرسول صلوات الله وسلامه عليه وآله، وبمظهرِ الانحيازِ إليهم، والدعوة لهم، علماً منهم بأن أنجعَ وسيلةٍ لإثارة فتنٍ هوجاء تقعدُ بالمسلمين عن الاستمرار على ما هم عليه من نشر الفضيلة وقمع كلِّ رذيلة، ورقيٍّ باهر، في جميع الشؤون: هو نَبْشُ الأحقاد، واستثارةُ الأمة بدعوى الدعوة إلى أهل البيت عليهم السلام، استغلالاً لتوتُّر أعصاب الأمة أسىً على دماء

أهل بيت الرسول ﷺ، المسفوكة ظلماً وعدواناً من قبلِ جبابرةِ الدولتين الأموية والعباسية.

وذلك بالنظر إلى أن أربابَ الحكم فيهما كانوا يتخوَّفون على مراكزهم ــ كلما جدَّت دعوةٌ إلى أهل بيت النبوة ــ فَيُنزِلون بآل الرسول صلوات الله عليه وآله صنوفَ الضَّيْم لا يَرْقُبون فيهم إلاًّ ولا ذِمَّةً. وأن أهل البيت أيضاً كانوا لا يستطيعون في دَوْرهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي مستسلمين لظُلْم جَبَابرة السياسة، فَيُلابسون الفتنَ سراً أو جهراً، والأمة فريقان: فريق إلى هؤلاء، وفريق إلى هؤلاء طَوْعاً أو كَرهاً. وهكذا كان يستفحلُ الخَطْبُ، ويستشري الشرُّ، وهذه غايةٌ ليس وراءها غاية عند هؤلاء الهدَّامين.

فدونك كتابَ «مَقَاتل الطالبيين»، وهو يُنبئك عن تلك الدماء الطاهرة المسفوكة في تلك الفتنِ ظلماً وعدواناً، ولم تَزَلْ قلوب الأمة داميةً متألِّمة لذلك، وقد اتخذ هؤلاء الأعداءُ التلفُّعَ بالتشيُّع وسيلةً لحشد حشود، وتأليف جمعيَّات سِريَّة تَسعَى في نشرِ المذهب الباطني ــ مذهب الإباحة والإلحاد ــ وجعلوا التشيُّع سِتاراً لما يريدون أن يبثُّوه بين الأمة من الرذيلة، ونُذُر البَوَار، وصنوف الإباحة والمروق، على توالي القرون واختلاف البلدان.

وقد تمكَّن كثيرٌ منهم من مُخَادعةِ الجمهورِ بدعوى النَّسب الطاهر، عن آباء مستورين كذباً وزوراً، متذرِّعين لذلك باختفاءِ كثيرٍ من السادات في الفتن، خوفاً من شرور الجبابرة.

ولا يخفى على الباحث كيف كان انتقال ميمون بن ديصان بن سعيد إمام الباطنية من أصبَهان إلى الأهواز ثم إلى البصرة ــ متظاهراً إذ ذاك أنه من آل عقيل ــ ثم إلى سَلَمية حمص بالشام، وكيف اتَّخذها معقِلاً له، مدعياً الانتسابَ إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر عليهم السلام هناك، مع أنه مات من غير عَقِب، ثم كيف بثَّ دُعاته في أقطار الأرض، مزوَّدين بتعليمات في الدعوة إلى ضلالهم على تسع

منازل، كما هو مشروح في «خِطَط» المقريزي (٢/٢٢٧). وقد بَعَث من هناك دُعاته إلى الكوفة أو اليمن، ومن هناك إلى المغرب.

ومن الأشخاص البارزة بين الباطنية، (حمدان بن الأشعث) الملقَّب بِقَرْمَط، في سواد الكوفة، وأخوه (ميمون) المبعوث إلى خراسان فيما بعدُ، و(أبو شامة الحسين) و(عبدان) و(أبو سعيد حسن بن بَهْرام الجَنَّابي) وابناه (أبو طاهر سليمان وسعيد) و(ابن حَوْشَب) و(أبو عبد الله الشيعي) وأخوه (أبو العباس) المبعوثان إلى المغرب للدعوة إلى (عُبَيدٍ المهدي) و(الحسن بن مِهْرانِ المقنَّع)، و(ذكروين بن مهروين) صاحب الفتن بالشام و(الحسن بن الصبَّاح) صاحب أَلَـمَوْت و(حمزة بن علي).

ومن الأمور المعلومة لمن له إلمام بالتاريخ: ما تمَّ لكل واحد منهم من الأحداث في الأقطار: كاستيلاءِ (أبي طاهر) على الحجاز وقَلْعِهِ الحَجَر الأسود، واستيلاء (العُبَيديين) على شمالي إفريقية، والقُطر المصري، وتسليطِهم الصقالبة، والروم، والأرمن، والكُتاميين، وغيرهم من صنوف الأعاجم على المسلمين، وتحكيمِهم إياهم على رقاب أهل الإسلام بأنواع من الضَّيم، ودعوى الألوهية لأئمتهم، وإظهارِهم كلمةَ الإلحاد علناً وجهاراً، بعد أن كانوا يُسرُّونها إسراراً، وفتحِهم بابَ الاستيلاء على بلاد الإسلام لطوائف الصليبيين، ومؤامراتهم معهم ضدَّ المسلمين، إلى غير ذلك مما لا يُستقصَى من وجوه الفتن وضروب الخِزْي.

ومن العجب العُجاب: أن يَدَّعي هؤلاء الملاحدةُ الانتماءَ إلى أهل بيت النبوة، فيروجَ هذا الادعاء على أناس وحاشَ لله أن يَجعل أهلَ بيتِ رسوله دعاةً للإلحاد، ناشرين للرذيلة، هادمين لأركان الإسلام، بل قد طَهَّرهم الله من ذلك كلِّه. ولله درُّ القائل:

قال النبيُّ مقالَ صِدْقٍ لم يَزَلْ	يَحْلُو لدى الأسماع والأفواهِ
إنْ فاتكم أصلُ امرئٍ فَفِعَالُه	تُنْبيكُمُ عن أصلِه المتناهي
وأراكَ تُسفرُ عن فِعالٍ لم تزل	بين الأنام عديمةَ الأشباهِ

وتـقـولُ إني مـن سُـلالـة أحمـدٍ أفـأنـتَ تَـصْـدُقُ أمْ رسـولُ الله

وكثير من المتنقِّبين الأشرار(١) كانوا يبيعون حُجَج النَّسب بأبخس الأثمان، على توالي القرون، ومن أبشع النماذج في هذا الباب ما يُعْزَى إلى النقيب عمر مُكْرَم ــ في عهد والي مصر المغفور له محمد علي باشا الكبير ــ من إدخاله كثيراً من الفلاحين بل الأقباط واليهود في النسب، إلى أنْ رَفَع عامةُ العلماء في القُطْر ــ وبينهم أمثال محمد الأمير شيخ مشايخ الأزهر ــ مَحْضراً في هذا الشأن إلى الوالي وإلى مقام الخلافة، حتى أُقْصِيَ النقيب مِن النِّقابة. ومثله ما يذكره الشهاب الخَفَاجي ــ عالم مصر في القرن الحادي عشر ــ في «ريحانة الأَلِبّاء».

وأما ما يُقال «الناس أمناء على أنسابهم»: فبمعنى قبولِ استلحاقِ رجلٍ لولد مجهول النسب فيما ليس فيه جَرُّ مغنم، لا بمعنى وجوبَ تصديق كلِّ من يَدَّعي النسبَ الزكيَّ مثلاً بدون حجَّة شرعية، وإلَّا لاختَلَط الحابل بالنابل.

فمن زَعَم انتساب العُبَيديين إلى علي كرم الله وجهه إما متساهلٌ في البحث والتحقيق، قابلٌ عن كل من هبَّ ودَبَّ، أو مُنْطَوٍ على النَّصْب والانحراف عن أهل البيت، يريد وَصْمَهم بالموبقاتِ؛ أو منتسبٌ إلى هؤلاء العُبَيديين ظناً أو حقيقة يودُّ أن يَجعلَ لهم مَنْقَبة النسب الشريف، وقد ملأوا العالم بمثالبهم، أو متكاثرٌ ألهاه تَكَاثُره حتى جَعَله يكاثرُ بملاحدة أدعياء، وقليلٌ ذليلٌ مَنْ تَكَاثر واعتزَّ بأعداء الدين!!

ومَنْ يُعير سمعاً إلى الشرع لا يستطيعُ أن يُغْفل ما أَصدره قاضي قضاة الدولة العباسية المعروف بعلمه وورعه الإمامُ أبو محمد بن الأَكْفاني بعد شهادةِ شهودٍ في نَسَب العُبيديين، من الحكم بإبعادهم عن النسب الزكي، وفي جملة مُوَقِّعِي ذلك المحضَر المسجَّل في التواريخ: الشريفان الرَّضي والمرتَضَى، وابن الخَزَري، وأبو حامد الإسفرايني، وأبو عبد الله الصَّيْمَري، وأبو الحسين القُدُوري، وأبو الفضل النَّسَوي، وأبو جعفر النَّسَفي، وغيرهم من كبار الأئمة في مذاهبهم.

---

(١) تعريض بمن يتسمُّون: «نقباء الأشراف».

وصورة ذلك المحضرَ: «هذا ما شهِدَ به الشهودُ أن مَعَدَّ[1] بن إسماعيل بن عبد الرحمن[2] بن سعيد منتسب إلى ديصان بن سعيد الذي يُنسَب إليه الديصانية، وأن هذا الناجمَ بمصر، وهو منصور[3] بن نزار، الملقَّب بالحاكم ــ حكم الله عليه بالبَوَار والدمار ــ ابن معدِّ بن إسماعيل بن عبد الرحمن بن سعيد ــ لا أسعده الله ــ وأن من تقدَّمه من سَلَفه الأرجاس الأنجاس ــ عليهم لعنة الله ولعنة اللاعنين ــ أدعياءُ خوارجُ لا نسبَ لهم في ولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن ما ادَّعَوْه من الانتساب إليه زور وباطل، وأن هذا الناجمَ في مصر هو وسَلَفُه كفارٌ زنادقة ملحِدون معطِّلون، وللإسلام جاحدون، أباحوا الفُروج، وأحلُّوا الخمور، وسَبُّوا الأنبياء، وادَّعَوُا الربوبيةَ، وكَتَبَ في ربيع الأول سنة اثنتين وأربعمائة».

وأيُّ مسلمٍ يَستبيحُ توقيعَ مثلِ هذه الصيغة إذا لم يكن الأمر واضحاً لديه

---

(١) وهو المعزُّ الذي اتخذ مصر عاصمةَ العبيدية بعد استيلاء قائده جوهر الصِّقِلِّي عليها. (ز).

(٢) وهو القائم، وله عدةُ أسماء، وهذا من جملتها، وسعيد هو عبيدُ المهدي الذي يُنسب إليه العبيديون، وعبيدٌ هذا كان يظهر الرَّفْضَ، ويُبطِن الزندقة! قال أبو الحسن القابِسي: الذين قتلهم عبيد الله وبنوه بعده ذبحاً في دار النَّحْر ــ التي كانوا يعذِّبون فيها الناسَ ليردُّوهم عن الترضي على الصحابة ــ أربعةُ آلاف رجل ما بين عالم وعابد، اختاروا الموت على لعن الصحابة. اهـ. وأما الذين انصاعوا لهم وشرَّقوا ــ على مصطلحهم ــ ففي غايةٍ من الكثرة، وأما الذين قتلوهم من عامة المسلمين فيما بين المغرب الأقصى ومصر فلا يَعلمُ عددَهم إلَّا الله سبحانه. (ز).

(٣) وهو الحاكم بأمر الله. قال ابن كثير: ادَّعى الإلهية، كما ادعاها فرعون، وكان قد أمر الرعية إذا ذَكَره الخطيب على المنبر أن تقوم الصفوفُ لذِكْره إعظاماً، ولاسمه احتراماً، وكان يُفعل هذا في سائر مملكته، حتى في الحرمين الشريفين. اهـ.

وكان أهل مصر على الخصوص إذا قاموا خَرُّوا سجَّداً، فيسجد لسجودهم مَنْ في الأسواق من الرَّعاع وغيرهم. وأين هذا من أمْرِ المؤيَّدِ الخطباء أن ينزلوا درجة عند ذِكْر اسمه في الخطبة، ليكون ذكْر اسم الله واسمِ رسوله وأسماءِ الصحابة فوقَ مكانٍ يُذْكَرُ فيه اسم السلطان. وكان ابنُ حجرٍ أولَ مَنْ فعل ذلك في الأزهر، كما في «حُسْن المحاضرة». (ز).

كَوَضَحِ الصبح؟! فضلاً عن أن يوقِّع أمثالُ هؤلاءِ الأئمة ما هو غير معلوم عندهم علماً تاماً، بل مَنْ دَرَسَ أحوال هؤلاء العلماء الذين وقَّعوا هذا المحضر تيقَّن أن أصغرهم شأناً يفضِّل الموت على إصدار حكمٍ مخالف للشرع في نظره. وأين أمثالُ هؤلاء الجبال في العلم والاستقامة والدين؟ وأين مثل الإمام أبي بكر الباقلاني الذي هو مع هؤلاء في إبعاد العُبيديين من النَّسب الزكي؟ ولو أخذنا نسردُ من يَرَى هذا الرأي من كبار أهل العلم على توالي القرون لطال بنا الكلام جداً.

ولم يكن الخليفةُ القادرُ بقادرٍ على إكراهِ أمثالِ هؤلاء الموقِّعين من أئمة العلم على القول على خلاف ما يعلمون، بل لو حاول ذلك لَفَقَد كرسيَّ الحكمِ في الحال، لأنهم كانوا أهلَ الحلِّ والعَقْدِ في الدولة، مع عِظَمِ منازلهم بين الأمة، فما نَقَضوه كان هو المنقوضَ، وما أبرموه كان هو المبرَم في ذلك العهد. على أن القادر بالله لم يُوصَمْ في التاريخ بظلم ولا عدوان، بل يُذْكَر بالدين والتقوى.

فمن ظنَّ بهؤلاء العلماء أنهم ينصاعون للإشارة من ظالم فقد ظَلَمهم؛ وجَهِلَ مقدارهم في الاستقامة، ولعل المتقوِّل عليهم بذلك يَظنُّ بهم أنهم كَهُوَ في الميل عن الحقِّ بأدنى إشارةٍ من فوق! والشعر المنسوبُ إلى الشريف الرضي في الاعتداد بنسب العُبَيديين مختَلَقٌ غيرُ موجود في «ديوانه» وهو أجلُّ قَدْراً من أن يَظْهَر بمظهرين في وقتين.

وهؤلاء العُبَيديون ــ أحفاد ميمون ــ يدَّعون الانتسابَ إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق رضي الله عنهم، لكن إسماعيل مات في حياة والده، ومحمد لم يُعقِب، كما نصَّ على ذلك النسَّابون الثقات، وقد توسَّع في بيان ذلك الإمام عبد القاهر التميمي في «الفَرْق بين الفِرَق».

وأما دعوى أنهم من نسل أئمة مستورين فما هي إلاَّ اعتراف منهم بأنهم مجهولو النسب ــ راجع «وَفَيات الأعيان» لابن خلِّكان (١ / ٢٥٩ و ٢٧٢) ــ وسَلُّ المعزِّ لسيفِه ونَثْرُه للدنانير على الحضور قائلاً: «هذا نَسَبي، وهذا حَسَبي» في صدد الجواب عن

السؤال عن نسبه: مما هو مدوَّن في كتب التاريخ. وحديث «البطاقة» أشهرُ من نار على عَلَم[1]. نعم للعبيدين فقهٌ، لكن مدوِّن فقههم ابن كلِّس اليهودي.

ولمذهب هؤلاء الزنادقة ألقابٌ على اختلاف البلدان، أشهرها «الباطنية» لزعمهم أن لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيلٍ تأويلاً، انسلاخاً من الدين، ويُعرفون في العراق باسم «القرامطة» ــ جمع قِرْمِطي نسبة إلى قِرْمِط السابق ذكره ــ وباسم المَزْدَقية أيضاً ــ بالنظر إلى أنهم يدينون بدين الاشتراك في الأبضاع والأموال الذي ابتدعه مَزْدَق في عهد قباد الساساني ــ ويسمَّوْن في خراسان «بالتعليمية، والملاحدة، والميمونية»، نسبةً إلى ميمون أخي قِرْمِط السابقِ ذكرُه، دون ميمون بن ديصان، لأنه ليس بفرع، بل هو أصلُ البلاء كله، ويُدْعَون في مصر بالعبيدية نسبة إلى عبيد المعروف، وفي الشام «بالنُّصَيرية، والدُّروز، والتَّيَامنة»، وفي فلسطين «بالبهائية»، وفي الهند «بالبُهْرة والإسماعيلية»، وفي اليمن «باليامية» نسبة إلى القبيلة المعروفة. وفي بلاد الأكراد «بالعَلَوية» حيثُ يقولون: عليٌّ هو الله ــ تعالى الله عما يقولون ــ. وفي بلاد الأتراك «بالبكداشية والقزلباشية» على اختلاف منازعهم، وفي بلاد العجم «بالبابية».

ولهم فروع إلى يومنا هذا، تَلبَس لكل قَرْن لَبُوسه، وتَظْهر لكل قوم بمظهر تقضي به البيئة، وقدماؤهم كانوا يُسمُّون أنفسهم بالإسماعيلية، باعتبارِ تميُّزِهم عن فرق الشيعة بهذا الاسم، لكن دَلَّلْنا فيما سبق على أن صلتهم بإسماعيل بن جعفر الإمام كصلتهم بالإسلام.

بل تميُّزهم عن الفِرَق إنما هو بادعائهم حلولَ الإلّه في أئمتهم ﴿كَبُرَتْ كلمةً تخرج من أفواههم﴾. قال البهاء الجَنَدي: كان عنوان كتب ابن فضل الباطني باليمن إلى أسعد بن يعفُر: (من باسِطِ الأرض وداحيها، ومُزَلْزِلِ الجبال ومرسِيها علي بن الفضل إلى عبده أسعد) وهكذا قاتلهم الله ما أجرأهم على الله!

---

(١) يريد الورقة التي كُتب فيها للعزيز بالله الفاطمي أبياتٌ تنفي صحة نسبهم إلى آل البيت. انظر القصة في تاريخ ابن خلكان، أو أول «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، وغيرهما.

ثم إن الباطنية القديمة قد خَلَطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، وصنفوا كتبهم على ذلك المنهاج، ولدعوتهم تسعُ منازلَ يتدرَّجون بها إلى المكاشفة بالإلحاد المكشوف، والإباحة المفضوحة.

وعن البلاغ السابع من بلاغاتهم السبعة يقول محمد بن إسحاق النديم: «قد قرأته فرأيت فيه أمراً عظيماً من إباحة المحظورات والوضع من الشرائع وأصحابها». ومن أقدم من ردَّ عليهم أبو عبد الله محمد بن علي بن رِزَام الكوفي، من أصحاب أبي بكر بن الإخشيد من رجال منتصف القرن الرابع، فمن جملة ما قال في حقهم:

«ومن شأن دُعاتهم أن يتنقَّلوا في الأرض، ولا يطيلوا اللُّبث في مكان واحد، لكيلا يكون مملولاً مستثقَلاً، وليكون أبعدَ من تمكين أحدٍ من كشف بواطن أمره حذراً، ورأوا أن من أولى الأمور به أن يَتعاطى مِن حفظ ألفاظ التوراة والأناجيل وكُتُب الأنبياء طَرَفاً، وأن يكون بكثيرٍ من اللغات عارفاً، وأن يتحلَّ بطَرَف من الهندسة، ومعانٍ من تهاويل المتفلسفة، وأن يسالم في ظاهره أهل الديانات المختلفة، ويُريَهم في بعض أحواله أن اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، والإسلام، كلُّها معانٍ متقاربة، ودعوةٌ واحدة، وأن البلاء الذي وهَّم الجهالَ اختلافُها اتِّكالُهم على ظاهرها دون باطنها وجهلُهم بمعانيها وأوضاعها، وأن الآفةَ جاءت في ذلك من الناقلين لها، وعملُهم بغير ما تُوجبه حقائقها، وأن الناس لو عَرَفوا بواطن ذلك لاستراحوا، واتفقوا وتآلفوا وما اختلفوا». اهـ.

وهذه مرحلة من مراحل دعوتهم. وهكذا يعملون في مذاهب الإسلام أيضاً، مُدَنْدِنين حول توحيدها، تمهيداً للانسلاخ من الكلِّ. وتجدُ ما يضاهي هذا في كتب غلاة المتصوفة ــ راجع «الإنسان الكامل» للجيلي ــ ولم يخلُ هؤلاء من التأثر بالباطنية في أمور. وصنيعُ رجال «رسائل إخوان الصفاء»، إنما هو مرحلة أخرى من مراحل تلبيسهم. واعتبارُ «أن الدينَ للعامة، والحكمةَ للخاصة» كما يَلْغَط به هؤلاء وأذنابهم، إنما هو مروقٌ مكشوف.

وقد أجاد الردَّ عليهم الغزالي في «فضائح الباطنية» و«القِسْطاس» بدون أن يتعرَّض لأنبائهم، والقاضي عبد الجبار الهمَذاني ردَّ عليهم قبله رداً جيداً في كتابه «تثبيت دلائل النبوة» مع ذكر أنبائهم بمناسبات، ووقائعُهم موزعةٌ على السنين في كتب التاريخ. ففي ابن الأثير، وأبي الفداء، وابن الوردي، وابن كثير، وابن خلدون أنباء كافيةٌ عنهم.

وقد تكلَّم عبد القاهر التميمي في «الفَرْق بين الفِرَق» (ص ٢٦٥) على معتقدهم بنوع من البسط، واستطرد المحبِّي في «خلاصة الأثر» (٣/٢٦٨)، وقال عند الكلام على الدُّرُوز: «وأما القولُ فيهم من جهة الاعتقاد فهم والنُّصَيرية والإسماعيلية على حدٍّ سواء. والجميع زنادقة وملاحدة»، ثم نقل عن كثير من كبار أهل العلم في المذاهب نصَّ قولهم: «إن كفر هؤلاء الطوائف مما اتفق عليه المسلمون، وإن من شكَّ في كفرهم ــ بعد العلم بحالهم ــ فهو كافر مثلُهم، وإنهم أكفر من اليهود والنصارى، لأنهم لا تَحِلُّ مناكحتهم، ولا تؤكل ذبائحهم...» إلى آخر ما أطال به رحمه الله.

وفي تاريخ «الكافي» (٢/٣٠٤ ــ ٣١٩) بسطٌ وافٍ في معتقدهم الباطل، وكم أثارت جمعياتُهم السرِّية من فتنٍ هوجاء على تعاقب القرون.

وأما أشخاصُ تلك الجمعيات فيدور حولها اختلاف كثير في كتب المِلَل والنِّحَل، وكتب التاريخ، وكتب الردود، وذلك أمرٌ طبيعي بالنظر إلى أن جمعياتِهم كانت سريةً، وكانوا يتسمَّوْن بأسماء دون أسماء، في وقت دون وقت، في عهد الكُمُون قبل أن تستقرَّ لهم دولة. فالباحث في حاجة شديدة إلى الاطلاع على جميع النصوص والأقاويل، في شتى المصادر، ليستخلص من بينها الحقيقة، ولا شك أن من أهم المصادر في هذا الباب الكتب التي يكون مؤلفوها شهدوا الفتن، وشاهدوا سَيْرها، ولكنْ قلَّ ما بالأيدي من أمثال تلك الكتب بالنسبة إلى القرامطة الأقدمين.

فدونَك أولَ كتابٍ برز في عالم المطبوعات من تلك الكتب وهو «كشف أسرار

الباطنية وأخبار القرامطة» تأليف الفقيه أبي عبد الله محمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي اليماني، من فقهاء السنَّة باليمن، في أواسط المائة الخامسة، وهو تمكَّنَ من الاندساس بين الصُّلَيْحيين من أهل هذا المذهب في اليمن حتى خَبَرَ خبرَهم، ودرس ظاهرهم وباطنهم، ثم ألَّف هذا الكتاب، بياناً لما انطَوَوْا عليه من صنوف المخازي ووجوه الاحتيال، وتحذيراً للمسلمين من الاغترار بمبادىء دعوتهم.

وقد نقلَ مؤرخُ البلاد اليمنية في أوائل القرن الثامن القاضي بهاءُ الدين يوسفُ الجَندي بعضَ نُتَفٍ من هذا الكتاب في «تاريخه» لكن لم يكن الأصل بمتناوَل أيدي الباحثين، إلى أنْ ظَفِر به الأستاذُ الأديبُ البحَّاثة السيد عزة العطار ــ حفيدُ حفيدِ العلاّمةِ محدِّثِ الشام المرحوم السيد حامد بن أحمدبن عبيدالعطار الحسيني شيخِ مشايخِ مشايخنا في الحديث ــ فرغب في نشره في عداد مطبوعاته القيمة ليعمَّ نفعه، ويسهلَ تناوله لكل باحث.

وأَطْلعني على نسخة من الكتاب فطالعتُها وعلَّقتُ على مواضعَ منها كليماتٍ، نزولاً عند رغبته، ووضعت في آخر كل تعليقة لي (. ز .) ليمتاز ما هو لي عما هو لغيري، وكتبتُ هذه التقدمة للإلمام بأطراف الحديث.

والقارىء الكريم المهتمُّ بالنِّحَل يجدُ في هذا الكتاب من التوسع في بيان أنباء قرامطةِ اليمن خاصةً ما لا يجده في كتابٍ سواه. ويلقَى فيه أيضاً من أنباء تتعلَّق بنشأة القرامطة الباطنية ما لا يجد فيها سواه، فيقفُ من مقارنةِ ما فيه بما في المصادر الأخرى على جليَّة الأمر، فيحذِّر المسلمين من صنوف مكايدهم، ومن الوقوع في هاويتهم. والله سبحانه ولي الهداية؟

محمد زاهد الكوثري

كتاب الأسماء والصفات

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ
رحمه الله تعالى
وقد عنى بتصحيح أسماء رجاله ووضع تعليقات نفيسة عليه المحدث
العلامة المحقق الفاضل الشيخ محمد زاهد الكوثرى الحنفى
وكيل مشيخة الإسلام بالاستانة سابقا ونزيل
القاهرة حالا وقد رمز إليها بحرف ز

وقد صدرنا هذا الكتاب برسالة قيمة فى التنزيه ونفى التشبيه فريدة فى
أسلوبها دبجتها براعة صاحب الفضيلة العلامة المدقق المحدث الفقيه
الصوفى الحائز للرشاد والقائم بالإرشاد الأستاذ الشيخ سلامة
العزامى القضاعى الشافعى وقد سماها «فرقان القرآن بين صفات الخالق
وصفات الأكوان»

وقد قام بتصحيحه لجنة من العلماء برئاسة محب السنة
الأستاذ الشيخ عبد الحفيظ سعد

(مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في كتاب الأسماء والصفات
وكلمة عن مؤلفه الحافظ أبي بكر البيهقي رحمه الله

للمحدِّثين ورواةِ الأخبار منزلةٌ عُلْيا عند جَمْهَرة أهل العلم، لكنْ بينهم مَنْ تَعَدَّى طَوْرَه، وألَّف فيما لا يُحْسِنه، فأصبح مَجْلَبَة العارِ لطائفته، بالغَ الضَّرَر لمن يُسَايرُه، ويتقلَّد رأيه، ومِنْ هؤلاء غالبُ مَنْ ألَّف منهم في صفات الله سبحانه، فدونكَ مروياتِ حماد بن سلمة في الصفات، تجدُها تحتوي على كثير من الأخبار التالفة، يتناقلُها الرواةُ طبقةً عن طبقة، مع أنه قد تزوَّجَ نحوَ مائةِ امرأةٍ، من غير أن يُولَد له ولدٌ منهن.

وقد فَعَل هذا التَّزْواج والتِّنْكاح فِي الرجل فعلَه، بحيثُ أصبح في غير حديثِ ثابتٍ البُنَانيِّ لا يُمَيِّز بين مروياتِه الأصليةِ وبين ما دسَّه في كُتُبه أمثالُ ربيبِه ابنِ أبي العَوْجاء، وربيبِه الآخر زيدٍ المدعوِّ بابن حماد، بعد أن كان جليلَ القدر بين الرواةِ، قوياً في اللغة، فَضَلَّ بمروياتِه الباطلة كثيرٌ من بُسَطاء الرواة.

ويجدُ المطالع الكريم نماذجَ شتَّى من أخباره الواهية في باب التوحيد من كتب الموضوعات المبسوطة، وفي كتب الرجال، وإن حاول أُناسٌ الدفاعَ عنه بدون جدوى، وشرعُ الله أحقُّ بالدفاع من الدفاع عن شخص، ولا سيما عند تَرَاكُب التُّهَمِ القاطعةِ لكل عذر.

وَفَعَلَتْ مروياتُ نُعَيم بن حماد أيضاً مثلَ ذلك، بل تَجَمُّسُه البالغُ أدَّى به إلى

التجسيم، كما وَقَع مثلُ ذلك لشيخ شيخه مقاتلِ بن سليمان، وتجدُ آثارَ الضررِ الوبيلِ في مروياتها في كتب الرواة الذين كانوا يتقلَّدونها من غير معرفةٍ منهم لما هنالك.

فدونك «كتابَ الاستقامة» لِخُشَيْشِ بنِ أصرم، والكتبَ التي تُسَمَّى «السنة» لعبد الله، وللخلال، ولأبي الشيخ، وللعسَّال، ولأبي بكر بن عاصم، وللطبراني، و«الجامع» و«السنة والجماعة» لحرب بن إسماعيل السِّيرجاني و«التوحيد» لابن خزيمة، ولابن منده، و«الصفات» للحكَم بن مَعْبدٍ الخُزاعي، و«النَّقْض» لعثمان بن سعيد الدارمي، و«الشريعة» للآجُرِّي، و«الإبانة» لأبي نصر السِّجْزي، ولابن بَطَّة، و«إبطال التأويلات» لأبي يعلى القاضي، و«ذم الكلام» و«الفاروق» لصاحب «منازل السائرين» تجدُ فيها ما يَنْبُذُه الشرعُ والعقلُ في آنٍ واحد!.

ولا سيما «النقض» لعثمان بن سعيد الدارمي السِّجْزي المجسِّم، فإنه أولُ من اجترأ من المجسِّمة بالقول: «إن الله لو شاء لاستقرَّ على ظهر بعوضة فاسْتَقَلَّتْ به بقدرته، فكيف على عرش عظيم» وتابعه الشيخُ الحرَّانيُّ في ذلك، كما تجد نصَّ كلامه في «غوث العباد» المطبوع سنة ١٣٥١ بمطبعة الحلبي، وكم لهذا السِّجْزيِّ من طاماتٍ مثلِ: إثبات الحركة له تعالى، وغير ذلك.

وكم من كُتُب من هذا القبيل فيها من الأخبار الباطلة، والآراء السافلة ما الله به عليم، فاتَّسَعَ الخَرْقُ بذلك على الراقع، وعَظُم الخَطْب، إلى أن قام علماء أمناء بِرَأْبِ الصَّدْع نظراً ورواية، وكان من هؤلاء العلماءِ الخطَّابيُّ، وأبو الحسن الطبري، وابن فُوْرَك، والحَلِيميُّ، وأبو إسحاق الإسفرايني، والأستاذ عبد القاهر البغدادي، وغيرهم من السادة القادة الذين لا يُحْصَون عدّاً.

لكنْ كان بينهم من غلب عليه النظرُ على قِلَّة خِبْرةٍ منه بعلم الأثر، وبينهم من كان على عكس ذلك، ولذلك رأى الحافظُ البيهقي أن إهمالَ أحدِ الجانبين لا يُجْدي نفعاً في استنقاذ جمهرة الرواة عما تورَّطوا فيه من الجهل بالله سبحانه، فقام بتأليف

كتاب (الأسماء والصفات) ساعياً في استقصاء ما ورد في الأبواب من الأحاديث، مع تبيين الصحيح والسقيم منها، وتثبتِ وجه الكلام في النصوص الواردة في الأسماء والصفات ناقلاً عن قادة النظر وسادة التأويل المعانيَ المرادةَ منها.

فأحسن جدَّ الإحسان، وأجاد كلَّ الإجادة، إلاَّ في مواضعَ يسيرة مغمورةٍ في بحر أفضاله الموَّاج. فالله سبحانه يُكافِئه على هذا العمل المبرور، جزاءَ من أحسن عملاً، فإنه بعمله هذا انتشلَ عقلاء الرواة من أهل عصره ومَنْ بعده مما تورَّطوا فيه من الزَّيغ، وعرَّف أهلَ النظرِ الأخبارَ الصحاحَ التي لا يَسوغُ لهم إنكارها، من الروايات الكاذبة الواجبِ ردُّها، فَشَفَى وكفى.

وأما مؤلفه: فهو الحافظُ الكبيرُ الفقيه الأصولي النقَّاد أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البَيْهَقيُّ النيسابوريُّ الخُسْرَوْجِرْديُّ الفقيه الشافعي، ولد في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في قرية خُسْرَوْجِرْد بضم الخاء وسكون السين، وفتح الراء، وسكون الواو، وكسر الجيم، وسكون الراء، آخرها الدال المهملة، من قُرى بَيْهَق ــ على وزن صَيْقَل ــ وبيهق قُرى مجتمعةٌ في نواحي نيسابور.

وسمع الحديث من نحو مائة شيخ، أقدمُهم أبو الحسن محمد بن الحسين العَلَوي، وقد تنقَّل في بلاد خُراسان، ورحل إلى العراق، والحجاز، والجبال، لسماع الحديث، وتخرَّج في الحديث على الحاكم صاحبِ «المستدرك».

فمن شيوخه: أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العَلَوي، والحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عَبْدان الأهوازي، وأبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بِشران، وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف بن يعقوب السوي، والقاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحِيري، وأبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسن المِهْرَجاني، وأبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عثمان بن قتادة، وأبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السُّلَمي الصوفي صاحب «الطبقات».

والأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، والأستاذ أبو إسحاق الإسْفَرايينيُّ المتكلِّم، وأبو بكر محمد بن الحسن بن فُوْرَك المتكلم، وأبو بكر محمد بن إبراهيم الفارسي، وأبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان، وأبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطّان، وأبو علي الحسين بن محمد بن علي الرُّوْذَباري، وأبو طاهر محمد بن محمد بن محمد بن مَحْمِش الزياديُّ، راوي المسلسل بالأوليَّة.

وأبو الحسن علي بن محمد بن علي المقرىء، وأبو محمد الحسن بن علي بن المؤمَّل، ومحمد بن موسى بن الفضل، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الأديب، وأبو عبد الله الحسين بن عمر بن برهان، وأبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكَّري، وأبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني، وأبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محبور الدهَّان، وأبو محمد الحسن بن أحمد بن فراس، وأبو الحسن محمد بن محمد بن أبي المعروف المِهْرَجاني، وأبو إسحاق سهل بن أبي إسحاق المِهْراني، وأبو الحسين محمد بن علي بن خشيش المقرىء، وأبو القاسم عبد الخالق بن علي المؤذِّن، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المقرىء بن الحَمَّامي.

وأبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفَّار، وأبو سعيد عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي طاهر الدقاق، وأبو القاسم عبد الواحد بن محمد بن إسحاق بن النجَّار المقرىء، وأبو يعلى حمزة بن عبد العزيز المهلَّبي الصَّيْدَلاني، وأبو أحمد الحسين الأسدآبادي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الحَرْبي ــ ويقال له أيضاً: الحُرْفي: بضم الحاء، وسكون الراء، وبالفاء، لكونه يتاجر في البُزُور، ووَهِمَ مَنْ نسبه إلى بلد بالأنبار، وصحَّف مَنْ نَسَبه خرقياً، والحربي لا يُلْبَس ــ.

وأبو سَعْد أحمد بن محمد المالِيني الهَرَوي، وأبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكِّي، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي الإسفرايني ابن السقَّا، وأبو سهل

أحمد بن محمد بن إبراهيم المِهْراني، وأبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني، وأبو صادق محمد بن أبي الفوارس، وأبو صالح بن أبي طاهر العنبري، وأبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي، وأبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن بالويه المزكِّي، وأبو القاسم علي بن محمد بن علي الإيادي، وأبو القاسم نذير بن الحسين بن جناح المحاربي، وأبو الفرج الحسن بن علي بن أحمد التميمي الرازي، وأبو عثمان الصابوني الإمام، وأبو حامد أحمد بن محمد بن موسى النيسابوري، ومنصور بن عبد الوهاب الشالَنْجي.

وأبو سهل محمد بن نصرويه المروزي، وأبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الرزَّاز، وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد السراج، وأبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن شُبَانة الهَمَذاني، وأبو محمد الحسن بن علي المؤمَّل، وأبو حاتم أحمد بن محمد الخطيب، وأبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس البغدادي، وأبو ذر محمد بن أبي الحسين بن أبي القاسم، وأبو بكر أحمد بن محمد الأشناني، وأبو عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف المصري، وأبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، وأبو جعفر الغرابي، وأبو القاسم زيد بن أبي هاشم العلوي.

وأبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان الصُّعْلوكي صاحب اللسان والسنان في نصر المذهب، والشريف أبو الفتح، وأبو سعيد بن أبي عمرو[1]، ومحمد بن نصر النيسابوري، وأبو عمر محمد بن الحسين البَسطامي، وأبو منصور بن أبي أيوب، وأبو الفتح العمري ناصر بن محمد المروزي، وأبو عبد الله محمد بن يعقوب النيسابوري، وغيرهم من شيوخ العلم في خراسان، والجبال، والحرمين، والكوفة، والبصرة، وبغداد.

قال الذهبي في «طبقات الحفاظ» في ترجمة البيهقي: الإمام الحافظ العلامة شيخ خُراسان كان عنده «مستدرك الحاكم» فأكثر عنه، وعنده عوالٍ، وبُورك له في

---

(١) هو نفسُه محمد بن موسىٰ الصيرفي المتقدم.

عمله لحسن مقصِده، وقوة فهمه وحفظه، وعمل كتباً لم يُسْبَق إلى تحريرها، منها: «الأسماء والصفات» وهو مجلدان، و«السنن الكبير» عشر مجلدات، و«السنن والآثار»، أربع مجلدات، و«شُعَب الإيمان» مجلدان، و«دلائل النبوة» ثلاث مجلدات، و«السنن الصغير» مجلدان، و«الزهد» مجلد، و«البعث» مجلد، و«المعتَقَد» مجلد، و«الآداب» مجلد، و«نصوص الشافعي» ثلاث مجلدات، و«المدخل» مجلد، و«الدعوات» مجلد، و«الترغيب والترهيب» مجلد، و«مناقب الشافعي» مجلد، و«مناقب أحمد» مجلد، و«كتاب الإسراء» وكتب عديدة لا أذكرها. اهـ.

وقال اليافعي في «مرآة الجَنَان» عن البيهقي: الإمام الكبير، الحافظ النِّحْرير، الفقيه الشافعي، واحد زمانه، وفَرْد أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله بن البيِّع في الحديث، الزائد عليه في أنواع العلوم، له مناقب شهيرة، وتصانيف كثيرة، بلغت ألف جزء، نفع الله تعالى بها المسلمين شرقاً وغرباً، وعجماً وعرباً، لفضله وجلالته وإتقانه وديانته، تغمده الله برحمته، غَلَب عليه الحديث واشتهر به، ورَحَل في طلبه إلى العراق والجبال والحجاز، وسمع بخراسان من علماء عصره، وكذلك بقية البلاد التي انتهى إليها، وأخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي، وهو أولُ من جَمَع نصوص الشافعي في عشر مجلدات. اهـ.

وقال التاج السُّبْكي: وفي كلام شيخنا الذهبي أنه أولُ من جَمَع نصوصَ الشافعي، وليس كذلك بل هو آخرُ من جَمَعها، ولذلك استوعب أكثر ما في كتب السابقين، ولا أعرف أحداً بعده جمع النصوص، لأنه سدَّ البابَ على من بعده. اهـ.

لكن لا يَرِدُ هذا على الذهبي، لأنه قال أول من جمع في عشر مجلدات، يعني بهذا التوسُّع، وهو حقٌّ، وقد وَقَع مثلُ هذا الكلام في كتاب ابن خَلِّكان ومَنْ قبله بهذا النصِّ.

ثم قال التاج: وقال شيخنا الذهبي: كان البيهقيُّ واحدَ زمانه، وفردَ أقرانه،

وحافظ أوانه، قال: ودائرتُه في الحديث ليست كبيرة، بل بُورك له في مروياته، وحُسْن تصرُّفه فيها، لحِذْقه وخِبْرته بالأبواب والرجال. وقال إمام الحرمين: ما من شافعيٍّ إلَّا وللشافعيِّ في عُنُقه منَّة، إلَّا البيهقيَّ فإن له على الشافعيِّ منَّة، لتصانيفه في نُصْرة مذهبه وأقاويله. اهـ.

وقال عبد القادر القرشي في «طبقاته»: فوالله ما قال هذا من شَمَّ توجُّهَ الشافعي، وعظمتَه ولسانَه في العلوم، ولقد أخرج الشافعي باباً من العلم ما اهتدى إليه الناس مِن قبله، وهو علم الناسخ والمنسوخ، فعليه مدار الإسلام، مع أن البيهقيَّ إمام حافظ كبير، نَشَر السنة، ونَصَرَ مذهب الشافعي في زمنه. اهـ.

قال ابن الوردي: كان أكثرَ الناس نصراً لمذهب الشافعي. اهـ.

قال ابن العماد في «شذرات الذهب»: الإمام العَلَم، الحافظ صاحب التصانيف. . قال ابن قاضي شُهْبَة: قال عبد الغافر: كان على سيرة العلماء، قانعاً من الدنيا باليسير، متجَمِّلاً في زهده وورعه، وذكر غيرُه: أنه سَرَدَ الصومَ ثلاثين سنة، وقال في «العِبَر» توفي في عاشر جُمَادى الأولى بنيسابور سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة، ونُقل تابوته إلى بيهق، ، وعاش أربعاً وسبعين سنة. اهـ. أعلى الله منزلته في الجنة، وأغدق عليه سُحُب رضوانه.

وقال ابن خَلِّكان في ترجمة البيهقي: واحد زمانه، وفرد أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم في الحديث، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم، أخذ الفقه عن أبي ناصر المروزي، غَلَب عليه الحديث، واشتهر به، أخذ عنه الحديثَ جماعة منهم زاهر الشَّحَّامي، ومحمد الفُراوي، وعبد المنعم القشيري وغيرهم. اهـ.

وأثنى عليه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» وقال: كتب إليَّ الشيخ أبو الحسن الفارسي: الإمام الحافظ، الفقيه الأصولي، الديِّن الورع، واحد زمانه في الحفظ، وفرد أقرانه في الإتقان والضبط، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله الحافظ والمكثرين عنه، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم، كَتَب الحديثَ وحَفِظَه من

صِباه، إلى أن نشأ وتفقَّه، وبرع فيه، وشَرَع في الأصول، ورحل إلى العراق والجبال والحجاز، ثم اشتغل بالتصنيف وألف من الكتب ما لعله يبلُغ قريباً من ألف جزء (أي الجزء الحديثي، ومعيار ذلك: أن «تبيين كذب المفتري» عشرة أجزاء) مما لم يَسْبِقه إليه أحد.

جَمَع في تصانيفه بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث، والصحيح والسقيم، وذِكْر وجوه الجمع بين الأحاديث، ثم بيان الفقه والأصول، وشَرْح ما يتعلق بالعربية، استدعى منه الأئمة في عصره الانتقال إلى نيسابور من الناحية، لسماع كتاب «المعرفة» (وهو السنن الأوسط) وغير ذلك من تصانيفه، فعاد إلى نيسابور سنة إحدى وأربعين وأربعمائة، وَعَقدوا له المجلس لقراءة كتاب «المعرفة» وحضره الأئمة والفقهاء، وأكثروا الثناء عليه والدعاء له في ذلك، لبراعته ومعرفته وإفادته. وكان رحمه الله على سيرة العلماء، قانعاً من الدنيا باليسير، متجمِّلاً في زهده وورعه، وبقي كذلك إلى أن توفي رحمه الله بنيسابور يوم السبت العاشر من جُمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وحُمل إلى خُسْرَوْجِرْد. اهـ.

وكلمة عبد الغافر هذه هي أمُّ ترجمة البيهقي في كتب التراجم، زاد فيها مَن زاد، ونقص مَن نقص، كما نقلتُ نصوص المترجمين له فيما سبق.

وكتاب «الأسماء والصفات» هذا لم يؤلَّف مثله، كما يقول التاج ابن السُّبْكي، وكتاب «السنن الكبرى» طُبع حديثاً في حيدر آباد في عشر مجلدات، ومعه «الجوهر النقي» في نقد مواضع الانتقاد منه، وهو من أوسع ما أُلِّف في أدلة الشافعية، بل لا يَستغني عنه أهل مذهب من المذاهب، يُكْثِر فيه جداً عن الحاكم صاحب «المستدرك» مباشرةً، وعن أبي منصور علي بن حَمْشاد، صاحب تلك الكتب الضخمة في السنن والأحكام بواسطة، وقد هذَّبه الذهبي في نحو نصفه في كتاب سماه «المهذَّب» وهو من محفوظات دار الكتب المصرية.

والسنن الوسطى له هي المعروفة بـ «معرفة السنن والآثار» وهي أجمع ما صنِّف في

نصوص الإمام الشافعي رضي الله عنه، وقد ركب فيها كلَّ مركب في نُصرة المذهب، ولها أهميتُها عند المشتغلين بأحاديث الأحكام ونقدها، وليس هذا موضعَ بيانٍ لطريقته فيها.

وكتاب «دلائل النبوة» له كتابٌ مباركٌ في غاية النفع، وقد بلغني أنه طُبع في الهند حديثاً ولم أتأكَّدْ من ذلك بعدُ، ونسخةٌ مخطوطة منه موجودة بدار الكتب المصرية، وكتاب «المدخل» له مهمٌّ، ألَّفه ليكون مدخلاً لكتاب «دلائل النبوة». وكتاب «مناقب أحمد» له يدفع فيه ما نَسَبَ إليه بعضُ أصحابه من الكلمات الموهمة، ومن جملة ما قال فيه نقلاً عن الإمام أبي الفضل التميمي رئيسِ الحنابلة ببغداد وابن رئيسها: أنكر أحمدُ على من قال بالجسم، وقال: إن الأسماء مأخوذة من الشريعةِ واللغةِ، وأهلُ اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض، وسَمْك وتركيب، وصورةٍ وتأليفٍ، واللَّهُ سبحانه خارجٌ عن ذلك كلِّه، فلم يجز أن يُسمَّى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيء في الشريعة ذلك فبطل. انتهى بحروفه.

وقال البيهقي فيه أيضاً: وأنبأنا الحاكم قال: حدثناً أبو عمرو بن السماك قال: حدثنا حنبل بن إسحاق قال: سمعت عمي أبا عبد الله ــ يعني الإمام أحمد ــ يقول: احتجُّوا عليَّ يومئذ ــ يعني يوم نُوظِرَ في دار أمير المؤمنين ــ فقالوا: تجيءُ سورة البقرة يوم القيامة، وتجيء سورة تبارك. فقلت لهم: إنما هو الثواب، قال الله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾ إنما تأتي قدرته، وإنما القرآن أمثالٌ ومواعظ. اهـ.

قال البيهقي: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه. ثم قال: وفيه دليلٌ على أنه كان لا يَعتقدُ في المجيءِ الذي وَرَدَ به الكتاب، والنزولِ الذي وردت به السنة: انتقالاً من مكان إلى مكان كمجيء ذَواتِ الأجسامِ ونزولها، وإنما هو عبارةٌ عن ظهورِ آياتِ قدرته، فإنهم لما زَعَموا أن القرآن لو كان كلامَ الله وصفةً من صفات ذاته لم يجزْ عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنه يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ، فعبَّر عن إظهاره إياها بمجيئه. وهذا الجواب الذي أجابهم به أبو عبد الله

لا يهتدي إليه إلَّا الحذَّاقُ من أهل العلم المنزِّهون عن التشبيه . انتهى ما ذكره البيهقي في «مناقب أحمد» .

وأما كتاب «الأسماء والصفات» : فكتاب لا نظيرَ له كما سبق، تَراه لا يلومُ من يقول : إن الله في السماء، أو يقول إن الله على العرش، بناءً على بعض الأحاديث الواردة الناطقة بذلك، لكنْ يجرِّد الكونَ في السماء أو على العرش عن جميع معاني التمكُّن، على خلاف معتَقَد المشبِّهة، كما تجدُ نصَّ كلامه عند الكلام على الاستواء، وعلَّقنا هناك على هذا الكلام ما يجبُ لَفْتُ النظر إليه .

فالقائل بأنه في السماء إن كان يريد أنه متمكِّن فيها فهو زائغ عن الصراط السويِّ، وأما إنْ كان يريد أنه في غاية من علوِّ الشأن والمكانة بدون اعتقادِ مكانٍ له تعالى فلا غُبارَ على كلام هذا القائل من ناحية اللغة، وأما من جهة الشرع فهناك ظواهرُ تُسيغ ذلك .

لكنْ حيثُ كانت الأحاديث التي وردت في ذلك لا تخلو من كلام ــ مِثلُ حديثِ أبي رَزين، وحديث الأوعال ــ فالأحوطُ أن لا يُنْطَق به حتى مع التصريح بهذا التنزيه، بل الواجبُ عدمُ النطقِ به أصلاً، سدّاً لباب التشبيه بمرة واحدة، وليست هناك أحاديثُ صريحةٌ صحيحةٌ .

وحديثُ الجارية : فيه اضطرابٌ عظيم يَحُول دونَ التمسك به في باب الاعتقاد، ومَن تمسَّك بقوله تعالى : ﴿أأَمِنْتُمْ مَنْ في السماءِ﴾ في هذا الباب، فلا حجةَ له أصلاً، كما نَشْرَحُ ذلك فيما نعلِّق على الكتاب في موضعه إن شاء الله تعالى . والحاصلُ أنه ليس في قول البيهقي وأمثاله من تجويز القول (بأنه في السماء) بمعنى علوِّ الشأن والمكانة، ما يَسُرُّ القائلين بإثبات المكان والعلو الحسي أصلاً . والبيهقيُّ ينصُّ على ذلك في مواضع من هذا الكتاب، فنقْلُ كلمة البيهقي وأمثاله في باب إثبات العلوِّ الحسيِّ تغفُّلٌ ظاهر .

وما نَسَبوه إلى أبي حنيفة : في سنده نُعَيم بن حمَّاد وأبو أمه، وما عَزَوْه إلى مالك : فيه عبد الله بن نافع الأصم صاحبُ المناكير عن مالك، وما أسندوه إلى

الشافعي: فيه أبو الحسن الهكّاري، وابن كادش، والعُشَاريُّ وأحوالُهم معلومة عند النقاد، رَغْمَ انخداع المغفَّلين برواياتهم، فلا يصحُّ عَزْوُ القول بأنه في السماء إلى الأئمة الفقهاء أصلاً.

والحافظُ البيهقيُّ يُكْثِر جداً في «الأسماء والصفات» عن الإمام سيفِ النظّار والمتكلمين أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحَليميِّ البخاري، شيخِ الشافعية بما وراء النهر، وهو من أركان علم أصول الدين، وممن تخرَّج على القفّال الكبير، والأَوْدني.

وكتاب «شُعَب الإيمان» له في ثلاث مجلدات، سماه بـ: «المنهاج» وهو يدلُّ على مبلغ غَوْصِه في علم الكلام، وهو أحدُ القائلين بتجرُّد الروح من أئمة السنة، و «مختصره» موجود بدار الكتب المصرية، والأصل بالآستانة. ووُلد الحَليمي هذا سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثلاث وأربعمائة، وهو من شيوخ الحاكم.

ويُكْثِر فيه أيضاً: عن الإمام أبي سليمان أحْمَدَ بن إبراهيم الخطابيِّ، ومنزلته في العلم أشهر من نار على عَلَم، جَمَع بين الحديث والفقه والأدب ومعرفة الغريب، ولو لم يكن له غيرُ ما كتبه على البخاري، وعلى سنن أبي داود: لكَفَى في معرفة مقداره العظيم في العلم وعلوِّ كعبه في الفهم، وهو مترجَم في «طبقات الحفاظ» للذهبي، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، وهو أيضاً من شيوخ الحاكم.

ويكثر المصنِّف أيضاً عن الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فُوْرَك المتكلِّم، وهو من شيوخ المصنف مباشرة، وكتابه في «تأويل أحاديث الصفات» معروف، لكن لو اقتصر على الأحاديث الثابتة بدون تعرُّض للواهيات لَمَا أبعدَ في التأويل، وصَوْلَتُه وردوده على الكَرَّاميَّة مما أدَّى إلى أن سَمُّوه فمات شهيداً سنة ست وأربعمائة، وجلالة قدره لا تُنْكَر، وإن كان لكلِّ صارم نَبْوة، رحمه الله تعالى.

ويُكْثِر المصنف في «الأسماء والصفات» عن كتاب أبي الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري صاحب الأشعري.

وينقل أيضاً عن الأستاذين الجبلين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسْفَرايني

المتوفَّى سنة ٤١٨هـ، وعبد القاهر البغدادي المتوفَّى سنة ٤٢٩هـ، وكنا نودُّ لو أكثر عنهما لجلالة قدرهما في علم أصول الدين.

ولا نودُّ التوسُّعَ بأكثر من هذا الاستطرادِ. والله سبحانه أعلى منزلة المصنِّف في الجنة، وغفر لنا وله، وحفظنا من نَزَعات التعصُّب، ونَزَوات النفس الأمَّارة بالسوء، وجعلنا ممن يُنْزِل الناس منازلهم، وسلك بنا سواءَ السبيل، وختم لنا بالخير، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين؟

تحريراً في ١٥ صفر الخير سنة ١٣٥٨هـ

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد الكوثري

عُفي عنه

* * *

ومن شعره أيضاً:

مَنِ اعـتزَّ بـالمولى فـذاك جليـل ... ومَنْ رام عـزاً عن سِـواه ذليـلُ

ولـو أن نفسي مُذْ بَرَاهـا مليكُهـا ... مَضىَ عمـرُها في سجـدة لقليـل

أُحبُّ منـاجـاةَ الحبيب بـأوجـه ... ولكنْ لســانُ المـذنبـين كليــل

* * *



تحقيق مباحث الوجود، والحدوث والقدر، وأفعال العباد

تأليف

العلامة الحكيم ، البحر الموّاج ، الجامع لاشتات العلوم ، النظّار المحجاج
الشيخ إبراهيم بن مصطفى الحلبي المَذَاري
المعروف بأستاذ العلامة الوزير راغب باشا الكبير

صحّح الكتاب ، وعلّق حواشيه ، وترجم للمؤلف
العلامة المحقق الكبير
صاحب الفضيلة
الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري

نشره ، ووقف على طبعه ، وراجع أصله
السيد عزت العطار الحسيني
مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

١٣٥٨ هـ — ١٩٣٩ م
مطبعة الانوار

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب «اللُّمْعَة»
ومؤلِّفه البارع

لو كانت في كُبْريات العواصم الشرقيه لِجانٌ علميةٌ، تتفرَّغ للبحث عن الكتب البالغة النفع، في مختلِفِ العلوم، وشتّى المواضيع لِمُوالاة نَشْرِها ـ الأهمِّ فالأهمِّ ـ تحتَ إشرافها: لتبدَّلتِ الأرضُ غيرَ الأرض، والأمةُ غيرَ الأمة، لكنْ أين تلك الهِمَمُ الوثَّابة التي تتفرَّغ لإعدادِ وسائلِ تغذيةِ الأرواح كما يجبُ، غيرَ مُنْخَدعةٍ بزخارف الحياة المادية؟.

وكم من كتابٍ في غايةِ النفعِ في موضوعه لا يُؤْبَهُ به، بل يُجْهَلُ مقدارُ مؤلِّفه في العلم، أو لا يُعْلَمُ أصلاً؟ فَطَبْعُ كتابِه يبعثُ مؤلِّفه حياً بعد أنْ كان نَسْياً مَنْسِياً. وكم بين مآثرِ السلف من تراثٍ ثمينٍ، يَبْقَى محتجِباً عن الأبصار إلى أن يَطْبَعَه أحدُ الطابعين اتفاقاً؟! فإضاعةُ مثل هذا التراثِ، بعدمِ الاكتراثِ، مَجْلَبةٌ لمقْتِ الأجداد، ولعنةِ الأحفاد. وللكلامِ مجالٌ واسعٌ في هذا الصدد، لكنْ نَكْبَحُ جِماحَ القلمِ، ونرجعُ إلى الكلام عن «كتاب اللُّمْعَة في تحقيقِ مباحثِ الوجود، والحدوث، والقَدَر، وأفعال العباد».

وقد أحسنَ صُنْعاً الأستاذُ الأديبُ البحَّاثة الغَيور السيد عزَّة العطَّار الحُسَيني الدِّمشقي حيثُ قام بنشرِ هذا الكتاب القيِّم في عِدَاد مطبوعاته المتخيَّرة، والمأمولُ أن يَلْقَى سيادتُه كلَّ تقديرٍ من أهل العلم بطبع هذا السِّفْر البديع، الذي ألفه العلامة الأَوْحَدُ، الجامعُ بين أشتات العلوم الشرعية والعقلية، شيخُ مشايخِ عاصمة الدولة العثمانية، وأستاذُ أساتذةِ البلاد المصريةِ والشاميةِ، الشيخُ إبراهيم الحلبي المعروف

بأستاذ راغب باشا ــ ذلك العلامة الكبيرُ، والوزيرُ الخطير، مؤلِّف «سفينة الراغب ودَفينة المطالب».

ولا يخفى على مَنْ عُنيَ بعَويصاتِ المسائلِ في علم الكلام أن من أكثر ما تَضاربتْ فيه أنظار الباحثين، وأغْوَصِ ما اختلفتْ فيه آراء المتناظِرين في علم أصول الدِّين، تلك المباحثُ التي قام الكتابُ المذكورُ بتحقيقها، فمن أحاط خُبْراً بطوايا تلك المقاصد، وتمكَّن من اجْتلائها مِن انتهاجِ السبيلِ الأقوم: فقد انحلَّتْ أمامَه عُقْدةُ العُقَد، ومُشكلةُ المشاكل، وأصبح على بيِّنة في باقي المسائل، وكم تعبَ علماءُ أصولِ الدِّين في البحث عن أَسَدِّ الطُّرق وأرشدِها في تلك المطالب، حتى ألَّفوا كتباً ضخمةً لدفع الشكوك، واجتلاء الحقائق.

لكنْ حارَتْ أفكارٌ في استخلاصِ صفوةِ الصوابِ من بين كلماتهم المتشعِّبة جِدَّ التَّشعُّب، وما هو مبحثُ الوجودِ، الذي يدَّعي كثيرٌ من الناظرين أنه بديهيُّ التصوُّر، وهو ــ وإن كان يظهرُ بهذا المظهرِ بادىءَ ذي بدءٍ ــ لكن الباحثَ كلما ازداد غَوْصاً فيه ازداد البحثُ تشعُّباً أمامَه، فَيتيهُ في مسالكه، إلاَّ إذا وَجَدَ صاحبَ قريحةٍ وقَّادة يُنير المسالكَ المتشعِّبَةَ ببيانٍ نيِّرِ المُدْرَك، فيسلكُ به سبيلَ الرُّشد، فينجلي له الموقف.

وكذلك مباحثُ حدوثِ العالَم، وأقسامِ القِدَم التي لم تَزَلِ العقولُ في عِقَالٍ عن كشفِ أسرارها وحلِّ ألغازها، وهي في حاجة ماسَّةٍ إلى من يُوضِّحها بكفاءة بالغة، وخِبْرَةٍ واسعة.

وقُلْ مثلَ ذلك في مسألة القضاء والقدر، وكم هَلَكَ في مَهَاويها من أناسٍ لم يهتدوا إلى من يدلُّهم على الحقِّ الأَبْلَجِ في هذا الباب، واستسلموا لظلامِ الهوى فضلُّوا السبيل. ومبحثُ أفعالِ العبادِ لا يقلُّ خطورةً عن تلك المباحث، بل هو وَعْرُ المسلَك إلاَّ لمن آتاه الله بصيرةً نافذةً تجلُو ظلماتِ الهوى وتَهديه إلى مُرشدٍ رشيدٍ يبصِّره في موارد الرَّدى، ويسلُك به مسلك الهُدَى.

وهذا الكتابُ الذي نحن في صدد الكلام عنه، قد قام باستخلاصِ الصفوةِ

المنشودة فيها أحسنَ قيام حتى أصبحتْ تلك المسائلُ على طَرَف الثُّمام من المطالعين الكرام. وكان مشايخنا رحمهم الله يُوصُوننا بهذا الكتاب في تلك المطالب الصعْبة، لسهولة مأْخَذِه، واستيفائه لتلك المباحث أحسنَ استيفاء، بل يوجد فيه من استعراضِ الآراءِ وتمحيصِها ما لا يُوجد في كثير من الأسفار الكبار، وليس الخَبَرُ كالمعاينة.

وقد صَدَق العلامة الوزير أحمد جودة باشا حيث قال في تاريخه عند ترجمة المؤلف: «وإثباتُ فضلِ هذا العالِمِ الجليل لا يحتاج إلى شاهدٍ سوى كتاب اللُّمعة». والوزير المذكور من المقتصِدين جداً في مدح الرجال، واستدراكاتُه الجَمَّة على ابن خلدون في الكلام على العلوم مما يدلُّ على أنه خُزَيْمَةُ هذه الشهادة. ولا أكونُ مبالغاً إذا قلت: إني لم أرَ كتاباً بهذا الحجم، يحوي مثلَ هذا العلمِ الجمِّ.

اسمُ المؤلِّف ونسبُه:

هو إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحلبي المَذَاري ــ بالذال المعجمة ــ نسبةً إلى المَذَاري جمع المِذْراة، آلةُ تَذْرِيةِ القمحِ، وقد نُسِب أحدُ آبائه إلى صنعةِ الآلةِ المذكورةِ، فشُهِر به المترجَم.

مولده وأشياخه:

وُلد بحلب، وحصَّل مبادىء العلوم هناك، وصَحِبَ الشيخَ صالح بن رجب المواهبيَّ الحنفي بها، وأَمَره بالاستزادة من العلم والإقبال إليه، لرؤيا كان المترجَم رآها وحكاها للشيخ، فرحل إلى مصر، فلزم مجلسَ العلامةِ الأوحدِ الشيخ علي السِّيواسي في المعقول والمنقول، وكان شيخُه هذا آيةً في الذكاءِ وسعة الاطلاع، وممن زادهم الله بسطةً في العلم والجسم حتى كان يقول: إني آكلُ كثيراً، وأطالعُ كثيراً، وأحفظ كثيراً. وهو عمدته في العلم.

وبعد أنْ لازمه سبعَ سنينَ يتلقَّى العلومَ منه ومن سائر مشايخ القاهرة، عاد إلى بلده حلبَ بعلمٍ جَمٍّ في المعقول، فسئل عن المنقول؟ فأظهر أنه لم يحقِّقه كما يجب

لانصرافه إلى المعقول، فقالوا له: احتياجُنا إلى المنقول أكثرُ من احتياجنا إلى المعقول، فسافر قاصداً الحجَّ على طريق الشام، فأقام بدمشق وأخذ عن عبد الغني النابلسي، وأبي المواهب الحنبلي، وعلي العمادي، وإلياس الكُردي، ومحمد الحبَّال، والشهاب الغَزِّي، ثم حجَّ، فأخذ بالحجاز عن عبد الله بن سالم البصري، وأبي طاهر الكوراني ـ تلميذِ ابنِ عبدِ الحكيم السِّيالكُوتي ـ ومحمد حياة السِّندي، ومحمد بن عبد الله المغربي، ثم رجع إلى مصر، فلازم مجلسَ شيخه السابقِ ذِكْرُه ملازمةً كليةً في المعقول والمنقول إلى أن تخرَّج عليه فيهما وأصبح معيدَ درسه، واشتهر هناك ببالغ ذكائه وسَعَة علمه.

ومن جملة شيوخه بمصر موسى الحنفيُّ، وسليمان المنصوري، ومنصور المَنُوفيُّ، وسالم النَّفْرَاوي، والشهاب الملويُّ، والشهاب الدَّمَنْهوري وغيرهم، وقد أذِن له المشايخ بالتدريس، فدرَّس هناك مدةَ سبعِ سنينَ تَزْدَحِمُ على دروسه طلبة العلم غايةَ الازدحام، ويَلْقَى من العلماء ما يليقُ به من الاحترام، تقديراً منهم لاتِّقاد قريحته وسَعَة علمه.

ومن جملة ما أقرأه تُجَاهَ رُوَاق الشاميين «الدرُّ المختار» وهو أول من أقرأه بالأزهر الشريف، كما أنه أولُ من كتب حاشيةً عليه، وحاشيتُه تسمى «تحفة الأخيار»، وأقرأ أيضاً «الهداية» وغيرَ ذلك، إلى أنِ اشتهرَ بمصر غايةَ الاشتهار، ونالَ دنيا واسعةً من الأمير يوسف كَخْيا.

سفره إلى إستامبول واتِّصاله براغب باشا:

ثم ذهب إلى عاصمة الدولة العثمانية سنة ١١٥٣ مُوْفَداً من قِبَل العلماء، لرفع شَكَاوى ضِدَّ سليمان باشا العظم والي مصر، لإثارته الفِتَنَ بمصر، بالدسِّ بين الأمراء، فاتَّصل برئيس الكُتَّاب محمدٍ الراغب باشا هناك، حيثُ كان من اختصاصه النظرُ في الشكاوى التي تَرِدُ إلى العاصمة، كما كان مرجعَ سُفَراءِ الدول الأجنبية، ولذلك سُمِّيت الرئاسة المذكورة، «نظارة الخارجية» فيما بعدُ.

وحيثُ عَلِمَ الوزيرُ محمدُ الراغب باشا المعروفُ بالعلمِ والفضل بِغزارةِ علمِ

صاحبِ الترجمة، كلَّفه أن يبقى عنده ليكونَ أستاذاً خاصاً له، فَقَبِلَ ذلك واستقرَّ هناك في بُلهنِيَةِ العيش يتلقَّى الوزيرُ المذكور منه العلوم.

وصاحبُ الترجمةِ هو الذي قَابَلَ تلكَ النسخَ القيِّمةَ المحفوظةَ في خزانة الوزيرِ المشارِ إليه إلى اليوم، ومن جملةِ ما قابَلَه من الكُتُب الكبيرة «الفتوحات المكيَّة» وقد أتى بأصلِ المؤلفِ المحفوظِ في قُونية وقابَلَها به، ولمسعَى المترجَم في إصلاح النسخ المحفوظة بخزانة راغب باشا اشتهرتْ كُتُبُ الخزانة المذكورة بالصحة إلى اليوم.

وقد استمرتْ صِلتُه بالوزير المذكور إلى أن عُيِّنَ الوزيرُ والياً لمصر سنة ١١٥٧ فأراد أن يستصحبَه حينما سافر إلى مصر، لكنْ شاءت الأقدارُ أن يبقَى الأستاذ بالعاصمة.

اتِّصالُه بشيخ الإسلام وحِيازتُه للرُّتَب العلمية الرسمية:

ثم اتصل بالعلامة شيخ الإسلام عبد الله بن محمد المجدي المعروف بالوصَّاف، وخَدَم عنده بوظيفة التمييز والتفتيش، مواظباً على التدريس، وممن تلقَّى منه العلمَ هناك شيخُ الإسلام محمد أسعد ابن شيخ الإسلام عبد الله المجدي المذكور، وحازَ المترجَمُ الرُّتَبَ العلمية الرسمية إلى أن وصلَ إلى مَوْصِلةِ السُّلَيمانية المعروفة عندهم، وكان شيخ الإسلام السيد مرتضَى أعلى قَدْرَه بعد أنِ اطَّلع على بعض مؤلفاته.

وبعد وفاة ابن همَّات المحدِّث سنة ١١٧٥ تولَّى المترجَمُ مشيخةَ الحديث بأيا صوفيا بأربعين عثمانياً عن كلِّ يومٍ، كما هو شرط الواقف، وبجامع السلطان سليم أيضاً، واستمرَّ على تدريس الحديث بهما إلى أن مات.

وفاته وبعض مؤلفاته:

مات في ربيعٍ الآخِر سنة ١١٩٠، ودُفن قربَ ضريح أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضي الله عنه، وابنُه المدرِّس إسماعيل حقِّي توفي سنة ١٢١٦، وحفيدُه الأستاذ علي رائف توفي سنة ١٢٥٨ رحمهم الله.

ومن مؤلفاته: هذا الكتاب الذي سماه «اللُّمعة» وقد ألَّفه باسم راغب باشا الوزير، كما أشار إلى ذلك في أول كتابه. ومنها «تحفة الأخيار على الدرِّ المختار» وقد سبق ذِكْرها أيضاً. ومنها «شرح جواهر الكلام» للقاضي عضد الدِّين الإيجيِّ، إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى ذكرها هنا.

وقال المُرَادي في «سلك الدُّرَر»: «كان آيةَ الله الكبرى في العلوم العقلية والنقلية... ودروسُه يحضُر فيها العلماء، وكان غالبُ محقِّقي الأزهر تلامذتَه، وأما تلامذتُه في بلاد الروم ــ البلاد العثمانية ــ فلا يُحْصَوْنَ كثرةً». اهـ.

وقال ابن عابدين في «عقود اللآلي»: «كان له القبول التام، وانتفع به الخلقُ الكثير، والجمُّ الغفير، وكان في الفطانة والذكاء على جانب عظيم، محقِّقاً مدقِّقاً متضلِّعاً في العلوم العقلية والنقلية، حتى قيل إنه لم يأتِ بعد الشهاب الخَفَاجي محقِّقٌ مثلُه». اهـ.

ومن أجلِّ تلامذته شيخُ مشايخِ مشايخنا العلامةُ هبة الله التاجي، وقد تَرْجَمَ له في كتابه «حديقة الرياحين في طبقات مشايخنا المسنِدين» تغمَّده الله برضوانه.

وهذا القَدْر من البيان كافٍ في الإشارة إلى مقدارِ الكتابِ ومؤلِّفه المحقِّق؟

محمد زاهد الكوثري

التبصير في الدين

وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين

تأليف

الامام الكبير ، حجة المتكلمين ، المفسر النظار

أبي المظفر الاسفرايني

المتوفى سنة ٤٧١ هـ رحمه الله

عرّف الكتاب ، وترجم للمؤلف ، وخرّج أحاديثه ، وعلّق حواشيه
العلامة المحدّث الكبير

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

تفضل الأستاذ الدكتور

محمود محمد الخضيري

أستاذ تاريخ الفلسفة الاسلامية بالجامعة المصرية
بكلمة عن الصلة بين علم الفرق وغيره من العلوم

عني بنشره ، وراجع أصله ، ووقف على طبعه

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الاسلامية
من أقدم عصورها الى الآن

الطبعة الاولى

١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م

مطبعة الانوار

بسم الله الرحمن الرحيم

افتراق الأمة على فِرَق
وكلمة عن الإمام أبي المظفَّر الإسْفِرايِني
وكتاب «التبصير» له

يقول مطهَّر بن طاهر المقدسي في كتاب «البدء والتاريخ» عند الكلام على شرائع أهل الجاهلية: «كان فيهم مِن كل ملَّة ودِين، وكانت الزَّندقة والتعطيل في قريش، والمَزْدَقية والمجوسية في تميم، واليهودية والنصرانية في غَسَّان، والشرك وعبادة الأوثان في سائرهم». اهـ.

وكانت هذه البيئة تحتَوِشُها أممُ زيغٍ من كل طِراز. ففي مثل هذا الوسط البعيد الغَوْر في صنوف السقوط: بَعَث الله تعالى سيدَ المرسلين وخاتم النبيين محمداً صلَّى الله عليه وسلَّم، بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بالحكمة، والموعظة الحسنة. وبعد مضيٍّ نحوِ ثلاثَ عشْرةَ سنة من بعثته أذن الله له في الدفاع عن الحق بالقوة إزاءَ العَنَتِ، بعد تمام إقامة الحجة، فاستنارت القلوب بنور دعوته صلَّى الله عليه وسلَّم، وانقمع أهل الباطل، فشملَ نورُ التوحيد بقاعَ الأرض كلَّها بانقشاع ظلماتِ الجاهلية الأولى أمام ذلك النور الوهاج، فتبدَّلت الأرضُ غيرَ الأرض، والناس غير الناس.

ولما التحق النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالرفيق الأعلى بعد أداء رسالته، وانتشاله الأمة من كبوتها، ارتدَّ أناسٌ في الأطراف، وحاول أناسٌ تفريقَ شؤون الدنيا من شؤون الدين، بالامتناع عن أداء الزكاة، فعدَّ الصحابةُ رضي الله عنهم جميعَ

هؤلاء في سبيل المرتدين، بالنظر إلى أن الدينَ الإسلامي الكاملَ في ذاته جامعٌ في جوهرِه وصميمِه بين مصلحتي الدنيا والدين، ومكافحٌ عن المصلحتين ضدَّ المتعنِّتين بعد إقامة الحجة واستبانة المَحَجَّة، فعامَلُوا الفريقين معاملةَ المرتدين، فزالت هذه الهاجسةُ من الرؤوس، بحيثُ لا تنبعثُ مرةً أخرى ما دام للإسلام سلطان على القلوب.

وفي عهد الفاروق رضي الله عنه أخذ رجلٌ يقال له صَبيغ بن عِسْل يسأل عن المتشابه، ويتكلَّم فيما لا يَعنيه، مما قد يُحدِثُ فتناً بين العامة، فطلبه عمر وقال له: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صَبيغ، قال عمر: وأنا عبد الله عمر. فأخذ يضربه بعَرَاجِين النخل حتى دَمَّى رأسَه. فقال صَبيغ: حَسْبُك يا أمير المؤمنين قد ذهب الذي كنتُ أجدُه في رأسي، ثم نفاه إلى البصرة حتى صلح حاله. هكذا كان سهر عمر على الفاتنين بين العامة بدون شبهةٍ قائمةٍ تستوجبُ الكشف.

ثم لما حدثت الفتن في عهد ثالث الخلفاء الراشدين ورابعهم رضي الله عنهم، وَجَدَ الفاتنون من الأمم الأخرى المندَسُّون بين المسلمين مَرْتَعاً خِصْباً لبَذْر بُذور الشرِّ والفساد بين أهلِ الإسلام، فبدأوا يَسْعَوْن جُهْدَهم في تفريق كلمة المسلمين بشتى الوسائل، انتقاماً منهم لأممِهم، فتمَّ لهم بعضُ ما أرادوه.

فكانت الخوارجُ أولَ المتجرِّدين لتفريقِ كلمةِ المسلمين في أخطر أيام الإسلام، وأحداثُهم السُّود مما يسوِّد صُحُف التاريخ، ولم تكن نشأةُ الخوارج نتيجةَ شُبَهٍ علمية، بل كانت من عاطفة سياسيَّة جامحة.

ونشأةُ فِرَقِ الشيعة ردُّ فعلٍ لعملِ هؤلاء تستندُ على عاطفةٍ كتلك العاطفة، لكنِ اندسَّ بينهم طوائفُ من الأمم التي لا تُضمِر للإسلام خيراً، فكدَّروا صفوَ التشيُّع لأهل بيت الرسول صلوات الله عليه وآله، فَضَرُّوا الإسلام في صميمه ضَرَراً وَبيلاً يحمرُّ وجه التاريخ خجَلاً من تسجيله وتعليله.

وفي نشأة المعتزلة يقول أبو الحسين المَلَطي في «ردِّ الأهواء والبدع» ــ وهو أقدمُ

مصدرٍ يبيِّن وجه التلقيب باسم المعتزلة ـ: «وهم سَمَّوا أنفسهم معتزلة، وذلك عندما بايع الحسنُ بنُ علي عليه السلام معاويةَ وسلَّم إليه الأمر اعتزلوا الحسنَ ومعاويةَ وجميعَ الناس ـ وكانوا من أصحاب علي ـ ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغلُ بالعلم والعبادة، فسُمُّوا بذلك معتزلة»، وكان لمتقدِّميهم فضلُ الردِّ على النصارى واليهود، والمجوس والصابئة وصنوف الزنادقة. لكن لكثرةِ احتكاكِهم بفرَقِ الزَّيغ، وتحكيمِهم العقل في كل شيء، وقعوا في بِدَعٍ خطرة يأتي شرحها.

وهكذا عمَّت البلية، وشَمِلت المصيبة، إلى أن بلغ عددُ أصولِ الفِرَق وفروعِها عدداً كبيراً، ولا سيما بعد اتساع الفتوح، وتفرُّغ الناس للجدل في مسائلَ كانوا في غُنْية عن الخوض فيها لو اكتفوا بالعلوم التي تحتها عمل، كما أَفَضْنا في بيان ذلك في مقدمة «تبيين» ابن عساكر، ومقدمة «الردِّ على نونية ابن القيم».

وكان لعلماء أصول الدين سَعْيٌ مشكور في دَفْع الشُّبه وحِراسة المعتقد، في جميع أدوار التاريخ، ولهم كتب خاصة في المِلَل والنِّحَل يجدرُ بمن يهتمُّ بأمر دينه أن يطَّلع عليها، لأن من اطلع على تاريخ الفِرَق، ووجوه تشعُّبها، وكيفية تفرُّع بعضها من بعض، ازداد بصيرةً في أمر دينه، وتَصَوُّناً في عقيدته، وعلماً بأطوار الفكر البشري في باب الاعتقاد.

فمن العلماء الذين أَلَّفوا في المِلَل والنِّحَل على اختلاف مشاربهم، وتفاوت مآربهم، مَن اختطَّ لنفسه تدوينَ معتقداتِ الفِرَق، بدون تعرُّض للأخذ والردِّ، ومنهم من عُنِيَ بالردِّ عليهم رداً مشبَعاً فيما يراهم مخطئين فيه؛ ومنهم من غالَى في إلزامِ أهلِ الباطل ما يعدُّه لازمَ قولهم، وإن لم يكنْ ذلك مصرَّحاً به في كتبهم؛ ومنهم من عوَّل في نسبة الآراء إليهم على كتبِ خصومِهم البُعَداءِ عن النَّصَفَة.

والعالِمُ المحتاطُ لدينه لا يعزو إلى فِرقة من الفِرَق، أو شخصٍ من الأشخاص ما لم يَرَه في كتبِ المردودِ عليهم الثابتةِ عنهم، أو في كتب الثقات من أهل العلم

المتثبِّتين في عَزْو الأقاويل، ولا يُلْزِمهم إلَّا ما هو لازمُ قولهم لزوماً بيِّناً لم يصرِّح قائلُه بالتبري من ذلك اللازم.

والخطأ في باب الاعتقاد خطِر إذا كان بحيثُ يعاند ما ثبت من الدين بالضرورة، واستساغةُ ذلك لا تَصدُر إلَّا من شُذَّاذِ مَرْضَى القلوب، والخطأُ فيما دون ذلك يعدُّ بدعةً في الاعتقاد، وإن لم يبلغ حدَّ الكفر الناقل من الملة.

وقد وردتْ أحاديثُ في افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، منها ما لا نصَّ فيه على الهالك منها، ومنها ما فيه بيان أن واحدةً منها ناجية والباقين هَلْكَى، ومنها ما يَعدُّهم كلَّهم ناجين سوى واحدة هي الزنادقة.

وقد اختلف أهل العلم في ثبوتِ تلك الأحاديث، وعدمِ ثبوتها، كلًا أو بعضاً، كما اختلفوا في المراد بالعدد المأثور، أو الأمة: هل هي أمة الدعوة أم أمة الإجابة؟

فمنهم من يقول: إن العدد لمجرَّد التكثير، كما في قوله تعالى: ﴿في سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سبعونَ ذِراعاً﴾[1] على ما شرحه المَرْجاني في «العَضُدية» أو: إن العدد لا مفهومَ له، فلا مانعَ من الزيادة على العدد المأثور، وإن لم يَجُز النقص، أو: إن القصد إلى أصول الفِرَق دون فروعها، كما أشار إلى هذا وذاك الإمام فخر الدين الرازي في كتابه في «الملل والنِّحَل»، وإنْ سَعَى في توهين الحديث في «تفسيره».

ومنهم طائفةٌ تكلَّفوا حصرَ العددِ في فِرَق خاصةٍ، لكن قلَّما تجد اتفاقاً بينهم في الفِرَق التي يملأون بها العدد المذكور. فدونك كتابَ «ردّ الأهواء والبِدَع» لأبي الحسين المَلَطي المتوفَّى سنة ٣٧٧، وكتابَ «الفَرْق بين الفِرَق» لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميميِّ البغدادي المتوفَّى سنة ٤٢٩، وكتابَ «التبصير» هذا لأبي المظفَّر الإسْفَرايِني المتوفَّى سنة ٤٧١، وكتابَ «المِلَل والنِّحَل» لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشَّهْرَسْتاني المتوفَّى سنة ٥٤٨، و«غُنْيَة» الجيلي، و«شرحَ المواقف»، و«خِطَطَ المَقْريزي» و«نَشْرَ

---

(١) سورة الحاقة: آية ٣٢.

الطوالع» وغيرَ ذلك مما لا يُحصى من الكتب التي تُذْكَر فيها الفِرَق، تجدُ أصحابَها يختلفون في تعديد الفِرَق في صدد إكمالِ ذلك العدد بدون زيادة ولا نقصان.

والأجدرُ بالقبول ــ عند مَنْ يَرَى صحةَ الحديث ــ أن لا نتقدَّم بالحكم على مرادِ الرسولِ صلوات الله عليه بدون حجةٍ ظاهرة، بل المتحتِّم أن نقول: إن الناجي هو مَن كان على ما عليه الصحابةُ رضي الله عنهم والسوادُ الأعظم من التمسُّك بما ثبت من الدين بالضرورة، وإن الباقين على ضلال.

إلَّا أن تشعُّب الفِرق لا ينتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، فلا يصحُّ قصرُ العَدَد على فِرَق دون فرق، ولا على قرن دون قرن، لاستمرار ابتكار أهواءٍ، وتلفيق آراءٍ مدةَ دوامِ الحياة البشرية في هذا العالم. فالكلامُ في الفِرَق كلِّها من غير تقيُّدٍ بعددٍ هو الأبعدُ عن التحكُّم، وهو الذي لا يكون مَدْعاةً لهُزْء الهازئين من غير أهل هذا الدين.

ورأيُ ابنِ حزمٍ في حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقةً: هو ما ذكره في كتاب الإيمان من «الفِصَل» حيث قال: «ذَكَروا حديثاً عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أن القَدَرية والمُرْجِئة مجوسُ هذه الأمة. وحديثاً آخر: تَفترِقُ هذه الأمةُ على بِضْعٍ وسبعينَ فِرْقةً كلُّها في النار حاشى واحدةً.

قال أبو محمد: هذانِ حديثانِ لا يصحَّانِ أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجَّة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به». اهـ.

قال ابن الوزير في «العواصم والقواصم»: «إياك أن تغترَّ بزيادة: «كلُّها في النار إلَّا واحدة»، فإنها زيادة فاسدة، ولا يَبعد أن تكون من دَسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم بأن هذا الحديثَ لا يصحُّ». وقال الشمس محمد بن أحمد البَشَّاري المقدسي في «أحسن التقاسيم» بعد أن عدَّد الفِرَق، وذَكَر حديث «اثنتان وسبعون في الجنة وواحدةٌ في النار» وحديث «اثنتان وسبعون في النار وواحدةٌ ناجية»: «هذا أشهرُ والأول أصحُّ إسناداً». اهـ.

ومن الغريب أن ابن حزم يستدلُّ في «إحكامه» على بطلان القياس بحديث نُعيم بن حماد: «تفترق أمتي على بضعٍ وسبعين فرقةً، أعظمُها فتنةً على أمتي قومٌ يقيسون الأمور برأيهم» مع سقوط هذا الحديثِ من وجوهٍ عند جماعةِ أهلِ العلم بالحديث من المشارقة بل المغاربة! وهنا لا يتوقَّف في الحكم بعدم الصحة على حديث أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، عن أبي هريرة «افترقت اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةً، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعينَ فِرْقةً، وتفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً» بدون زيادة «ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة» وفي روايةٍ لأبي داود والحاكم بتلك الزيادة.

ولعل ذلك من جهة وجود محمد بن عمرو الليثي بين رواته، وهو ممن أخرج له الشيخان في المتابعات فقط، ومثلُه لا يُحتجُّ بحديثه إذا لم يتابَع، ويقول الحاكم في«المستدرك» بعد أن أخرج الحديث: «هذا من شرط مسلم»، ويقول الذهبي مستدرِكاً عليه: «محمد بن عمرو لم يُحتجَّ به منفرداً، ولكن مقروناً بغيره».

وأما ما ورد بمعناه في ابن ماجه، والبيهقي، وغيرهما: ففي بعضِ أسانيده عبدُ الرحمن بن زياد بن أنْعُم، وفي بعضها كثيرُ بن عبد الله، وفي بعضها عبَّادُ بن يوسف، وراشد بن سعد، وفي بعضها الوليد بن مسلم، وفي بعضها مجاهيل، كما يظهر من كتب الحديث، ومن تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث «الكشاف»، وهو أوسعُ من تكلَّم في طرق هذا الحديث ـ فيما أعلم ـ وابن حزم لا يَرَى جبرَ الضعيفِ بتعدُّد الطُّرُق.

وأما الحديث الذي أشار إليه البشَّاري: فهو ما أخرجه صاحب «مسند الفِرْدوس» حيث قال: «أخبرنا أبو ثابت بن منصور، أخبرنا جعفر بن محمد بن الحسين الأبْهَري، حدثنا صالح بن أحمد الحافظ، حدثنا إبراهيم بن محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن زُولاق، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا يحيى بن يَمَان، عن ياسين الزيات، عن سعد بن سعيد أخي يحيى، عن أنس قال: قال رسول الله

صلَّى الله عليه وسلَّم: «تفترق أمتي على بضعٍ وسبعينَ فرقةً كلُّها في الجنة إلَّا الزنادقة».

ح قال: وأخبرنا عبدوس، أخبرنا أبو منصور، أخبرنا الدارقطني، حدثنا محمد بن ثابت، حدثنا أحمد بن داود، حدثنا عثمان بن عفان القرشي، حدثنا أبو إسماعيل حفص بن عبد الله الأَيْلي، عن مِسْعَر، عن سعد بن سعيد، بسنده السابق، وسكت عليه الحافظ ابن حجر في «زهر الفردوس». وسَعَى العَجْلوني في التوفيق بين الحديثين بحمل أحدِهما على الابتداء، والآخر على الانتهاء.

وأما حديث: «إن القَدَرية والمرجئة مجوس هذه الأمة» في كلام ابن حزم: ففي سنده عند الطبراني هارون بن موسى الفَرْوي، وأما حديث: «القَدَرية مجوس هذه الأمة» عند أبي داود: ففي سنده جعفر بن الحارث، أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وتعقَّبه السيوطي، وأما حديث: «صنفانِ من أمتي ليس لهما من الإسلام نصيبٌ: المرجئة، والقَدَرية»: عند الترمذي ففي سنده علي بن نزار بن حَيَّان، وأبوه، وأما لَعْن الفريقين على لسان سبعين نبياً: ففي سنده عند الطبراني في «الأوسط» محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك الحديث كذَّبه غير واحد.

وبعد هذا التمهيد نتحدَّث عن كتاب «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفِرَق الهالكين» الذي عزم على نشره الأستاذ الأديب السيد عزة العطار الحسيني الدمشقي باهتمام خاص[1]، كما هو شأنه في إحياء مآثر السلف، والكتاب جدير بهذا الاهتمام.

ترجمة المؤلف:

مؤلف هذا الكتاب من كبار أئمة أصول الدين، وقد تَرْجَم له عبد الغافر الفارسي في «ذيل تاريخ نيسابور» للحاكم، كما ترجم له ابن عساكر في «تبيين كذب

---

(١) توفي السيد محمد عزت العطار سنة ١٣٧٥هـ رحمه الله.

المفتري في ما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» في عِدادِ رجالِ الطبقة الرابعة من الأشاعرة، ذاكراً له: بالإمام الكامل، الفقيه الأصولي المفسِّر.

والتاج ابن السُّبْكي في «طبقات الشافعية الكبرى»، واصفاً إياه: بالإمام الأصولي، الفقيه المفسِّر، والشمس محمد بن علي الداودي في «طبقات المفسرين» وأثنى عليه السيد مرتضى الزَّبيدي في «شرح الإحياء» عند الكلام على أئمة أصول الدين.

ونصُّ كلمة الداودي في «طبقات المفسرين» في ترجمته: شاهفور بن طاهر بن محمد الإسْفَرايني الشافعي أبو المظفَّر، المفسِّر، إمام بارع، صنَّف «التفسير الكبير» المشهور، وصنَّف في الأصول، وسافر في طلب العلم، وحصَّل الكثير، ارتبطه نظام الملك بطُوس فأقام بها سنين، ودرَّس بها العلوم، وأفاد الكثير، واستفاد الناس منه.

بعض شيوخ المؤلف:

سمع الحديث من أصحاب أبي العباس الأصمِّ، وأصحاب أبي علي حامد بن محمد الرفَّاء، وكان له اتصالُ مصاهرةٍ بالأستاذ أبي منصور البغدادي الإمام، ووُلد له النسلُ المبارك، وهم كانوا وجوهَ أهل بلخ المشهورين المعروفين بها، والمتقدِّمين من علمائها وأئمتها، توفي الإمام شاهفور بطوس سنة إحدى وسبعين وأربعمائة.

شيء من شعره:

وأنشد الإمام شاهفور لنفسه:

ليس الجوادُ هو البَذُولَ لماله ... إنَّ الجوادَ هو المحقِّر للنَّدَى
من غيرِ شكرٍ يَبتغيه بجوده ... كلا، ولا مَنٍّ لذاكَ ولا أذى

وأنشد الإمام شاهفور قال: أنشدنا هلال بن العلاء:

أَتعجبُ أن يقالَ عليَّ دَيْنٌ ... وقد ذَهَبَ الطَّريفُ مع التِّلادِ
ولا وَجَبتْ عليَّ زكاة مالٍ ... وهل تجبُ الزكاةُ على الجواد

ذكره عبد الغافر الفارسي رحمه الله. اهـ. وشاهفور معرب (شاهبور) وهو في الأصل بمعنى: نجل الملك، في لغة أهل فارس، سمي به الإمام أبو المظفر، وطاهر ليس باسمه، وإنما هو اسم أبيه. وكذلك فُوْرَك، في الأصل بمعنى النُّجَيْل، لأن الكاف للتصغير في لغتهم.

بعض مؤلفاته:

وللإمام أبي المظفَّر عماد الدين الإسْفَرايِني هذا من المؤلفات «تفسير الكتاب الكريم» باللغة الفارسية وهو مطبوع في إيران بعناية بعض المستشرقين، وله أيضاً الكتاب «الأوسط» في المِلَل والنِّحَل، وكتاب «التبصير» هذا، وهو المعروف بين أهل العلم بكتاب «المِلَل والنِّحَل» له، ولم يزلْ كتابُه هذا موضعَ عنايةٍ بالغة بين أهل العلم، على توالي الدهور، علماً منهم ببراعته في علم أصول الدين، وإجادته تدوينَ صفوة الصفوة من بحوثِ أستاذِه وحَمِيِّه: أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي صاحب الكتب الممتعة في الملل والنحل، ومن بحوث أئمة هذا الشأن أمثال أبي إسحاق الإسْفَرايِني، وابن فُوْرَك الأصبهاني.

وها هو الإمامُ المجتهدُ الحافظُ الفقيه المتكلِّم الأوحد أبو بكر بنُ العربيِّ يقول في «عارضة الأحْوَذي» عند الكلام على حديث أبي هريرة في افتراق الأمة: «وقد ذكر علماؤنا رحمهم الله تعديد الفِرَق: الروافض عشرون فرقةً، والخوارج عشرون فرقةً، والقَدَرية المعتزلة عشرون فرقةً، وسبعُ فِرَق في الإرجاء، وخمس فرقٍ الضِّرارية، والجَهْمية، والكَرَّامية، والنَّجَّارية، وفرقة جَهْمية مُرْجِئة جَمَعتْ بين البدعتين كأبي شِمْر، ومحمد بن شبيب، فهؤلاء ثنتان وسبعون فرقةً كلُّهم على بدعة، أوضَحَهم وعدَّدهم بمقالاتهم الشيخ الإمام أبو المظفر شاهفور... ليَميزَ أهلَ السنة من أهل البدعة، لكثرتهم. وفات أبا المظفَّر رحمه الله تعالى فرقةٌ سخيفةٌ مكفِّرة على أحد التأويلين وهي التي تقول: لا نقول إلَّا ما قال الله ورسوله (كلمةُ حقٍّ أُريدَ بها باطل) وتنفي التمثيل الذي يسميه أهل السنَّة: القياس، وتُنكِر النظر الذي لا يُعْرَف الله إلَّا

به، ويتعلَّقون في نفي القياس بحديثٍ يرويه البزَّار عن نُعَيم بن حماد، عن عيسى بن يونس. وكان عندنا في الأندلس رجل يقال له: قاسم بن أَصْبَغ، رَحَلَ ورَوَى الحديثَ، وعاد فأسند، وادَّعى أنه لا قياسَ ولا نَظَر». ثم بيَّنَ وجه سقوطِ خبرِ نعيم هذا، ثم اعتذر عن الإمام أبي المظفر قائلاً: لعله لم يذكُر تلك الفِرقةَ لأنها فرعُ الخوارج بقولها (لا حكم إلَّا لله)! وفرعُ المعتزلة النَّظَّامية باعتبارِ نفيها القياسَ، ثم أَنْحَى باللائمة على ابن حزم، ثم قال:

قالوا: الظواهر أصلٌ لا يجوز لنا ... عنها العدولُ إلى رأيٍ ولا نَظَرِ
قلتُ: اخسأوا فمقامُ الدينِ ليس لكم ... هذي العظائم فاسْتَخْفُوا من الوَتَرِ
تأخَّرُوا، فورودُ العَذْبِ مَهْلَكةٌ ... إلَّا لمن كان يرجو الفوزَ في الصَّدَرِ
إن الظواهرَ معدودٌ مواقِعُها ... فكيف تُحصي بيانَ الحكم في البشر
فالظاهريةُ في بطلان قولهم ... كالباطنية غيرَ الفرْقِ في الصُّوَر
كلاهما هادمٌ للدينِ من جهةٍ ... والمَقطَعُ العَدْل موقوفٌ على النظر
هذي الصحابةُ تستمري خواطرَها ... ولا تخافُ عليها غِرَّة الخطَر
وتُعمِلُ الرأيَ مضبوطاً مآخِذُه ... وتُخرِجُ الحقَّ محفوظاً من الأَثَر
في الجِدِّ مُعْتَبَرٌ للناظرين فلا ... تَطْوُوا الفؤادَ على غِرٍّ من الغرر
والقولُ أصلٌ وما عال السَّدادُ به ... فانظر إليه بقلبٍ صادقِ الفِكَر
لما رأيتُمْ عقودَ الدِّين في نَسَقٍ ... من الجواهر نَظَّمْتم من البَعَر
وإذ صفا منهلُ الإسلام مطَّرِداً ... رِنْتُم عليه فَسُقِّيتم من الكَدَر
بِيْنُوا عن الخَلْق لستم منهمُ أبداً ... ما للأنام ومعلوفٍ من البَقَر

انتهى ما نقلناه من «العارضة».

والمصنف رحمه الله استوفى في هذا الكتاب ـــ من غير إملال ولا إخلال ـــ بيانَ عقائدِ أصحاب المِلَل والنِّحَل ببعض عُنْف في بعض المواقف، حيث كان يرى ذلك أجدى في ترصين السياج حول معتقَد أهل الحق في عهد استفحال شرور أهل الزيغ،

وأجاد في شرح معتقد أهل السنَّة في آخر كتابه جدَّ الإجادة، وقد غَمَزَ الرازيُّ في «الأجوبة البخارية» أبا منصور البغداديَّ بالتعصُّب والقسوة، وأبا الفتح الشَّهرستاني الساري وراءه بذلك أيضاً، ولكن الثاني ألطف لهجةً بكثير.

والتلطفُ مع أهل الزيغ بعد ثبوت تعنُّتهم إزاءَ الحجة القائمة وبعد ظهور خديعتهم وعَيْثهم فساداً: ليس من شأن أهل العلم الغيورين الذابِّين عن حَريم الدين، وللتاريخِ المجرَّد شأن، ولحراسةِ الحقِّ شأن آخر.

وقُصَارى ما يُؤخذُ به بعضُ علماء هذا الشأن: عدمُ التثبُّتِ في عَزْو الأقوالِ كما سبق، كافأ الله تعالى المصنفَ على جميله وحسن صنيعه بتأليف هذا الكتاب، ورضي عنه وأرضاه، ووفَّق ناشره الفاضل لإحياء كثيرٍ من أمثالِ هذا الكتاب القيِّم في خير وعافية؟

يوم الجمعة غرة محرم الحرام سنة ١٣٥٩هـ

محمد زاهد الكوثري

قانون التأويل

تأليف

العلامة الإمام الكامل حجة الإسلام

أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي

قدس الله سره

عرف الكتاب وحققه العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية

عني بنشره

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٥٩ هـ — سنة ١٩٤٠ م

الطبعة الأولى — مطبعة الأنوار

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن قانون التأويل

القرآن الكريم والسنة النبوية يَنْحُوانِ مَنَاحِيَ كلام العرب في وجوه البيان، وفي كلام العرب ما يُفْهَم المرادُ منه بمجرَّد سماعه، ومنه ما يَدَعُ السامعَ في حاجة إلى التدبُّر وإعمال الرَّوِيَّة في تفهُّم مآله.

وكذلك الكتاب والسنّة، فمن أبَى التأويلَ فيهما مطلقاً فهو متحجِّرُ الدماغ جامدٌ خامدٌ، ومن تَوَخَّى التأويل في الجميع فهو قَرْمَطيٌّ هالك، وأهلُ الحق يَرَوْن الأخذ بالظاهر في محله، والتعويلَ على التأويل في موضعه.

والتأويلُ هو: بيانُ مآلِ ما يَحتاج إلى التدبُّر من القول، وتبيينُ ما يؤول إليه الكلام، وهذا هو معنى التأويل في أصل اللغة. وأما استعمالُه بمعنى صرف الكلام عن معناه الظاهر: فاصطلاحٌ محدَث. والخائضون في بحث التأويل طوائفُ على أنحاءَ شتًّى من تفريطٍ، أو إفراطٍ، أو توسُّط.

وقد شَرَحَ الإمام حجَّة الإسلام الغزالي أحوالَ هؤلاء الطوائف في كتابه «القانون الكلي في التأويل» أجلى شرح، حيثُ تَنَاولَ التأويلَ ببحثٍ لسؤال وُجِّه إليه، وقام فيه بوصايا لمن يُعَاني هذا الموضوعَ قيامَ خبيرٍ بما هنالك، وألَمَّ إلماماً بمسالكهم، وعيَّنَ ما هو الصوابُ منها، وحقَّق بحثَ التأويل الذي شَغَلَ أمرُ تحقيقِه الطوائفَ، حتى شَفَى غُلَّة الباحث بما حَوَاه من فوائد ثمينة.

وهو على صغرِ حَجْمِه خيرُ دليل لمن يريد سلوكَ تلك المَضَايق، يدلُّه على

المنهجِ الأَسْلَم، وخيرُ حرزٍ يحرُسُه من الوقوع في المهالك إذا أخذ بوصاياه، كيف! وقد قلَّ نظير مؤلِّفه بين علماء الإسلام في مُعَاناة المطالب العالية من علم أصول الدين، والتصوف، والفلسفة! فبيانُ مثلِه يكون أوقعَ في النفوس وأرضى في القلوب. ولا سيما أن تأليفه هذا من أواخر مؤلَّفاته.

وقد أحسن صُنْعاً الأستاذُ الأديبُ السيد عزة العطار الحسيني حيثُ قام بطبعِ هذا الكتابِ العزيزِ النادرِ، وإذاعتِه بين أهل العلم، فجزاه الله عن العلم خيراً؟

محمد زاهد الكوثري

اقامة البرهان
على نزول عيسى في آخر الزمان

تأليف

خادم الحديث النبوي الشريف
أبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق
الغُماري الحسَني الإدريسى
من علماء الأزهر

الطبعة الثانية

الناشر
المكتبة المحمودية التجارية
ميدان الأزهر الشريف بمصر
ص . ب . (٥٠٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة فضيلة الأستاذ الكبير
الشيخ محمد زاهد الكوثري

فضيلة الأستاذ العلامة المحدِّث الناقد السيد عبد الله الصدِّيق الغُماري حفظه الله[1]، له يَرَاعة فيَّاضة تَفيضُ تحقيقاً كلَّما جَدَّ الجِدُّ، ووَجَب الردُّ، فتُوقِفُ المتهجِّمين على معتقد الجماعة عند حدِّهم، ولم تَزَلْ مواقفُ فضيلته ضِدَّ المشبِّهة، ونُفَاة التوسُّل، والمُغَالين في استنكار المحاريب ماثلةً أمامنا، تشهدُ له بنُبْل الرأي ودقَّة النظر، وغَزَارة العلم، والبَرَاعة في الرواية والدراية.

فَيَتَوَالَى شكرُ أهل العلم والدين من أعماق القلوب على إجادته البالغة في الردِّ عليهم، وقد أعدَّ الله سبحانه له مثوبةً عظيمةً بقَدْر ما له من الإخلاص في العمل، والنجاح في الجهاد، والإجادة في الدفاع عن حَوْزَة الدين.

وها هو ذا قد وَقَفَ بالأمسِ الدابِرِ وَقْفَةَ الأسد في الردِّ على مُشَايعٍ للرشيد القَلَموني[2] ــ الجاري وراء الدكتور صدقي المعروف ــ في إنكارِ نزولِ عيسى عليه السلام في آخر الزمان، فقضى عليه بمقالاته المُمْتِعة المنشورة حديثاً في مجلة الإسلام

---

(١) ولد الشيخ عبد الله الصديق في طنجة من المغرب الأقصى سنة ١٣٢٨، وتوفي فيها يوم الخميس ٢٠ من شعبان سنة ١٤١٣ رحمه الله تعالى وأكرمه بجواره الكريم.

(٢) هو الشيخ رشيد رضا صاحب «المنار».

الغراء، فندعو الله سبحانه أن يرْعاه، ويُكافئه على ذلك مكافأةَ المحسنين، ويُكْثِر من أمثاله في حِراسةِ الدين، والدفاعِ عن معتقد المسلمين.

ومما يُؤْسَفُ له أن يُوجَد بين صفوف حُرَّاس الدين، من تتغلَّب عليه شهوةُ الظُّهور بالتجرُّؤ على العقيدة المتوارَثة جَرْياً وراء الاستبعاد العقلي المجرَّد، فيما لا يُحيلُه العقل، مع توارد الكتابِ والسنةِ وإجماعِ علماء أهل السنة والجماعة على تحتُّم الأَخْذ بها، ولا يكون ذلك إلَّا تَزَنْدُقاً مكشوفاً في سبيل التجدُّد، وفي مثله يقول الشاعر العربي:

تَـزَنْـدَقَ مُعْلِنـاً ليقـولَ قـومٌ ... من الأدبـاء: زنـديقٌ ظـريفُ
فقـد بقي الـتزنـدُقُ فيـه وَصْـماً ... ومـا قيـل الـظريفُ ولا الخفيفُ

وليس شيءٌ أثقلَ من ذلك على نفوس الأُباة الكرام.

ومحاولةُ المرءِ لوزن قدرةِ الله جل جلاله بمعيارِه الخاسرِ العيارِ، وعقلِه القاصرِ عن اكتناهِ جزءٍ من الكون ــ فضلاً عن اكتناه صفةٍ من صفاتِ مكوِّن الأكوان ــ: تدلُّ على أنه مُصَابٌ في عقله قبل أن يُصَاب في دينه، والرَّكْضُ وراء ذلك الاستبعاد المجرَّد يدلُّ على فَقْدِ الإيمان بالغيب. والاقتصارُ على المحسوس شأنُ البهيم، فنعوذ بالله من الخذلان.

وفي مسألة رفع عيسى عليه السلام حياً، ونزوله في آخرِ الزمان: تَضَافُرُ الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة.

فقولُه تعالى: ﴿وإنْ منْ أهلِ الكتابِ إلَّا لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته﴾ بمعنى ليس أحدٌ من أهل الكتاب إلَّا ليؤمننَّ بعيسى قبل موت عيسى، لأن عودَ ضميرِ «قبل موته» إلى عيسى: هو مقتَضَى الرواية، حيثُ صحَّ ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه، واستفاضَ عن ابن عباس رضي الله عنهما بدون أن يَصِحَّ ما يُناهضُ ذلك عن أحدٍ من الصحابة.

ولأن عَوْدَ ذلك الضمير إلى عيسى هو مقتَضَى الدِّراية أيضاً، حيثُ يلزمُ من

عَوْدِه إلى غير عيسى ــ وهو: أحدٌ من أهل الكتاب ــ أنْ يؤمنَ كلُّ كتابيٍّ ــ من اليهود وغيرهم ــ قبل موته بعيسى، فإما أنْ لا يُعْتَدَّ بذلك الإيمان، فينافيه إقسامُ الله سبحانه عليه، وإما أن يُعتدَّ به، فلا يكون يهودٌ ولا نصارى، بل يكونُ الجميعُ ملَّةً واحدةً!

مع أن الإجماعَ على عدم ردِّ اليهودِ والنصارى إلى غيرِ أهلِ دينهم في المواريثِ وسائرِ الحقوق يدلُّ: على تمايُزِ المِلَّتين، وعلى أن اليَهود يهودٌ، والنصارى نصارى، ما لم نعلمْ اهتداءَ أحدٍ منهم إلى الإسلام فنحكُمَ فيه أنه مسلم. فلو كان يهوديٌّ يُؤْمِن قبلَ موته بعيسى عليه السلام ما صحَّ ردُّ وَرَثَته إلى اليهود، وقال الزهري: «مَضَت السُّنَّة على أن يردَّ أهلُ الكتاب في حقوقهم ومواريثهم إلى أهل دينهم إلَّا أنْ يأتوا راغبين في حكم الله فيُحْكَمَ بينهم بكتاب الله».

وحيثُ استحال عَوْدُ ذلك الضمير إلى غير عيسى للسبب المشروح، تعينَّ عَوْدُه إلى عيسى من جهة الدراية أيضاً. وهكذا تَطَابَقَت الروايةُ والدرايةُ على أن موت عيسى عليه السلام يكون بعد نزوله في آخر الزمان، وإذ ذاك يكونُ الجميعُ أمةً واحدة بإيمانهم كلِّهم بما يدعو إليه عيسى إذ ذاك، وهو دين الإسلام.

ثم الضمير في قوله تعالى: ﴿وإنه لَعِلْمٌ للساعة﴾ يتعينَّ إرجاعه إلى عيسى عليه السلام أيضاً، لأنه هو المذكورُ في سياق الآية، ولا ذِكْرَ للقرآن في السياق حتى يُسْتساغَ إرجاعُه إليه درايةً. وأما من جهة الرواية فلم يصحَّ عن أحدٍ من الصحابة خلافُ ما استفاض عن ابن عباسٍ من إرجاعِ الضميرِ إلى عيسى عليه السلام، فتطابقتْ هنا أيضاً الدراية والرواية على أن عيسى سببُ عِلْمٍ للساعة، حيث يُعْلَمُ بنزوله قيامُ الساعة، كما تواترت السنةُ وتَطَابقَ الإجماع على ذلك.

وأما ما وقع في تفسير سورة المائدة ــ في غير مَظِنَّتِه ــ من «صحيح البخاري» من قوله: «قال ابن عباس: مُتَوَفِّيك: مُمِيتُك»: فخِلْوٌ عن السند، فلا يصلُحُ للاحتجاج به، وكم له من هذا القبيل في كتاب التفسير، مما لا يُحتجُّ به عند أهل الصنعة.

وهذه الرواية واردةٌ بطريق عبد الله بن صالح، عن معاوية الحَضْرمي، عن ابن أبي طلحة، عن ابن عباس، عند ابن جرير وغيره. فعلي بن أبي طلحة: لم يُدْرِكْ ابنَ عباس اتفاقاً، ففي الرواية انقطاع، ثم ابن أبي طلحة، والحضرميُّ، وعبدُ الله كاتبُ الليث: مختلَفٌ فيهم، وليسوا من شرط البخاري. فأنَّى تصحُّ روايةٌ هذا شأنُها؟ حتى يُتَصَوَّرَ أن تُناهِضَ ما صحَّ واستفاض عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما؟!

على أن حَمْلَها على التقديم والتأخير ــ مثل «واسْجُدي وارْكَعي» ــ كما فعل الفرَّاء وغيره يجعلُها متَّفقةً مع الرواية الصحيحة.

وليس ما في «العُتْبِيَّة» من عَزْوِ موته ــ وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثين ــ إلى مالك رضي الله عنه بصالحٍ أن يكونَ عذراً لمن شذَّ وقال بموته، حيثُ لا مستَنَدَ له من الكتاب والسنة والإجماع، إزاء تلك الجبال الشواهق من الحُجَج، على أن «العُتْبية» المعروفة بـ«المُستَخْرَجَة» اشتهرت بين المالكية بأنها مجمعُ الرواياتِ المطروحة، والمسائل الشاذَّة، وأن جامعَها كان يُؤْتَى بالمسألة الغريبة، فإذا أعجبتْه قال: أَدْخِلوها في «المستَخْرَجة». بل قال ابن عبد الحكم: رأيتُ جُلَّها كَذِباً ومسائلَ لا أصول لها. فالاغترارُ بها اغترارٌ في غير محلِّه، إلَّا أن حبَّ الشذوذ مرض في بعض النفوس.

وبعد هذا الاستطراد نعود فنقول:

إن فضيلة الأستاذ الغماري وفَّى بوعْده، وأتمَّ تأليفَ كتابه البديع المسمَّى «إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان» وأحسنَ كل الإحسان، في إقامة الحُجَج من الكتاب والسنة والإجماع على المسألة، وقد سَرَدَ فيه من طُرُقِ حديثِ النزول ما يشهدُ له بالتوسُّع البالغ في الحديث، ويسجِّل له كلَّ فخر على ناصية الدهر، فأبانَ بذلك قوةَ تواتُرِ هذا الحديث عند كلِّ منصفٍ غيرِ متعسِّف.

فيكونُ كتابُه الخالدُ هذا حارساً لقلوب الأجيالِ المقبلةِ، من أن يتسرَّب إليها شكوكُ المشكِّكين من القاديانيين وأذيال القاديانيين، حيثُ لم يَدَعْ ناحيةً من نواحي

هذا الموضوع بدون أن يقتُلَها بحثاً، فيقتنعَ المطالعُ المتبصِّر بمجرَّد مطالعته بتواترِ خبرِ نزوله عليه السلام في آخر الزمان، وهذا قاضٍ على الشقِّ الأولِ من زَعْم المردود عليه بأن «نزول عيسى عليه السلام إنما وَرَدَ بطريق الآحاد، وخَبَرُ الآحاد لا يفيد عقيدة».

وأما الشقُّ الثاني فلا يمشي إلَّا على النقلِ الشاذِّ من الأشعري المردودِ عند المحققين، لأن العقدَ الجازمَ هو المعتمد شرعاً، وهذا قد يحصُلُ بخبر الآحاد، وبالتقليد، كما يحصُل بالبراهين المفيدة للعلم؛ وفي قَصْر الاعتداد في العقد الجازم على إيمانِ أهلِ البرهانِ: إكفارٌ لدَهْماءِ الأمة، وهذا يكونُ مجازفةً شنيعةً، بل إفادةُ خبرِ الآحادِ العلمَ: رأيُ كثيرٍ من علماء الأمة، ولا سيما عند احتفافه بالقرائن، وخاصةً فيما أخرجه الشيخانِ من غيرِ منازعٍ، أو اتفقت الأمةُ على الأخْذ به، بل لا يُرَدُّ خبرُ الآحادِ عند أهل العلم إلَّا عند مخالفته لكتابِ الله، أو سنةِ رسوله المتواترةِ، أو المشهورة، أو عند ما عدَّه العقلُ محالاً فيما لا يحتملُ التأويل، لأن الشرعَ إنما يَرِدُ بمجوَّزات العقول، لا بما تُحيله، كما في «الفقيه والمتفقِّه» للخطيب البغدادي وغيره.

وصفوة القول: أن المؤلِّف أجاد كلَّ الإجادة في تأليفه هذا، فندعو الله سبحانه أن يكافِئَه على هذه الإجادة، وأن يوفِّقه لتأليفِ كثيرٍ من أمثاله في خيرٍ وعافية، وأن ينفعَ به المسلمين؟

محمد زاهد الكوثري

كتاب الحدائق
في المطالب العالية الفلسفية العويصة

تأليـف

أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

عرف الكتاب . وترجمه للمؤلف . وصححه

مولانا الأستاذ المحقق الكبير

صاحب الفضيلة

محمد زاهد بن الحسَن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا

عُني بنشره ووقف على طبعه

السيد عزت العطّار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

شوال سنة ١٣٦٥هـ — سبتمبر سنة ١٩٤٦م

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب
الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العَويصة
وعن مؤلِّفه أبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيَوْسي

يتَصَوَّر الفلاسِفَةُ الإشراقيُّونَ والصّوفيَّةُ دائرةً وَهْمِيَّةً في ترتيبِ الموجوداتِ الصّادِرَةِ عن الْمُبْدع الحكيم جَلّ جلاله، ويَعتبرونَ أنّها تَبتدىءُ من نُقطةٍ مَرْجِعُها إليها، ويَتْلُونَ في ذلك قولَه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾، ويُشيرُ إليها أغْلَبُ مَن كتبَ في «الْمَبْدَأ والمَعَاد»، من أمثالِ عَزِيزٍ النَّسَفِي الباطني، وابنِ سينا الحكيم المشهور، والصَّدْرِ الشّيرازي، والصَّدر الشِّرْوَاني، وصاحب «مَعرفتنامه»، والبُرهانِ الكُوْرَاني في «الْمَسلك الْمُختار في أوّل صادرٍ مَن الواجبِ بالاختيار»، وكذلك الكتبُ الْمُؤلّفة في مَراتِب الوجود.

وبين هؤلاء مَن يَنْحو ناحيةَ التّناسُخِ في البدءِ والعَوْدِ، ويَضِلُّ عن الجادَّة، وَيَعْتَاصُ على كثيرٍ من الباحثين وَجْهُ الصّـوابِ في تلكَ الْمَطالب، فيَحمِلُ بَعْضُهم الكلامَ عَلى غيرِ مَحْمِلِهِ تذرُّعاً بالإجمالِ القائم فيه إلى تأويلٍ باطل.

ومن ادّعاءاتهم بُلوغُ ذاتِ الإنسانِ بعد الْمَماتِ إلى حيثُ يبلغُ عِلْمُه، ويَتصوَّرون في ذلك أيضاً دائرةً وَهْمِيَّة، كما يَتصوَّرُونَ دائرةً كذلك في الأعدادِ، ويقولونَ: إنَّ العَقْلَ الجُزئيَّ قد يَتصوَّرُ بصورةِ العَقْلِ الكُلّي، وتلك مباحثُ تُوجِبُ التمهيدَ لها بإيضاحِ مَغْزاهُم في العُقولِ العَشَرة وما إليها.

ومن الآراءِ المعزوَّة إليْهم: دعوى أنّ الباريءَ جلَّ شأنُه لا يَصِحُّ أنْ يُوصَف بصفاتٍ إلاَّ على طريق السَّلْب، وأنَّه تَعالى لا يَعْلَمُ إلاَّ نفسَه ــ سبحان الله عن إفك الأفَّاكين ــ وقد سُئل المؤلِّفُ عن تلك المَشاكِل وعن البُرهانِ على بقاءِ النَّفْسِ الناطِقَةِ بعدَ الموت.

وتلك ــ كما يقولُ المؤلِّفُ ــ مطالبُ ضيِّقةُ المَسالك، وكثيراً ما تُؤدِّي بسالِكِها إلى المَهالك، وقد أجابَ المؤلِّف في هذا الكِتاب عن تلكَ الأسئلةِ العَوِيْصَة، إجابةَ خِرِّيت[1]، خبيرٍ بتلكَ المَضايِق، بَصيرٍ بوجوه الكشفِ عن الحقائق، وسَعَى في ألاَّ يَحِيدَ في بيانِه قِيْدَ شعرةٍ عن حُدودِ شَرْعِ اللَّهِ بقَدْرِ ما اسْتَطاع، ولمباحثِه صِلةٌ وثيقةٌ بمباحث «اللُّمْعَة»[2]، وأجادَ في بيانِ آراء الفَلاسِفَةِ في تلكَ المطالِب.

وقد صَدق الفتحُ بنُ خاقان في «قلائِد العِقيان ومحاسن الأعيان» حيث قال في ترجمة المؤلِّف: «وله تَحقُّقٌ في العلومِ الحديثةِ والقَديمة، وتصرُّفٌ في طُرقها القَويمة، ما خرجَ بمعرفَتِهَا عن مضمارِ شَرْعٍ، ولا نَكب[3] عَنْ أصلٍ للسُّنَّةِ ولا فَرْعٍ، وتآليفُه صُنوف، وهي اليومَ في الآذانِ شُنُوف»[4]. كما صَدق ابنُ خَلِّكان وابن فَرْحُون وغيرُهما من المُتَرْجِمين له، حيث قالوا: «كان حَسن التَّعليمِ، جَيِّدَ التَّفْهيم، ثِقةً ضابطاً».

فها هو كتابُه هذا، تجدُه إليه المُنْتَهى في حُسن البيان وجودةِ التَّفهيم لتلك المَسائل العَوِيصة، فيجعلُها سَهْلة التَّفَهُّم لِكُلِّ مَن ألقَى إلى كلامِه سَمْعَهُ ووَجَّهَ إليه بَصيرته.

---

(١) الخِرِّيت (على وزن سِكِّيت): الدليلُ الحاذق البصير.

(٢) هو الكتاب النفيس الفريد في بابه للعلامة الفقيه المحدث الإمام الشيخ إبراهيم الحلبي رحمه الله تعالى، وقد سبق التقديمُ له بقلم الكوثري رحمه الله تعالى في ص ٩٩.

(٣) نكب عن الشيء: عَدَل عنه.

(٤) الشُّنُوف: جمعُ شَنْف، وهو القُرْطُ الذي تحلِّي المرأةُ به أُذُنَها.

وكتابُه «التّنبيه على الأسباب المُوجِبَةِ للخلاف بين الأمّة» لم يُؤلّف مثلُه في موضُوعه على صِغَرِه؛ وشَرْحُه على سَقْطِ الزَّند يُفَضِّلُه ابنُ خَلّكان على شرح المعرّيّ نفسِه عليه، وكتابُه في المُثَلَّثاتِ العربية إليه المُنْتهى في الإجادة عندهم، وله شرحُ أدب الكاتب المشهور بالاقتضاب، والحُلَل في شرح أبيات الجُمَل، وإصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل، وشرحُ ديوان المُتنبّي، والمسائلُ المَنْثورة، وشرحُ المُوَطَّأ، وغيرُ ذلك.

ومن شُيوخِه أبو عليّ الغَسَّاني الحافظ. كان عالِماً باللغة والأدب مُتَبَحِّراً فيهما، فقيهاً، وكان لَهُ يدٌ في الفَلْسَفَةِ والعُلوم القَديمة، وله أشعارٌ رنّانة، ذُكِرَتْ في قلائد العِقْيان ووفَيَات الأعيان نماذجُ منها كافية.

وُلِدَ في بَطَلْيَوْس بفتحتين فسكون سَنَةَ ٤٤٤هـ، وتُوفّي ببَلَنْسِيَة في رجب سنة ٥٢١هـ، وكلتاهما من بلادِ الأندلس، والسِّيْد بكسر السين وسكون الياء من أسماءِ الذئب في اللغة، سُمّي به جَدُّه. سامَحه الله وأعلَى منزلته في الجَنَّة؟

***



على وقوع الطلقات المجموعة منجَّزة أو معلَّقة

ويليه البراهين الساطعة فى ردٍّ بعض البِدَع الشائعة

تأليف

صاحب الفضيلة العلامة المدقق المحدث الفقيه

التصوفِى الحائز للرشاد والقائم بالإرشاد الأستاذ الشيخ

سلامة القضاعي العزامي الشافعي

نفع الله بها وبه آمين

حقوق الطبع محفوظة للناشر

نجم الدين محمد أمين الكردي

خادم السنة النبوية

طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله أجمعين.

أما بعد فإن هذا الكتاب من الأعلاق المختارة التي اطلعتُ عليها عند الأستاذ الجليل الشيخ محمد زاهد الكوثري ـ نزيل القاهرة ـ ولقد رأيت أن في نشره ـ ومؤلِّفه ممن لهم غوصٌ في دقائق علم السنَّة، وأقلامٌ تجري في غير تقليد ـ خدمةً لعلم الحديث النبوي، فطلبتُ من الأستاذ أن يسمحَ لي بذلك بعد أن يتفضَّل بالتعليقِ عليه وترجمةِ مصنفه، فأصبتُ منه سُؤْلي أدامه الله للعلم ذخراً.

الناشر

مقدمة البراهين الساطعة

وأما الكتاب الثاني[1]: فهو «البراهين الساطعة في رد بعض البدعَ الشائعة» ففيه تمهيدٌ ومدخَل، ومعيارٌ يُتَعَرَّفُ به أهلُ الابتداع، وبيانُ شدَّة خُطُورة الخلافِ في أصول الدين، ثم ذِكْرُ الحكمةِ في وِفاقِ الجماعة على أصولِ الدين، والاجتهادِ في الفروع، وعُذْرُ القائلين بإغلاق باب الاجتهاد، والفِرْقَةُ الناجيةُ، وموقفُ الصحابة رضي الله عنهم من المبتدِعة في أول حدوث بِدَعِهِم.

وتكلَّمَ على علم الكلام وأئمة السنَّة فيه، والفَرْقُ بين كلام أهل الحقِّ، وكلام

(١) هذه التقدمة تتمة ما ستراه في ص ٤٤١ ـ ٤٤٦.

أهل الباطل. والمشبِّهة والمجسِّمة، وسَيْرُ هذه البدعَة في مِنَصَّة التاريخ، ودُعاةِ هذه البدعة، وبيانُ شَطَحات ابن تيمية الخَطِرة في باب الاعتقاد بتوسُّع، وإبطالِ التشبيه والتجسيم، والكتبِ الداعيةِ إلى التشبيه، والكتبِ الرادَّة عليها، ودلالةِ كتاب الله على التنزيه من التجسيم والتشبيه. والكشفُ عن شُبَه أهل التشبيه والاستواء، والنزول، وحديثُ الجاريةِ في السؤال بـ«أين»، وبَرَاءةُ الإمام أحمد من القول بالتجسيم والجهةِ ونحوهما. والردُّ على إنكار خُلود الكفار في النار. والردُّ على من يزعُم سقوطَ القضاء عمَّن تَرَكَ الصلاةَ عمداً بأوضح حجَّة، والردُّ على مَنْ أنكرَ الزيارةَ النبويةَ بأوسع معاني الردِّ، وبيانُ مخالفةِ ذلك لإجماع أئمة الهدى.

وخَطَأُ ابنِ تيمية في فهم حديثِ «لا تُشَدُّ الرِّحال» وحديثِ اتخاذ القبور مساجد، وحديثِ «لا تتَّخِذوا قبري عِيْداً». وقولُ البيضاوي في بناء المساجد في جوار الصالحين، وإقرارُ الحافظ ابن حجر ذلك.

وفيه التوسلُ بالأنبياء والصالحين بتوسُّع، حُكْمُ النَّذْرِ في مذهب الشافعي رضي الله عنه؛ حكمُ إهداء ثواب الأعمال على اختلاف المذاهب، والتوسُّعُ في بيان صفات الله العليا، وفيما يجبُ اعتقادُه في ذاته وصفاته وأفعاله جل جلاله، والإفاضةُ في أن القَدَر لا يُزيلُ مسؤوليةَ العبد إفاضةً تكتسحُ الشكوك، والكلامُ المتين في الإيمان بالملائكة الكرام على خلاف نَزَغات بعضِ العصريين، وبسطُ القول في النبوة، وأن نبينا صلواتِ الله وسلامه عليه خاتَمُ الأنبياء والمرسَلين، وأحوالُ البعث، إلى غير ذلك من مباحث كَثُر النقاشُ فيها في المدة الأخيرة.

ويَرَى ابنُ تيمية فرقاً بين حياته عليه السلام وبين انتقاله إلى الرفيق الأعلى، في جواز التوسل به، وهذا رأيٌ باطل، يدلُّ على بُطْلانه حديثُ عثمانَ بنِ حُنَيفٍ عند الترمذي وغيره، بل قال التقيُّ الحِصنيُّ في «دَفْع الشُّبَه» (ص ٦٤): «إن هذا الفرقَ بين الحياة والمماتِ أحدثَه غُلاةُ المنافقين من اليهود»، فأطال وأطاب، وتأيَّد بما نَقَله عن قاضي القضاة أبي الحسن علي القُوْنَوي الشافعي في «شرح التَّعَرُّف»، وهو موجود في التيمورية.

والذي أخذه الشيخ الحرّاني من اليهود لا ينحصر في هذا الفرق، بل أخذ أيضاً القولَ بتجويزِ حُلول الحوادث في الله سبحانه من كتاب «المعتبر» (٣/٤٥ و ٧١ و ٧٧ و ٨٣) لأبي البركات بن مَلْكا، فيلسوفِ اليهودِ المُتَمَسْلم، وهو[1] احتاطَ في العبارة واقتصرَ على مثل العِلْم والإرادة. فَجَعَلَه يتغيَّر بالنظر إلى ما قبلَ حدوثِ الشيء وما بعدَ حدوثه، وعدَّ أن هذا التغيُّرَ غيرُ ضارٍّ.

وابنُ تيميَّة وسَّع دائرةَ هذا الكلام فجعله يشملُ الضَّحِك، والحَدَّ، والحركةَ، والمجيءَ، والمسَّ، والكلامَ بحرفٍ وصوت، وما إلى ذلك من عوارض الأجسام، كما تجدُ جَرَاءتَه البالغةَ على إثباتها له في «منهاجه»، و«معقوله» و«ردِّه على أساس التقديس»، مع أن ذلك يسدُّ باب القول بحدوث الأجسام، بدليل حلول الحوادث فيها، وهذا يؤدي إلى نفي وجود الصانع جل جلاله.

وهذا الخزيُ ناشيءُ من قياس الغائب على الشاهد، لأننا نَرَى الشخصَ شاباً، ثم كهلاً، ثم شَائِباً، فيتغيَّر عِلْمُنا تبعاً لتغيُّر الشخص المعلوم، فلو قِسْنا علمَ الله بهذا الشخص في أطـواره بعِلْمنا به، يُتَوَهَّم التغيُّر في علم الله! فحاشاه من ذلك!

لأن علم الله لا يُشْبِه علمَ المخلوق بوجهٍ من الوجوه في غيرِ مجرَّد الاسم، وكذا سائرُ الأسماءِ والصفاتِ، بل علمُ الله حضوريٌّ ثابت غيرُ متغيِّر، وعلمُ العبدِ بالمتجدِّداتِ حُصُوليٌّ ارتساميٌّ متغيِّر.

فلتقريب الأمر إلى الأذهان نضربُ مثلاً فنقول: إذا فَرَضْنا أُسْطوانةً كبيرةً عليها ألوانٌ من الأعلام العريضةِ المتوازيةِ، من أسودَ وأبيضَ وأحمر، إلى غير ذلك، فلا شك أن باصرتَنا لقوَّتها تَرَى تلك الأعلامَ الملوَّنة بمرةٍ واحدة، بدون ماضٍ ولا استقبال، ومن غيرِ تَقَدُّمِ لونٍ على لون، بخلاف النملة، فإننا إذا وَضَعْناها على العلم الأسود مثلاً، ترى باصرتُها لضَعْفها أنها تمشي في صحراء من السَّوَاد، ثم في

---

(١) الضمير يعود على ابن ملكا.

صحراء من البياض، ثم في صحراء من الحُمْرة، وهكذا، وإبْصارُها يتغيَّر من سوادٍ إلى بياض إلى حُمْرة، وهكذا، وما ذلك إلَّا من ضَعْف باصرتها بالنظَر إلى باصرتنا التي تُبْصِر جميعَ تلك الأعلام الملوَّنة بمرة واحدة.

وكذلك عِلْمنا يتغيَّر من حالٍ إلى حال، من ضَعْفِ علمنا بأطوار هذا الشخص، بخلاف علمِ علَّامِ الغيوب الذي لا يتقيَّدُ بزمان ولا بمكان. وما ضرَبنا ذلك المَثَلَ إلَّا لمجرَّد التقريب في التصوُّر، وإلَّا فأين هذا من ذاك؟!!

وقد استدلَّ المتكلِّمون على نفي الجسمية والمكان، بأن المقدارَ الخاصَّ لا بدَّ له من مخصِّص، وكذلك المكان، والتخصيصُ ينافي الوجوب، وفيلسوفُ اليهود موسى بنُ ميمون يَمضي في «دلالة الحائرين» على تنزيه الله تعالى من التجسيم اتباعاً لما تلقَّاه من فلاسفة الإسلام، وينفي الجِسْمية بأدلة يسوقُها، لكنْ يَرَى دليلَ المتكلِّمين السابقَ ذِكْرُه غيرَ مُجْدٍ ــ في زعمه ــ حيثُ يدعي أن المقدارَ الخاصَّ يكون واجباً، فلا يُتصوَّر أن يزيد أو ينقص، حتى يردَّ ما أورده المتكلِّمون بكلامه هذا، لكنْ غَفَلَ هذا اليهوديُّ عن أن ادعاءَ وجوبِ هذا المقدارِ الخاصِّ لا يغني فتيلاً في هذا الباب، لأن مدَّعي قِدَمَ أيِّ جسمٍ من الأجسامِ يمكنُه أن يدَّعي أن هذا المقدارَ واجبٌ له، فيفتحَ على نفسه بابَ قِدَم أجسامٍ مستغنية عن الصانع، وليس هذا بمذهبه.

ومن الغريب أن يأخذَ منه هذا الرأيَ الساقطَ[١]، في نقضِ دليل المتكلِّمين مع ظهورِ انتقاضه، كما ذكرناه، تاركاً لمقدِّماته الخمس والعشرين فيها المحتِّمةِ لنفي الجسمية عنه تعالى، كما فَعَلَ في «معقوله» في هامش «منهاجه»، حينما حاولَ الردَّ على الآمِديِّ في ادعائه تخصيصَه بمقدارٍ أو مكان، والشيءُ لا يكون فاعلاً وقابلاً في آنٍ واحد إلَّا وهو حادث، فَلْيُعْتَبَرْ بصُنْع ابن تيمية في الموضعين.

فإذن هو لا يَتَحاشى أن يأخذَ أسوأ ما عند اليهود عندما يحتاج إلى دليلٍ عقليٍّ في

---

(١) فاعله: ابن تيمية، كما هو واضح من السِّباق واللِّحاق.

تأييدِ معتَقَده في التجسيم، وهذا غايةٌ في الخِذْلان، فَيُرْثَى لضَياع مواهبِ هذا المبتدِع. ولو تَلَفَّع بالتقوى، وتورَّع من مخالفة الجماعة لما وقع فيما وقع، نسأل الله السلامة، وليس كلُّ ما يصدُر من كل فيلسوف دليلاً عقلياً ناهضاً كما رأيت.

وصفوةُ القول: أن المؤلِّفَ العلّامة العَزَّاميَّ حفظه الله، وفَّى تلك البحوثَ حقَّها من التمحيص، على تَنَاسُقٍ وجَوْدَةِ بيانٍ، تَتَسابقُ معاني تلك المباحث إلى أذهان سامعيها، بنَبْرةٍ قوية فتستقرُّ فيها، وتَحُولُ دونَ تسرُّب التشكيكات إلى أذهان المستمعين، فجزاه الله عن العلم خيراً، ولا أراه ضُرّاً ولا ضَيْراً، وكافأ فضيلةَ الأستاذِ الناشر السيد نجم الدين نجلِ الوليِّ العارفِ الشيخ محمد أمين الكردي مكافأةَ المحسنين؟

في ١٤ رجب سنة ١٣٦٦هـ

محمد زاهد الكوثري

الفرق بين الفرق

وبيان الفرقة الناجية منهم

للإمام الكبير حجة المتكلمين

أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي

المتوفى سنة ٤٢٩ هجرية

عرَّف الكتاب، وترجم المؤلِّف، وصحَّحه، وكتب حواشيه

العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

الأصل مأخوذ عن نسخة خطية كانت مملوكة لجلبي زاده أحد أحفاد

سلطان الصوفية، وإمام الفلاسفة مولانا

جلال الدين الصديقي ناظم كتاب المثنوي

ومؤسس الطريقة المولوية المتوفى سنة ٦٧٢هـ

المشهور مزاره بمدينة «قونية»

عني بنشره، وراجع أصله، ووقف على طبعه

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٦٧هـ

سنة ١٩٤٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

«الفَرْق بين الفِرَق» ومؤلِّفه

الحمد لله وكَفَى، وسلام على عباده الذين اصطَفى، وما توفيقي إلاّ بالله، عليه توكلتُ وإليه أنيب. وبعد:

فان علم أحوال الفِرَق والنِّحل من العلوم التي عُني بها علماء هذه الأمة، علماً منهم بأن من ا-لملع على تاريخ الفِرَق ووجوهِ تشعُّبها، وكيفيةِ تفرُّع بعضها من بعض، ازدادَ بصيرةً في أمر دينه وتصوُّناً في عقيدته، وعلماً بأطوار الفكر البشري في باب الاعتقاد، ولا يحصى عدد ما أُلِّف في ذلك من الكتب، ومن أشهرها كتاب «الفَرْق بين الفِرَق» للإمام أبي منصور عبد القاهر البغدادي.

وقد سَبَقَ أن نُشِر هذا الكتاب بمعرفةِ بعضِ أهل الفضل، عن نسخةٍ سقيمةٍ لم تُصْرَفْ عنايةٌ كافيةٌ لتصحيحها وإصلاح أغلاطها ومَلْءِ خُرُومها من مظانها، ولذا ضاق صدر المطَّلعين متشوِّفين إلى تدارك ذلك، وقد أحضر إليَّ الأخ الأستاذ الأديب السيد عزة العطار الحسيني[1] أصولاً من هذا الكتاب، وطلب مني أن أسرِّح طرفي فيها، لإصلاح الخَلَل ومَلْءِ الخُروم، ففعلتُ بقدْر ما تيسَّر.

والمؤلِّفُ شديد الصوْلة على المخالفين، كما هو شأنُ حُرَّاس العقيدة، والحِراسةُ غيرُ التأريخ المجرَّد، لكنْ تعويلُه في عزو الآراء إلى الفِرق على كُتُب الخصوم يُوقعُ في

(١) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥هـ.

أخطاء. ولو اقتصر في العَزْو على ما وَجَده في كتب أهل الفِرَق أنفسهم لكان أحوطَ وأقومَ حجةً، لأن الخصمَ قد يعزو إلى خَصْمه ما لم يَفُهْ به من الآراء مما يَعُدُّه لازمَ قولهم، في حين أنه ليس بلازم قولهم لزوماً بيِّناً، فلا يصحُّ إلزامهم به، ولا سيما عند تصريحهم بالتبري من ذلك اللازم.

وقد توسعتُ في بيان الحالة العامة عند البعثة النبوية، ونشأةِ أصول الفِرق في مقدِّمتنا على «تبيين كذب المفتري» في الذب عن الأشعري لابن عساكر، وفي مقدِّمتنا على «السيف الصقيل» للتقي السُّبْكي، وفيما كتبناه في صدر «التبصير في الدين» لأبي المظفَّر الإسفرايني، فلا نعيدُ هنا ما سبق منا بَسْطُه في تلك المواضع.

الكلام في الأحاديث الواردة في افتراق الأمة:

ولا أرى بأساً في إعادة الكلام هنا في أحاديثَ وَرَدَتْ في افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقةً. منها: ما لا نصَّ فيه على الهالك منها، ومنها: ما فيه بيانُ أن واحدةً منها ناجيةٌ والباقين هلكى، ومنها: ما يعدُّهم كلَّهم ناجين سوى واحدةٍ هي الزنادقة، وقد اختَلَف أهلُ العلم في ثبوتِ تلك الأحاديث وعدمِ ثبوتها، كلاًّ أو بعضاً، كما اختلفوا في المراد بالعدد المأثور، وفي الأمة هل هي أمةُ الدعوة، أم أمةُ الإجابة؟

فمنهم من يقول: إن العدد لمجرَّد التكثير، كما في قوله تعالى: ﴿في سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سبعون ذِراعاً﴾ على ما أوضحه الشهاب المَرْجاني فيما كتبه على «العَضُدية»؛ أو إن العددَ هنا لا مفهومَ له، فلا مانعَ من الزيادة على العدد المأثور، وإن لم يَجُز النقْص؛ أو إن القصدَ إلى أصولِ الفِرَق دون فروعها، كما أشار إلى هذا وذاك فخر الدين الرازي في كتابه في «المِلَل والنِّحَل» وإن سعى في توهينِ الحديثِ في «تفسيره».

ومنهم طائفةٌ تكلَّفوا حصرَ العددِ في فرق خاصة، لكن قلَّما تجدُهم يتفقون في الفِرَق التي يملأون بها العدد المذكور.

والأجدرُ بالقبول ــ عند من يَرَى صحةَ الحديث ــ أن لا يتقدَّم بالحكم على

مراد الرسول صلوات الله وسلامه عليه بدون حجّة ظاهرة، بل المتحتّم أن نقول: إن الناجي هو من كان على ما عليه الصحابةُ رضي الله عنهم والسوادُ الأعظم، من التمسُّك بما ثَبَت من الدين بالضرورة، وإن الباقين على ضلال.

إلّا أن تَشَعُّبَ الفِرقِ لا ينتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، فلا يصحُّ قصرُ العدد على فِرَق دون فرق، ولا على قرن دون قرن، لاستمرار ابتكارِ أهواء، وتلفيقِ آراء، مدةَ دوامِ الحياة البشرية في هذا العالم، فالكلامُ في الفرق كلِّها من غير تقيُّدٍ بعددٍ هو الأبعدُ عن التحكُّم، وهو الذي لا يكون مَدْعاةً لِهُزْء الهازئين.

ورأيُ ابن حزم في حديث افتراق الأمة على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً هو ما ذكره في كتاب الإيمان من «الفِصَل» حيثُ قال: «ذكروا حديثاً عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «إن القَدَريةَ والمُرْجِئة مجوسُ هذه الأمة». وحديثاً آخر: «تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقةً كلُّها في النار حاشى واحدةً». قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحَّان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف مَنْ لا يقولُ به». اهـ. وفي المعتقد خاصةً.

وقال ابن الوزير اليماني في «العواصم والقواصم»: «إياك أن تغترَّ بزيادةِ: «كلُّها في النار إلّا واحدةً» فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعُد أن تكون من دَسيسِ الملاحدة، وقد قال ابن حزم بأن هذا الحديث لا يصحُّ». اهـ.

وقال الشمس محمد بن أحمد البَشَّاري المقدِسي في «أحسن التقاسيم» بعد أن عدَّد الفِرَق وذكر حديثَ «اثنتان وسبعون في الجنة وواحدة في النار» وحديث «اثنتان وسبعون في النار وواحدة ناجية»: هذا أشهرُ، والأولُ أصحُّ إسناداً. اهـ.

ومن الغريب أن ابن حزم يَستدلُّ في «إحكامه» على بطلان القياس بحديثِ نُعَيم بن حمادٍ: «تفترق أمتي على بضعٍ وسبعينَ فرقةً أعظمُها فتنةً على أمتي قومٌ يقيسون الأمور برأيهم» مع سقوط هذا الحديثِ من وجوهٍ عند جماعة أهل العلم بالحديث من المشارقة بل المغاربة، وقد سُئل يحيى بنُ مَعين عن هذا الحديث؟ فقال:

ليس له أصل، فقيل له: فنُعَيم بن حماد قال: نعيم ثقة. فقيل: كيف يحدِّث ثقةٌ بباطل؟ قال: شُبِّه له. وقد أطال الخطيبُ الكلامَ في هذا الحديث في «تاريخه» ١٣: ٣٠٧، والكلامُ فيه معروف.

وهنا لا يتوقَّف ابنُ حزمٍ في الحكم بعدمِ الصحة على حديث أبي داود، والترمذي، وابن ماجه عن أبي هريرة: «افترقتِ اليهود على إحدى وسبعينَ فرقةً، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعينَ فرقةً، وتفترِقُ أمتي على ثلاث وسبعينَ فرقةً» بدون زيادة: «ثنتان وسبعون في النار، وواحدةٌ في الجنة» وفي رواية لأبي داود، والحاكم بتلك الزيادة، ولعل ذلك من جهة وجود محمد بن عمرو الليثي بين رواته، وهو ممن أخرج له الشيخان في المتابَعات فقط، ومثلُه لا يحتجُّ بحديثه إذا لم يُتابَع، ويقولُ الحاكم في «المستدرك» بعد أن أخرج الحديث: هذا من شرط مسلم، ويقول الذهبي مستدرِكاً عليه: محمد بن عمرو لم يحتجَّ به منفرِداً، ولكن مقروناً بغيره.

وأما ما ورد بمعناه في ابن ماجه، والبيهقي وغيرهما ففي بعض أسانيده عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي، وفي بعضها: كثيرُ بن عبد الله، وفي بعضها: عباد بن يوسف، وراشد بن سعد، وفي بعضها الوليد بن مسلم، وفي بعضها مجاهيل كما يظهر من كتب الحديث، ومن «تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث الكشاف» وهو أوسع مَن تكلَّم في طرق هذا الحديث فيما أعلم. وابنُ حزم لا يرى جَبْرَ الضعيف بتعدُّد الطرق.

وأما حديثُ: «كلُّها في الجنة إلَّا الزنادقةَ» فأخرجه صاحب «مسند الفردوس» بسنده، وسكت عليه ابنُ حجر في «زَهْر الفردوس» وسَعَى العجلوني في التوفيق بين الحديثين بحمْل أحدِهما على الابتداء، والآخر على الانتهاء.

وأما حديثُ: «إن القَدَريةَ والمُرْجِئة مجوسُ هذه الأمة» في كلام ابن حزم: ففي سنده عند الطبراني هارون بن موسى الفَرْوي، وأما حديث: «القَدَريةُ مجوسُ هذه الأمة» عند أبي داود ففي سنده جعفر بن الحارث، ورده ابن الجوزي في «الموضوعات»

وتعقَّبه السيوطي، وأما حديثُ: «صِنْفانِ من أمتي ليس لهما من الإسلام نصيب: المرجئةُ والقَدَرية» عند الترمذي ففي سنده علي بن نزار بن حَيَّان، وأبوه. وأما لعنُ الفريقين على لسان سبعين نبياً: ففي سنده عند الطبراني في «الأوسط» محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك الحديث، كذَّبه غير واحد. راجع رجال تلك الأحاديث في «ميزان الاعتدال»، وفي هذا القدر كفاية في الكلام عن الأحاديث الواردة في ذلك.

اسم المؤلف، وشيوخه، وأقوال المؤرِّخين فيه:

وأما مؤلِّف الكتاب فهو الإمام الكبير الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميميُّ البغداديُّ، قال التاج ابن السبْكي: إمام عظيم القَدْر، جليل المحلِّ، اشتهر اسمه وبَعُدَ صِيته، وحَمَلَ عنه العلمَ أكثرُ أهلِ خُراسان، سمع أبا عمرَو بنَ نُجيد، وأبا عمرو محمد بن جعفر بن مطر، وأبا بكر الإسماعيلي، وأبا بكر بن عدي، وغيرهم. اهـ.

وقال عبد الغافر الفارسي: هو الأستاذ الإمام الكامل، ذو الفنون، الفقيه، الأصولي، الأديب، الشاعر، النحْوي، الماهر في علم الحِساب، وَرَدَ نيسابور مع أبيه أبي عبد الله طاهر، وكان ذا مالٍ وثروة ومروءة، وأنفق ماله على أهل العلم والحديث حتى افتقر، وأَرْبَى على أقرانه في الفنون، ودرَّس في سبعةَ عَشَرَ نوعاً من العلوم، وكان قد دَرَسَ على الأستاذ أبي إسحاق (الإسفرايني) وأُقعِد بعده للإملاء مكانَه، وأملى سنين، واختلف إليه الأئمة، وقرأوا عليه، مثل: ناصر المروزي، وأبي القاسم القُشَيري، وغيرهما، وخرج من نيسابور في أيام التُّرْكُمانية وفتنتهم إلى إسْفِراين، فمات بها. اهـ.

وقال الفخْر الرازي في «الرياض المُوْنِقة»: كان يَسيرُ في الردِّ على المخالفين سيرَ الآجال في الآمال، وكانت علومُه علمَ الحساب، والمقدار، والكلام، والفقه، والفرائض، وأصول الفقه، ولو لم يكنْ له إلاَّ كتاب «التكْمِلَة» في الحساب

لكفاه. اهـ. وقال الرازي أيضاً في مناظرته مع أهل ما وراء النهر في المسألة العاشرة عند ذكره لكتاب «الملل والنِّحل» للشَّهْرَسْتاني: إنه كتابٌ حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه، إلَّا أنه غير معتمَد عليه، لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب المسمى بـ «الفَرْق بين الفِرَق» من تصانيف الأستاذ أبي منصور البغدادي، وهذا الأستاذ كان شديدَ التعصُّب على المخالفين، ولا يكادُ ينقُل مذهبَهم على الوجه، ثم إن الشَّهْرَستاني نقل مذاهبَ الفِرَق الإسلامية من ذلك الكتاب، فلهذا السبب وقع الخَلَل في نقل هذه المذاهب. اهـ.

وفي ذلك بعضُ غلوٍّ، لكن لم يكنْ عزوُ الآراء إلى الفِرَق من نفسه، بل من مصادرَ غيرِ جديرة بالتعويل، وقد سَبَق منا: أن التعويلَ في ذلك على نُقولِ الخصوم كثيراً ما يُوقع المرءَ في أخطاء، وطريقُ التصوُّن من ذلك: الاقتصارُ على ما يوجَد في كتبِ المردودِ عليهم.

فالاعتمادُ على مثلِ ابن الرَّاوَنْدِي مثلاً في الردِ على المعتزلة: خَطَرٌ غيرُ مأمون العواقب، وقلةُ الإلمام بالتاريخ تَحمِل المرءَ على تصديق كلِّ ما يراه في خصومه، مما لا يصدِّقه التاريخ. وَوَقَعَ في مثل ذلك في مناقشاته في الفقه، وردوده على أهل الفقه، لهذا السبب نفسه. ومع ذلك خِدَماتُه مشكورةٌ في الردِّ على أهل الزيغ، ورُدودُه وجيهةٌ، وسهامُه مصيبةٌ في المقتلَ على تقدير ثبوت تلك الآراء من الخصوم، كما رآه في مصادر عوَّل عليها، وإن لم يثبتْ فلا ضَيْرَ من ذلك على من لم يقلْ بتلك الآراء، فإذا وُجد في زمنٍ ما مَن يقولُ بها فالسهامُ تصيبه في المقتَل، وعلى كلِّ حال ففي ذلك جودةُ التدريبِ على طُرُق الردود الناجحة.

مؤلفاته ووفاته:

له مؤلفاتٌ كثيرةٌ، ذكَر ابن السبْكي كثيراً منها، ومن أنفعها كتاب «الملل والنحل» وهو من محفوظات مكتبة الأوقاف ببغداد وكتاب «أصول الدين» المعروف عند أهل العلم بـ«التبصرة البغدادية» تمييزاً لها من «التبصرة النسفية» المسماة «تبصرة

الأدلة» لأبي المعين النسفي، وقد طُبع كتابه هذا في الآستانة طبعاً أنيقاً.

وقد قال صِهر المؤلّف وتلميذه الناسج على مِنْواله الإمام أبو المظفر الإسْفَرايِيني في «التبصير»: ولو لم يكن لأهل السنّة والجماعة مَنْ صنف لهم في جميع العلوم، على الخصوص والعموم، إلاّ من كان فردَ زمانه، وواحدَ أقرانه، في معارفه وعلومه، وكثرة الغُرَر في تصانيفه، وهو الإمام أبو منصور البغدادي قدَّس الله روحه: لكفاهم فخراً، لأنه ما من علم من العلوم إلاّ وله فيه تصانيف، بل لو لم يكن له من التصانيف إلاّ كتاب «الملل والنِّحَل» في أصول الدين: لكفى ذلك، وهو كتابٌ لا يكاد يَسَعُ في خاطرِ بشرٍ أنه يتمكّن من مثله، لكثرة ما فيه من فنون علمه؛ وتصانيفُه في الكلام والفقه والحديث والمقدَّرات التي هي أمُّ الدقائق: تَخرجُ عن الحصر، ولم يُسْبَقْ إلى مثل كتبه في هذه الأنواع، مع حسن عبارته وعذوبة بيانه، ولطافة كلامه في جميع كتبه. اهـ.

توفي رحمه الله في إسْفَرايِين سنةَ تسع وعشرين وأربعمائة. قال ابن عساكر في «التبيين»: واتفق أهلُ العلم على دفنه بجنب أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المتكلم الإسْفَرايِيني، فقبراهما متجاوران تجاورَ تلاصُق، كأنهما نجمان جَمَعَهما مطلَع، وكوكبان ضمَّهما بُرْج مرتفع. اهـ.

وكان أبو منصور البغدادي تخرَّج في علم أصول الدين على الطريقة الأشعرية على الأستاذ أبي إسحاق الإسْفَرايِيني هذا المتوفَّى سنة ٤١١هـ، وهو تخرَّج في ذلك على الإمام أبي الحسن الباهلي المتوفَّى سنة ٣٧٠هـ، كما في «عيون التواريخ» وهو تخرَّج في علم أصول الدين على الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله تعالى عن الجميع، وتغمَّدهم برضوانه وشَمِلهم بغفرانه، ونفعنا بعلومهم. آمين؟

محمد زاهد الكوثري

العقيدة النظامية

لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني

رحمه الله

رواية أبي بكر بن العربي عن الغزالي عن المؤلف

صححها وعلق عليها

صاحب الفضيلة العلامة الأستاذ

محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الآستانة سابقاً

ناشرها

مطبعة الأنوار

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن
«العقيدة النِّظامية» لإمام الحرمين

الحمد لله المتفرِّد بالقِدَم، فاطرِ الخلقِ ومحيي الرِّمَم، وصلَّى الله على سيدنا محمد هادي الأمم، وعلى آله وصحبه وسلَّم. وبعد:

فإن شرفَ كلِّ علمٍ يُسَاوقُ شرَفَ معلومه، ويُوازي مزيةَ منطوقِه ومفهومِه، فيكونُ علمُ التوحيد والصفات أشرفَ العلوم قدراً، وأَجْداها نفعاً، وأبعدَها أثراً؛ إذْ به يكونُ بعدَ عهدِ التدوين إيمانُ مَنْ يُؤمن بالدِّين، وإيقانُ كلِّ مستيقنٍ بوجوه اليقين، فمنْ حاولَ انتقاصَ هذا العلم وذمَّ علمَ الكلام، بَعْد استفحال شرِّ المبتدعة في الأنام: فهو سابحٌ في الظلام، يقودُه شيطانُه، حيثُ يكونُ هلاكُه وخسرانُه، ولعلماءِ هذا العلمِ فضلٌ عظيم، وعملٌ جسيم على توالي السِّنين، في صَوْن عقائد المسلمين، من شُكوكِ المشكِّكين.

وكان منهجُ السلف المتقدمين في صَوْن عقيدةِ الملة، الاقتصادَ في المعقول، والاقتصارَ على ما في الكتاب والسنَّة من الأدلَّة، جرياً مع حاجة الزَّمَن، أيامَ استفحالِ شرِّ الفتن، لكن لما اتَّسعَ نطاقُ الفتوح، وكثُر اتصالُ المسلمين بشتى أربابِ الأديـان والنِّحَل، وصنوفِ أهلِ الأهواء والملل، أوجَب الاحتكاكُ بهم الردَّ على أهوائهم بطُرُق عقلية يعترفون بها، ويخضَعون لأحكامها، في إحقاق الحقِّ وإبطال الباطل، حَذَراً من إطالة الكلام في غير طائل، وهذا ما فعلَه الخَلَف، وليس في ذلك تَطوُّرٌ في عقيدة الإسلام أصلاً في صَميمها، وإنما المتطوِّرُ هو طريقُ الدفاعِ عنها، على حَسَب أفهام أهل العصور، مَدَى الدُّهور.

وقد علم القاصي والدّاني أن إمام الحرمين له القِدْحُ المُعَلَّى في هذا المِضْمار، حتى أصبحتْ مؤلَّفاتُه كهمزةِ وصْلٍ بين منهجي السلف والخلف، كما أنه مُخَضْرَم ضَرب له سهم كبير في الميدانين، فأخذَ طريقُ تدوين الكتب الكلامية يتطوَّر ابتداءً من زمنه تطوراً محسوساً، والذهنُ الوقَّاد المستجلي لغوامض المسائل، والإلقاءُ النيِّر الحلاَّل لعُقَد الدلائل، مما يجعلُ المسائلَ العويصةَ على طَرَف الثُّمام، من أفهام طبقات الأنام، والإمامُ أبو المعالي عبد الملك الجُوَيني ممن لا يُسَامَى في بالغ الذكاء وحسن الأداء، كما لا يَخْفَى على من دَرَس بحوثَه، ومارسَ كتبَه في أصول الدين، من «الشامل»، و «الإرشاد» وغيرهما، ومثلُه يحقُّ أن يَعْكفَ على تصانيفه العاكفون.

ومن آثار هذا الإمام العظيم الخالدِ الذِّكْرِ «النِّظامية في الأركان الإسلامية» كما يُسمِّيه هو في مقدمة كتابه هذا، لاحتوائها على العقيدة وأحكام الصلاة والصيام والزكاة والحجِّ التي بُنِيَ عليها الإسلام.

وقد أفردوا قسمَ العقيدةِ عن باقي الأقسام نَسْخاً فسمَّوْه «العقيدة النِّظامية» كما في الأصل المنقولِ من خطِّ القاضي أبي بكر بن العربي، حيثُ قال ناسخُ الأصل في آخره: قال الشيخ الإمام أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبد الله بن العربيِّ رضي الله عنه: «تركت باقي الكتاب لأنه على مذهب الشافعي رضي الله عنه، وكان ما ذُكِر منه مقدارَ «التلقين» لعبد الوهَّاب المالكي البغدادي رضي الله عنه». ووجهُ تَرْكه لغير قسمِ العقيدةِ منه ظاهرٌ، لأن ما أُلِّف في الفقه على اختلاف المذاهب في غاية الكثرة.

وأما قسمُ العقيدة منه فعِلْقٌ نفيسٌ لا نظيرَ له في بابه في جَوْدة البيان، والاحتواءِ على أسرارٍ لم يدوِّنْها المؤلفُ في غير هذا الكتاب الذي خَصَّ به مؤلِّفُه ذلك الوزيرَ الخطيرَ نظامَ المُلْك، فلا يَستغني عنه أهلُ مذهب من المذاهب، لأن العقيدةَ مشتَرَكَة بينهم، بل قال المؤلفُ عند تحدُّثه عن «النظامية»: «وقد صدَّرتُها بقواعدَ عن العقائد على أساليبَ لم أُسْبَقْ إليها». ثم قال في موضع آخر: «ونحن نذكُر الآنَ عبارةً حَريَّةً بأن يتخذَها مولانا في هذا البابِ هِجِّيراه، فهي لعَمْري المُنْجِية في دُنْياه وأُخراه».

وقال أيضاً: «وأنا الآن أُبدي سراً من أسرار التوحيد لو قُوبل بكل ما يَدْخُل في

مقدور البشرِ ميسوراً لما كان له كِفاء». وقال أيضاً: «وهذا الفصلُ في إثباتِ حدوث العالم أنجعُ وأرفعُ من طُرُقٍ حَوَتْه مجلدات، وهو خيرٌ لفاهمه من الدنيا بحذافيرها لو ساوَقَه التوفيق». وقال بعد تحدُّثه عن تأثير قدرةِ العبدِ في فعله: «لو وَجَدتُ في اقتباس هذا العلم من يَسْرُد لي هذا الفصلَ لكان ــ وحقِّ القائمِ على كلِّ نفسٍ بما كسبتْ ــ أحبَّ إليَّ من مُلْك الدنيا بحذافيرها طولَ أمدِها». إلى غير ذلك مما يجده القارىء الكريم في ثنايا كلام المؤلِّف في هذا الكتاب مما هو من قبيل التحدُّث بالنعمة.

ويَعدُّ صاحبُ «اللُّمعة»«النظاميةَ» آخرَ مؤلفاتِ إمام الحرمين، فيكونُ ما يخالفُ ما فيها من الآراء في سائر كتبه مَرْجوعاً عنه، وهذا مما يَحملُ الباحثَ على الاهتمام بما فيها عند المقارنة بين الآراء.

وكنتُ شديدَ الرغبة في الظَّفَر بهذا الكتاب في إحدى مكتبات العالم منذ سنين متطاولة، إلى أن هَدَاني الله تعالى إلى نُسخةٍ أندلسية فيها قسمُ العقيدة فقط دون باقي الأقسام، فبدأتُ أسعَى في استكمال أسبابِ تصويره، فتفضَّل الأستاذ البحَّاثة السيد عبد العزيز الأهواني ــ الأستاذ بجامعة فؤاد الأول ــ بالتوسُّط في تصوير الكتاب مشكوراً فضلُه، فوجدتُ النسخةَ غيرَ سليمة، وإن كانت منقولةً عن أصلِ ابن العربي، فأصلحتُ الأخطاءَ على مبلغ فهمي، مع تعليق بعضِ حواشٍ على بعضِ مواضعَ، تهيئةً لهذا الكنز الثمين لعَرْضه لأعين الناظرين، ورغبةً في وصول تلك العلوم الجَمَّة المُودَعة في تلك الألفاظ الوجيزة إلى أفهام الباحثين.

وقد جَرَى المؤلفُ على إطراء نِظامِ المُلْك ــ الوزير المشهور في الدولة السَّلجوقية ــ كلَّ الإطراء في مقدمته وفي ثنايا كلامه، وهو جديرٌ بذلك، لما شُهِر عنه من الاستقامة مَظْهراً ومَخْبَراً، ولإدرارِهِ الخيرات على المدارس النظامية التي بناها الوزير المذكور للشافعية في شتى الأقطار، ولإنفاقه العظيمِ المتواصلِ على سَكَنة الخَوانِق والتكايا التي بناها أيضاً في مختلِفِ الديار، لسُكْنى المتعبِّدين المنقطعين إلى الله آناء الليل وأطراف النهار، باعتبار أنهم جنود الله الذين يُنْتَصر بهم.

وإنْ كان بعضُ النقّاد يَعْجَب من صدور هذا وذاك من مثل هذا الوزير الحكيم، داهيةِ السياسة، البالغِ الكِياسة، ومؤلِّف «سياست نامه» المشهورة. نظراً إلى ما في ذلك ــ في تلك الظروف خاصةً ــ مِن إذكاءِ نارِ التعصُّب المذهبي المفرِّقِ لكلمةِ المِلَّة، ومِن فتح باب الكَسَل وترك العمل، المؤدِّيَيْن إلى انحلال قوة الأمة.

وكان هذا الوزيرُ الخَطير إذا دَخَل عليه أبو القاسم القُشَيري، وأبو المعالي، الجُوَيني قام لهما وأجلَسَهما معه في المقعد، وإذا دخل أبو علي الفارَمَذي الصوفي قام وأجلَسَه مكانَه، وجلس بين يديه! فعُوتب في ذلك فقال: إنهما إذا دَخَلا قالا: أنتَ وأنتَ؛ يُطْرونني ويعظِّمونني ويقولون فيَّ ما ليس فيَّ، فأَزدادُ بهما مُضِيّاً على ما هو مركوز في نفس البشر، وإذا دخل أبو علي الفارَمَذي ذكَّرني عيوبي وظُلْمي، فأَنكَسِر وأَرجِعُ عن كثيرٍ من الذي أنا فيه. كما في «تاريخ» ابن كثير وغيره.

وأطال التاجُ ابنُ السُّبْكي الكلامَ في مبلغ أُبَّهَةِ نِظام الملك أبي علي الحسن بن علي الطُّوسي الفارسي في «الطبقات» (١٣٩/٣) وذكر في جملتها: عادةَ اصطفافِ ثمانينَ من الجمْداريَّة المُرْد المِلَاح بين يديه مَيْمَنَةً ومَيْسَرة، مُلْبَسين أحسنَ الملابس، وشراءُ كلٍّ منهم فوق الثمانين ألفاً، فكأن حرمةَ الوِزارةِ والملكِ كانت تقتضي ذلك في ذلك العهد الطاهرِ الذَّيل.

وكان إمام الحرمين ولد سنة ٤١٩هـ في تحقيق ابن أبي الدم، وابن كثير، وتوفي سنة ٤٧٨هـ عن ٥٩ سنة، واستمرَّ محظوظاً لدى الوزير المذكور بكل سعادة مدةَ ثلاثين سنةً، بعد أن نَزَح في شبابه إلى الحجاز في فتنة الكُنْدُري، وأقام بالحرمين نحوَ أربعِ سنوات ثم عاد.

وتخرَّج في هذا العلم على أبي القاسم عبد الجبار بن علي الإسفِرايني، تلميذِ أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن محمد الإسْفِرايني، المتخرِّج على أبي الحسن الباهليِّ، تلميذِ إمامِ أهلِ السنَّة أبي الحسن الأشعري، تغمَّدهم الله برضوانه، وأسكنهم في فسيح جِنانه، ونفعنا بعلومهم؟

محمد زاهد الكوثري

العالم والمتعلم

رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة
رضي الله عنهما

ويليه رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي ثم الفقه الأبسط
رواية أبي مطيع عن أبي حنيفة
رحمهم الله

بتحقيق

محمد زاهد الكوثري
عفي عنه

شعبان سنة ١٣٦٨

مطبعة الأنوار بالقاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «العالم والمتعلِّم» و «رسالة أبي حنيفة إلى البَتِّيِّ» و «الفقه الأبسط» ورواتها

الحمد لله، وصلاة الله وسلامه على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه وكل من هُدِيَ هَدْيَه وتابَعَ نورَ هُدَاه.

أما بعد: فإن «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتلٍ حفصِ بن سَلْمٍ السَّمَرْقَندي عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، و «الرسالة» التي بَعَثَ بها أبو حنيفة إلى عالم البصرة عثمانِ بن مسلم البَتِّي المتوفَّى سنة ١٤٣هـ رواية أبي يوسف، عن أبي حنيفة، و «الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع عن أبي حنيفة المعروف عند أصحابنا بـ «الفقه الأبسط»، و «الفقه الأكبر» رواية حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، و «الوصية في عقيدة أهل السنة» رواية أبي يوسف، عن أبي حنيفة، فتلك الرسائل هي العُمَد عند أصحابنا في معرفة العقيدة الصحيحة التي كان عليها النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابه الغُرُّ الميامين، ومن بعدهم من أهل السنة على توالي السنين.

وإمامُ الهُدَى أبو منصور الماتريدي رضي الله عنه وعن سائر الأئمة بَنَى توضيحَ الدلائل، على مسائل تلك الرسائل، كما جَرَى على ذلك الإمام المجتهد أبو جعفر الطحاويُّ في كتابه «بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن» رضي الله عنهم المعروف بـ «عقيدة الطحاوي»، فيتبين

ن ذلك مبلغُ أهميةِ تلك الرسائل عند الباحثين، وتُوجدُ نسخٌ مخطوطة منها في مكتبة فاتح بالآستانة، ودار الكتب المَلَكية بالقاهرة، وسبق أنْ نُشرت كلُّها في مجموعة لأستانة قبلَ مدةٍ أكثر من قرن كامل، فأصبحت تلك الطبعة بنفاد نُسخها في حكم ما لم يطبع، وطُبعت «الوصية» مع شروحها مرات، وكذلك الفقه الأكبر ــ رواية حماد ــ وشروحه.

وسبقَ أنْ طُبع «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل في الهند، قبل نحو عشر سنين بمعرفة إخواننا الأعزاء هناك، لكنه خِلْوٌ من السند مع بعضِ مخالفةٍ لما عندنا من النسخ، وطُبع في الهند وفي مصر «شرح الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع ــ وهو المعروف بالفقه الأبسط تمييزاً له عن رواية حماد بن أبي حنيفة ــ لكن نَسَب الناشرُ هذا الشرحَ سهواً إلى الإمام أبي منصور الماتريدي، مع ظهور أن الشرح ليس له، بما حَوَى من نقولٍ عن كثير ممن تأخَّر زمنُه عن زمنِه، وهو توفي سنة ٣٣٢هـ في رواية قطب الدين الحلبي الحافظ.

والواقع أن هذا الشرح لأبي الليث السَّمَرقندي المتوفَّى سنة ٣٧٣هـ. والطابع لم يتحرَّ صحة الأصل، فلعل أحد الطابعين يتولَّى إعادة نشر الشرح من أصل وثيقٍ، فيعيد الحقَّ إلى نصابه. وعدةُ نسخٍ مخطوطة من الشرح باسم أبي الليث موجودة في دار الكتب المصرية. راجع المجموعتين (٣٤٩) و(٣٩٣) ورقم (١٩٥) في علم الكلام، بدار الكتب المصرية، ففيه التصريح بنسبته إلى أبي الليث السمرقندي.

وحيثُ مسَّت الحاجة إلى تحقيقِ ونشرِ الثلاثة الأوَل: «العالم والمتعلم»، و«رسالة أبي حنيفة إلى البتي» في الإرجاء، و«الفقه الأبسط» تقديماً للأهم على المهم، فإني أتحدث أولاً عن أسانيد تلك الكتب عند أصحابنا فأقول:

أما كتاب «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل، عن أبي حنيفة: فيرويه الموفَّق المكي في المناقب (١/٨٤ و٩٧): كتابةً عن أبي حفصٍ عمر بن محمد النسفي، عن أبي علي الحسن بن عبد الملك النسفي، عن جعفر بن محمد المستغفِري النسفي، عن

أبي عَمْرٍو محمد بن أحمد النسفي، عن الإمام أبي محمد الحارثي البخاري، عن محمد بن يزيد، عن الحسن بن صالح، عن أبي مقاتل، عن أبي حنيفة.

(ح) وعن أبي حامدٍ محمد بن أبي الربيع المازني المقرىء قراءةً، عن أبي العلاء حامد بن إدريس، عن أبي المعين ميمونِ بنِ محمد النسفي، عن أبي طاهر المهدي بن محمد الحسيني، عن أبي يعقوب يوسف بن منصور السيَّاري، عن أبي الفضل أحمد بن علي السُّلَيماني البِيْكَندي، عن أبي سعيد حاتم بن عقيل الجوهري، عن الفتح بن أبي علوان ومحمد بن يزيد قالا: أنبأنا الحسن بن صالح، عن أبي مقاتل، عن أبي حنيفة.

(ح) وبعلوٍّ عن أبي حفص النسفي، عن أبي يعقوب السياري، بسنده.

وفي نسخة دار الكتب المصرية يرويه ابن قاضي العسكر أبو الحسن علي بن خليل الدمشقي، عن أبي الحسن برهان الدين علي بن الحسن البلْخي، عن أبي المعين النسفي، عن أبيه محمد النسفي، عن عبد الكريم بن موسى البَزْدَوي النسفي، عن أبي منصور الماتُريدي، عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني، عن أبي سليمان موسى بن سليمان الجُوْزْجاني وعن محمد بن مقاتل الرازي، وهما عن أبي مطيعٍ الحكم بن عبد الله وأبي عِصمةَ عصامِ بن يوسف البلخيين، وهما عن أبي مقاتلٍ حفص بن سَلْم السمرقندي، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة، رضي الله عن الجميع.

وقد طالتْ ألسنةُ بعضِ النقلة على أبي مقاتل، كطول لسانهم على أبي حنيفة وأصحابه، متذرِّعين في ذلك برميهم إياه: بالرأي، والإرجاء، والتجهُّم، ونحو ذلك مما يعلو تحقيقُ الحقِّ والباطل منه على مداركهم، حتى تراهم يرمونه بالكذب من غير حجة!! وكلُّ من قال بخلاف رأيهم فهو كذاب! لقوله بما هو خلاف الواقع في نظرهم، على جلالة قدره عند أصحابنا رضي الله عنهم ـ لا آخذ الله المخالفين على هذا العدوان الصارخ ـ.

فإنْ كان لا بدَّ من النقل عن غير أصحابنا في التعويل على المرء، فدونك كلامَ

أبي يعلى الخليلي في «الإرشاد» في أبي مقاتل: «مشهورٌ بالصدق غيرُ مخرج في الصحيح، وكان يفتي، وله في الفقه محلّ وتَعَنَّى بجمْع حديثه خلفُ بنُ يحيى قاضي الري»، عُمِّر كثيراً وعاش إلى أنْ مات سنة ثمان ومائتين وما وَقَع في «اللسان» من سنة ٢٥٨هـ كتاريخ لوفاته فَسَبْقُ قلم، وإقامةُ لـ(٥) بدل الصِّفر.

وأما «رسالة أبي حنيفة إلى الإمام عثمان البتي»، عالم البصرة: فسندُها في نسخة دار الكتب المصرية، برواية الإمام حسام الدين حسين بن علي بن الحجاج السِّغْناقي ـ شارح «الهداية» ـ عن حافظ الدين محمد بن نصر البخاري، عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكَرْدَري، عن برهان الدين المَرْغِيناني ـ صاحب «الهداية» ـ عن ضياء الدين محمد بن الحسين بن ناصر الدين اليرسوخي، عن علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي ـ صاحب «تحفة الفقهاء» ـ عن أبي المعين النسفي، عن أبي زكريا يحيى بن مُطَرِّف البلْخي، عن أبي صالح محمد بن الحسين السمرقندي، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر البستي، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى البلخي، عن محمد بن سماعة التميمي، عن أبي يوسف، عن الإمام الأعظم، رضي الله عنهم.

وأما «الفقه الأبسط»: فسنده في نسخة دار الكتب المصرية[1] برواية أبي بكر الكاساني ـ صاحب «البدائع» ـ عن العلاء السمرقندي ـ صاحب «تحفة الفقهاء» ـ عن أبي المعين النسفي ـ صاحب «تبصرة الأدلة» ـ عن أبي عبد الله الحسين بن علي المعروف بالفضل ـ وله نحو مائة وعشرين مؤلَّفاً إلاَّ أنه متكلم فيه ـ عن أبي مالك نصران بن نصر الخُتَلِّي، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، عن الإمام الأعظم.

---

(١) راجع المجموعتين «٦٤م» و«٢١٥م» بدار الكتب المصرية، وأما رواية عبد الله الأنصاري الهَرَوي للفقه الأكبر هذا، في كتابه «الفاروق» ففيها تزيُّدٌ وتحريفٌ لكلمةِ للإمام الأعظم على هَوَى الحَشْوية ومخالفةٌ لروايات الآخرين، فسنفضحُ دَخيلةَ هذه الخيانةِ في موضعها إن شاء الله تعالى (ز).

ـ وفي «مشتبه» الذهبي رواية نصران الخُتّليّ عن علي بن الحسن الغزال ـ .

(ح) ورَوَى أبو المعين أيضاً، عن يحيى بن مطرِّف، عن أبي صالح محمد بن الحسين، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر بن عبد الله البُسْتي الجرمقي، عن علي بن أحمد الفارسي، السابق ذِكْرُ سندِه، رضي الله عن الجميع.

وأبو مطيع: تكلّموا فيه على عادتهم، ورَمَوْه بالتجهُّم والإرجاء والرأي، قال الذهبي: كان ابن المبارك يعظِّمه ويبجِّله لدينه وعلمه، تفقَّه به أهل تلك الديار، وكان بصيراً بالرأي علامةً كبير الشأن. اهـ. قال ابن حجر: رَوَى عنه محمد بن مقاتل، وموسى بن نصر، وكانا يبجِّلانه. اهـ. وكانت وفاته سنة ١٩٩هـ عن ٨٤ سنة رحمه الله. واختلاف المذاهب يؤدي في بعض النفوس إلى اختلاف القول في المرء، وهذا مما يؤسف له، نسأل الله السلامة.

وأما «الفقه الأكبر» رواية حماد بن أبي حنيفة عن أبيه فله شروح كثيرة، وقد طُبع مرات في كثير من العواصم، كما طُبع كثير من شروحه، وأما سنده: ففي النسخة الخطية المحفوظة ضمن المجموعة رقم (٢٢٦) بمكتبة شيخ الإسلام العلامة عارف حكمت بالمدينة المنورة زادها الله تكريماً، ففي أولها سندُ الشيخ إبراهيم الكُوراني في الكتاب إلى علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن ابن مقاتل (محمد بن مقاتل الرازي) عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، رضي الله عن الجميع.

وفي مكتبة شيخ الإسلام هذه نسختان من «الفقه الأكبر» رواية حماد قديمتان وصحيحتان، فيا ليت بعض الطابعين قام بإعادة طبع «الفقه الأكبر» من هاتين النسختين مع المقابلة بنسخ دار الكتب المصرية.

ففي بعض تلك النسخ: وأبوا النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ماتا على الفطرة ـ و(الفطرة) سهلة التحريف إلى (الكفر) في الخط الكوفي ـ وفي أكثرها: (ما ماتا على الكفر)، كأن الإمام الأعظم يريد به الردَّ على مَن يَرْوِي حديثَ (أبي وأبوك في النار)، ويَرَى كونَهما من أهل النار. لأن إنزال المرء في النار لا يكون إلاَّ بدليل يقيني، وهذا

الموضوع ليس بموضوع عملي حتى يُكْتفى فيه بالدليل الظني.

ويقول الحافظ محمد مرتضى الزَّبيدي شارح «الإحياء» و «القاموس» في رسالته «الانتصار لوالديْ النبي المختار» ــ وكنتُ رأيتُها بخطه عند شيخنا أحمد بن مصطفى العمري الحلبي مفتي العسكر العالم المُعَمَّر ــ ما معناه: إن الناسخ لما رأى تكرر (ما) في (ما ماتا) ظن أن إحداهما زائدة فحذفها، فذاعتْ نسخته الخاطئة! ومن الدليل على ذلك سياق الخبر، لأن أبا طالب والأبوين لو كانوا جميعاً على حالة واحدة لجَمَع الثلاثة في الحكم بجملة واحدة لا بجملتين مع عدم التخالف بينهم في الحكم.

وهذا رأيٌ وجيهٌ من الحافظ الزَّبيدي، إلَّا أنه لم يكن رَأى النسخةَ التي فيها (ما ماتا) وإنما حكى ذلك من رآها. وإني بحمد الله رأيت لفظ (ما ماتا) في نسختين بدار الكتب المصرية قديمتين، كما رأى بعضُ أصدقائي[1] لفظَيْ (ما ماتا) و (على الفطرة) في نسختين قديمتين بمكتبة شيخ الإسلام المذكورة. وعليٌّ القاريُّ بَنَى شرحَه على النسخة الخاطئة، وأساء الأدب، سامحه الله.

وكتبُ الرجال شحيحة في ذكر بعض الوفيات، فعلي بن أحمد الفارسي توفي عن سن عالية سنة ٣٣٥هـ، ونُصَير بن يحيى البلْخي من أصحاب أبي سليمان الجُوْزْجاني، وأبي مطيع، توفي سنة ٢٦٨هـ، وقد ناهز التسعين، ومحمد بن مقاتل الرازي من أصحاب محمد بن الحسن، توفي سنة ٢٤٨هـ، وعصام بن يوسف توفي سنة ٢١٠هـ عن ٨٤ سنة، وَوَفَيَات بعض هؤلاء في «نوازل» أبي الليث السمرقندي.

وقد وقع في بعض النسخ المطبوعة والمخطوطة، وفي بعض ما طبع لي «أبو مقاتل» و «نصر» بدل: «ابن مقاتل» و «نصير» غلطاً، فوجبت الإشارة إلى ذلك.

وهذا ما عنَّ لي ذكرُه قبل تلك الرسائل المروية عن فقيه الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه، وعن أصحابه، وسائر أئمة الفقه، وعلماء هذه الأمة أجمعين؟

محمد زاهد الكوثري

---

(١) هو العلامة الشيخ مصطفى أبو سيف الحمامي المتوفى سنة ١٣٦٨هـ.

إشارات المرام

من عبارات الإمام

تأليف

العلامة كمال الدين أحمد البياضي الحنفي

من علماء القرن الحادي عشر الهجري

حقق نصوصه وعلّق عليه وضبطه

يوسف عبد الرزاق

المدرس بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن
كتاب «إشارات المَرَام من عبارات الإمام»
للعلامة البَيَاضي
رحمه الله

تفضَّل بها علينا حضرة صاحب الفضيلة مولانا الأستاذ الجليل المحدِّث الأشهر، ناصر السنة في هذا العصر، أستاذنا الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية سابقاً، فنثبتها شاكرين لفضيلته تشجيعه، وعنايته بالعلم وأهله، أمتع الله المسلمين بحياته. قال حفظه الله :

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه وكلِّ مَنْ والاه.

وبعد؛ فقد بَلَغنا أن كتاب «إشارات المَرَام من عبارات الإمام» تأليف الحَبْرِ البَحْرِ الهُمَام، عمدةِ المتأخرين في علم الكلام، الشيخ «كمال الدين أحمد بن الحسن بن يوسف البَيَاضي» القاضي ابن القاضي، قد أُعِدَّ للطبع بتحقيق فضيلة الاستاذ البحَّاثة المحقق، العالم العامل المدقِّق، السيد جمال الدين أبي المحاسن،

يوسف بن عبد الرازق[١] المَشْهَدي الشافعي[٢] الأستاذ بكلية أصول الدين بالأزهر الشريف، وتقرَّر طبعه في مطبعة المرحوم السيد «مصطفى البابي الحلبي»، بمعرفة أنجاله النجباء، الماضين على منهج والدهم الغيور، في إحياء الكتب النافعة لأعلام العلماء.

فشكرتُ هذا الاتجاه الحميد، والاختيار السديد، ودعوتُ الله سبحانه للقائمين بطبع هذا الكتاب وتحقيقه بالتوفيق والتسديد في شؤونهم كلِّها، مقدِّراً حسن اختيارهم في مَلْءِ فراغٍ ملموسٍ بهذا العمل المفيد، والله جلَّ شأنه هو الموفِّقُ للمضيِّ على هذا المَهْيَع الرشيد.

وبهذه المناسبة أحببتُ أن أتحدَّث عن الكتاب، واتجاهه، وأهميته، وجلالة قدر مؤلِّفه، وما إلى ذلك، فأقول:

إن العقيدة الصحيحة المُنْجِيَةَ في الآخرة، الباعثةَ لكلِّ سعادة وكلِّ خير في الدارين، هي العقيدةُ التي كان عليها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابُه الغُرُّ الميامين، رضي الله عنهم أجمعين، ولذا كان أئمة الهُدَى رضي الله عنهم، يَسْعَوْن جُهْدَهم في المحافظة على مسائلها وعلى صفائها الأصلي، حذراً من أن يعكِّر صَفْوَها مبتدعٌ طارئٌ.

ومِنْ أقدمِ مَنْ أَبْرَزَ خِدَماتٍ جليلة في هذا الميدان: الإمامُ أبو حنيفة النعمانُ، رضي الله عنه، وقد سهَّل الله له هذا العمل، بسابق اشتغاله بالجدل، والردِّ على أهل الأهواء والنِّحَل، مدةً مديدةً قبل تفرُّغه للفقه، وكلٌّ ميسَّرٌ لما خلق له.

---

(١) توفي الأستاذ الشيخ يوسف عبد الرازق سنة ١٣٨٦هـ أثناء تدريسه بكلية الشريعة في العراق. وقد درس قبل ذلك في مكة المكرمة، وهو صهر الشيخ عيسى منُّون.

(٢) وقد عارضه بخمس نسخ، منها نسخةُ مكتبةِ الأستاذ المفضال السيد أحمد خيري بروضة خيري باشا بمديرية البحيرة (ز).

وقد رَوَى الخطيبُ في «تاريخه» (١٣/٣٣٣) بسنده إلى أبي حنيفة أنه قال: «كنتُ أنظُرُ في الكلام حتى بلغتُ فيه مبلغاً يُشَار إليَّ بالأصابع»، ثم ذكر كيف لازمَ حمادَ بنَ أبي سليمان في الفقه، منصرِفاً عن الكلام.

وحكى الموفَّق في «المناقب» (١/٦٣) عن أبي حفص الصغير أنه قال: «لم يَزَلْ أبو حنيفة يلتمسُ الكلامَ ويخاصِمُ الناسَ حتى مَهَرَ في الكلام».

وحكى أيضاً عن الزَّرَنْجَري: «أن أبا حنيفة كان صاحبَ حَلْقةٍ في الكلام» — يعني قبل اتصاله بحماد. وساق في (١/٥٩) بطريق الحارثي، عن أبي حنيفة أنه قال: «كنت أُعطِيتُ جدلاً في الكلام فجرى دهر، فيه أتردَّدُ، وبه أخاصم، وعنه أناضلُ، وكان أصحابُ الخصوماتِ والجدلِ أكثرُها بالبصرة، فدخلتُ البصرة نيفاً وعشرين مرةً، منها ما أُقيم سَنَة وأقلَّ وأكثر، وكنتُ قد نازعتُ طبقاتِ الخوارج: من الإباضية والصُّفْرية وغيرهم، وطبقات الحَشْوية» ثم ذكر كيف أقبل على الفقه.

وقال حافظ الدين محمد بن محمد الكَرْدَرِيُّ صاحبُ «الفتاوى البَزَّازية» المشهورة، في «المناقب» (١/٣٨): «ذكر جمال الدين أبو يعلى أحمد بن مسعود الأَصْفَهاني بإسناده عن خالد بن زيد العمريِّ أنه قال: كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزُفَر وحمّاد بنُ أبي حنيفة قوماً قد خَصَموا الناسَ بالكلام، وهم أئمة العلم».

وتلك نصوصٌ تدلُّ على مبلغ اهتمام أبي حنيفة وأصحابه بعلم الكلام، حتى إن الإمام أبا جعفرٍ الطَّحاويَّ رحمه الله، عَنْوَنَ «عقيدتَه» المشهورة بقوله: «بيان عقيدة فقهاء المِلَّة: أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن — رحمهم الله». ويسوقُ عقيدةَ السلف التي لا خلاف فيها بين أهل السنة كعقيدةٍ لهم جميعاً.

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي الشافعيُّ في «أصول الدين» (٣٠٨): «وأولُ متكلِّميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة والشافعيُّ، فإن أبا حنيفة له كتاب في الردِّ على القدَرية، سماه «الفقه الأكبر» وله رسالة أملاها في نُصْرة قول أهل السنة: إن الاستطاعة مع الفعل، ولكنه قال: إنها تَصلُح للضدَّيْن ، وعلى هذا قومٌ من

أصحابنا. وللشافعيِّ كتابان في الكلام: أحدهما في تَصحيح النبوَّة والردِّ على البَرَاهمة، والثاني في الرد على أهل الأهواء...».

وقال أبو المظفَّر الإِسْفَرَايني الشافعي في «التبصير» (١١٣): «كتابُ «العالم» لأبي حنيفة فيه الحُجَج القاهرة على أهل الإِلحاد والبِدْعة... وكتابُ «الفقه الأكبر» الذي أخبرنا به الثقة بطريق معتَمَد وإسنادٍ صحيح عن نُصَير بن يحيى، عن أبي حنيفة، وما جَمَعه أبو حنيفة في «الوصية» التي كتبها إلى أبي عمرو عثمانَ البَتِّي، ردٌّ فيها على المبتدعين، ومَنْ نَظَر فيها وفيما صنَّفه الشافعيُّ لم يجدْ بين مذهَبَيْهما تَبَايناً بحال، وكلُّ ما حكي عنهم خلافُ ما ذكرناه من مذاهبهم، فإنما هو كذبٌ يرتكبه مبتدعٌ ترويجاً لبدعته».

وهذا من الدليل على وَحْدَة المعتَقَد بين الأئمة، ومع ذلك ما كانوا يَرَوْنَ خوضَ المرءِ فيما يعلو على مداركه. وكان مالكٌ يكره ما ليس تحته عملٌ من العلم. وكان أحمدُ بنُ حنبل مثلَه في ذلك، منعاً للجمهور عن الخوض فيما لا قِبَلَ لهم به، خوفاً من الزلَل، واكتفاءً بمسائل الاعتقاد المتوارثة مع التنزيه، والابتعاد عن التشبيه.

وكان أبو حنيفةَ مُرْهَفَ النظر حيثُ اشتغل بالجَدَل مدةً طويلة، قبل إقباله على الفقه، حتى أسَّس بعد تفقُّهه مجمعاً فقهياً؛ كيانُه من أربعين عالماً من عظماء أصحابه، المسرودةِ أسماؤهم في التاريخ، يرأسُهم هو في تحقيق المسائل، وتبيين الدلائل، ولا يخفى ما في هذه الطريقة من استثمار المواهب، وتنمية المَلَكات، حتى كثُرت عندهم المسائلُ التقديرية في الفقه[1]، وسَهُل عليهم الردُّ على أهل الأهواء، فَمَلأُوا بِقاع الأرض علماً بتلك الطريقة المثمِرة.

---

(١) وفي «الكلمات الشريفة، في تنزيه أبي حنيفة، عن التُّرُّهات السخيفة» للعلامة نوح ابن مصطفى القُونَوي، نقلاً عن العناية: «إن المسائل التي دوَّنها أبو حنيفة ألفُ ألفٍ ومئتا ألف وسبعون ألفاً ونيِّفاً». اهـ. ومن المعلوم أن تدوينه للمسائل كان بإملائه إياها على أصحابه، راجع «النكت الطريفة» ص ٥، وهناك ذكر الاختلاف في عدد مسائله (ز).

ومن الكتب المتوارثة عن أبي حنيفة في العقيدة كتاب «الفقه الأكبر» رواية عليّ بن أحمد الفارسيّ، عن نُصَير بن يحيى، عن أبي مُقَاتِل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، وتمام السند في النسخة المحفوظة ضمن المجموعة رقم (٢٢٦) بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة.

وكتاب «الفقه الأبسط»[١] رواية أبي زكريا يحيى بن مُطَرِّف، بطريق نُصَير بن يحيى، عن أبي مطيع، عن أبي حنيفة، وتمام السند في المجموعتين (٦٤م) و (٢١٥م) بدار الكتب المصرية.

«والعالم والمتعلِّم» رواية أبي الفضل أحمد بن علي البِيكَنْدي الحافظ، عن حاتم بن عقيل، عن الفتح بن أبي علوان، ومحمد بن يزيد، عن الحسن بن صالح، عن أبي مقاتل حفص بن سَلْم السمرقندي، عن أبي حنيفة؛ ويرويه أبو منصور الماتُريديُّ، عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الجُوْزْجَانيِّ، عن محمد بن مقاتل الرازيِّ، عن أبي مقاتل، عنه، وتمام الأسانيد في «مناقب» الموفَّق و «التأنيب» (٧٣ و ٨٥).

و «رسالة أبي حنيفة إلى البَتِّي» رواية نُصَير بن يحيى، عن محمد بن سَمَاعة، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، وبهذا السند روايةُ «الوصية» أيضاً. وتمام الأسانيد في نُسَخ دار الكتب المصرية؛ ولأبي حنيفة وصايا أخرى لعدَّة من أصحابه.

فبنُور تلك الرسائل سَعَى أصحابُ أبي حنيفة وأصحابُ أصحابه، في إبانة الحق في المعتقد، في غير لَبْسٍ ولا تَعْمِية، على طِبْق ما كان عليه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابُه رضي الله عنهم، فنشَروا العقيدةَ الصحيحةَ مع الفقه في بقاع العالم، مشكورين على هذه الخدمة المهمة.

---

(١) شرَحه بعضُ الحشوية، ودُسَّتْ كلمةٌ من الشرح في رواية عبد الله الهروي المجسِّم في «الفاروق» باسم «الفقه الأكبر»، فتناقلها الحشَوية مدى الدهور، وهي مدرجة في الرواية، كما يظهر من شروح أهل السنة للكتاب (ز). [وانظر مقدمة المؤلف لكتاب «العالم والمتعلم» للإمام أبي حنيفة ضمن هذا المجلَّد صفحة ١٦٨ تعليقاً].

وكان بلاد ما وراء النهر سليمةً من أهل الأهواء والبدع، لسلطان السنَّة على النفوس هناك من غير منازِع، بتناقُل تلك الآثار بينهم جيلاً بعد جِيل، إلى أنْ جاء إمام السنة فيما وراء النهر أبو منصورٍ محمد بن محمد الماتُريديُّ، المعروف بإمام الهُدَى، فتفرَّغ لتحقيق مسائلها، وتدقيق دلائلها، فأرضى بمؤلَّفاته جانبي العقل والنقل في آنٍ واحد. منها:

«التأويلات» في تفسير القرآن الكريم، وهو كتابٌ لا نَظِيرَ له في بابه، ويُؤْسَفُ على عدم نشره إلى الآن. ومنها: كتاب «المقالات»، وكتاب «التوحيد»، وكتاب «مآخِذ الشرائع في أصول الفقه»، وكتاب «الجَدَل في أصول الفقه» أيضاً، وكتاب «بيان وَهَم المعتزلة» وكتاب «ردُّ الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي»، وكتاب «ردُّ الإمامة لبعض الروافض»، وكتاب «الردِّعلى أصول القَرامِطة»، وكتاب «ردُّ تهذيب الجَدَل» للكَعْبِيِّ، وكتاب «ردُّ وعيد الفُسَّاق للكعبيِّ»، وكتاب «ردُّ أوائل الأدلة للكعبي» أيضاً، على ما في «تاج التراجم» للعلامة قاسم، توفي سنة ٣٣٢هـ على ما ذكره الحافظ قُطْبُ الدين عبد الكريم الحلبي.

وأما أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعريُّ[1] إمام أهل السنة في العراق، وناشرُ ألويةِ السنة في الآفاق، بعد أنْ رَجَع عن الاعتزال، وقام بمناصرة السنة، فقد توسَّعنا في بيانِ طريقته في مقدمة «تبيين كذب المفتري» للحافظ ابن عساكر، فلا نعيدُ الكلام هنا.

ومن العزيز جداً الظَّفَر بأصل صحيح من مؤلَّفاته، على كثرتها البالغة، وطَبْعُ كتاب «الإبانة» لم يكنْ من أصل وثيق، وفي «المقالات» المنشورة باسمه وَقْفَةٌ، لأن جميع النُّسخ الموجودة اليوم من أصل وحيد، كان في حيازة أحدِ كبارِ الحَشَوية، ممن

---

(١) قال ابن الأثير في «اللباب»: «توفي سنة نيِّف وثلاثين وثلاثمائة، وقيل بعد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة». اهـ. راجع «الكامل»، والثاني قول ابن عساكر (ز).

لا يُؤْتَمَنُ لا على الاسم ولا على المسمَّى، بل لو صحَّ الكتابان عنه على وَضْعِهما الحاضر، لما بقي وجهٌ لمناصبةِ الحشَويةِ العِداءَ له على الوجه المعروف.

على أنه لا تخلو آراؤه من بعض ابتعادٍ عن النقل مرة، وعن العقل مرة أخرى، في حسبان بعض النُّظَّار، كقوله في التحسين والتعليل، وفيما يفيده الدليل النقلي، كما هو شأنُ طولِ أمدِ الجدال مع أصناف المبتدِعة في بَنْدَر الأهواء في عهده: البصرة وبغداد، بخلافِ معاصِره الماتريدي، فإنه كان في بيئة لا سلطانَ لأهل الابتداع فيها، كما سبق.

وقد اهتمَّ أهلُ العلم بتعرُّفِ وجوهِ الخلافِ بين إمامي أهل السنة، دراسةً وتدويناً، وتحقيقاً ومقارنةً بينهما، وشارح «الإحياء» المرتضَى الزَّبيدي ترجم لهذين الإمامين العظيمين إمامَيْ أهل السنة، وذكَرَ المسائل التي اختلفا فيها، أخذاً من «إشارات المرام»، تقديراً منه لهذا الأصل الأصيل.

* * *

ومؤلِّفُ «الإشارات» العلامةُ البَيَاضيُّ، من بيت قضاء وفقه وعلم، تقلَّب في مناصبِ العلم إلى أنْ حاز أعلاها، بعد أنْ أقبلَ على العلم حتى أصبح فريدَ عصرِه، مشاراً إليه بالبَنَان، فألَّف أوَّلاً متناً متيناً في اعتقاد أهل السنة، وسماه «الأصول المُنيفة للإمام أبي حنيفة» جَمَعَ فيه نصوص الإمام في رسائله السابقة، في معتقد أهل الحق، على ترتيبٍ بديعٍ جامعٍ، محافظاً على ألفاظ أبي حنيفة، فجاء في غاية التناسب، ومنتهى التجاذب.

ثم شرَح هذا المتن المتين شرحاً ممتِعاً في تحقيق المسائل، وتدقيق الدلائل، وإزالة الشُّبُهات، وحلِّ المُعْضِلات، حتى أصبح مرجعاً للباحثين، ومَعْقِداً لآمال المتطلِّعين؛ وكانت مسائلُ أبي حنيفة في تلك الرسائل غيرَ مرتَّبة على نظام خاص، بل كان يُمليها إملاءً على أصحابه، على طِبْق الأسئلة التي كانت توجَّه إليه من غير

انسجام، فردَّ البَيَاضيُّ مسائلَ تلك الرسائلِ إلى ترتيبها الصناعيِّ في كتب الكلام، من غير تصرُّفٍ منه في عبارات الإمام.

وقال في كيفية جَمْعه للمتن ومسائله: «جمعتُها من نصوصِ كُتُبِه التي أملاها على أصحابه، من «الفقه الأكبر»، و«الرسالة»، و«الفقه الأبسط»، وكتاب «العالم» و«الوصية» برواية الإمام حماد بن أبي حنيفة، وأبي يوسف الأنصاريِّ، وأبي مطيع الحكَمَ بن عبد الله البَلْخي، وأبي مقاتلٍ حفصٍ[1] بن سَلْم السمرقندي».

وذكر في الشرح رواةَ تلك الرسائل، ونصَّ على نحو ثلاثين عالماً من كبار علماء هذا الفن، قد عوَّلوا عليها، وسجَّلوا مسائلها في كتبهم، برغم إنكارِ بعضِ المعتزلة نسبةَ بعضِها إلى الإمام، وساق سند أبي منصور الماتريدي فيها، حيثُ استند إليها في شرح معتَقَد أهل السنة.

والواقع أن العلامة البياضيَّ ممن كرَّمه الله بالاطلاع الواسع، والغَوْصِ الدقيق في المسائل، والبيان الواضح في سرد الدلائل، والذِّهنُ الوقَّاد في استثارة الفوائد الكامنة، من ثنايا النصوص والعبارات، مع ما جَمَعه إلى خزانته من كتبٍ نادرةٍ جداً في هذا الفن، حتى شَفَى النفوسَ بنقوله الرَّصينة عن أئمة هذا العلم، فيسرُدُ النصوصَ من أقوال أئمة الفريقين، من الأشعرية والماتريدية، ليكونَ المطالِعُ على بيِّنة من أمرِ مسائلِ الوِفاقِ والخلاف، ويقول:

«إن الماتريديّ ليس بمبتكرٍ لطريقة، بل هو مفصِّلٌ لمذهب أبي حنيفة وأصحابه، وإن الخلاف بين الأشعريِّ والماتُريديِّ ــ في نحو خمسين مسألة ــ خلافٌ معنوي، لكنه في التفاريع، التي لا يجري في خلافها التبديع» وسَرَدَ تلك المسائل

---

(١) تكلَّموا فيه على عادتهم في أصحاب أبي حنيفة، لكنْ قال أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد»: «مشهور بالصدق، غير مخرَّج في الصحيح، وكان يفتي، وله في الفقه محلٌ، ويُغْنَى بحديثه» راجع «اللسان» (ز).

وحقَّقها أتمَّ تحقيق، وانتهى في شرحه إلى آخر الإلٰهيات تُجاه بيت الله الحرام، أيام كان قاضياً بمكة المكرمة، ثم تنقَّل في الوظائف إلى أن تولَّى منصب قاضي العسكر في الدولة، الذي هو رئاسةُ قُضاة المملكة العثمانية، وبراعتُه في علم الكلام، بحيثُ يخضعُ لتحقيقاته من بعده من العلماء الأعلام، ولا سيما الذين كَتبوا بعده في مسائل الخلاف بين الأشعرية والماتريدية، حتى إنك ترى المَقْبِليَّ على جُموحه وغُلوائه، وشذوذه وكبريائه، يحسِبُ حسابه في كتابه «العلم الشامخ».

وله أيضاً كتاب «سوانح العلوم»، في ستة من الفنون، وكان رحمه الله فقيهاً واسعَ الأُفُق، صارماً في الحكم، لا يخافُ في الله لومة لائم، فخلَّد ذكراً جميلاً، وعلماً غزيراً، تغمَّده الله برضوانه، وكافأه على إحسانه.

* * *

وصفوةُ القول: أنَّ طبعَ كتابه هذا بُشْرى عظيمة يُزَفّ بها إلى الراغبين في التحقيق، في مسائل التوحيد، على مناهج الفريقين من أهل السنة، والله سبحانه يكافىء القائمين بنشره وتحقيقه أحسنَ مكافأة، ويوفِّقُهم لنشر كثير من أمثاله من الكتب النافعة، في خير وعافية، وهو المجيب لمن دعاه؟

محمد زاهد الكوثري

الحور العين

للأمير علامة اليمن أبى سعيد
نَشْوان الحِمْيَرِي المتوفى ٥٧٣ هـ

حققه وضبطه وعلق حواشيه ووضع فهارسه
كمال مُصطفى

يطلب من
مكتبة الخانجى بمصر و مكتبة المثنى ببغداد
الثمن ٦٠ قرشا
مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر
١٩٤٨

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن هذا الكتاب ومؤلِّفه البارع

الأمير العلامة أبو سعيد نَشْوان بن سعيد بن نَشْوان الحِمْيري المتوفَّى سنة ٥٧٣هـ كان معتزلياً، فقيهاً، فاضلاً، عارفاً باللغة والنحو، والتاريخ، وسائر فنون الأدب، فصيحاً بليغاً، شاعراً مجيداً، له شهرة عالية شرقاً وغرباً، فَرُقْعَةُ سلطنته العِلْمية مترامية الأطراف، تَشمل المدن والأرياف، والبِقاع والأصقاع، في المشارق والمغارب، وإن ضاقتْ ساحةُ حُكمه في جبل صَبِر باليمن، الذي كان تـولّى حكمه بُرْهةً من الزمن، ولوكان اكتفى بماله من سلطان، في عالم العلم والبيان، لما كادتْ دائرةُ حكمه الضيقةُ المحصورةُ من كل جانب، تُغطِّي على شهرة هذا العالم العالَمي الجليل المآرب، لكنْ لم تَحُلْ ــ والحمد لله ــ دون انتشارِ أنوار علومه، تلك الحواجز الكثيفة المحيطة بدار حكمه، حيث بقي على منصَّة الدهر كتابه «شمس العلوم» ــ في ثمانية مجلدات ــ ذلك الأثر الخالد البديع الذي استرعَى أنظار الأدباء، واسْتَلْفَتَها في كل بقعة إلى نوره الوضَّاء، الخارق لكل حجاب، النافذ وراء كلِّ سَحَاب، فأُعجبوا به كلَّ الإعجاب، وهو وإن كان كتاباً في اللغة لكنْ فيه استطرادات، وإفاضات في شتى العلوم بمناسبات، حتى أصبح موسوعةً علمية واسعةَ الآفاق، كثيرةَ الإشراق، يتشوَّف إليها أهل العلم في البلاد، ليتزوَّدوا من فوائدها بأفخر زاد.

ونُسخُ هذا الكتاب غير قليلة في خزانات الكتب في البلدان.

وأما مختصر ابنه لكتاب «شمس العلوم» المعروف بـ «ضياء الحلوم» فمجلدان، محفوظان في المكتبة العاشرية بالآستانة تحت رقمي (١٠٩١) و (١٠٩٢).

ومن آثار هذا الإمام الفذ: هذه المقامةُ البديعة، المَكْنيَّةُ برسالة «الحور العين، عن كتب العلم الشرائف، دون النساء العفائف» كَتَبه مؤلِّفها المبدِع، ليرتاض بها الناشىء الصغير في كل باب من أبواب البيان، ويزداد بها علم العالم النِّحْرير في كل ساحات الفِرفان، فأجاد وأفاد، على طريقته في نشر العلم في كل نادٍ وواد.

وكتبُ المقامات تكون في الغالب جاريةً في موضوعات أدبية، روائية خيالية، لا يَتَوخّى فيها مؤلِّفوها بيان الواقع، في كل المواقع، بل مجرَّد بيان المعاني، بألفاظ جزلة المباني، تزويداً للمتأدبين ببلغة، تُوصلهم إلى الاتساع في اللغة، لكنَّ صاحبَنا هذا قد انتهجَ في مقامته هذه منهج الجدِّ، في كل ما أورد، ناصحاً لحاكمٍ نال ثناء المؤلف عليه، وحازَ الرضى لديه، وأردفَ تلك المقامة البديعة بتفسيرِ غريبِ ألفاظِها وشرحِ معانيها، جائلاً فيها كلَّ مجالٍ للكلام، من لغة ونحو وصرف، وعروض وقافية، وأنباء عن الجاهلية وتـأريخ للأديان والمذاهب والنحل، وفقه، وحديث وأمثال، على طريقة مبتَكَرة في تحبيب شتى البحوث للباحثين، بحيثُ لا يَقْدِر مطالعُها على أن يتخلى عن مطالعتها إلى أن يستنفد ما فيها، فيتزوَّد في خُطوات مطالعتها بكل معنى شريف، وبحث طريف.

تَرَاه عند ذِكْره لمعتقدات الجاهلية ينحو مَنْحَى كتاب «البدء والتاريخ» لمطهَّر بن طاهر المقدسي في توزيع قبائلها على فِرَق الزَّيغ من سوى الوثنية.

وأوسعُ ما تعرَّض له من الموضوعات في هذا الكتاب بحثُ المذاهب والفِرَق والنِّحَل، لكنه اقتصر بيانه على أئمتها وأربابها، ومصنِّفي الكتب وأصحابها، غيرَ مستطردٍ من الأصول إلى الفروع، وغيرَ ذاكرٍ للتابع اكتفاءً بذكر المتبوع.

وجُلُّ عنايته في باب الفرق باختلاف المختلِفين من الأنام، في معرفة المعبود والإمام، حيث اختصر الاختلاف في غير هذين الوَجهين، لكثرة تَشَعُّب آراء البشر في هذين الأمرين، فذكر آراءَ الحكماء في حدوثِ العالم وقِدَمِه، ومعرفة الصانع وامتناع عدمه، وأقوال طوائف الفلاسفة والسُّمَنِيَّة والثَّنَوِيَّة والصابئة والدَّهْرية والبَرَاهمة

والخُرَّمدينية والمَزْدَكية والزَّرادشتية وبعض فرق اليهود.

ثم تجد إقحام ذكر كتب أفلاطون وأرسطو في الوسط، وترجمة أبي الهُذَيل العلاف المعتزلي المشهور بتوسُّع، حتى أَلَمَّ بمناظراته، ووَصَفَه بسعة العلم وكِبَر العقل، ولا عجبَ في ذلك، لأن كلَّ امرىء معجَبٌ بإمامه.

وبعد أن فرغ المطالع من النظر في الصفحات (١٤٥ ــ ١٦١) المقحَم فيها ذِكْر أفلاطون وأرسطو وأبي الهُذَيل، يُجابهه ذِكْر البَيَانية من غُلاة الروافض، وسَرْدُ باقي فِرَق الشيعة من جعفرية ومنصورية ومُغِيرية، ثم يذكر افتراق الجعفرية إلى إسماعيلية، وفَطْحية، وخَطَّابية، وذَكَر فروعَ الإسماعيلية وفروعَ فروعها، وسائر فروع الجعفرية المختلِفين في الإمامة غايةَ الاختلاف، من زُرَارية، ومَمْطُورة، واثني عشرية، ثم يتوسَّع في ذكر فروع الخطَّابية وبيان مخازيها في باب تأليههم للأئمة، ومزاعمهم في النبوة، وصلة الإسماعيلية بهم، ويستوفي ذكر باقي فِرَق الغُلاة الخارجة عن الملَّة، من مغيرية ومنصورية وفروعها، وقد عوَّل في كلامه على فِرَق الشيعة على كتابَي أبي عيسى الوارق، وأبي القاسم البلْخي.

ثم استوفى ذِكْر الخوارج متوسِّعاً في ذلك، توسُّعاً مفيداً، ونقل عن البلخي أن إمام الإباضية عبد الله بن إباض لم يمتْ حتى ترك قولَه أجْمع، ورَجَع إلى الاعتزال. فتكون هذه الفرقة طائفةً لا إمام لها. ثم تحدَّث ــ عوداً على بدء ــ عن التشيُّع وفِرَق الشيعة من (١٧٨).

ثم ذكر ما للإمام الشهيد، ذي المنهج السديد، السيد زيد بن علي، من فضل جليٍّ، وسَجـايا كريمة، ومزايا عظيمة، وعلوم جَمَّة زاخرة، وصفات مجيدة فاخرة، زيادةً على ماله من طُهر المنبت وطيب المرتَع، وذكاء الأصل والفرع، فأجاد وأفاد، عليه وعلى سائر أهل البيت رضوان الله ورحماته وسلامه وبركاته.

ثم استطرد إلى ذِكْر زَنْدَقة الوليد بن يزيد، وسائر بعض من اتُّهم بالزندقة في الإسلام.

ثم ذكر أولَ من دعا إلى مذهب زيد باليمن، وتحدَّث عن أول من نَشَر النِّحْلة الإسماعيلية في اليمن، وعن أحداثهم هناك في عهد المنصور بن زاذان وعلي بن الفضل، وأفاض في بيان ما صنعه أسعد بن يَعْفُر بالقَرامِطة باليمن؛ ثم ذكر أصل الخوارج والبلاد التي تغلَّبوا عليها.

ثم ذكر فِرَق المُرْجئة والحَشَوية، وعدَّ تلقيبهم بها ناشئاً من حَشْوِهم صحاحَ الأحاديثِ بدَسيس الأخبار الباطلة، وقال عنهم: إن جميع الحَشَوية يقولون بالجبر والتشبيه، فعلى هذا يكونون من أجمع الفِرق لخصال الشرِّ في نظر الناشىء، حيث قال:

ما في البرية أخزى عند فاطرها ممن يقول بإجبار وتشبيه

وحاول المؤلِّف أن يُبْعِد لقبَ القَدَرية عن المعتزلة، وقال: إن القَدَرية هم الذين يقولون في كل ما يفعلونه: إن الله قدَّره عليهم، كما هو رأي المعتزلة في الحديث الوارد في ذلك.

ثم ذَكَر سبب تسميةِ المعتزلةِ معتزلةً، وذكر بعض الآراء في ذلك؛ ولم يذكر ما ذكره أبو الحسين المَلَطي في «بيان ردِّ البدع والأهواء» في سبب تلقيبهم بذلك، من اعتزالهم الفريقين بعد التنازل بالخلافة لمعاوية، ولعله لم يكن اطلع عليه.

ثم ذكر وجه الخلاف في تفضيل علي كرم الله وجهه، نقلاً عن «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار الهمَذاني ــ وهو من كتبهم المفقودة اليوم ــ . ثم بين صفات المعتزلة في نظره، وترجَم لواصلٍ منهم ترجمةً واسعة، ونقل عن البلخي الرجالَ الذين بعثهم واصل إلى شتى الأقطار، للدعوة إلى دين الله، على مذهب المعتزلة؛ وذكر عمرو بن عبيد، وأبا الهذيل، عوداً على بدء، ثم ذكر مواطنَ المعتزلة في الغرب والشرق، وتَطَرَّق لبحث الاختلاف في الإمامة وذكر الشُّورى.

ثم ذكر حال الهنود في عهد المؤلف ــ وبعد عهد المؤلف أصبحوا أصحابَ أيادٍ

بيض في العلوم العقلية والشرعية في آن واحد، كما تشهد بذلك مؤلّفاتهم منذ القرن السادس الهجري ــ رغم وجود بعض الفاتنين بينهم ــ . ثم ذكر ما خصَّ الله به العربَ من المزايا العقلية والخلقية، فأجاد وأفاد؛ ثم ذكر خصائص الهند، وخصائص الروم والفرس في فصول.

ونقل في غُضون ذلك عن كتاب «الأخبار» للجاحظ نُتَفاً مفيدة في ذلك المعنى، وأفاض فيما نقله عنه في وجه قلّة عناية الناس بأكثر الدين، تحت تأثير التقليد، والاستسلام للمنشأ، والذهاب مع العصبية والهوى، فشرح أحوال البصرة والكوفة والشام في عهد الجاحظ؛ ثم نقل عن كتاب الجاحظ هذا نقداً مراً وجّهه النظّام إلى حملة الرواية بإفاضة لا توجد في كتابٍ سواه، وجلُّ ذلك تحكُّم مجابٌ عنه، لكن لا يخلو من عِبَر.

وأنحى باللائمة على تقليد الآباء والغلوِّ في حبِّ الرجال، وعدَّ ذلك هو الذي أعماهم وأصَمَّهم؛ ثم أفاض المؤلف فيما أدّى إليه التقليد من تَوالي الزَّيغ في طوائف، وكثرة الهالكين بين الأولين والآخرين بهذا السبب، ثم ضرب لذلك الأمثال.

وذكر طوائف النصارى واليهود، وقال: «وما فعلتْ الجالوتية منهم في مضاهاتها الرقوب، وإرثها الأرضَ عن يوسف بن يعقوب، وما وجدت في سِفْر شَعيا ودانيال من صفة قديم الأيام، أنه لا يزال من الأملاك في قيام، قاعداً على الكرسي، بيده ناصية كلِ وحشي وإنسي، أبيض اللحية والرأس» واستمرَّ يسردُ الأمثال، ويشرح ما يحتاج منها إلى الشرح.

واستعرضَ هكذا وجوهَ الزَّيغ في الأديان الباطلة، والنِّحَل الآفلة، إلى أن قال: «وحاد أكثر الشيعة، عن منهج الشريعة، واتخذوا الغلوَّ ديناً، والسبَّ خديناً، كم يُنْتظر لهم إمام غائب، ولم يَؤُبْ من سفر المنون آيب، وطال انتظار السبائية لعلي، وأتت فيه السَّحابية بالكُفر الجلي، وطال انتظار جعفرٍ على الناووسية العميَّة، كما طال انتظارُ أبي مسلم على الخُرَّمِيَّة، وانتظار الحاكم بأمر الله على الحاكمية... وانتظار

محمد العسكري على الاثني عشرية»، ثم شرح جميع الطوائف الذين لهم انتظار إلى غائب باستقصاء، ثم قال: «وكلُّ فرقة من هذه الفرق تَدَّعي غائبَها مهدياً، وتُهْدي اللعنةَ إلى مخالفها هدياً».

وأشار إلى أهل الإلحاد، ثم قال ناقلاً عن السيد أبي طالب: «إنَّ كثيراً من أسانيد الاثني عشرية مبنيةٌ على أسامٍ لا مسمًّى لها من الرجال، وقال: وقد عرفتُ مِن رواتهم المكثرين مَن كان يستحلُّ وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه». ثم قال: «إنْ صحَّ ما رُوي عن المقاتلية، فقد عَبَدتْ صنماً كأصنام الجاهلية، زعمت أن معبودَها كالآدمي من لحم ودم، يبطِشُ بيد، ويمشي على قدم» واستمرَّ يحكي عن كل فرقة زائفَ آراءِ كلٍّ منها، ويشدِّد النكيرَ عليها، معلقاً استنكارَه لها على تقدير ثبوتها عنهم بقوله: «أو صح» عند ذِكْر كلِّ فرقة، إلى أن يستوفيَ ذكر الفرق كلها (ص ١٥٤ ـ ٢٧٥) مفنِّداً للآراءِ الباطلة التي تُعزَى إليها.

لكنه قال فيما قال: «أو صحَّ ما رُوي عن مالك، في العبد المملوك وسيده المالك.. أو صحَّ ما رُوي عن الشافعي في القمار والشِّطْرنج.. أو صحَّ ما رُوي عن أبي حنيفة من تحليل مسكر الشراب..» مع أنه لا يعوَّل على مثل أبي العلاء المعري في تلك العَـزْويَّـات! والمعريُّ ـ الذي لا يَتَحاشَى عن التطاول على رسل الله ـ لا يتورَّع عن التحامل على الأئمة. وقد فَجَر هذا الملحد المكشوف الأمر، حيث قال:

فافسقْ و... واشربْ وقامرْ واحتججْ في كـلِّ مـسـألـة بـقـول إمـام

فالإنْفارُ ينكِر أصحاب مالك العراقيون ثبوتَه عن مالك بشدَّة، فضلاً عن خُرَافة المملوك؛ وإباحةُ القمار افتراءٌ على الشافعي، وإنما يبيحُ اللعبَ بالشِّطرنج، شَحْذاً للذهن، لكونه مبنياً على الحساب، إذا خلا عن المقامرة، وله في ذلك سلف؛ وأبو حنيفة إنما أباح شُرب ما سوى الخمرِ من الأنبذة، للتقَوِّي لا للتلَهِّي، لثبوت ذلك عن بعض فقهاء الصحابة، والخلافُ فيه معروف بين السلف، على أن الفتوى

في المذهب على تحريم ما أسكر كثيره، ولا يُسْتساغ للأديب أن يَعْدُوَ حدَّ الأدب في التنكيت، كقول الزمخشري:

وإنْ سألوا عن مَذْهبي لم أبُحْ بِهِ ... واكْتُمُهُ كتمانه هُوَ أحزَمُ
فإنْ حنفيّاً قلتُ، قالوا: بأنني ... أُبيحُ الطِّلا، وهْو الشّراب المحرَّمُ
وإنْ مالكياً قلتُ، قالوا: بأنني ... أُبيحُ لهمْ لحم الكلاب، وهُمْ هُمُ
وإنْ شافعياً قلت، قالوا: بأنني ... أُبيحُ نكاح البنت، والبنتُ تَحْرُمُ
وإنْ حنبلياً قلتُ، قالوا: بأنني ... بغيضٌ حلوليٌّ ثقيلٌ مُجسِّمُ
وإن قلتُ: من أهل الحديث وحِزْبه ... يقولون: تيسٌ ليس يدري ويفْهمُ
تعجَّبْتُ من هذا الزمانِ وأهلِه ... فما أحدٌ منْ ألسُنِ النّاسِ يَسْلَمُ

ثم ذكر المؤلفُ اختلافَ الناسِ في النبوة، وذكر قولَ أهل التناسخ بأنها مكتَسَبة، وهم خارجون عن الملة متوغِّلون في الضلال. ثم ذكر اختلاف المختلِفين من شتى الطوائف في حجيَّة خبر الآحاد.

وذَكَر في ثنايا كلامه كثيراً من الأشعار الرائعة، فقام المؤلِّف البارع بشرح غريبها، وإظهار مكنونها، وإيضاح خفاياها.

ثم ألَمَّ بأحاديثَ تدور على ألسنة الفقهاء، فشرحَ غريبها، وبيّن مَكْنون معانيها.

وذكر كثيراً من الأمثال العربية، مُبْدِياً مَضْرِبها ومَسَاقها، ومبيِّناً للحكايات التي وردت تلك الأمثال فيها.

وختم الكتاب بدعوةٍ ومناجاة، مرفوعةٍ إلى قاضي الحاجات، مباركةِ المبادىء والغايات، قويةِ النَّبرات، لذيذةِ النغماتِ، في سمعِ كلِّ سامع، جامعةٍ لكلِّ مطلب نافع.

فالكتابُ على اعتزالِ مؤلِّفه، جَمُّ الفوائد، غزيرُ العلم، ممتعٌ للغاية، يغذي

كلٌّ طائفة بفوائد ممتعة، فنعمُ الجليسُ هو لمن يريد أنيساً، على مآخذَ يسيرةٍ فيه، لا تَفُوتها يَقَظَةُ القارىء الكريم.

والله أعلم بما قاسى الأستاذان الفاضلان الأديبان النشيطان السيد إبراهيم الأبياري، والسيد كمال مصطفى، في تحقيق هذا الكتاب وإصلاحه، كلٌّ فيما يتولَّى أمره، حتى أَصْدَراه بهذا المظهر الأنيق، والثوب القَشِيب، فجزى الله سبحانه مؤلِّفه البارع على هذا الأثر المفيد خيرَ الجزاء، وسامحه فيما شطَّ به قلمه، وكافأ الأستاذ محمد نجيب الخانجي، وسائر الساعين في نشره وتحقيقه وإخراجه إلى الناطقين بالضاد، بهذا الجمال والكمال، مكافأةَ المحسنين، وله الحمد في الآخرة والأولى؟

محمد زاهد الكوثري

التنبيه والرد

على أهل الأهواء والبدع

للامام الفقيه المحدث الثقة

أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي

المتوفى سنة ٣٧٧ هجرة

الأصل مأخوذ عن النسخة الخطية الوحيدة المحفوظة
في الخزانة الظاهرية بدمشق

عرف الكتاب ، وترجم للمؤلف ، وعلق حواشيه
العلامة المحقق الكبير
صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقًا

عني بنشره ، وراجع أصله ، ووقف على طبعه

السيد عزت العطار الحسيني
مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «التنبيه والردِّ على أهل الأهواء والبدع» ومؤلِّفه أبي الحسين محمد بن أحمد الملَطي الشافعي، رحمه الله تعالى

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتديَ لولا أنْ هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه، وكلٍّ من سار على نورِ هداه.

أما بعد: فإنَّ هذا الكتاب من أقدم ما أُلِّف في شرح أحوال الفِرَق، وقد حَوَى من الفِرَق ما لم يذكُره باقي كتبِ المِلل والنِّحَل، وكنتُ ظَفِرتُ به سنة ١٣٤٣هـ أثناء بحثي عن نوادر المخطوطات بظاهرية دمشق فنسختُه لنفسي، ونقلتُ كثيراً من فوائده في مؤلَّفاتٍ نُشِرت تحت إشرافي، ومن جملة ذلك ما نقلتُه عنه في مقدمة «تبيين كذب المفتري» في الذَّبِّ عن أبي الحسن الأشعري ص ١٠، للحافظ ابن عساكر المطبوع سنة ١٣٤٧هـ حيثُ يقول في سبب تلقيب المعتزلة: «وهم سَمَّوْا أنفسَهم معتزلةً، وذلك عندما بايع الحسنُ بن علي عليه السلام معاويةَ وسلَّم إليه الأمر، اعتزلوا الحسنَ ومعاويةَ وجميعَ الناس ــ وكانوا من أصحاب علي ــ ولزِموا منازَلهم ومساجدَهم، وقالوا: نشتغلُ بالعلم والعبادة، فَسُمُّوا بذلك معتزلة». اهـ.

ويظهر من ذلك أن هذا لقبٌ اختاروه لأنفسهم، فسايَرَهم الناسُ في هذا التلقيب، مع أن المشهورَ في سبب تلقيبهم كونُهم يقولون: بالمنزلة بين المنزلتين،

أو اعتزالهم مجلسَ الحسن البصري[١]، وما في هذا الكتاب في سبب التلقيب أقربُ وأقعدُ في المعنى، مع كونه من أقدم الروايات، على بُعْد المؤلف من التحيُّز لهم.

وقد رتَّب المؤلفُ كتابَه على أربعة أجزاء، ونسخةُ الظاهرية تبتدئُ من الجزء الثالث، ويظهر من إحالات المؤلف في القسم الموجود أن معظمَ بحوثِ الجزءين الأولِ والثاني عن فِرَق اليهود والنصارى وما إلى ذلك، ولم نجدْ هذين الجزءين في فهارس الخزانات، مع بحثٍ مديدِ الأمد، ويكفي القسمُ الموجودُ منه في بيان الفِرق، والكتابُ تجدُه يذكُر كثيراً من الفِرق التي لم يذكُرها عبد القاهر البغداديُّ ومن سار سَيْرَه، وينفردُ بأنباء عنهم.

ثم تراه يذكُر كثيراً من الفِرَق بأسماء على خلافِ أسماءٍ ذكَرَهم بها باقي أصحاب كتب الفِرق، تَبَعاً لمصادره التي ليست بمتناوَل أيدينا في زمننا هذا، كما فعل في اسم الشحَّام المعتزلي، وفي أسماء رؤساء الصُّفْرية، والأزارقة، والإباضيَّة، والصَّلْتية من الخوارج.

واستعراضُ مثل هذا الاختلاف مما يهمُّ الباحثَ المستقصي، ليتبينَّ عنده مَنْ هو الغالطُ ومن هو المصيب؟ ثم توسُّعه في تراجم بعضِ زعماءِ المعتزلة مما لم نَرَه في كتابٍ سواه، وكلامُه في فِرَق الزنادقة وأصنافِ الروحانيين منهم، وطوائفِ الروافضِ والخوارجِ مما يَسترعي الأنظار.

وقد ابتدأ المؤلفُ يذكرُ ما قاسىَ المسلمون في صدر الدعوة إرهافاً للعزَمَات في هذا السبيل، ثم شرح أصول السنَّة، لكنْ بسندٍ لا يعوَّل عليه، كما يظهر مما سيأتي،

---

(١) وكونُ القولِ بالمنزلة بين المنزلتين سببَ التلقيب: غيرُ واضح، كما أن صلةَ واصلٍ زعيمِ المعتزلة بأبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية وانتماءَهم إليه قبلَ صلتهم بالحسن البصري؛ وهذا يخدِشُ أن يُجعل الثاني سبباً للتلقيب، على أن المطرودَ من المجلس لا يصحُّ عدُّه معتزلاً، والله أعلم (ز).

ثم أخذ يشرحُ أحوالَ ثماني عَشْرةَ فرقةً من الروافض، وعَنْوَنهم بالإمامية فلعله أراد بها كلَّ من له رأيٌ من الشيعة في الإمامة، فشملت الاثْنَيْ عَشَرية وغيرها من الشيعة في مصطلحه، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح، لكنْ عنوان الروافض لا يشمَل إلاَّ بعض شذوذٍ من الزيدية، كما هو معروف، فيكونُ جعلُ العنوانِ بحيث يشملُ جميعَ الزيدية غيرَ مستقيم.

وقد ذكر المؤلفُ أربعَ فِرَق للزيدية، وجعل الفرقةَ الرابعة منهم معتزلةَ بغداد، واستطردَ هكذا إلى ذكر المعتزلة، فشرح الأصولَ الخمسةَ المعتبرةَ عندهم، وترجمَ لكثيرٍ من شيوخهم بتوسُّعٍ لا يوجد في غير هذا الكتاب ـ فيما نعلَم ـ وأفاضَ في بيان وجوه الخلاف بين معتزلة البصرة ومعتزلة بغداد، حتى ذَكَر عشرين فرقةً من المعتزلة؛ ثم ذكَر المرجئةَ من غير خوضٍ في فروع هذه الطائفة؛ ثم ذكر الخوارج وبيَّن بعضَ فِرَقها، ثم ذكر متشابِهَ القرآن وما يَتَحَكَّك به بعضُ أهل الزَّيغ من الآيات، فأجاد الجوابَ عن تشكيكاتهم.

وبحوثُه في آياتٍ يتذرَّعُ بها أهلُ الزَّيغ في زعم وجود تناقضٍ بينها، وأجوبتُه عن تلك المزاعم: جديرتان بالاهتمام، وحُجَجُه في البحوث الكلامية نيِّرةُ المعالم غالباً إلَّا أنه كثيرُ الاتِّباعِ لنصوصِ كتاب «الاستقامة» لأبي عاصمٍ خُشَيْش[1] بن أَصْرَم النسائي من شيوخ أبي داود، وابنه، والعسَّال. كما أنه كثيرُ المسايرة لمقاتل بن سليمان البَلْخي في تفسير الآيات، فَيُبْعِدانه عن الجادَّة.

فخُشَيْشٌ ممن سَطَع نَجْمُه بعد رَفْع المحنة في فتنةِ القولِ بخلق القرآن عند تقريب المتوكِّل العباسي النَّقَلة، وهو يُعَدُّ عندهم ثقةً في الرواية، لكنه متخبِّطٌ في مسائل الدراية، فَيَفُوه بما يَنْبِذُه البرهانُ الصحيح غيرَ ساكتٍ عما لا يَعنيه، فيكون

---

(١) توفي بمصر سنة ٢٥٤هـ فيما جزم به الحافظ ابن ناصر الدين الدِّمشقي، مع أن الذهبيَّ يجعل وفاته ٢٥٣هـ. (ز).

كتابُه من بابةِ كتاب «النَّقْض» لعثمان بن سعيد الدارمي، و«سُنَّة» عبد الله بن أحمد، و«سُنَّة» الخلَّال، و«توحيد» ابن خزيمة، وما جَرَى مجراها.

فلو وقف هؤلاء عند النصوص المستفيضة في باب الصفات، ولم يُعرِّجوا على مناكير الروايات، ولم يَحيدوا عن التنزيه بخُزَعْبَلات الجهلة الأغرار: لما تورَّطوا فيما لا قِبَل لهم به، ولا وَرَّطوا مشايعيهم في جهالاتٍ متراكبة، وظُلُمات متكاثفة، والجهلُ بالله مما لا يُعْذَر فيه المكلَّف في دار الإسلام عند جمهور أهل الحقِّ.

وقد شذَّ العزُّ بنُ عبد السلام في «قواعد الأحكام»، وعَذَرَ مَنْ هو بمثابة العامي منهم إذا بَدَرَ منه شيء يُؤْذِن ببعض جهلٍ في الصفات، وكثرةُ مَنْ وقع في تلك الوَرْطة من النَّقَلة المعروفين هي التي حَمَلته على القول بهذا التساهل معهم، لكنَّ البراهين ليستْ على تأييده، نسأل الله السلامة.

واعتمادُ المؤلِّف على مقاتل بن سليمان في التفسير أَوْقَعَه في الانخداع ببعضِ آراء الحَشْوية، كتفسير الاستواء بالاستقرار، مع أن ذلك إنما يكونُ بعد اضطراب سابق، وجَلَّ إلّه العالمين عن الجسميات وأوصاف المُحْدَثات.

وكان أبو عصمةَ نوحُ بنُ أبي مريم ربيبَ مقاتِلٍ هذا، كما أن نُعَيم بن حماد الفارضَ كان ربيبَ نوحٍ، فتوارثوا بينهم مخازي الحشْوية، ومن ظنَّ أن مقاتل بن سليمان المفسِّرَ غيرُ مقاتلِ بن سليمان المجسِّم القائلِ باللحم والدم في كتب النِّحَل: يكونُ مصَاباً بالحَوَل، فيرى الواحدَ اثنين، غالطاً غَلْطَتين.

قال ابن حبان: «كان مقاتلٌ يأخذُ عن اليهود والنصارى علمَ القرآن الذي يوافقُ كتبَهم، وكان مشبِّهاً يشبِّه الربَّ سبحانه وتعالى بالمخلوقين، وكان مع ذلك يكذِب في الحديث». اهـ. والكلامُ فيه طويلُ الذَّيل في «تهذيب التهذيب» وغيره. ولعل المؤلِّف اغترَّ بكلام الذين أَثْنَوْا عليه في التفسير، لكن الثناءَ الإجماليَّ عليه لا يفيد تصويبَ آرائه كلِّها، بل كان مقاتلٌ وجَهْمٌ على طَرَفَيْ نقيضٍ: غلا مقاتلٌ في الإثبات حتى شَبَّه، وجَهْمٌ غلا في التنزيه حتى عطَّل، ولذا يقول أبو حنيفة: إن هذا معطِّل،

وذاك مشبِّه، وإن لهما رأيين خبيثين.

ثم ذكر المؤلف الجماعة وأَسْدَى نُصْحاً في الدين، ثم سَرَدَ الفِرَق عوداً على بدء، فذكر الزنادقةَ على خمس فِرَق: المعطِّلةِ، والمانَوية، والمَزْدَكيَّة، والعَبْدَكية، وصُنوفِ الرُّوحانيين، وذكر الجَهْميةَ: على ثماني فِرَق، والقَدَرية: على سَبْع فرق، والمرجئةَ: على اثنتي عشرة فرقةً، والرافضةَ: على خمسَ عَشْرَةَ فرقةً، والخوارجَ: على خمسٍ وعشرين فرقةً، فمجموعُ تلك الفرق اثنتان وسبعون فرقةً، على بعضِ تخالفٍ في التعدادَيْن: السابق واللاحق.

ففي التعدادِ اللاحقِ تابَعَ كتابَ «الاستقامة» كما تابعه أيضاً في الاهتمام بفِرَق الجهمية، والردِّ عليهم، مع إدماجِ كثيرٍ من المنزِّهة فيمن يُسَمِّيهم جهميةً، اغتراراً بما يفعله الحشوية، لكنْ أغلبُ الرواياتِ التي سَرَدها للردِّ عليهم غيرُ ثابتةِ الأسانيد، ولا نيِّرةِ المعالم في الدلالة، فأجزاءٌ من «تفسير» مقاتل لم تَزَلْ موجودةً في بعض الخزانات.

وكتابُ «الاستقـامة والردِّ على أهل الأهواء» لخُشَـيْشِ بن أَصْرمٍ من مرويات المحدِّث محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني المالكي في كتاب «صِلَة الخَلَف بموصول السَّلَف» بروايته عن شيخه علي الأُجْهوري، عن النور القَرَافي، عن قُرَيش البصير، عن ابن الجزري، عن العزِّ ابن جَماعة، عن والده البدر، عن إسماعيلَ بن أحمد، ومكيِّ بن مسلم بن علَّان كلاهما، عن أبي طاهر السِّلَفي، عن محمد بن أحمد الرازي، عن محمد بن الحسين النيسابوري، عن الحسن بن رُشَيق الزاهد، عن العباس بن محمد المصري، عن خُشَيش بن أَصْرم المؤلِّف؛ وسندي إليه في «التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز».

فَعُلِمَ مما سَبَقَ أنه يتعيَّنُ التبصُّرُ البالغ في مرويات المؤلِّف عن مثل محمد بن عُكاشة في صدر الكتاب، وعن مقاتل بن سليمان في الأواسط، وعن خُشَيش بن أصرم في الأواخر؛ لكلامِ أهل النقد في ابن عُكاشة، ومقاتلٍ، وتهاتُرِ آراءِ خُشَيش، كما سبق.

وهذا ما رأيتُ وجوبَ الإشارة إليه هنا، حرصاً على معتقد أهل الحق.

ترجمة المؤلف وشيوخه، وأقوال المؤرِّخين فيه، ووفاته

وأما المؤلِّف فترجمتُه مستوفاةٌ في «تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«طبقات الشافعية» للتاج ابن السُّبْكي، و«طبقات القراء» للشمس ابن الجزري.

قال ابن عساكر: هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين المَلَطي المقرىء، سمع بأُطْرابُلُس خَيْثَمَةَ بن سليمان، وأبا عُمير عديَّ بن عبد الباقي الأَذَني، وبحلب أحمد بن مسعود الوزَّان، ومحمد بن بَرَكة برداعِش (الحافظ) وأبا الطيب عليَّ بن محمد بن أيوب بن حجر بن أبي سليمان الصُّوري، وعبيد بن محمد بن يعقوب الأنصاري بحرَّان، وأبا بكر محمد بن الحسين الخُزَاعي، وأبا محمد عبيد الله بن الحسين الصابوني القاضي بأنطاكيَّة، وأبا بكر محمد بن إسحاق بن فَرُّوخ برَبَض الرافقة[1]، وبشر بن سعيد بن قلويه الرقِّي.

وروى عنه: أبو القاسم عمر بن أحمد الواسطي (الخطيب)، وأبوبكر محمد بن داود بن مصلح العَسْقَلَاني، وأبو محمد إسماعيل بن رجاء العسقلاني، وعبيد الله بن سلمة بن حزم المُكْتب، وأبو محمد عبد الله بن عمر بن العباس العَدَوي نزيل تِنِّيس.

قال أبوعَمرو عثمان بن سعيد الدانيُّ: سمعت إسماعيل بن رجاء يقول: كان أبو الحسين المَلَطي كثيرَ العلم، كثيرَ التصنيف في الفقه، وكان يتفقَّه للشافعي، وكان يقول الشعر ويَسرُّه ويُعْجَب به. قال: وسمعت إسماعيل يقول: توفي أبو الحسين المَلَطي بعسقَلان سنة ٣٧٧هـ. انتهى.

وروى ابن عساكر أحاديثَ في فضل ليلة النصف من شعبان بطريق أبي القاسم عمر بن أحمد الواسطي، عنه، ومولدُه مَلَطْية، ووفاته في عَسقَلَان، كما ترى.

---

(١) بناها المنصور العباسي، وهي تعرف اليوم بالرقة. (ز).

وذكر التاج ابن السبْكي ملخَّص ما في ابن عساكر ثم ساق حديثاً بطريق عمر بن أحمد الواسطي، عنه.

وقال ابن الجزري عن أبي الحسين المَلَطي: نزيلُ عسقَلان، فقيهٌ مقرىء، متقنٌ ثقةٌ، أخذ القراءة عرضاً عن ابن مجاهد، وابن الأنباري، وقرأ القراءةَ عنه عرضاً الحسنُ بنُ مُلاعِب الحلبي. وله قصيدةٌ عارض بها أبا مزاحمٍ الخاقانيَّ، وأولُها:

أقولُ لأهل اللُّبِّ والفضْل والحِجْرِ ... مقالَ مريدٍ للثواب وللأجرِ
وأسألُ ربِّي عَفْوَه وعطاءَه ... وطردَ دواعي العُجْبِ عنيَ والكِبْرِ
وأدعوه خوفاً راغباً بتذلُّلٍ ... ليغفرَ لي ما كان من سيء الأمر
وأسألُه عوناً كما هو أهلُهُ ... أعوذُ به من آفةِ القَوْل والفَخْر

ثم قال: مات بعسقلان سنة ٣٧٧هـ. انتهى.

ولم يذكُر المترجمون له نسبتَه إلى غير مَلَطية، وعسقلان، لكن الأصلَ المنقولَ عنه فيه نِسْبتُه طرائفياً أيضاً، نسبةً إلى بيع الطرائف الخشبية. وفي آخر الأصل المنقول عنه ما لفظه: «قال محمد بن إبراهيم بن القاسم الحُصَري البَغْراسي[1]: سمعت أبا علي محسنَ بنَ عبد الله الرملي قال: حدثني الشيخ الجليل أبو الحسين محمد بن أحمد المَلَطي الطرائفي العسقلاني». وبعد ذلك ما نصُّه:

«سمعَ جميعَ هذا الكتاب من أوله إلى آخره بقراءة يحيى بن الحسين بن يحيى البصري المعروف بالبَرْذَعي، على محمد بن إبراهيم بن القاسم الحصري البَغْراسي: الخَضِرُ بن جعفر المِصِّيصي غلامُ البلوطي، والحضورُ: محمد بن عمران الحنبلي

---

(١) نسبة إلى بَغْراس: بفتح فسكون، حصنٌ منيع على يمين السائر من حلب إلى أنطاكية بلِحْف جبل اللُّكَام في الجبال المُطِلَّة على بلادٍ كانت بيد ابن لَيُون، في أيام ابن الأثير. راجع «اللباب» و «قاموس» المجد. (ز).

البغدادي، وعلي بن سالم الأَذْرَعي، والخَضِرُ بن أحمد الدمشقي، وسُبَيع بن علي بن الحسن الدمشقي، وسمع من موضع البلاغ محسنُ بن طاهر بن الحسن الدمشقي، وخلف بن مسعود من أوله إلى آخره إلَّا الموضعَ بين البلاغين، وأجازَ لهما ما فاتَهما من ذلك في شهر ربيع الآخِرِ سنةَ أربعَ عَشْرَةَ وأربعمائة، فالحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على النبيِّ محمد وآله وسلَّم».

وبعد ذلك ما لفظُه:

(ونَسَخَ هذا فسمعَ هذا الكتابَ من أوله إلى باب ذِكْرِ المرجئة وفِرَقها ومذاهبها: محمدُ بنُ خلف بن حزم بن لَيُون بن سوار، بالجَيْدور بالحارة من خَلَف بن مسعود الأنصاري الأندلسي بمسجد أبي صالح[1] في رجب سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة).

وهنا انتهى ما في الأصل من التسميعات.

وقد بلغني أن الكتابَ نُشِر في الآستانة قبل سنين بعناية بعض كبار المستشرقين، بإرشاد عميدِهم المستشرق الكبير الأستاذِ الطائرِ الصِّيت البروفسور لويس ماسينيون الفرنسي، لكنني لم أظفر بنسخة منه، ثم عَزَم على نَشْره الأستاذُ البحَّاثة السيد عزت العطار الحسيني[2] ــ ناشرُ تلك الآثار الخالدة ــ فراجعني هو في دَوْره، واستعار مني نسختي من الكتاب، وطلب أن أكتبَ كلمةً عن الكتاب ومؤلِّفه، مع تعليقِ كُليماتٍ في مواضعَ من الكتاب، ففعلت نزولاً عند رغبته، داعياً لي وله بالتوفيق والتسديد، وفقنا الله وإياه لما فيه رضاه؟

القاهرة في ١٠ شوال سنة ١٣٦٨هـ. **محمد زاهد الكوثري**

---

(١) الذي تُنسب إليه الصالحية بدمشق، وهجرةُ الحنابلة إليها كانت سنة ٥٥١هـ عند استيلاء النصارى على بيت المقدس. (ز).

(٢) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥هـ.

كتب نادرة

العدد المطبوع ٥٠٠

قواعد عقائد آل محمد

(الباطنيّة)

للفقيه المؤرخ محمّد بن الحسن الدّيلمي اليماني

من علماء أوائل القرن الثامن الهجري

عرّف الكتاب وقدّمه للقراء

مولانا العلامة المحقق الكبير ، بقية السلف الصالح

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية سابقًا

روجع على أصل للنسخة الوحيدة المحفوظة فى مكتبة

جلالة مولانا الإمام المغفور له

يحيى حميد الدين اليمانى

الملك الشهيد

عنى بنشره ، وصححه ، ووضع فهارسه

السيد عزت العطّار الحسينى

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مذهب الباطنية وبطلانه

الحمد لله رب العالمين، وصلَّ الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن الجمعياتِ السرِّية لخصوم الإسلام من أخطر الفِرَق على عقيدةِ الإسـلام وحُكْمِ الإسلام منذ قديم، وهم يَتَلَفَّعون بغير أزيائهم، ويظهرون باديءَ ذي بدءٍ لكلِّ طائفة بما يَرْضَونه من المظاهر، يَتَراءَوْن بغير ما يُبْطِنونه، فيبدأون في بذر شُكُوكهم في نفوس من يَتَّصلون به على مراحل، من غيرِ أن يُفاجِئوه بما ينبذه عند أولِ سماعه، بل يتلطَّفون معه، ويتدرَّجون به على مدارج الخِداع، فيزيلون عن نفسه حرارةَ الدفاع عن المعتَقَد، وشُعور التضحية في سبيل الإسلام، فيبقى خاليَ القلب من الغَيرة والحماس للدين، فيكيِّفُون اعتقادَه على ما يَهْوَوْنَه، فيصبِحَ متقمِّصاً بقميص الإلحاد، نابذاً عقيدة التوحيد.

فها هو مذهبُ الباطنية قد امتلأتْ كتبُ التاريخ بأحداثهم الدامية، وفتنهم الطامية، في سبيل الحَيْلولة دونَ انتشارِ الإسلام على صفائه الأصلي، في الأصقـاع والبقاع، والسعيِ في زَعْزَعة عقيدة الإسلام، وإطفاءِ نور الإيمان في كثيرٍ من القلوب المريضة المنخَدِعة بتلبيساتهم الشيطانية، على أدوار وأطوار، منذ منتصفِ القرن الثالث الهجري، على توالي القرون، فترى نارَ فتنهم تَخْبو مرةً، وتَزْكُو مراتٍ، من تَعَامي الحكام، في بلاد الإسلام، عن الحركات الإلحادية، وقلةِ اهتمامهم بالروحيات إلى أنْ يستفحلَ الشرُّ، ويصبحَ قويَّ الجانب، بحيثُ لا يُمكنُ اجتثاث جُذوره بسهولة.

مع أن الواجبَ هو السهرُ الدائمُ على مداخِلِ الفساد في كِيان الإسلام، والقيامُ بهذا الواجب دائماً بكل اهتمام، للاحتفاظ بالقوة الإسلامية المؤدِّية إلى استرخاصِ المُهَجِ في سبيل إعلاء كلمة الله، والذَّوْد عن حِياض التعاليم الإسلامية، في العقيدة والعمل والخُلُق، التي فيها السعادةُ كلُّها، وإلاّ شَمِل الذُّلُّ والمهانة، وضاع الحَرْثُ والنَّسْل والكرامة.

وتَأَسُّسُ دولة العُبَيْديينَ في قَيروان، واستيلاؤهم على مصر، وحُكْمهم الإلحادي بها إلى أن قَضَى بطلُ الإسلام صلاح الدين الأيوبي على دولتهم الإلحادية بمصر، وتفرُّقهم أيدي سَبَأ، ثم أَخْذهم في النشاط: من المعروف عند كلِّ باحث، وبعد زوال دولتهم بمصر عادوا إلى الكُمون، فأمستْ جمعياتُهم العَلَنية سريةً كما كانت تُدَار شؤونُها في الخَفَاء؛ وأحداثُ القَرَامطة الباطنية في اليمن وإفريقية وبلاد مصر، وأرضِ الشام، والحجاز، والدَّيْلَم: اكتظَّتْ بها كُتُب التاريخ، وبعد أنْ ثَلَّ صلاح الدين عرشَهم بمصر تفرَّقوا في بلاد الله شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً منتظرين إلى يوم البعث، فَتَحْتَ ظلالِ الحرية العصرية، والسياسة الاستعمارية أَخَذوا في العهد الأخير ينتعشُون في الهند والسند وشرق إفريقية وجنوبها، ـ بل في مصر والشام ـ انتعاشاً غيرَ عادي.

ولهم جامعاتٌ في الهند لتخريجِ دعاةٍ يبعثونهم إلى شتى البلدان لنشْر الدعوة فيها على مراحلَ معروفةٍ متلفِّعين بغير أزيائهم، ومنتَهِزين فرصةَ غفلةِ الزمن حتى أصبحتْ شَبَكاتُ الدعاية إلى ما هم بسبيله في كل بُقْعة، وقد أصدر بعضُ أساتذة الجامعة المصرية ممن له صلةٌ مباشرةٌ بزعيم الطائفة، كتباً للإسماعيلية باسم البحث العلمي، واهتمامُ ذلك الزعيم أيضاً بشؤون الأزهر معروف، ومفاوضاتُه مع شيخه الأسبق منشورةٌ في بعض المجلاّت قديماً، ولذا يَرَى الباحثون أن هذا السَّعْيَ يَعْدُو حدودَ العلم والبحْث الجامعي.

وقد وردتْ في تقرير البعثة الأزهرية إلى الهند كلماتٌ تَسترعي الأنظار، كما

وردت في مجلة الأزهر، مقالاتٌ لبعض دُعاتهم، ففي مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٦هـ في ضمن تقرير البعثة وردَ ما نصُّه: «الإسماعيلية ينقسمون إلى قسمين: الأول البُهْرَة السُّليمانية، وهم أتباع «آغا خان» وهم في الهند وزنجبار والشام. وهم بقيةٌ من الطائفة التي كانت تُعْرف بالفدائيين (الحشَّاشين) قديماً، وعندهم أن «آغا خان» مقدَّس، وما يَمَسُّه من إناءٍ أو غيره يصير مقدَّساً، ويتنافسون في اقتنائه، وله على أتباعه إتاوةٌ، ولا يردُّون له أمراً. والثاني: البُهْرَة الداودِيَة، وهم أتباع «مولانا (هكذا) طاهر سيف الدين» ويقيمون ببومباي وكَرَاتشي وجبل حَرَاز باليمن وبعض جهات زنجبار، ومولانا (هكذا) طاهر سيف الدين صاحبُ كلمةٍ نافذة عليهم، وهو عندهم معصومٌ لا يُخطىء، ولا يُسْأَل عما يفعل، وهو يُدير أوقاف الفرقة ويتصرَّف فيها كيفما يشاء، وله على أتباعه إتاوةٌ معيَّنة، والبَوَاهر يُسْهِمون له في ميراث الأموات وهو ــ في فرقته ــ عالم متينٌ قلَّ أنْ يُوجَد مثلُه».

وفيها أيضاً: «معهد البحوث الإسلامية ببومباي: ومن الجمعيات العظيمة الأثر أيضاً «معهد الأبحاث الإسلامية ببومباي»، ويقومُ بالعمل فيه شباب منظَّمون من المسلمين المثقفين، وقد اتصلوا بنا وذاكرونا في نواحي نشاطهم، وهم وإن كانوا من شباب طائفة الإسماعيلية، إلَّا أنهم يبحثون عن حقيقة الإسلام[1] وروحه السامي، ولا يتقيَّدون في بحثهم بنِحْلة خاصة، وهم يعملون على إظهارِ كلِّ مكنون علميٍّ ــ من تراث المسلمين ــ بترجمة الكتب النافعة في علوم الكون: كتاريخ ابن خلدون، وقد تقدَّم بعضُ أعضاء هذه المؤسَّسة بالرغبة في أن تُوَجَّه إليهم الدعوة لحضور العيد الألفي للأزهر» كما في المجلد الثامن من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٦هـ، ص ٥٩٠.

ومَنْ علم مبلغَ تَفَاني البُهْرَة في المحراب القديم للأزهر، مع العلم بمعتقد الإسماعيلية في كتاب «أصول الدين» و«الفَرْق بين الفِرَق» وكلاهما لعبد القاهر

---

(١) هل هناك حقيقةٌ للإسلام سريةٌ ليُبْحَثَ عنها في لجان هؤلاء؟! (ز).

البغدادي و«التبصير في الدين» لأبي المظفَّر الإسْفَرايِني و«الفِصَل» لابن حزم، وغيرها يَرَى في كلمات البعثة هذه ما يَنْبو عنه السمْع.

وطائفةُ الإسماعيلية ليستْ لها أيةُ صلةٍ بالإسلام، بل هم من أخطر أعداء الإسلام، كما أنهم أدعياءُ في النَّسَب الفاطمي عند علماء الأنساب وثقات المؤرِّخين، كما تجدُ شرحَ ذلك في تاريخ أبي شامة، وتاريخ ابن كثير، و«كشف أسرار الباطنية» لابن مالك الحمَّادي وغيرها من كُتُب أهل التحقيق.

ويقولُ المسعودي في «التنبيه»: «وردَّ عليهم ــ أي الباطنية ــ آخرون مثل قُدَامة بن يزيد النعماني، وابن عَبْدَك الجُرْجاني، وأبي الحسن بن زكريا الجرجاني، وأبي عبد الله محمد بن علي بن رزام الطائي الكوفي، وأبي جعفر الكلابي الرازي وغيرهم، فكلٌّ يصفُ من مذاهبهم ما لا يَحْكيه الآخر...». اهـ. وكنتُ رأيت قطعةً جيدةً من كتاب ابن رزام بين كتب الأستاذ حمدي السَّفَرْجَلاني، ولا أدري أين استقرَّتْ هذه القطعة فيما بعد؟

ولعلماء أصول الدين ــ شَكَرَ الله سعيَهم ــ همةٌ عظيمة، وعملٌ مبرور في كشف الستار عن وجوه مَسْعَاهم في كلِّ دورٍ، صَوْناً للتعاليم الإسلامية حيثُ ألَّفوا مؤلفات خالدةً في ذلك، وسَبَقَ أنْ قام الأستاذ البحاثة السيد محمد عزت العطار الحسيني بنشر كتبٍ متخيَّرة منها، مثل «كشف أسرار الباطنية» لابن مالك الحمَّادي، وكتاب «التنبيه والردُّ على أهل الأهواء والبِدَع» لأبي الحسين الملَطي، و«الفَرْق بين الفِرَق» لعبد القاهر البغدادي، و«التبصير في الدين» لأبي المظفَّر الإسْفَرايِني، وفيها كثيرٌ من شَرْح أحوال الباطنية التي تَتَسمَّى بالإسماعيلية، وفيها ما يدلُّ أيضاً على أن صلتَهم بالإسلام صلةُ الساعي في هَدْمه، كما أنهم أدعياءُ في نسبهم المزعوم عند أهل التحقيق. وفي رسالةِ «مَن عِبَر التاريخ»[1] أيضاً نُبَذٌ من أحوالهم

---

(١) رسالة لطيفة الحجم، غزيرة العلم، من مؤلَّفات صاحب هذه المقدِّمات، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، طُبعت في حياته، وصوِّرت بعد وفاته، وأُعيد طبعها بمصر من قريب.

وأراد الأستاذ العطّار علاوةً على ما سبق أن يُهْدِيَ الآن إلى المكتبة العربية ما يكونُ إكمالةً لهذا البحث، بطبع «بيان مذهب الباطنية وبطلانه» من كتاب «قواعد عقائد آل محمد» تأليف محمد بن الحسن الدَّيْلَمي اليماني، من رجال أوائل القرن الثامن الهجري، وكان الدَّيلميُّ فرغ من تأليف هذا الكتاب سنة ٧٠٧هـ.

وكان بعضُ المستشرقين ظَفِر بالقسم الخاص بالباطنية، من النسخةِ الوحيدةِ من هذا الكتاب، المحفوظةِ في مكتبة جلالة مولانا الإمام المغفور له يحيى حميد الدين اليماني الملك الشهيد ــ تغمَّده الله برضوانه ــ وطَبَعَه في الآستانة، لكن التهَمَتْ أعدادَه كارثةٌ لم يُمْكِن التوقِّي منها، فلم يَصِلْ إلى أيدي الباحثين إلَّا عددٌ قليل جداً من نُسَخه، فأصبح الكتابُ في حكم ما لم يطبع، فنشكُر الأستاذَ العطار على هذه الهمَّة الجديدة باسم العلم، وفي ذلك إكمالةٌ للبحث المذكور حقاً.

والدَّيلمي يقول في مفتَتَح البحث: «وقبل الاشتغال ببيان مذهبهم نذكُر طرفاً من مذهب الغُلاة والمفوِّضة، لأنهم منهم أيضاً؛ وذلك أن أصولَ مذهب الغُلاة والمفوِّضة والباطنية من الإسماعيلية والإمامية الاثنيْ عَشْرية مختلِطةٌ بعضها ببعض في كثيرٍ من المسائل، ولذلك قيل: الإمامية دِهْليز الباطنية؛ لأن الكلَّ دخلوا في الشيعة من جهتهم، وكلُّهم يَدَّعون التشيُّع ويَغْلُون في الدِّين، ويخرجُون من طريق المسلمين».

ثم قال: «إن الغُلَاة على ثلاث فِرَق؛ فرقةٌ منهم قالوا: إن الله ظَهَر على صورته التي كان عليها لـم يزَلْ، وفرقةٌ قالوا: إن الله تعالى فوَّض أمرَ العالمَ إلى الأئمة، وهم يَخلُقون ويَرزقُون، ويُميتون ويُحْيون، ويبعثون، ويعذِّبون ويُثيبون، وقال قوم منهم: عليٌّ هو الله، وفرقةٌ منهم قالوا: إنه ليس بإلَه، لكنه رسول الله، غَلِطَ جبريلُ فجاء إلى محمد».

ثم تكلَّم إجمالاً عن مذهب الباطنية وواضعيه، وألقابه وحِيَلهم التِّسْع، وقولهم في العقائد والشرائع، ومراتبِ استدراجهم إلى دعوتهم، ووجوهِ تظاهُرهم لكل فريق

بما يخدَعهم، ثم ذَكَر تفصيلَ ذلك كلِّه وحِيَلَهم التي عوَّلوا عليها في الدعوة إلى مذهبهم من تَفَرُّسٍ وتأنيسٍ، وتشكيكٍ وتعليق، ورَبْطٍ وتدليس وتأسيس، وخلع وانخلاع، ووجوهِ تخرُّصِهم في العالَم، والإنسان، وإله العالمين، والنبوات، والمعجزات، والقرآن، والإمامة، والمعاد.

ثم تأويلهم لكلمتَي الشهادةِ، والعبادات وتأويلهم للمحرَّمات الشرعية، والآيات، والأحاديث، وحروف المعجم، ثم إبطالِ وجوهِ تأويلاتهم، والفَرْق بين التأويل الصحيح والفاسد، وإبطالِ قولهم بالباطن، والوجوهِ الدالة على كُفْرهم، وحُكم الشرع فيهم وفي أولادهم، إلى غير ذلك من عناوين في سَرْدِها طولٌ.

وقد بَنَى الديلميُّ بيانَه على ما رآه في كتب الإسماعيلية أنفسهم، وفي كتابـي ابن مالك الحَمَّادي، والشَّريف يوسف الحُسَيني اللذَيْن كانا دَخَلا المذهبَ ثم خرجا وكَتَبا ما يُحذِّر المسلمين من الانخداع بهم، واستفاد المؤلف أيضاً من «الحُسَام البتَّار في الردِّ على القَرَامطة الكفار» تأليف الفقيه حميد المحلِّي اليماني المتوفَّى سنة ٦٥٣هـ.

والحاصلُ أن هذا الكتاب له أهميةٌ خاصةٌ في إكمال البحث عن هذه النِّحْلة الزائفة، تحذيراً للمسلمين منهم، وكم لهم من فروعٍ على توالي القرون في شتى البلدان بأسماءٍ مختلِفة عن مسمى واحد، كالحروفية أتْباعِ فضل الله الأستر آبادي المقتولِ في عهد تَيْمُورْلَنك.

وللفخر أبي محمد عثمان بن عبد الله بن الحسين العراقي من رجال القرن السادس الهجري كتابٌ سماه «الفِرَق المفترقة بين أهل الزَّيغ والزندقة» يبني فيه ردوده على ما رآه بنفسه في كتب الإسماعيلية أنفسِهم، وأما ردودُ الديلمي عليهم فغيرُ قاصرةٍ على ذلك، كما سبق.

وكتابُ أبي محمد العراقي هذا في حِيازة المؤرِّخ العراقي الأستاذ المحقق عباس العزاوي حفظه الله، ونسخةٌ منه محفوظة في مكتبة السُّلَيمانية بالآستانة تحت رقم (٧٩١)، ونسخة أخرى منه محفوظة في مكتبة عاطف بالآستانة أيضاً تحت رقم

(١٣٧٣) باسم «مختصر في عقائد الثلاث والسبعين فرقةً».

وكتبُ الإسماعيليةِ أنفسِهم يجري طبعُها في القاهرة والهند بهمَّة ونشاط في المدة الأخيرة، على مراحلَ، تهيئةً للنفوس على تَقَبُّلها، ومَنْ لا يعرفُ وجوهَ تقيَّتهم وتفنُّنهم في التظاهر بخلاف ما يُبْطِنونه: ربما يَنْخَدِع ببعض ما حَوَتْه من الآراء، فأصبح من الضروري نشرُ الكتب المؤلفة في الرد عليهم، ليطَّلعَ عليها القراء، صَوْناً لهم من أن يقعوا في أفخاخ هؤلاء.

وأنت تَرَى في بعض الكُتُب المنشورة لهم حديثاً سُخْرِيةَ داعي الدعاة من المجسِّمة والمتكلِّمين في آنٍ واحد في باب الصفات، فربما يظنُّ مَنْ رأى ذلك أن داعيَ الدعاة عنده في المسألة حقيقةٌ ناصعةٌ غيرُ التشبيه المطلَق، والتنزيه المطلَق، لكنه لم يصرِّح بها لكونها مضنوناً بها على غير أهلها.

مع أن مراده أن الإلّه ــ جلَّ شأنه ــ كان منزَّهاً، بمعنى أنه كان مذكوراً بالسُّلوب قبل أن يحلَّ في إمام من أئمتهم، وبعد حُلُوله فيه أصبحَ له يَدٌ ورِجْلٌ ووجه وساقٌ وأصابع، إلى غير ذلك من الأعضاء، لأن للإمام كلَّ ذلك، وقد حلَّ فيه الإلّه ــ تعالى الله عن ذلك ــ فيكون إطلاق التجسيم وإطلاقُ التنزيه مما يَسْخَر منه داعي الدعاة في آنٍ واحد كونِ ذِكْرِهم الإلّه بالسُّلوب فقط نفياً له، كما يَعلَم ذلك من اطَّلع على كلامهم في باب الصفات.

ولهم سَخَافاتٌ من هذا القبيل مما لا يقبلُه إلَّا كلُّ غِرٍّ مَخْلول، أو غُمْرٍ مرذول، لكن البشر لا يخلُو من أغرارٍ وأغمار، يعتنقونَ مثلَ تلك السفاسف في كثير من الأقطار، على تَوَالي الأدوار، فموالاةُ الردِّ عليهم من الواجب المحتَّم على عُهْدَة حُرَّاس دين الله، والباحثُ المستقصي يجدُ في هذا الكتاب ما لم يَرَه في كتابٍ سواه في هذا الموضوع، فيزدادُ تبصُّراً، والله وليُّ التوفيق؟

في ٢٩ ربيعٍ الآخِر سنة ١٣٦٩هـ. **محمد زاهد الكوثري**

المقدمات الخمس والعشرون

في إثبات وجود الله ووحدانيته وتنزهه من أن يكون جسماً أو قوة في جسم

من دلالة الحائرين

تأليف

أبي عمران موسى بن ميمون

الفيلسوف الإسرائيلي القُرْطبي

المتوفَّى سنة ٦٠٥ هـ

وشرح تلك المقدمات ٠

للحكيم البارع الرئيس أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد التبريزي

من رجال منتصف القرن التاسع الهجري

صحح الكتاب وقدم له

محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا

عفي عنه

في جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، وخاصةً على فخر رسل الله سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد، وآله وصحبه السادة القادة الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

قبل التحدُّث عن موسى بن ميمون الفيلسوفِ الإسرائيلي، وكتابِه «دلالة الحائرين» أريدُ أن أُشير إشارةً عابرةً هنا إلى رجالٍ من اليهود، عُرِفوا في مطاوي التاريخ الإسلامي، بما أثاروا على طول التاريخ في البلاد الإسلامية من أحداثٍ يجبُ استذكارُها، لما في ذلك من عِبَر تدعو إلى اليقظة والتبصُّر.

فمن هؤلاء عبد الله بن سَبَأ المعروف بابن السوداء اليماني؛ كان يتعثَّر في أذياله في سبيل الركْض وراءَ إثارةِ فتنٍ بين الصحابة رضي الله عنهم متنقِّلاً بين اليمن والحجاز، والبصرة والكوفة، ومصر والشام، للدسِّ وتَعكير الصفاء بين المسلمين في عهد عثمان وعلي رضي الله عنهما، أيامَ كان المسلمون ما خَبَروا أساليبَ الماكرين، وطُرُقَ فِتنِ الفاتنين، من قومٍ بُهْتٍ أهلِ غدر وكذب وفجور، على ما في صحيح البخاري وغيره.

ونتائجُ تلك الفتن ماثلةٌ أمامَ كلِّ باحث، مدوَّنةٌ في كتب ثقات المؤرِّخين، من علماء هذه الأمة، من أمثال: ابن أبي خَيْثَمة، وابن جرير، وابن عساكر، وابن السَّمعاني، وابن الجوزي، وابن الأثير، وابن كثير، والمَقْريزي، وغيرهم، فضلاً

عما هو مدوّنٌ في كتب النِّحَل المؤلَّفة على تَوالي القرون.

رغمَ محاولةِ بعض المُسَفْسِطين من أبناء اليوم إنكارَ وجودِ شخص يقال له عبد الله بن سَبَأ، فضلاً عن أن يكون أحدثَ تلك الأحداث، ضارباً أقوالَ هؤلاء القادة السادة عُرْضَ الحائط، فيما يَمَسُّ بني العمومة ــ والعِرقُ دسَّاس ــ وشأنُ هذا الصنفِ من الكُتَّاب شأنُ من يَنْفي صلةَ إسماعيلَ عليه السلام بمكة، وشأنُ من يُنْكِر وجودَ شخص يقال له عيسى ابن مريم عليهما السلام، في محاولة إنكار الشمس في رابعة النهار. وسيفُ بن عمر التميمي الذي ساق ابنُ جرير أنباءَ ابن سبأ بطريقه ضعَّفه أناسٌ إلاّ أنه ممن تُوفي في عهد الرشيد، فيكونُ من أقدم من أَلَّف في التاريخ في الإسلام، فإذا انفرد بخبرٍ يناقِضُ روايةَ الآخَرين في التاريخ أثَّر فيه تضعيفُ المضعِّفين، فنتوقَّف في روايته باحثين عما يُمكن أن يكون له في تلك الرواية من غَرَض خاص، كما فعلنا في أخباره عن حروب الردَّة التي ربما يكونُ انفراده فيها بما يخالفُ رواية الآخرين ناشئاً من عَطْفه على بني أعمامه بني تميم الذين سَلَّ عليهم خالد بن الوليد السيفَ.

وليس في أنبائه عن ابن سَبَأ مثلُ هذه التُّهمَة، ولا هو انفردَ فيها بما هو يناقضُ رواية الآخَرين فيها، والفتنةُ كانتْ قائمةً في ذلك العهد فلا بدَّ لها من مدبِّر، وقد ذكَره مَنْ ذكره من غير أن يتَّهمه أحدٌ من مؤرِّخي الإسلام في عصره وبعد عصره بالكذب في هذا الخبر خاصةً، بل تابعه مَنْ بعده بتسجيل خَبَره من غير إنكار.

وقد انكشفَ السِّتر عن فِتَنِ ابنِ سبأ في عهد علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، ولـم ينفـردْ بأنباء تلك الفتن في عهده كرَّم الله وجهه، وفتنُ العهدَيْن متواصلةٌ، فماذا يكون وجهُ استبعادِ أن يكون هو مدبِّرَ الفتن في عهد عثمان رضي الله عنه أيضاً؟ ففتنُهُ في العهد اللاحق إكمالةٌ لفتنةِ في العهد السابق. والشيءُ من مَعْدِنه لا يُستغرَب، ومَسْعَى قومِه في الفتن طولَ التاريخ حقيقةٌ ملموسةٌ لا يتجاهلُها إلاَّ من هو ضالعٌ معهم في آخر الزمن، وقد عرفهم الناسُ في كلِّ دور، بأنهم أهلُ مَكْرٍ وغَدْر ــ كما

سبق ـ . فاستبعادُ سَعْي ابن سَبَأ في الفتنة في عهد عثمان بعد اعتراف مثل جولد زيهر اليهودي بذلك يكون تحزُّباً لليهود فوق اليهود أنفسهم، وسيفُ بن عمر من رجال جامع الترمذي، فلا يُستغنَى عن أنبائه كما لا يُستغنى عن أنباء الواقدي حينما لا تكون التُّهَمة قائمة.

وابنُ سبأ هذا هو الذي ابتدع عقيدةَ الرَّجْعة بعد الموت في الدنيا لعلي كرَّم الله وجهه ولغيره من الأئمة، والقولَ بتناسُخ الأرواح وتَقَمُّصها في الأجساد ـ كما هو المتوارَث في تلمود اليهود ـ وكان يزعم أن علياً لم يُقْتل، وأنه حيٌّ، وأن فيه الجزءَ الإلٓهي، وأنه هو الذي يجيءُ في السحاب، وأن الرَّعْدَ صوتُه، والبرقَ سَوْطُه.

ومن ابن سبأ هذا تَشَعَّبت أصنافُ الغُلاة من الرافضة، وعنه أخذوا القول بحلول الجزء الإلٓهي في الأئمة بعد علي كرَّم الله وجهه، كما في «خِطط» المقريزي (١٨٢/٤)، وهو مذهب ملاحدة الإسماعيلية العُبَيْديين ـ حكّام مصر قبل الأيوبيين ـ وادِّعاؤهم النسَبَ الفاطميَّ بعد اعترافِ من اعترفَ منهم بأن انتماءَ عبيد الله ليس بِولاديٍّ استقراريٍّ، بل بالاستيداع: مَجْلبةٌ لهُزءِ الهازئين.

فما دعواهم النسبَ الزكيَّ إلَّا إفكٌ وزورٌ عند أمثال: ابن رزام، والباقلّاني، وعبد القاهر البغدادي، وابن السمعاني، وأبي الحسين القُدوري، وأبي حامد الإسْفَرايني، وابن الأكفاني، وأبي الطيب الطبري، وأبي عبد الله الصَّيْمَري، والمرتَضَى، والرضي، وابن الأزرق، وابن الجوزي، وسِبْطه، وابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والشمس السخاوي، والشمس ابن طولون، وغيرهم.

واستبعادُ ابن الأثير استنكارَ نسبِهم وَهْمٌ مجرَّد ـ وله أوهامٌ معدودة ـ وابنُ خلدون منحرفٌ عن أهل بيت الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، فينشرحُ صدره لعَزْوِ تلك المخازيَ إلى الذين ينتمون إلى فاطمة عليها السلام، كما يقول ابن حجر وغيره، ولكنْ هذا اتهامٌ فظيع، ولعل هذا من أغلاطِه المعروفةِ بدون أن يَحمِل بين

ضلوعه مثلَ هذا الحقد الكمين. ويُرْمَى المقريزيُّ بالانحياز إليهم لظنه أنه منحدِرُ النسبِ منهم، كما ذكره السخاوي في ترجمته.

ولا مانع من أن يكونَ هؤلاء الثلاثة غلِطوا في الرأي، وكم لهم من أغلاط ليس هذا موضعَ شرحها، ولا يُتَصوَّرُ أن يكون جمهور أهل العلم غلطوا وأصاب هذا الشاذ أو ذاك الشاذ.

قال أبو شامة الحافظ في «أزهار الروضتين في أخبار الدولتين»: «ولم يكونوا فاطميين، وإنما كانوا يُنْسَبون إلى عبيد ــ وكان اسمه سعيداً ــ وكان يهودياً حداداً بِسَلَمْيَةَ» ــ بحمص في الشام ــ . وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/٢٦٧): «وكان أولُ من ملك منهم المهديَّ وكان من سَلَمية حداداً، وكان يهودياً فدخل بلاد المغرب، وتَسمَّى بعبيد الله، وادَّعى أنه شريفٌ علوي فاطمي، وقال عن نفسه: إنه المهدي».

وعن فقيه العُبيديين يعقوبَ بنِ كلِّس يقول ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: «كان يهودياً من أهل بغداد، خبيثاً ذا مكر، وله حِيلٌ ودهاء، وفيه فطنة وذكاء» إلى أن ذكر كيف أسلم طَمَعاً في الوزارة.

وعن فقيههم الآخَرَ النعمانِ القيروانيِّ يقول الذهبي في «تاريخ الإسلام» الكبير: «وتصانيفُه تدلُّ على زَندقته وانسلاخِه من الدِّين، أو أنه منافقٌ نافقَ القوم، كما وَرَدَ أن مغربياً جاء إليه فقال: قد عَزَم الخادمُ على الدخول في الدعوة ــ يعني دعوةَ ملاحدة الإسماعيلية ــ فقال: ما يحملُك على ذلك؟ قال: الذي حَمَل سيدَنا. قال: يا ولدي! نحن أَدْخَلَنا في هواهم حَلواهم، فأنت لماذا تدخل؟».

وفي «العبر» للحافظ الذهبي و «شذرات الذهب» لابن العماد (٣/٤٧): «النعمان بن محمد بن منصور القيرواني القاضي أبو حنيفة الشيعيُّ ظاهراً، الزنديقُ باطناً، قاضي قضاة الدولة العبيدية، صَنَّف كتاب «ابتداء الدعوة» وكتاباً في فقه

الشيعة وكتباً كثيرةً تدلُّ على انسلاخه من الدين، يبدِّلُ فيها معانيَ القرآن ويحرِّفها. مات بمصر سنة ٣٦٣هـ في رجب، وولِّي بعده ابنه».

وقال ابن كثير في «تاريخه» (١١/٢٨٤): «وقد سلَّم المعزُّ ـ باني القاهرة ـ أبا بكر النابلسيَّ العابدَ المشهورَ ليهوديٍّ ليسلَخه، فجعل يسلَخُه وهو يقرأُ القرآن! قال اليهودي: فأَخذَتْني رِقَّة عليه، فلما بلغتُ تِلقاء قلبه طعنتُه بالسكين فمات، رحمه الله، فكان يقال له: الشهيد، وإليه يُنسَبُ بنو الشهيد من أهل نابُلُس إلى اليوم، ولم تَزَلْ فيهم بقايا خير».

فيُعلَم من ذلك أن سَدَا دولة العبيدين ولُحْمتها: اليهوديةُ نسباً ونِحْلةً، ولحق بهم في أواخر أيامهم موسى بنُ ميمون الفيلسوفُ اليهودي، فلقي منهم كلَّ تكريم، لكن لم تَطُلْ أيامُ هنائه بهم، حيثُ انطوتْ صحيفتُهم على يد بطل الإسلام صلاح الدين الأيوبـي رحمه الله.

بَيْدَ أن موسى بنَ ميمون تمكَّن من الاحتفاظ بمنزلته في عهد صلاح الدين وأبنائِه بفضل القاضي الفاضل وتقديرِه لحِذْقِه في الطبِّ حتى حَمَاه ممن حاول التمهيدَ للفَتْك به بادِّعاء «أنه كان أسلَم بالأندلس ثم تَهَوَّد بمصر»، قائلًا له: «ما صحَّ إسلامه هناك لأنه كان مُكْرَهاً». وقال ابن كثير في «تاريخه» (١٢/٢٦٧): «كانوا من أغنى الخلفاء، وأجبرهم، وأظلمهم، وأنجسَ الملوك سيرةً وأخبثهم سَرِيرةً».

وقد ألَّف أبو شامةَ الحافظ فيهم كتابه «كشف ما كان عليه بنو عُبيد من الكفْر والكذِب والمكْر والكَيْد»، كما ألَّف قبله القاضي أبو بكر الباقلَّاني «كشف الأسرار وهتك الأستار» في الردِّ على كتاب «البلاغ الأعظم والناموس الأكبر» لبعض قُضاة العُبيديين بمصر، وكان الباقلانيُّ يقول عنهم: «هم قوم يُظْهِرون الرَّفْض، ويُبطنون الكفر المحض»، والذين يُنَوِّهون بهم من غيرِ نظرٍ إلى الحقائق هم الذين يَسْعَون في إحياء ذكرى أمثال المتنبـي وأبي العلاء! كأنهم يرمون بذلك إلى التنويه بالإلحاد والملحدين، ولله في خلقه شؤون.

ومن اليهود الذين لهم فتنٌ في التاريخ أبو عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني، المعاصر للمنصور العباسي، وإليه تُنسب طائفة العيسوية من اليهود. كان يقول: إن محمداً صلَّى الله عليه وسلَّم نبيٌّ مرسَلٌ، لكن إلى العرب خاصة، وكان يُريد بذلك إفسادَ ما بين العربِ وغيرهم، ليحُلَّ عُرَى الإخاء الإسلامي بين المسلمين ويقضيَ على الإسلام، مع أنه صلَّى الله عليه وسلَّم مبعوثٌ إلى كافة الناس بشيراً ونذيراً بنصِّ القرآن الحكيم، والله سبحانه يقول: ﴿إنما المؤمنونَ إخوةٌ﴾ و ﴿إن أكْرمَكم عند الله أتقاكُم﴾، وفي الحديث الشريف: «إن ربَّكم واحدٌ، وأباكم واحد، فلا فضلَ لعربي على عجمي، ولا لأحمرَ على أسودَ إلَّا بالتقوى»، وفي صحيح البخاري بسنده إلى عمر رضي الله عنه أنه قال: «أبو بكرٍ سيدُنا، أعتقَ سيدَنا» يعني بلالاً. وبعد قولِ الله وقولِ رسول الله وقولِ مثلِ عمر رضي الله عنه لا يَنْخَدع بمكْر ذلك اليهودي إلَّا من انطمستْ بصيرتُه، وتاه في مَهَامِهِ الجاهلية الأولى. فنسأل الله الصون.

ولكثيرٍ من اليهود في البلاد الإسلامية براعةٌ في الطبِّ والفلسفة، ولثلاثةٍ منهم أعمالٌ خاصةٌ تَهُمُّ المشتغلين بشؤون الإسلام فنلفتُ إليهم الأنظار، وهم ابن مَلْكَا، وموسى بن ميمون، وابن كَمُّونة.

فالأخيرُ: هو عزُّ الدولة سعدُ بن منصور البغدادي المتوفَّى سنة ٦٨٣هـ، ملحدٌ صريحٌ ألَّف «تنقيح الأبحاث عن الملل الثلاث» تعرَّض فيه للنبوة محاولاً أن يقضي على الأديان الثلاثة قائلاً: عليَّ وعلى أعدائي! لكنْ قَضَى على نفسه من غير أن يقضيَ على الأديان، حيثُ ثار الناسُ عليه ببغداد وهَمُّوا بقتله إلَّا أنه وجد من يُهَرِّبه في صندوق إلى الحِلَّة، فأقام عند ابنه هناك أياماً ثم أدركه الموتُ جامعاً بين الخسرانين، كما يُعْلَم مما ذكره المؤرخ الكبير عبد الرزاق الفُوَطي في ص ٤٤١ من كتابه: «الحوادث الجامعة في المائة السابعة».

ومن مُريدي هذا الملحد في آخر الزمن جميل الزَّهاوي ــ سبحان من يخرج

الميت من الحي! ــ وكان يفتخرُ بكتابٍ لابن كَمُّونة محفوظٍ عنده، وكذا الرُّصافي المعروف.

وقد ردَّ على كتاب ابن كمونة الإمامُ الأصوليُّ الفقيه النظّار مظفَّر الدين أحمد بن علي بن تَغْلِب الساعاتي البغدادي المتوفَّى سنة ٦٩٤هـ بكتاب سماه «الدرُّ المنضود في الردِّ على فيلسوف اليهود». ولابن كَمُّونة عدَّةُ مؤلَّفاتٍ في المنطق والفلسفة، منها «شرح التلويحات» للشهاب السُّهْرَوَرْدي المقتول.

وأما ابن مَلْكَا فهو مؤلِّف «المعتَبر» و«التعبير»: أبو البركات هبة الله بن مَلْكا البغدادي المتوفَّى سنة ٥٤٧هـ عن ثلاث وتسعين سنة ــ ولا «عليّ» في نَسَبه[1] ــ قَضَى معظمَ حياته وهو متظاهِرٌ بيهوديته، إلى أن قال فيه أبو القاسم علي بن أفلح العَبْسيُّ الشاعر:

لـنـا طـبـيـبٌ يـهـوديٌّ حـماقـتُـه	إذا تـكـلَّم تـبـدو فِيـه مِـنْ فِيـهِ
يَتِيـه والـكلبُ أعـلَى مـنـه منـزلـةً	كـأنـه بَـعْـدُ لم يَخْـرُجْ من الـتِّيـهِ

وكان يتمثَّلُ بها أبو الحسن بن التلميذ الطبيبُ النصرانيُّ المنافِسُ له، وفيهما يقول البديع الأسْطرلابيُّ:

أبـو الحسنِ الـطـبيبُ ومُـقْـتَـفِـيـه	أبـو الـبركـاتِ في طَـرَفَي نـقـيضِ
فـهـذا بـالـتـواضـع في الـثُّريـا	وهـذا بـالـتـكـبُّر في الحـضـيض

ولما سمع ابن مَلْكا قولَ ابن أفلح فيه علم أنه لا ينال تَبجيلاً بالنعمة التي أغدقَها عليه الملك السَّلْجوقي إلّا بالإسلام، فأسلم في الظاهر، والله أعلم بما في قلبه. وفي سبب إسلامه روايات.

قال الظَّهير البيهقي: لما أخذ ابن مَلْكا في مَصَافِّ المسترشِد بالله والسلطان

---

(١) يريد المؤلف رحمه الله أن بعضهم نَسَب المترجَم: هبة الله بن علي بن ملكا، والصواب خلافه. وفي عبارته أيضاً تورية.

مسعود (يعني سنة ٥٢٩هـ) وقَرُب حَيْنُه أسلم في الحال وكان من قبل يهودياً فَنَجا من القتل، وحَسُن إسلامه.

وفي رواية الصَّفدي: أن ابن مَلْكا دَخَل على الخليفة المستنجد فقام الحاضرون سوى قاضي القضاة، فإنه لم يَقُم فقال: يا أمير المؤمنين إنْ كان القاضي لم يُوافق الجماعةَ لكوني على غير ملَّته، فأنا أُسْلِم ولا يَنْتَقِصُني، فأَسْلَمَ. اهـ. لكن الخليفة الذي دخل عليه ابن مَلْكا لا يمكنُ أن يكون المستنجد، لتأخُّر تولِّيه الخلافةَ عن وفاة ابن ملكا.

ويقول ابن الزَّاغُوني: إنه كان في صحبة السلطان محمود ببلاد الجبل، وكانت زوجتُه الخاتونُ بنتُ عمِّه سَنْجَر ــ وكان لها مُكرِماً محباً معظِّماً ــ واتفق أنْ مرضتْ وماتتْ، فجزع جزعاً شديداً، ولما عاين أبو البركات ذلك الجَزَع من محمود خاف على نفسه من القتل، إذْ هو الطبيب، فأسلم طلباً لسلامة نفسه. اهـ. والله أعلم.

وقال أبو حيان في «البحر» (٣٥٧/٨): وأما صاحب «المعتبَر» فهو يهوديٌّ أظهر إسلامه، وهو منتحِلٌ طريقةَ الفلاسفة. اهـ.

وقد أُوتي ذكاءً وحسنَ بيان مع مكرٍ بالغ، وشَغَبٍ ملبِّسٍ، يَدُسُّ بهما في غُضون كلامه ما ورثه من عقيدة التشبيه من نِحْلته الأصلية، فَيَرُوجُ تلبيسُه على مَنْ لم يؤتَ بصيرةً نافذةً تجلُو الحقائق، يتظاهرُ بالردِّ على الفلاسفة في بعض مباحثِ المنطق والطبيعيَّات والإلهيَّات، فيكونُ ذلك سبباً لرواج شَغَبه عند بعض محدِّثي الحَشَوية في تجويز حلول الحوادث في الله سبحانه.

وأين تَغَيُّر صفةِ العلم وصفةِ الإرادة الحقيقيتين من تجدُّد تعلُّقِهما الاعتباريِّ البَحْت؟ فإن الأولَ يُوجِب تغيُّر الموصوف، بخلاف الثاني.

ومما يقولُه ابن مَلكا في «المعتبَر» في (٤٥/٣): «والتنزيهُ عن الإرادة الحادثة: كالتنزيه عن الإرادة القديمة في كونه محلاً لها، لكنْ لا وجهَ لهذا التنزيه».

وقال في (٧٧/٣) عند تحدُّثه عن تغيُّر الإدراك بتغيُّر المُدْرَكات: «وذلك مما

لم يَبْطُلْ بحجَّة، ولم يُمْنَعْ ببرهان، ونَفْيُه من طريق التنزيه والإجلال لا وجه له، بل التنزيهُ من هذا التنزيه، والإجلالُ من هذا الإجلال: أولى».

وأفاض في (٣/٨٣) في الردِّ على القائلين بوجوب التنزيه عن تغيُّر العلم، لكنْ بنوعٍ من التَّعْمية تَهَيُّباً من الوسط الإسلامي الذي يعيشُ فيه، مع أن حلولَ الحوادثِ في ذاتِ الله محالٌ عند المتكلمين والفلاسفة في آنٍ واحد، بل بحلولِ الحوادثِ في العالَم استدلوا على حدوث العالَم، فكيف يُسْتَجازُ ذلك في مُبْدِع العالَم؟! جلَّ جلاله، وإنِ انخدع بكلامِ ابنِ مَلْكا ابنُ تيميَّة في «تلبيسه» و«تِسْعِينيته» و«سَبْعينيته» و«منهاجه» و«معقوله»!.

بل وسَّع دائرةَ هذا التجويز إلى حدِّ قبولِ الاستقرارِ المكانيِّ، والحركة، والحدِّ، والمسِّ، والقعود، والكلام بالحرف والصوت، ونحوِها من الأحداث في جانب الله جلَّ شأنه، مع خطورة ذلك عند أهل الحق. راجعْ «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي ص ٣٣٧.

وَتَوهُّمُ تغيُّرِ علمِ الله بتغيُّر المعلوم: ناشئٌ من القياس على الشاهد، لكنْ أنَّى يصحُّ قياسُ المنزَّهِ عن الزمان والمكان والجسمية، على الشاهد الجسماني الزماني المكاني؟!

وتجدُّدُ عِلْمِنا بتجدُّدِ المعلومِ المتغيِّر: ناشئٌ من النقص في علمنا، ففي علمنا، ماضٍ ومستقبلٌ لهذا، فلا يُمكِننا علمُ الكلِّ بمرةٍ واحدة، بخلاف علم الله جلَّتْ عظمتُه، لأن علمَه ليس بارتِساميٌّ ولا حُصُوليٌّ، بل حضوريٌّ وحدانيٌّ يشملُ المعلوماتِ كلَّها على أطوارِها جميعِها بمرةٍ واحدة.

ومما يُقَرِّبُ ذلك إلى الفهم: الفرقُ المشهودُ بين باصرتنا وباصِرةِ النملةِ، حيثُ نَرَى الألوانَ المختلِفَة في أعلامٍ عريضةٍ متوازية، في جدار مثلاً، بمرةٍ واحدةٍ، بخلافِ النملةِ، فإنها إذا وُضِعتْ على أيِّ عَلَم منها تَعُدُّ نفسَها تمشي في صحراء من السواد مثلاً، ثم في صحراء بيضاء، وهكذا في باقي الألوان.

فإبصارُها: فيه ماضٍ ومستقبلٌ لضَعْفه، بخلاف باصرتنا التي تُدرِك جميعَ تلك الألوان بمرةٍ واحدة، لكونها أقوى من باصرة النملة، وذِكْرُ ذلك لمجرَّد تقريب المسألة إلى الفهم على مَذَاق أهل الحق، وإلاَّ فلا نسبةَ بين صفةِ العبدِ وصفة المعبود جلَّ جلاله. ولا يتَّسعُ المقام للإفاضة في خطورة تجويز حلول الحوادث في ذات الله.

ومن الظاهر أن منْ لا يَرَى حلولَ الحوادث في الجوهر دليلَ حُدوثِه: لا يجد دليلاً على حدوث العالَم، فيضطَّرُّ إلى القول بقدمِ العالَم المستَلْزِم استلزاماً أولياً استغناءَ العالَم عن الصانع! وهذا بمعنى نفي الصانع!

وأُحدوثةُ الحدوثِ الذاتيِّ مع عَدَم سَبْقِ العدمِ: حديثُ خُرَافة، ابْتُدِعَ لتَحْبيبِ فلسفة اليونان، وللجَمْع بينها وبين حكمة القرآن؛ وضَرْبُ المثلِ لذلك بحركةِ اليدِ وحركةِ المفتاحِ: مُغَالَطةٌ، لسَبْقِ وجودِ اليدِ سَبْقاً زمانياً على وجود حركتها المُجَامِعة لحركة المفتاح.

* * *

وأما موسى بن ميمون: فمن أهل قُرْطُبة، ممن تخرَّج في الفلسفة على ابن طُفَيلٍ: محمدِ بن عبد الملك، وابن رشدٍ الحفيدِ: محمدِ بن أحمد، وقد تطابقتْ كلماتُ عبدِ اللطيف البغدادي في «الاعتبار» وجمالِ الدين القِفْطي في «أخبار الحكماء» وابنِ أبي أُصَيْبِعة في «طبقات الأطباء» وأبي الفرج المَلَطي في «مختصر الدُّوَل» وأبي حيان الأندلسي في «البحر المحيط» والصلاح الصَّفَدي في «الوافي» والمَقْريزي في «الخِطط» على أن موسى بنَ ميمون اليهوديَّ كان أسلَم بالأندلس عندما خَيَّر بعضُ ملوك المغرب اليهودَ بين الإسلامِ والجلاءِ من مملكته، ثم رَحَل إلى الشرق، وأقام بمصرَ مظهِراً لـدين اليهود، ومات على ذلك سنة ٦٠٠هـ أو خمس وستمائة بها.

ويَرَى أناسٌ من الغربيين أنه لم يُسْلم أصلاً، بل اختار الجلاءَ على الإسلام، يُريدون بذلك إبرازَه بمظهر البطولة في التمسك بيهوديته، رَغْم كلِّ اضطهاد، ولهم في

ذلك ملاحظاتٌ تُخالف المنصوصَ في التواريخ، وليس هذا المقامُ مما يتّسع لبسْط الكلام فيه.

قال أبو حيان في (٤٧٢/٧) من «البحر المحيط» عن موسى بن ميمون الأندلسي: «رئيس اليهود في زمانه بمصر، وكان هذا اليهوديُّ قد أظهر الإسلام... ورحل من الأندلس... فلما قدِم مصرَ ـ وكان ذلك في دولة العُبَيْديين، وهم لا يتقيَّدون بشريعة ـ رَجَع إلى اليهودية، وأخبر أنه كان مُكْرَهاً على الإسلام، فَقُبِل منه ذلك، وصنَّف لهم تصانيفَ، منها كتاب «دلالة الحائرين»، وإنما استفاد ما استفاد من مخالطةِ علماء الأندلس، وتَوَدُّدِهِ لهم، والرئاسةُ إلى الآن بمصرَ لليهود، في كل مَن كان من ذريته». اهـ.

ومن مؤلَّفاته «السراج شرح المشنا». وقال الدكتور إسرائيل ولفنسون في كتابه عن موسى بنْ ميمون (ص ٤٣): «وكان جامعُ المشنا (يهودا هناسي)[1] الذي كان زعيمَ الطوائف اليهودية بفلسطين من سنة ١٦٠م لسنة ٢١٠».

وقال المَقْريزي في (٤ / ٣٦٧) من «الخِطط»: «وبعد وَضْع هذا المشنا بنحو خمسين سنةً قام طائفة من اليهود يقال لهم (السنهدرين) ـ ومعنى ذلك: الأكابر ـ وتصرَّفوا في تفسير هذا المشنا برأيهم، وعمِلوا عليه كتاباً اسمه «التلمود» أَخْفَوْا فيه كثيراً مما كان في ذلك المشنا، وزادوا فيه أحكاماً من رأيهم، وصاروا منذ وضْع هذا التلمود الذي كتبوه بأيديهم وضمَّنوه ما هو من رأيهم: ينسُبون ما فيه إلى الله تعالى، ولذلك ذمَّهم الله في القرآن الكريم بقوله: ﴿فويلٌ للذين يَكْتُبون الكتابَ بأيديهم ثم يقولونَ هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، فويلٌ لهم مما كَتَبَتْ أيديهم، وويلٌ لهم مما يَكْسِبون﴾.

---

(١) يقال: إن موسى بن ميمون سليل يهودا هذا، فيكون موسى بن ميمون عريقاً في اليهودية. (ز).

وهذا التلمود له نسختان[1] مختلفتان في الأحكام، والعملُ إلى اليوم على هذا التلمود عند فرقةِ الربانيين، بخلاف القرائين، فإنهم لا يعتقِدون العملَ بما في هذا التلمود، فلما قَدِم عنان رأس الجالوت إلى العراق (سنة ١٣٦هـ) أنكر على اليهود عملَهم بهذا التلمود، وزعم أن الذي بيده هو الحقُّ، لأنه كُتِب من النُّسَخ التي كُتبتْ من مشنا موسى عليه السلام الذي بخطه!!.

والطائفةُ الربانيون ومَنْ وافقهم لا يعوِّلون من التوراة التي بأيديهم إلَّا على ما في هذا التلمود، وما خالف ما في التلمود لا يَعبأون به، ولا يعوِّلون عليه، كما أخبر تعالى، إذْ يقول حكايةً عنهم: ﴿إنا وَجَدْنا آباءَنا على أُمةٍ، وإنا على آثارهم مُقْتَدون﴾. ومن اطَّلَعَ على ما بأيديهم وما عندهم من التوراة تبيَّنَ له أنهم ليسوا على شيء، وأنهم إنْ يتَّبِعون إلَّا الظنَّ وما تَهْوَى الأنفس. ولذلك لما نَبَغ فيهم موسى بن ميمون القرطبي عوَّلوا على رأيه، وعَمِلوا بما في كتاب «الدلالة» وغيرِه من كتبه، وهم على رأيه إلى زمننا». اهـ.

يريد أنه لو كان عندهم نصوصٌ متوارَثةٌ يُعوَّل عليها، ولم تَتَلاعَب الأيدي بكُتُبهم إثْرَ أحداثِ اجْتَاحَتْهم وكُتُبهم ما تمكَّن أحدٌ منهم في زمنٍ متأخر من إحداثِ آراء جديدةٍ يَنْصاع لها الشعْب الإسرائيلي.

وقال جمال الدين القِفْطي في (ص ٢١٠) من «أخبار الحكماء» في ترجمة موسى بن ميمون: «كان عالماً بشريعة اليهود وأسرارها، وصنَّف شرحاً للتلمود الذي هو شرحُ التوراة وتفسيرُها». اهـ. وإنما شَرَح بعضَ أسفار التلمود. وله «السراج شرح المشنا»، و«تثنية التوراة»، والكتاب الأخير أدَّى إلى انقلاب اجتماعي بين اليهود.

وفي (ص ٢٩) من «الكنز المرصود في قواعد التلمود»: «أخذ الرَّبِّيُّون تعاليمَهم

---

(١) يعني: الأورشليمية والبابلية. وعلى البابلية تعويل الربانيين. كما سيأتي. (ز).

ومبادئهم عن الفَريسيين الذين كانوا متسلِّطين على الشعب أيامَ المسيح يحضُّونه على اتِّباعِ ظواهرِ شريعةِ موسى، ويحفظون لأنفسهم تفسيرَ التقليدات المتَّصلة إليهم، وبعد المسيح بمائةٍ وخمسين سنةً خاف أحدُ الحاخامات. . . أن تلعبَ أيدي الضياع بهذه التعاليم، فجمعها في كتاب سماه «المشنا». . .

وقد زِيد في القرون التالية على كتاب «المشنا» الأصلي شروحاتٌ أخرى، صار تأليفها في مدارس فلسطين وبابل، ثم علَّق علماء اليهود على «المشنا» حواشيَ كثيرة. . . دَعَوْها باسم (غاماره) فالمشنا المشروحة على هذه الصورة مع الغامارة كَوَّنَتْ التلمود، فكلمة التلمود معناها: كتابُ تعليمِ ديانةٍ وآدابِ اليهود، وهذه الشروحاتُ مأخوذةٌ عن مصدرين أصليين. أحدهما المسمَّى بتلمود أُوْرْشليم ــ وهو الذي كان موجوداً في فلسطين سنة ٢٣٠م ــ وثانيهما تلمود بابِل ــ وهو الذي كان موجوداً فيها سنة ٥٩٠ بعد المسيح ــ. . . وتلمود بابِل هو المتداوَل بين اليهود، وهو المراد عند الإطلاق». اهـ.

وجاء في المجلد الثالث عشر من مجلة الهلال لسنة ١٣٢٢هـ الموافقة لسنة ١٩٠٥م (٣٠٣/٥) ما نصُّه: «وقد طُبِعت النسخة البابِلية من التلمود سنة ١٥٢٠م في البندقية كاملة في ١٢ مجلداً ضخماً، وهي أضبطُ الطبعات وأتقنُها، وتسمَّى طبعة بومبرج. . . وأما الأُورشَليمية فقد طُبعت مرتين الأولى في بومبرج سنة ١٥٢٢م والثانية في كراكو سنة ١٦٠٩م»[1].

وأما التوراة: فهي عندهم خمسة أسفار: التكوين، والخروج، واللاَّويِّين، والعدد، والتثنية، ولها ثلاث نسخ: نسخة السبعين للربانيين، ونسخة القرائين،

---

(١) أما ما طبع في مدينة إمستردام في سنة ١٦٤٤م، وفي سلزباج سنة ١٧٦٩م، وفي فارسوفيا سنة ١٨٦٣م، وفي مدينة براج سنة ١٨٣٩م: فكلُّها مشطورة (ناقصة). كما في «الكنز المرصود» (ص ٣١). (ز).

ونسخة السامرة، وهي متخالفةٌ لا تقرُّ طائفةٌ منهم بنسختي الطائفتين الأُخريين، ولا تقرُّ طائفة القرائين خاصةً بالتلمود أصلاً.

وقد لَقِيَ اليهودُ اضطهاداً شديداً دُهوراً، وسَبْياً وتخريباً فَقَدوا بها كُتُبهم الأصلية، فانقطعت صلةُ ما بأيديهم من الكتب بموسى عليه السلام، كما يشهدُ بذلك التاريخ، بل في الكتبِ نفسِها ما يبرأُ منه أنبياءُ الله تعالى من أُخلوقات مكشوفة.

ففي سفر التكوين ليس بقليل ما يَنْبُذُه العلمُ الصحيح والعقلُ السليم، فضلاً عن أن يثْبُت عن موسى عليه السلام، وفيه: خَلَق الله آدم على صورته وشَبَهِه ــ وحاشا لله أن يُثْبِت أنبياؤه شبيهاً له! وكلمةُ (وَشَبهه) قاطعةٌ كلَّ احتمالٍ للتأويلِ المجامعِ للتنزيه، فتكونُ من الحجج الناهضة في ثبوت التحريف في التوراة.

وفي هذا السفر أيضاً: مصارعةُ يعقوبَ عليه السلام لله سبحانه، جل إلّه العالمين من أن يُصارعه أحد! وكم في أسفار اليهود من مظاهر يَتَصَوَّرون ظهور الله فيها! وما هذا إلّا اعتقادُ بحلول الله سبحانه في بعض مخلوقاته وسكوتُ الأسفارِ عن البعث والجنة والنار: سكوتٌ عن أخصِّ ما يدعو إلى اعتقاده رُسُل الله تعالى.

جلَّ إلّه العالمين أن يركبَ الغمامة! وهو موجود في سفر التثنية. وفيه أيضاً ذِكْرُ وفاةِ موسى عليه السلام ودفنِه في الجواء في أرض مواب، مقابلَ بيت فغور، وأنه لم يَعرفْ إنسانٌ قبره إلى هذا اليوم!

وهذا من أجلى الحُجَج على أن مدوِّن تلك الأسفار إنما دوَّنها في زمن متأخرٍ جداً عن وفاة سيدنا موسى عليه السلام بحيثُ نَسُوا معالمَ قبرِه، ولم يكن أحدٌ يعرف قبره، ومثلُ هذا الجهل من أتباعه لا يُتَصَوَّر وقوعه إلّا بعد مئاتٍ من السنين من وفاته.

وقد أُلِّفتْ كتبٌ خاصةٌ في تبيين وجوه الأخطاء في كتبهم مما ينادي ببراءة الله سبحانه منها، فنستغني بها عن سرد نماذجَ من تلك الأخطاء هنا.

وفي سفر دانيال: «رأيتُ قديم الآباءِ قاعداً على كرسي، أبيضَ الرأسِ

واللحية، وحولَه الأملاك» ولذا كان رأس جالوت يقول: «إن معبودَه شيخٌ أشْمَطُ» كما في (٤/٥) من كتاب «البدء والتاريخ» لمطهَّر بن طاهر المقدسي.

والتلمود يُعَدُّ واجبَ الاتباع عند الربانيين وفيه: «إن تكسير جبهةِ خالقهم من أعلاها إلى أنفه خمسة آلاف ذراع»! حاشا لله من الصور والمساحات، والحدود والنهايات!!

وفيه أيضاً: «إن في رأس خالقهم تاجاً فيه ألف قنطار من ذهب، وفي إصبعه خاتَم تُضيءُ منه الشمس والكواكب» كما في (١/٢٢١) من «الفِصَل» لابن حزم.

وفيه أيضاً: «إن مَنْ شَتَم الله تعالى وشَتَم الأنبياء يؤدَّب، ومَنْ شَتَم الأحبار يموت، أي: يقتل». ومثله في (ص ٣٣) من «الكنز المرصود»، وفيه كثير مما في التلمود مما تقشعرُّ بذكره الأبدان، ضربنا عن ذِكْرها صَفْحاً، اكتفاءً بما سبق.

وبعد أنْ أَلْمَمْنا بما في كتبهم من صنوف التشبيه والتحريف، ووجوه المناقَضَات للحقائقِ وأنواع الضلالات المكشوفة، نتعجَّبُ مِن أن يكون مَنْ يكونُ بمنزلة موسى بن ميمون في عقله وفلسفته، واتساع أُفُق تفكيره شارحاً لتلمودهم، ومفسِّراً ومدوِّناً لشريعتهم وداعياً إليها، لكِنْ: ﴿ومنْ لم يَجعلِ الله له نوراً فما له من نورٍ﴾.

بَيْدَ أن اتصالَ موسى بن ميمون بأمثال ابنِ طُفَيـل وابنِ رشد الحفيدِ أَبْعَدَه عن القول بالتجسيم، وجَعَله يَسْعَى في ترويج اعتقاد التنزيه في يهوديته، مع وجود نصوصٍ في كتبهم المعتبَرة بينهم، تقضي بالتجسيم الصريح، وذلك بأن يَدَّعِيَ أن الأنبياء إذا بُعثوا في بيئاتٍ متوغلةٍ في الوثنيات لا يُصَارحونهم بالتنزيه، مخافةَ أن يُعْرِضوا عن الدعوة بالمرة، بل يُجَارونهم في ذلك ليتمكَّنوا من غرس الفضائل في نفوسهم، حتى يُقْلعوا عن تلك السفاسف بأنفسهم شيئاً فشيئاً! وهذا تجويزٌ منه للكذب في حقِّ الأنبياء عليهم السلام كذباً صريحاً، فيما لا مجال لتأويله في لغة التخاطُب، فحاشاهم من ذلك، بل تلك النصوصُ الصريحةُ في التجسيمِ وسائرِ وجوه التحْريف: من أدلةِ وجود التحْريف بكثرةٍ في كتبهم.

وموسى بن ميمون يعدُّ مهذِّباً لأحكام دينهم العَمَلية، ومدوِّناً على أسلوب يدعو إلى استساغتها عند جماهيرهم، بدون أن يتعرَّض لتلك الحماقات إلَّا بالتأويل، تقريباً لها، إلى ما تَلَقَّاه من فلاسفة الإسلام من المبادىء.

* * *

وأما كتابه «دلالة الحائرين» ـــ من بني قومه اليهود ـــ فقد أَلَّفه باللغة العربية وبالخطِّ العِبْري في ثلاثة أجزاء، وكان بتأليفه هذا يتوجَّس خِيفةً من اليهود والمسلمين في آن واحد، لأنه أَلَّف كتابه هذا مناوئاً لكثير من الآراء المتوارثة بين اليهود، جاعلاً دينَ اليهود خاضعاً لمبادىء أرسطو، ومبادىء فلاسفة الإسلام التي تلقَّاها من أمثال ابن طُفَيل وابن رشد الحفيد، وارتضاها لنفسه، مع حَمَلاتٍ قاسية وجَّهها إلى فِرَق المتكلمين من أشاعرة ومعتزلة، حَسْبما استلهمه من يهوديته.

فجعل كتابَه هذا عربيَّ اللغة، عِبْريَّ الخطِّ، ليكون اطلاعُ مَنْ لا يأمنُ جانبَهم عليه ببطء، لأنه قلَّ بين اليهودَ من يعرف العربية في زمنه إلَّا وهو مِن مريديه، فيستسيغُ آراءه، وقلَّ أيضاً بين علماء المسلمين من يُلِمُّ بالخطِّ العبري في بلاده إلَّا وله سهمٌ في الفلسفة، فيتَّسعُ صدره لشتى الآراء، فلا تكونُ ثورةُ مَنْ يثورُ عليه مِن الطائفتين باندفاع، بل على تمهُّل.

لكن الغريب أنه لقيَ مناوأةً شديدةً من أهل دينه، في حين أن علماءَ المسلمين لم يهتمُّوا بالردِّ على كتابه، مع أن حَمَلاتِه في كتابه على فِرَق المسلمين كانت شديدةً، ولعل ذلك التساهلَ منهم معه أَتَى من جهة سَعْيه الحثيثِ في انتشال اليهود من وَرْطَة التجسيم المتوارَث بينهم، فوجدوا في عمله هذا تخفيفَ الشرِّ في جانب اليهودَ، فكان هذا شفيعاً له عندهم، وتعرُّضُه لِفِرَق المسلمين لم يُبالوا به لكونه سَهْلَ الردِّ.

على أن كتابه هذا لم يُطبع إلى اليوم بالخطِّ العربي، ومونك لما طَبَعه في باريس سنة (١٨٦٦م) إنما طَبَعه بالخطِّ العبري واللغة العربية، على وَضْعه الأصلي.

والجزء الأول من الكتاب في نحو سبعين فصلاً، في غاية التناسب والتناسق

ترتيباً وتدرُّجاً في الرأي، وإن كان في مطاوي تلك الفصول آراءٌ مردودةٌ.

يبحثُ في هذا الجزء عن ذاتِ الله سبحانه، ومعرفتِه، وتعريفِ توحيده، عن طريق المنطق والعقل، وتأويلِ ما يتنافى وذلك من نصوصٍ في كتب اليهود، غيرَ مُبَالٍ أن يكون تأويلُه بعيداً عن لغة التخاطُب، ما دام موافقاً للمبادىء الفلسفية عنده، مع إظهار ما له من الملاحظات، والانتقادات، ووجوه الفَرْق في نظره بين العقلية اليونانية، والإسلامية، واليهودية، ويجادلُ في مفتتح كتابه الذين يَصِفون الله بالأوصاف المادية مجادلةً عنيفة، تحملُهم على الاعتراف بالتنزيه، وهو يدَّعي أن وصف الله عز وجل بالسوالب والتنزيهات هو الوصفُ الصحيحُ الذي لا يَلْحقه شيء من التسامح ــ في نظره ــ.

ويقول: إن وصفَه تعالى بالإيجابيات، فيه خَطَر جسيم، قد يؤدي إلى التجسيم، وإن الإنسان في غَلْطة جوهرية إذا أراد أن يُطَبِّق ما يَرَى في المادة، عليه سبحانه وتعالى، وإنه ليس هناك شَبَهٌ بينه تعالى وبين مخلوقاته أصلاً، في شيء من الأشياء، لا وجودُه مثلُ وجودِها، ولا حياتُها شبهُ حياةِ الحيِّ منها، ولا علمُه شبهُ عِلمِ مَنْ له علمٌ فيها، ولذلك كان نفيُ التجسيم والشَّبَهِ والانفعالات عنه تعالى مما ينبغي التصريح به، لأنه لا توحيدَ إلاَّ بنفي الجسمانية، إذِ الجسمُ ليس بواحد، بل مركَّب من مادة وصورة، وهو أيضاً منقسِمٌ قابلٌ للتجزئة.

ثم أقام النكير على أصحاب التمائم باعتبار أنها متوارَثة من الوثنيين، ثم أشار إلى وجوه الفَرْق بين توحيدِ متكلِّمي المسلمين، وتوحيد اليهود، وناقشَ الفِرَق الإسلامية من أشعرية ومعتزلة وغيرهما مناقشةً حادَّةً لم تنتهِ في نهاية الجزء الأول بل يرجعُ إليها في مناسباتٍ شتى في الجزءين الثاني والثالث، كما يقول الدكتور إسرائيل ولفنسون في كتابه عن موسى بن ميمون. وهو أجاد تلخيصَ مباحثِ الأجزاء الثلاثة لدلالة الحائرين، فَيَرجعُ إلى كتابه مَنْ يريد المزيد في ذلك.

ويأخذُ على المتكلمين إباءَهم إطلاق العلَّة الأولى على الله تعالى، دونَ إطلاقِ

الفاعلِ عليه سبحانه، هرباً من القول بقدم العالم، ويَعُدُّ ذلك من عدم الفَرْق منهم بين ما بالفعل، وبين ما بالقوة، مدَّعياً أنه ليس القولُ بالقِدَم مقتضَى إطلاق العلّة بالمعنى الثاني، بل هو مقتضَى إطلاقها بالمعنى الأول، فيكون الإشكالُ مشتَرَكَ الورود بين العلة والفاعل على الإطلاق الأول، دون الإطلاق الثاني، وهو لا يعبأُ بعدم ورودِ إطلاقِ العلة عليه تعالى في الشرع، بخلاف الفاعل.

لكنْ تَرَاهُ يوافقُ المتكلّمين في نفيِ القول بقدم العالَم مع مخالفته لهم في أن القولَ بقدمه يستلزمُ القولَ بنفي الصانع جلَّ جلاله، والواقعُ أن القول بقدَم العالَم ــ بمعنى أنه غير مسبوقٍ بالعدم ــ يَستلزمُ استغناءَ العالَم عن الصانع، ويقول: أما اعتقادُ القِدَم على الوجه الذي يَراه أرسطو أنه على جهة اللزوم، ولا تتغيَّر طبيعته أصلاً، ولا يخرجُ شيءٌ عن معتاده: فإنه هدمٌ للشريعة بأصلها وتكذيبٌ لكلِّ معجزة ضرورةً، وتعطيلٌ لكلِّ ما رَغَّبَت فيه الشريعة أو خوَّفت منه، اللهم إلَّا أن تُتَأَوَّلَ المعجزاتُ أيضاً كما فَعَل الباطنية في الإسلام، فنخرجُ من ذلك بضَرْبٍ من الهَذَيان.

وبهذا ينكشِفُ الغطاء عن نُفاة المعجزات من أبناء هذا العصر المتظاهِرين بالإسلام!!.

ويَعيبُ المصنف الأشاعرة والمعتزِلَةَ بأن آراءهم مبنيةٌ على مقدِّماتٍ مأخوذةٍ من كتب اليونان والسُّريان المناوئين للفلاسفة ــ مثل يحيى النحوي وابن عدي ــ لِمَا يترتَّبُ على ذلك من الكلام على أُسسٍ غيرِ رصينة ــ في نظره ــ فيستضعفُ قولَهم: إن العالَمَ مُحْدَث، لتلك المقدِّمات، فإذا ثبت أنه محدَث: ثبت أن له صانعاً أَحْدَثَه، ثم استدلالُهم على أن ذلك الصانعَ واحدٌ، ثم إثباتُهم بكونه واحداً أنه ليس بجسم.

زاعماً أن قِدَمَ العالَم أو حدوثَه لم يصلْ إلى مرتبةِ الثبوتِ ببرهانٍ قطعي، فكيف تُتَّخَذُ هذه المسألةُ مقدمةً يُبْنَى عليها وجود الإلَه؟! ومرتئياً أن الوجهَ الصحيحَ إثباتُ وجودِ الله سبحانه، ووحدانيتِه، ونفيِ الجسمانية بطرق الفلاسفة. ثم يقول: وبعدَ أن نتأكَّد من صحة هذه المطالب ــ من غير التفاتٍ إلى البتِّ بالحكم في العالَم هل هو

قديم أو محدَث ــ يحق لنا الرجوعُ إلى البحث في قدَم العالم أوْ حدوثه، ونقولُ فيهما كلَّ ما يُمكنُ الاحتجاجُ به.

ثم يقول: فإن كنتَ ممن يقنع بما قال المتكلِّمون، ويعتقدُ صحةَ البرهان بحدوث العالم: فيا حبَّذا، وإن لم يَتَبَرْهَنْ عندك ذلك بل أخذتَ كونَه حادثاً عن الأنبياء تقليداً: فلا ضَيْرَ.

ثم تناول موسى بنُ ميمون أُسُسَ نظرياتِ المتكلِّمين بالنقد في أربعة فصول، ومن أمثلة ذلك أنه قال:

«قال المتكلِّمون:

لو كان الله جسماً لكان متناهياً ــ وهذا صحيح ــ ولو كان متناهياً لكان له قدرٌ معلومٌ، وشكلٌ معلوم ثابت ــ وهذا أيضاً صحيح ــ. قالوا: وكلُّ مقدارٍ وشكلٍ يجوز أن يكونَ الله أعظمَ من ذلك المقدار، أو أصغرَ، وعلى خلاف ذلك الشكل من حيثُ هو جسمٌ، فتخصيصُه بمقدارٍ ما، يحتاجُ إلى مخصِّصٍ، لكن الشكلُ على فَرْض وجوده في الله يكون واجباً غيرَ محتمِل للزيادة والنقص».
فيكون قولُهم هذا منقوضاً في أول خطوة في نظره! لكنْ ما من مدَّعٍ لقدَمِ جسمٍ من الأجسام إلَّا وله على هذا أن يدَّعيَ وجوبَ مقدارِه الخاصِّ ليسلمَ له قِدَمه، وليس قدَم الأجسام من مذهبه.

كما أن استنتاج المدَّعَى من الدعوى المجرَّدة ليس من مناهج أهل النظر في شيء، مع ظهور أن المقدارَ الخاصَّ كمٌّ متصلٌ طارىء على الجسم، تعالى الله أن يكون محلاً للأعراض؛ ومع ظهور هذا: تَوَهَّم صاحبُ «الدلالة» فحاول نقضَ دليلِ المتكلمين بهذا الكلام المتداعي، وإنْ كان عنده براهينُ أخرى تُثْبِتُ تنزيه الله عن الجسمية.

فَيُسْتَغْرَبُ من الشيخ الحراني إهمالُه لتلك البراهين المسرودةِ في «دلالة الحائرين» في تنزيه الباري عن الجسمية ــ مع اطلاعه عليها ــ وأَخْذُه بتلك المحاولة الساقطة في «معقوله» عند ردِّه على السيف الآمدي قولَه باستحالة تحديد الله بجهةٍ، لاحتياج ذلك

إلى مخصِّص، كما هنا، على طِبْقِ ما صَنَع في أخذه عن ابن مَلْكا ما انفرد به عن النُّظَّار من تجويزِ حلولِ الحوادث في الله تعالى، تعالى الله عما يقول المجسِّمة والمشبِّهة عُلُواً كبيراً.

* * *

وأما الجزء الثاني من الكتاب ففي نحو ثمانية وأربعين فصلاً، يُبَرهنُ فيها على وجود الله ووحدانيته، وعلى أنه ليس بجسم ولا قوةً في جسم، ويبحثُ فيها عن حركةِ الأفلاك ـ على منزع القدماء ـ وماهيَّةِ الملائكة، وقِدَم العالَم أو حدوثه، وما قاله الفلاسفةُ فيه، وأقوالُهم في انتقادِ أَرسطو وأفلاطون وغيرهما في ذلك، ثم يبحثُ عن النبوة، وماهيَّتها، ودرجاتها، وتعريفها عند أهل الأديان المختلِفة، وعند الفلاسفة، ويَشْغَلُ هذا البحثُ بقيةَ فصول الجزء الثاني، وفي هذا الجزء عَرْضُ ستةٍ وعشرين مقدمةً في تنزيه الله جلَّ جلاله.

وأما الجزء الثالث ففي نحو خمسة وأربعين فصلاً؛ يشرحُ فيها المؤلفُ رؤيا حزقيال، والمعاني الغامضة في سِفْرِه وباقي أسفار اليهود، ثم ينتقلُ إلى البحث في الشرّ، وفيما يقعُ من الكوارث على المخلوقات، وقولِ الفلاسفة في ذلك، وقولِ شريعة موسى في هذه المشاكل، وصلاحِ النفسِ، وصلاحِ البدن، مع شرح واجباتٍ وعباداتٍ في أسفار اليهود، وفي نهاية الكتاب إسداءُ نُصْحٍ لمن يريد الحصولَ على الفضائل الخُلُقية لإدراك الحقائق الإلّهية.

وقد استرسل في هذا الجزء في تأويل النصوص في كتب اليهود، بما يُخْضِعها لفلسفته، سعياً وراءَ انتشالِ طائفته من مناقضة الحقائق، لكن الإبعادَ في التأويل بما لا تُقِرُّه لغةُ التخاطب لا يكونُ إلَّا محضَ هَذَيانٍ لا يغطي ما في كتبهم من التحريفات المكشوفة، كما سبق، إلَّا أن بعضَ الشرِّ أهونُ من بعض.

* * *

وأحقُّ ما في الكتاب من البحوث بالعناية، وأجدرُها بالتمحيص، وأجداها نفعاً هي تلك المقدِّمات الخمسُ والعشرون المدوَّنة في الجزء الثاني منه، للتدليل على

وجود الله ووحدانيته، وأنه ليس جسماً ولا قوةً في جسم. وبين أيدينا كتابٌ في شرح تلك المقدِّمات، منسوخٌ سنة ٦٧٧هـ، منقولٌ عن نسخةٍ منقولةٍ عن خطِّ مؤلفه؛ وهو الحكيم البارع الرئيس أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد التَّبريزي، من رجال منتصف القرن السابع الهجري، من طبقة الآخذين عن قُطْب الدين المصري ــ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن محمد السُّلمي المغربي الأصل؛ نَزَح إلى مصر وأقام بها مدةً فعرف بالمصري، انتقل إلى بلاد العجم، ولازم الفخرَ الرازيَّ حتى أصبح من أشهر تلامذته علْماً بالمعقولات، وألَّف كتباً كثيرةً في الطبِّ والحكمة، منها «شرح كليات القانون» و «شرح معالم الرازي» قَتَله المَغُول بنيسابور لما استولَوْا عليها سنة ٦١٨هـ ــ.

فيكون «شارح المقدمات» معاصراً للنصير الطُّوسي ــ أحدِ أصحابِ القطب المصري ــ أيامَ كانت تِبْريز عاصمةَ آل هلاكو، ومجمعَ فلاسفة اليهود المتظاهرين بالإسلام، وكتبُ الرجالِ شحيحةٌ بتراجم رجالِ هذه الطبقة من أهل العلم في الشرق، لمصادفة هذه الطبقة لزمنِ اكتساحِ المَغُول لبلاد الشرق.

وهذا الكتاب في شرح خمسٍ وعشرين مقدمةً من تلك المقدِّمات الستِّ والعشرين، وهي مأخوذة من نَظَريات أرسطو والمشَّائين وفلاسفة الإسلام، وهي مقدِّماتٌ مبرهَنةٌ، تفيدُ أن الله ليس بجسم ولا قوة في جسم، بعد أن تثبتَ وجودَ الله سبحانه وتوحيدَه جل جلاله، فتهدي إلى تحقيق معرفةِ الحكمةِ العليا، والمقصد الأقصى، ولا شك في شيء من تلك المقدمات ــ في نظر المصنف ــ وإنْ ناقشه الشارح في بعضها.

وشرحُ تلك المقدِّمات الذي بين أيدينا أجلى دليلٍ على براعة هذا الشارح في العلوم الفلسفية، حيثُ قام بإيضاح تلك المقدِّمات أحسنَ إيضاحٍ مبرهِناً عليها، ومناقِشاً للمصنف في مواضعَ تجبُ مناقشتُه فيها، مناقشةَ خبيرٍ بما هنالك، وليس الخَبَرُ كالمُعَاينة.

ولو كان القائمون بالاحتفاء بموسى بن ميمون قبلَ سنين ظَفِروا بهذا الشرح القيم لقاموا بنشره إذ ذاك بكل اغتباط، لكنْ أصبح فَخْرُ نشرِ هذا الشرح من حظِّ الأستاذ الشابِّ السيد محمد نجيب الخانجي[1] حفظه الله وزاده توفيقاً، فإنه عزم على طبعه إحياءً لهذا التراث الثمين، حيثُ وَرِثَ السعيَ في نشر الكتب القيمة من والده فقيد العلم صديقنا المغفور له السيد محمد أمين الخانجي[2] رحمه الله، فطلبَ إليّ أنْ أعملَ للكتاب تَقْدِمةً بعد مقابلته بالأصل، فقمتُ بإنجاز هذا الطلب، ذاكراً في الصُّلب الصوابَ في نظري، مع الإشارة في الهوامش إلى ما رأيتُه في عِداد الخطأ في الأصل، ليقارِن القارىء الكريم بين الاثنين ويَرَى رأيَه فيهما، ومن الله التوفيق والتسديد؟

محمد زاهد الكوثري

(١) توفي رحمه الله تعالى، وقام أبناؤه من بعده بأعباء المكتبة، وفقهم الله تعالى.
(٢) توفي رحمه الله تعالى بالقاهرة عام ١٣٥٨، وللمؤلف مقالة عنه في «مقالاته» ص ٥٠٥.

الإنصاف

فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به

لإمام المتكلمين سيف الإسلام

القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني

البصري المتوفى سنة ٤٠٣ هجرية

تحقيق وتعليق وتقديم

المحقق الحجة الإمام

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا

(١٢٩٦ - ١٣٧١ هـ)

الطبعة الثانية

مؤسسة الخانجي

للطباعة والنشر والتوزيع

١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم للطبعة الأولى بكلمة عن
كتاب «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»
ومؤلفه الإمام الباقلاني

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله، سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فبين أيدينا كتابٌ بالغُ النفع، يسمَّى «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوزُ الجهل به» ينسب إلى الإمام النُّظَّار، المتكلِّم المِغْوار، أبي بكر محمد بن الطيِّب الباقلاني، تغمَّده الله برضوانه.

وقد انفردتْ دار الكتب المصرية بفخْر اقتنائه من بين خزانات العالَم ــ فيما نعلم ــ ولم يذكُره القاضي عياض في «ترتيب المدارك في فقهاء مذهب مالك» مع ذِكْره لمعظَم مؤلَّفات الباقلاني، وهذا مما يزيدُ الاهتمامَ به.

وقد ألَّفه مؤلِّفه إجابةً لالتماسِ فاضلةٍ خيِّرةٍ ذِكْرَ ما يجبُ على المكلَّفين اعتقاده ولا يَسَعُهم الجهلُ به.

فذكَر المؤلفُ ــ رحمه الله ــ بادىءَ ذي بدء، المبادىء التي تجبُ معرفتها، مما لا يتمُّ النظَرُ في معرفة الله وصفاته إلَّا بها، ثم قَسَم العلمَ إلى قسمين: علمِ الله سبحانه، وعلمِ الخلْق؛ ونصَّ على أن الأولَ لا ينقسِم إلى ضروري واستدلالي، بخلاف الثاني، فإنه منقسِم إليهما، ثم أوضحَ هذين القسمين، ثم ذكر أن الاستدلالَ

هو: نَظَرُ القلبِ المطلوبُ به علمُ ما غابَ عن الحسِّ والضرورة، وأن الدليل هو ما يمكنُ بصحيح النظر فيه الوصولُ إلى معرفة المطلوب.

ثم بيَّن انحصارَ العلومِ في الموجود والمعدوم، وانقسامَ الموجودِ إلى قديم ومحدَث، وانقسامَ المحدَث إلى جسم، وجوهر فَرْدٍ، وعَرَض، وأوضحَ حدوثَ ما سوى الله تعالى: من جِسمٍ وجوهرٍ وعَرَضٍ، ثم ذكر أن للعالَم محدِثاً أحدثه، وبيَّن صفاتِ صانعِ العالَم، وسَرَدَ جُمَلاً من نعم الله على المكلَّفين مما يُوجبُ شُكْرَ المنعِمِ ــ جلَّت قدرته ــ.

وقال: إن الأدلةَ التي يُدْرَكُ بها الحقُّ خمسةٌ: وهي الكتاب، والسنَّة، وإجماع الأمة، والقياس على ما ثبت بها، وحُجَجُ العقول.

ثم ذَكَر أقسام الفرائض على المكلَّفين وقال: منها ما يعمُّ الجميعَ، ومنها ما يخصُّ العلماء دون العامة، ومنها ما يخصُّ الأمراءَ دون الرعية.

وأوضح أن أولَ ما فَرَضه الله على الناس الإيمانُ بالله، وشَرَحَ ما هو الإيمان؟ ونصَّ على تنزيه الله سبحانه من الجوارح والحوادث، وسَرَدَ صفاتِ الله سبحانه على معتَقَدِ أهلِ الحقِّ، وبيَّن أنه تعالى مقدِّرُ الأرزاق والآجال، وأن إرادتَه تعمُّ الأفعال.

ثم ذَكَر وجوبَ النظرِ في الخلْق من غيرِ خوضٍ في ذات الخالق ــ جل جلاله ــ، وبَرْهَنَ على أن العالَمَ حادثٌ، وأن محدِثه هو الله جلَّ شأنه، وأفاض في التدليل على ذلك، وأوضحَ أن الخالقَ لا يُشْبِه المخلوقاتِ بوجهٍ من الوجوه، وبَسَطَ القول في صفات الله وأفعاله؛ ونزَّهه ــ جلَّ جلاله ــ عن الاختصاص بالجهات، وذَكَر شمولَ إرادته سبحانه للحوادث كلِّها، ونصَّ على أن العبد كاسبٌ غيرُ مجبور.

وتحدَّث عن الاستطاعةِ، ورؤيةِ الله من غير تشبيه، وذَكَرَ الحُسْنَ والقُبْحَ، وعذابَ القبر، وما إلى ذلك مما ورد في السمع، كالشفاعة، والجنة، والنار، ثم بَسَطَ القول في الإيمان، والإيمان والإسلام، وقولِ المؤمن: أنا مؤمنٌ حقاً.

وأوضحَ ثبوتَ دعوى النبوَّة بالمعجزات، وبيَّن أن شرعَ نبيِّنا ناسخٌ للشرائع كلِّها، ونصَّ على بقاء نبواتِ الأنبياء بعد وفـاتهم، ردّاً على افـتراء الحَشْوية، وذكر خـلافةَ أبي بكـر الصـديق، وخـلافـةَ بـاقي الخلفـاء الـراشـدين ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ، وأوصى بالكفِّ عما شَجَر بين الصحابـة، وذكر شروطَ الإمـامة، وسَـرَدَ أصناف المبتدِعة.

ثم أفاض في بيان قِدَمِ كلام الله على مذهب الأشاعرة، ونَقَضَ أدلَّة المعتزلة في دعوى خَلْق القرآن، وأوضح أن الآياتِ والآثارَ التي تمسَّكوا بها لا تدلُّ على حدوث الكلامِ النفسي القائمِ بالله، وأفاضَ في ذلك إفاضةً لا تُوجدُ في غير هذا الكتاب.

وشَرَحَ الفَرْقَ بين القراءة والمقروء ــ يريد بالمقروء ما قام بالله ــ وبيَّن أن كلامَه سبحانه ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، وإنما هما دالَّان على القديمِ القائمِ بالله، وسَرَدَ الآثارَ الدالَّة على أن الحروفَ والأصواتَ من صفات قراءة القارىء، لا من صفاتِ كلامِ الباري سبحانه، ثم عزَّز ذلك بالدليل العقلي.

وبيَّن وجهَ سماعِنا لكلامه جلَّ جلاله، وبَرْهَن على أن الكلامَ الحقيقيَّ هو الكلام النفسيُّ، ودلَّل على الكلام النفسيِّ بتوسُّعٍ لا تجدُه في غير هذا الكتاب، وسخَّف أحلامَ الحشْوية في الحروف والأصوات، وعابَ عليهم عدمَ انتباههم للإسناد المجازي في الآثار الواردة في الحرف والصوت.

وأوضحَ معنى الأحرف السبع، وتوسَّع في الكلام في الصوت الوارد في بعض الآثار، واستقصىَ البحث في ذلك، وفي سَرْد الأدلة على أن الصوتَ مخلوقٌ لا يجوزُ أن يقومَ بالله سبحانه عند أولي الألباب.

ثم تحدَّث عن عموم إرادة الله، وأنه هو الخالقُ وحدَه، وأفاض في ذلك إفاضةً لا تجدُها في غير هذا الكتاب، ونصَّ على أن العبدَ كاسبٌ وليس بخالق لأفعاله، كما ادعاه بعضُ أهل الزَّيغ.

ثم حكى عن ابن فُورَك ما جَرَى بينه وبين الصاحب ابن عبَّاد قائلاً: «وقد قيل عن الشيخ الإمام أبي بكر بن فُورَك رضي الله عنه: إن الصاحبَ قَطَعَ سَفَرْجَلَةً وهما في بستان وقال لابن فورك: ألستُ أنا قطعتُ هذه السَّفَرْجَلَةَ؟ فقال: إن كنتَ تزعم أنك خلقتَ هذه التفرقةَ فيها فاخلُق وَصْلَها بالشَّجَرَة حتى تعودَ كما كانت. فَبُهِتَ».

وابنُ فُورَك زميلُ الباقلاني في مجلس أبي الحسن الباهلي، كما سيأتي، فانظر إلى هذه النفوس الطيِّبة كيف يذكُر بعضُهم بعضاً بإجلال وتقدير، وهكذا يكون المخلِصون من العلماء، وهما وإن كانا مترافقين في عهدِ الطلب، لكنهما كانا متباعدين بلاداً في عهد نشرهما العلم، ولذا ترى الباقلاني يقول في حكايته عنه: «وقد قيل عن الشيخ الإمام» فلا يَتَوَهَّمَنَّ متوهِّمٌ خَدْشَ ذلك في نسبة الكتاب إليه.

وأوضح المؤلفُ مسألةَ الخَلْق والكَسْب إيضاحاً شاملاً، ثم استوفى الكلامَ في مسألة الشفاعة. ثم أفاضَ في مسألة رؤية الله تعالى من غير تشبيهٍ ولا تمثيلٍ، وبها خَتَم الكتاب.

وهذا الكتابُ مِن أبدعِ ما بَرَزَ للوجود من آثار المتقدِّمين من المتكلمين، في التفنُّن في التدليل على مباحثه، ولا غَرْوَ فإن مؤلِّفه الباقلانيَّ كان واسعَ الاطلاع، قويَّ الذاكرة، سريعَ الخاطر، حاضرَ البديهة، نيِّر البيان، وله ذكاءٌ متَّقِدٌ، وحافظةٌ قوية، ولسانٌ لا يُغَالَب في المناظرات، ومؤلَّفاتُه أصدقُ شاهدٍ على ذلك، وله مقدرةٌ خارقة للعادة في تَصَيُّد الحُجَج من ثنايا الكتاب والسنَّة والآثار ضدَّ مخاصميه، فيعجَبُ اللبيبُ مما جَمَعَ الله له من المِنَح العُظْمى.

لكنْ عادتُه الروايةُ بالمعنى، فلا تَجِدُه يراعي كثيراً لفظَ الرواية، مكتفياً بجوهر المعنى، كما هو عادةُ أغلب النظَّار في حِجاجهم. ثم إنه كثيراً ما تراه يذكُر آثاراً فيها وَهْن على سبيل الاستئناس بها، بدون أن يتَّخِذَها أدلةً مباشرة، وقد تكونُ تلك الآثارُ في عِداد ما يَتَمَسَّكُ بها الخصومُ فيقلِبُها عليهم.

وأما من ناحية النُّضْج العقلي، والمقدرةِ الفائقةِ في الاحتجاج العقلي السليم،

فحدِّثْ عن البحر ولا حرَج، وإن كان لا يخلو من بعض تهويل وتشغيب في مُغَالَبة الخصوم، فيما يكادُ أن يكونَ الخلافُ فيه لفظياً؛ ويتبينُ ذلك كلُّه من مطالعة كتابه هذا، فضلاً عن مطالعة كتبه الأخرى.

وكان رحمه الله من أعاظم الأئمة في علم التوحيد والصفات، وقد ازداد مذهبُ الأشعري وضوحاً ببياناته النيِّرة في كتبه الخالدة. وقد حَجَزَ الباقلاني المعتزلة حقاً في أقماع السِّمْسِم أيضاً ــ كما يقول ابن الصيرفي في الأشعري في زمانه ــ وضيَّق عليهم جداً سبيل التخلُّص من قوامع حُجَجه، وضايَقَهم كلَّ المُضَايقة بعد أنْ رَفَعوا رؤوسَهم في عهد آل بُوَيْه، فهو جَدَليٌّ عظيمٌ لا يُصْطَلى بناره، ولا منجاةَ لمناظِرِه بدون استرشاده بمناره.

ولا يُؤْخَذُ بشيء سوى تَعَوُّدِه القسوةَ في المِزاح؛ وقد قيل: إن ابنَ المعلِّم كبيرَ الإمامية كان جالساً في مجلس، ومعه أصحابه، فرأى من بُعْدٍ إقبالَ الباقلاّني، فقال لأصحابه هامساً: «قد جاءكم الشيطان» ــ يعني البراعة في الجدَل ــ فلما جَلَس الباقلاني ــ وقد سَمِع هذه المُهَامَسَة ــ لم يَتَغاضَ عن ذلك، بل قال فوراً لابن المعلِّم: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أرسلْنا الشياطينَ على الكافرينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ ــ فإن كنتُ شيطاناً فأنتم كفار، وقد أُرْسِلتُ عليكم! وهذا مزاحٌ ظريف، لكنه قاسٍ من مثله.

وقال أيضاً في أبي جعفر محمد بن أحمد السِّمْنانيِّ القاضي ــ أحدِ أصحابه في علم الكلام ــ: «إنه مؤمنُ آل فرعون» ــ يعني أنه الأشعريُّ الوحيدُ بين الحنفية ــ غيرَ حاذرٍ أن يُقْلَبَ ذلك عليه باعتبار أنه حنفيٌّ وحيدٌ بين أصحابه نفسِه، كما يُرْوَى مثلُ ذلك عن الملك المعظَّم في آل أيوب، لكنَّ هذا مزاحٌ غيرُ مستساغٍ صدورُه من مثله، على خُطورة هذا النوعِ من المزاح.

ولعل صنيعَ ابنِ حزمٍ معه ــ من غير حقٍّ ــ جزاءٌ معنويٌّ لذلك. بل له إلزامات في المسائل الاجتهادية الفرعية، يجري فيها على ما تعوَّد من العُنْفِ في المسائل الاعتقادية. سامحه الله وإيانا بمَنِّه وكَرَمه.

وقد رَغِب الأستاذُ البحّاثة أبو أسامة السيد محمد عزت العطار الحُسَيني في نشر هذا الكتاب، وطَلَب إليَّ أن أتحدَّث عن كتاب «الإنصاف» هذا، ومؤلِّفه الإمام الباقلاني فكتبتُ ما يسَّره الله لي، مع التعليق على بعض المواضع برمز (ز)، نزولاً عند رغبته، فأشكرُه على قيامه بنشْر هذا الكتاب الفاخر، علاوةً على ما نشره من الكتب النافعة على التوالي؛ وهو ثاني كتابٍ في التوحيد للباقلاني منشورٍ في المدَّة الأخيرة، وأولهما: كتاب «التمهيد» له، وقد طُبِع باهتمام الأستاذينِ البارعين: السيد محمود الخضيري والسيد محمد عبد الهادي (أبو ريدة) ــ حفظهما الله ــ المعروفَين في البيئاتِ الجامعية والمحافلِ العلمية بكل فَضْل ونُبْل.

وقد عُنيا بتحقيقِ الكتاب، ودراسةِ أحوالِ المؤلف وكتابه، عنايةً مشكورة، وعَرَضا ــ بكلِّ إجادةٍ ــ ثمرةَ بحوثهما الشاملة لأعينِ الباحثين، فأَغْنانا ذلك عن التوسُّع في ترجمة المؤلف، والمقارنةِ بين آرائه في كتبه، وآراءِ الآخرين من المتكلِّمين؛ فأكتفي بإلمامة يسيرةٍ في ترجمة الباقلاني؛ أسوقُها من «تاريخ الإسلام» الكبير للذهبي بحروفه وهي:

ترجمة المؤلف: شيوخه، تلامذته:

هو: محمد بن الطيِّب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي، أبو بكر الباقِلّاني البصري، صاحبُ التصانيفَ في علم الكلام، سَكَن بغداد، وكان في فنِّه أوحدَ زمانه؛ سمع أبا بكر القَطيعي، وأبا محمد بن ماسي، وخَرَّج له أبو الفتح بن أبي الفوارس، وكان ثقةً، عارفاً بعلم الكلام، صنَّف في الرد على الرافضة، والمعتزلة، والخوارج، والجَهْمية، وذكَره القاضي عياض في «طبقات الفقهاء المالكية» فقال:

هو الملقَّبُ بسيفِ السنَّة، ولسانِ الأمة، المتكلِّم على لسان أهل الحديث، وطريقِ أبي الحسن الأشعري؛ وإليه انتهتْ رياسةِ المالكيينَ في وقته، وكان له بجامع المنصور (ببغداد) حلقةٌ عظيمة.

رَوَى عنه أبو ذرٍّ الهَرَوي، وأبو جعفرٍ محمد بن أحمد السُّمْناني، والحسين بن حاتم.

أقوال المؤرخين فيه وتاريخ وفاته:

قال الخطيب: كان وِرْدُه كلَّ ليلةٍ عشرين ترويحةً، في الحضر والسفر، فإذا فرغ منها كَتَب خمساً وثلاثين ورقةً من تصنيفه. سمعت أبا الفرج محمدَ بن عمران يقول ذلك، وسمعت عليَّ بن محمد الحربيَّ يقول: جميعُ ما كان يَذْكُر أبو بكر بن الباقلاني من الخلاف بين الناس، صنَّفه من حفظه، وما صنَّف أحدٌ خلافاً إلاّ احتاجَ أن يطالعَ كتبَ المخالفين، سوى ابنِ الباقلاني.

قلت: وقد أخذَ ابن الباقلاني علمَ النظرِ عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي صاحبِ الأشعري، وقد ذهب في الرُّسليَّةِ إلى ملكِ الروم، وجرت له أمور، منها: أن الملك أَدْخَلَه عليه من بابٍ خَوْخَةٍ، ليدخُلَ راكعاً للملك، ففطِن لها، ودَخَل بظهره. ومنها: أنه قال لراهبهم: كيف الأهلُ والأولاد؟ فقال له الملك: أما علمتَ أنَّ الراهبَ نُنَزِّهه عن هذا؟!. فقال: تُنَزِّهونه عن هذا ولا تنزِّهون الله عن الصاحبة والولد؟! وقيل: إن طاغية الروم سأل: كيف جَرَت القصةُ لعائشة؟ ــ وقصد توبيخَه ــ فقال: كما جَرَى لمريم، فبرَّأ الله المرأتين، ولم تأتِ عائشةُ بولد، فَأَفْحَمَه ولم يُحْرِ جواباً.

قال الخطيب: سمعتُ أبا بكرٍ الخُوَارَزْميَّ يقول: كلُّ مصنِّفٍ ببغداد إنما ينقُلُ من كُتُب الناس إلى تصانيفه، سوى القاضي أبي بكر، فإن صَدْرَه يحوي عِلْمه وعِلْم الناس.

وقال أبو محمد البافي (بالباء والفاء): لو أوصى رجلٌ بثُلث ماله أن يُدْفَع إلى أفصحِ الناس، لَوَجَبَ أن يُدفَع إلى أبي بكر الأشعري (الباقلاني).

وقال أبو حاتم القَزْويني: إن ما كان يُضْمِرُه الباقلاني من الورع والدِّيانة،

والزهد، والصيانة، أضعافُ ما كان يُظهره، فقيل له في ذلك؟ فقال: إنما أُظْهِر ما أُظْهِره غيظاً لليهود، والنصارى، والمعتزلة، والرافضة، لئلا يَسْتَحْقِروا علماءَ الحقّ، وأُضْمِرُ ما أُضْمِره فإني رأيت آدمَ على جلالته نُوديَ عليه بِذَوْقَة، وداودَ بنَظْرة، ويوسفَ بِهَمَّة، ونبينا بخَطْرَة عليهم السلام(١).

ولبعضهم في أبي بكر الباقلاني:

انـظُرْ إلى جبلٍ تمشي الـرجـالُ بـه ... وانـظُرْ إلى القبر مـا يحـوي من الصَّلَفِ
وانـظُرْ إلى صـارمِ الإسـلامِ مُغْتَمِـداً ... وانـظُرْ إلى دُرَّةِ الإسـلام في الصَّـدَفِ

توفي في ذي القَعْدَة «يوم السبت» لسبع بَقِيْنَ منه «سنة ٤٠٣هـ» وصلَّى عليه ابنه الحسن، ودُفِن بداره، ثم نُقِلَ إلى مقبرة «باب حرب» ببغداد، تغمَّده الله برضوانه، وأسكنه فسيحَ جنانه.

وللباقلاني عملٌ مشكورٌ في التدليل على المسائل، بأوضح الدلائل، وقد ابتكَرَ في المذهب بعضَ آراء نَظَرية، عدَّها مبرهَنة، ويَعُدُّها غيرُه غيرَ مبرهَنة، وهي لا تكُونُ في عِداد مسائل المذهب، بل تُعْزَى إليه مباشَرة، كاستحالة بقاء العَرَض زَمَانين، وقولِه في الحال، وقوله في صفة البقاء، وإثبات الجزءِ الفَرْد، ومصادرُ تلك الآراء معروفةٌ، وما يُبْنَى على قواعدَ غيرِ مبرهَنة يبقَى تحتَ النظرِ عند مَنْ لا يراها مبرهَنة، من غيرِ أن يمسَّ ذلك بمقامه السامي، ولا مانعَ من أن يكونَ لكلِّ ناظرٍ بعضُ آراء غيرُ مسلَّمة، وبعضُ استدراكات على من سَبَقَه.

ومن المعلوم أن الأشعريَّ كان تَلَقَّى علم الكلام من أبي علي الجُبَّائيِّ المعتزليِّ، ثم انتقل في الثُلث الأخير من عُمره إلى مُعتَقَد أهل السنة، فقام بالذَّبِّ عنه خيرَ قيامٍ، كما شرحتُ ذلك في تقدِمة «تبيين كذب المفتري» شرحاً وافياً، وقد ملأ العالَمَ علماً.

---

(١) يُنْظَر في صحة هذا النقل عن الإمام الباقلاني. فبعض الأمثلة المذكورة غير صحيح، والباقلاني أجلُّ من أن يعتقدها ويستشهد بها.

وتلميذاه: أبو الحسن الباهلي، وأبو عبد الله محمد بن مجاهد الطائي[١] ــ من أصحاب الأشعري ــ يقول فيهما عبد القاهر البغدادي: هما أثمرا تلامذةً، هم إلى اليوم شموسُ الزمان، وأئمةُ العصر، كالباقلاني، وابن فُورَك، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسْفَرايني؛ ثم ذَكَر أنه أدرك ابنَ مجاهدٍ والباقلانيُّ وابنَ فُـوْرَك وأبا إسحاق الإسْفَرايني.

فيكون عبد القاهر شاركَ الباقلانيَّ في الأخذ عن ابن مجاهد، كما شارك الباقلانيُّ ابنَ فُورك والإسْفَرايينيَّ في الأخذ عن الباهلي. وإن كان للباقلانيِ مزيدُ اختصاصٍ بابن مجاهد، كما أن للإسْفَرايينيِّ وابنِ فُورك اختصاصاً خاصاً بالباهلي.

فهكذا تداخل السندان في الارتواء من نَبْع واحد. فلا يعوَّلُ على ما لم يَرِدْ بطريقهما عن الأشعري، ــ كمذهب للأشعري ــ لأنهما وارثا علومِه في أواخر عهده، وفيهما كان نُضْجُ علمه.

وأما «الإبانة» التي كان قدَّمها إلى البَرْبَهاري في أوائل انتقاله إلى معتَقَد السنَّة، فتحتوي على بعضِ آراء غيرِ مُبَرْهَنة، جَارَى فيها النَّقَلَة ليتدرَّج بهم إلى الحقِّ، لكنه لم ينفعْ ذلك ــ على تلاعبِ الأقلام فيها ــ فاستقرَّ رأيُه ــ بعد عَهْدَي الإفراطِ والتفريطِ ــ على ما نقله هؤلاء عنه من الآراء المعتدِلةِ، على خلافِ مزاعمِ ابن كثير.

وعن أبي إسحاق الإسْفَرايني أَخَذ أبو القاسم عبدُ الجبار بن علي الإسْفَرايني. وعنه أَخَذ إمام الحرمين، وعن إمام الحرمين أخذ الغزالي، ومنه انتشر المذهبُ الأشعري انتشاراً كبيراً. وكان أبو المظفَّر الإسفَرايني أخذَ الكلامَ عن حَمِيِّه[٢] عبد القاهر، وكان إمامُ الحرمين كثيرَ الاستفادة من كُتُب الباقلاني، وأبي إسحاق، وابن فورك، وعبد القاهر، كما يظهرُ من كتبه. وكان إمام الحرمين مَدِيناً لهؤلاء فيما حاز من المقدرةِ الفائقةِ في علم الكلام.

---

(١) وتوفي الاثنان سنة ٣٧٠هـ كما يظهر من تاريخ الصلاح الكتبي، وتاريخ اليافعي. راجع «عيون التواريخ» و«مرآة الجَنَان». (ز).

(٢) والد زوجته.

وهؤلاء هم حَمَلةُ مذهبِ الأشعري من المتقدمين. وإن كان لكلٍّ منهم رأيٌ خاصٌّ في بعض المسائل، ولا تجدُ في كلام هؤلاء مجاراةً للحَشْوية بكلام مُوهم، بل هم صُرَحاءُ في التنزيه الباتِّ.

ولا تجدُ في كلامهم أيضاً نفيَ تأثير قدرةِ العبدِ، أو عدَّ العبدِ مجبوراً، أو كونَ صفاتِ الله ممكناتٍ في ذاتها، واجباتٍ بالغَيْر، ونحوَ ذلك مما تجدُه في كلام الفخر الرازي ومَنْ تابعه من المتأخرين، فلا يصحُّ عدُّ أمثالِ تلك الآراءِ من مذهبِ الأشعري، بل يجبُ عَزْوُ تلك الآراء إلى مُرْتَئِيها فحسبُ، والنُّظَّار المنسوبون إلى مذهبٍ اعتقاديٍّ لا يلزمُ أن يَتَوَاردوا على رأيٍ واحدٍ في كلِّ بحث، بل قد ينفردُ بعضُهم ببعضِ آراء غيرِ منقولةٍ في المذهب، ولا سيما في مذهب الأشعري الذي لا يُصَحِّح إيمان المقلِّد، وكونُ هذا المنفردِ مصيباً أو مخطئاً بحثٌ آخر.

وهذا ما وَجَبَ لَفْتُ النظرِ إليه في هذا المقام، لأنه يُوجَد من يَعدُّ قولَ الفرعِ كقولِ للأصل، وهذا مما لا يُسْتَساغ.

ومن طرائف الأنباءِ المرويةِ عن الباقلاني: أنه كانَ كثيرَ التطويل في المناظرة، مشهوراً بذلك عند الجماعة؛ وجَرَى يوماً بينه وبين أبي سعيد الهاروني مناظرةٌ، فأكثر الباقلانيُّ فيها الكلامَ ووسَّع العبارة، وزاد في الإسهاب؛ ثم التفتَ إلى الحاضرين وقال: اشْهدوا عليَّ أنه إن أعادَ ما قلتُ لا غَيْرَ: لم أُطالِبْه بالجواب، فقال الهاروني: اشْهدوا عليَّ أنه إن أعاد كلامَ نفسِه، سلَّمت له ما قال! كما نقله ابن خَلِّكان، واليافعي.

وفي هذا القدر كفايةٌ فيما نحن فيه، فأدعو الله عزَّ وجلَّ أن يُكافِىءَ الأستاذ الناشر على هذا العمل النافع، وأن يوفِّقه وإيانا لكلِّ ما فيه رضاه، وهو المجيبُ لمن دعاه؟

في ١٧ شعْبان المعظَّم سنة ١٣٦٩هـ. **محمد زاهد الكوثري**

كتب نادرة (١)

حقيقة الانسان

والروح الجوال في العوالم

للإمام العلامة جلال الدين محمد بن سعد الدين سعد الصديقي الدواني

المتوفى سنة ٩٠٨ هـ

عرف الكتاب وترجم للمؤلف وعلق عليه مولانا الاستاذ

المحقق الكبير صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

الطبعة الثانية

١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م

ارضروم

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف الكتاب وترجمة المؤلف
حقيقة الإنسان

رسالةٌ بديعة للعلّامة جلال الدين محمد بن سعد الدين أسعد الصِّدِّيقي الدَّوَّاني، بتشديد الواو، نسبة إلى دَوَّان على وزنِ شَدَّاد، موضع في كازَرُون بأرض فارس قربَ شِيراز، وهو ممن جمع بين العلوم الشرعية والعلوم الفلسفية، وكان يُرحَلُ إليه من أقاصي البلدان لتلقي العلم منه، وحواشيه المتعددة على شرح القُوشَجي على تجريد الكلام للنصير الطوسي معروفة.

وكان بينه وبين مُنافِسه الصدر الشيرازي الحسيني ـ وهو متقدم على الصدر الشيرازي صاحب الأسفار ـ مُساجلاتٌ في حواشي الكتاب المذكور، وقد عُني أهلُ الفضل بالمحاكمة بينهما كما هو مشهور.

وللدَّوَّاني مؤلفاتٌ بديعة، منها «شرحُ العقائد العَضُدِيَّة» وكان هذا آخِرَ مرحلة لدراسة الكلام بعد الإلمام بالعلوم الفلسفية في المعاهد القديمة، وله أيضاً «شواكل الحُور في شرح هياكل النُّور» للشهاب السُّهْرَوَرْدِي المقتول، في الحكمةِ الإشراقية، و «الزَّوْرَاء» و «الحَوْرَاء» في التصوف الفلسفي والمَعَاد.

ومما يقوله في الحَوْرَاء عند كلامه في قوله تعالى: ﴿وإنَّ جهنم لمحيطةٌ بالكافرين﴾ أثناءَ تحدثِهِ عن أسرار المعاد: إنَّ الأخلاق الرذيلة والعقائد الباطلة، التي هي مُحيطة بهم في هذه النشأة هي بعينها جهنمُ التي ستَظهَرُ في الصُّوَر الموعودةِ عليهم

في النشأة الأخرى بل يَرى بعضُ المكاشَفِين صورةَ تلك المواطن هنا دون صُوَرِ هذا الموطن، على عكس حالِ المحجوبين كما وقع لرجلٍ من الأولياء في بعض النواحي ــ كما سمعه شيخه محيي الدين الكوشكناري عن ثقة ــ أنه دَخَل عليه ذاتَ يوم واحدٌ من أهل الدنيا، وكان الولي مستغرَقاً في حاله، فلما نَظَر إليه قال لخادمه: أخرج هذا الحِمار، ولم يكن يَرى منه إلاَّ صُورةَ الحمار.

ثم بعد أن زال عن هذه الحال أخبره الخادمُ بما جَرَى، فقال: ما قلتُ إلاَّ ما رأيتُ، ولم أكن واقفاً على ما تقول. اهـ.

وآراؤه في كتبه النظرية ترتجحُ بين الكلام والتصوف والفلسفة، وله شهرةٌ عالمية في العلوم العقلية، وقد ترجم له عبدُ الحي اللَّكْنَوِي ترجمةً جيدة، وكانت وفاته سنة ٩٠٨هـ قربَ دَوَّان عن نحو ثمانين سنة كما ذكره منصور بن الصدر الشيرازي، وهو الصواب. والعَيْدَرُوسيُّ جَعَل وفاته سنة ٩٢٨هـ في «النور السافر» فغَلِط غلطاً فظيعاً، وتابعه ابنُ العماد في «الشذرات»، وترجمته مستوفاة في «حبيب السِّيَر»، وترجم له السخاوي في «الضوء»، تغمده الله برضوانه، وأسكنه بحبوحة جنانه.

وحقيقةُ الإنسان كما هو موضوع هذه الرسالة لها ناحيتان، ناحيةُ الهيكل الجسماني، وهو بطبعه يتهافت على الملذَّاتِ السُّفلية، وناحيةُ الرُّوح وهو لطيفة ربانية، حثيثةُ الطيران إلى المعالي، ويَعجزُ أكثَرُ العقول عن دَرْكِ كُنْهِ حقيقة الروح، ذلك الأمرُ الرباني العجيب.

وللروح، والنفس، والقلب، والعقل، إطلاقات في اصطلاحاتِ أهل العلم، قد تتلاقى وقد تتفارق، وليس هذا موضعَ إيضاح ذلك، وقد عُنِي الغزالي في عجائب القلب بشرح تلك الاصطلاحات.

وأفرادُ الإنسان على منازلَ متفاوتة في صِلتهم بالناحيتين، فمن غَلَب عليه الانهماكُ في الملاذ الجسمية فهو ملحق بالأنعام، قال الله تعالى: ﴿أولئك كالأنعام بل هم أضل﴾، ومن خَلَص من سلطان الملاذ الجسدية وغَلَب عليه جانبُ تلك اللطيفة

الربانية، فهو مُلحَقٌ بالملائكة على مدارجَ متصاعدة، ومن تجاذَبَهُ الجانبانِ من غير أن يتغلَّب فيه أحَدُ الجانبين على الآخر، فهو المجاهد لنفسه، وقد خَلَط عملاً صالحاً وآخَرَ سيئاً.

وقد اختَلَف أهلُ العلم في الروح الذي اعتبرناه لطيفةً ربانية تَمَّ بها سلطانُهُ على الكون، هل هو جسمٌ لطيف يَحُلُّ في الجسم الكثيف الإنساني ــ وهو مذهب الجمهور ــ أم جوهرٌ مجرَّدٌ لا مَكانيٌّ، لا يُوصَفُ بالحلولِ والدخول، ولا بالخروجِ والانفصال، وغيرِ ذلك من أوصاف الأجسام، بل يُوصَفُ بالتعلق به تعلُّقَ تدبير وبقطع تعلقِهِ به ذلك التعلق.

والناسُ في تفهم ذلك على أنحاء، فالعامي لا يَتصوَّرُ موجوداً كهذا، في حين أن الخاصة لا يُنكرونه وإنْ دقَّتْ مَداركُه، ولهم في تجرُّدِ الرُّوح أدلة ليس الجمهورُ على قبولها، وممن مال إلى تجرد الروح إمامُ الهُدَى أبو منصور الماتُرِيْدي، والحَلِيمي صاحبُ «شُعَب الإيمان»، والراغبُ الأصفهاني، والغزالي، والرازي، والبيضاوي، وكثيرٌ غيرُهم؛ ومن أحسن من تكلم في ذلك البَطَلْيَوْسي في الحدائق.

ومن أدلة القائلين بتجرُّدِ الروح الذي هو النَّفْسُ الناطقة: أن معلوماتِه لا تقِفُ عند حد، فلو كان الروحُ جسماً لكانت معلوماته واقفة عند حد، لتعذُّرِ ارتسام ما لا نهاية له من الصُّور في جسم محدود، وتَفهُّمُ تجردِ الروح يُعِينُ كثيراً فَهْمَ تنزهِ الإلّه جلَّ شأنُه من الزمانِ والزمانيات والمكان والمكانيات.

وهذا لا يَرقَى إليه فهمُ العامي أصلاً، فالواجبُ الاكتفاء بالتنزيه العام في إثبات الصفات العليا، من غيرِ خوض في ذلك، وهذا كافٍ للجميع في النجاة. لكن شَرَهُ العقول يَحمِلُ الإنسانَ على الخوض فيما لا قِبَلَ له به، فيَضِلُّ بسبب الخوضِ كثيرٌ من البشر في وادي الحَيْرَة.

بل قال الغزاليُّ في (النفخ والتسوية): الناسُ قسمانِ: عوامُّ وخَوَاصُّ، أما من غَلَبَتْ على طبعه العاميَّةُ فلا يَقبَلُ كونَ الله سبحانه لا داخِلَ العالم ولا خارجَهُ، فضلاً

عن أن يَقبَل ذلك في الرُّوح الإنساني. وأطال الكلام في ذلك إلى أن قال:

ومَنْ كانت العامية غلبَتْ عليه ــ كأكثر الكَرَّامية والحَنْبَلِيَّة ــ جَعَلَ الإِلٰه جسماً إذ لا يَعقِلُ موجوداً إلَّا متجسماً مشاراً إليه، ومن تَرقَّى عن العامية قليلاً نَفَى الجسميةَ وما أطاقَ أن يَنفِيَ عوارضَ الجسمية فأثبَتَ الجهة، وترقَّى عن هذه العاميةِ الأشعريةُ والمعتزلةُ، فأثبتوا موجوداً لا في جهـة، لكنهم أحالوا أن تكون هذه الصفةُ لغير الله، حتى نَفَى جمهورُهم تجرُّدَ الروح ــ ثم أفاض الغزالي في ترجيح ما ارتآه في هذا الصدد.

قال البدر العيني في شرح البخاري (٢/٦٠١) عند الكلام في الروح: هو جوهرٌ لطيف نُوراني يُكدِّرُه الغذاء والأشياء الرديئة الدنيئة، مُدْرِكٌ للجزئيات والكليات، حاصلٌ في البدن، متصرِّفٌ فيه، غَنِيٌّ عن الاغتذاء، بَرِيءٌ عن التحلل والنماء، ولهذا يَبْقَى بعد فناءِ البدن، إذ ليست له حاجة إلى البدنِ، ومِثْلُ هذا الجَوْهَرِ لا يكونُ من عالَمِ العنصر بل من عالم الملكوت، فمن شأنِهِ أن لا يَضُرَّه خَلَلُ البدن، ويلتَذُّ بما يلائمه، ويتألَّمُ بما يُنافيه.

والدليلُ على ذلك قولُه تعالى: ﴿ولا تحسبن الذي قُتِلُوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عند ربهم﴾ الآية، وقولُه صلَّ الله عليه وسلَّم: «إذا وُضِعَ الميتُ على نعشه رَفْرَفَ روحُهُ ويقول: يـا أهلي ويا ولدي». فإن قلتَ: كيف يفسر الروح وقد قال تعالى: ﴿قلِ الروح من أمر ربـي﴾. قلتُ: معناه من الإبداعاتِ الكائنةِ بكُنْ، من غير مادةٍ وتولُّدٍ مِن أصل». اهـ.

وفي فيض الباري (٣/٤٢٥) عند الكلام في حياة الشهداء: واعلَمْ أنَّ الحديث أسنَدَ الأكلَ والشرب إلى النَّسَمة دون الجسد، فإنه في التراب، فدل على أن النَّسَمة غيرُ الجسد، وكذلك غيرُ الروح، لأن الروح لا يُسنَدُ إليها الأكل والشرب ما لم تتصل بجسد مادي. اهـ.

ومن اطَّلع على ما أُلِّفَ في الروح من الكتب، ثم طالَعَ رسالة الدَّوَّاني هذه

يجدها على صِغَرِها بديعةَ الأسلوب، جمةَ الفوائد، تَطْرُقُ بحُوثاً سَكَت عنها آخرون، وتتعرَّضُ لبيانِ الروح الجَوَّال في العوالم بمُغادَرَتِه الجسمَ في أثناء النوم، وللرُّوحِ المحتفظةِ بصلة الهيكل الجسماني الكثيف بالجسم اللطيف، الذي ذكرناه بالروح الجَوَّال، وتصرفاتِ الروح الخارقةِ للعادات، وغيرِ ذلك مما يفتح أُفُقاً واسعاً للباحثين، ويُنير كثيراً من نواحي هذا البحث العويص المتشعب، على مَذاقٍ خاص مَزِيج بالتصوف والفلسفة، يهتم به كثيرٌ من الناظرين. ففي نشرها فوائد للروحيين، واللّٰهُ وليُّ النفع، ومنه التوفيق والتسديد؟

محمد زاهد الكوثري

انتقاد المغني

عن الحفظ والكتاب

بقولهم لم يصح شيء من الأحاديث في هذا الباب

قطفه

حسام الدين القدسي

من التنكيت والافادة في تخريج احاديث خاتمة سفر السعادة

للشيخ المسند ابن همات الدمشقي ، وغيره من كتب الحديث

١٣٤٣ ﻫ مطبعة الترقي بدمشق ١٩٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمـة[١]

حاول الحافظُ ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر المَوْصِلي أن يُسَهِّلَ سبيل الاطلاع على الأحاديث الموضوعة لمن لم يُعْنَ بعلم الحديث، ولم يشتغلْ بدَرْسه، فأخذ يفحصُ السننَ، ويتصفَّح ما كتبه النقَّاد في الضعفاء والكذابين، وما دُوِّن في الموضوع من الأحاديث، لينتقيَ منها ما يمرُّ به مما قيل فيه: لم يَرِدْ في هذا الباب شيء، ونحوُه، حتى يكون ما يتحصَّل لديه كضوابطَ كليةٍ يُستغنَى بها عن فحص كلِّ حديثٍ حديثٍ.

ولكنْ فاته أن القول المذكور من قائله إنما يصحُّ باعتبار ما بَلَغه من الأسانيد، وله قولُه في كلِّ سند من أسانيدَ بَلَغَتْه إذا كان ما أبداه من الجرح جَرْحاً عند أهل هذا الشأن واقعاً مَوْقِعَه، فَرُبَّ جرح لا يكونُ جرحاً لدى المحقِّقين من النقَّاد، أو يكونُ واقعاً في غير محلِّه ولو كان صادراً من أكبر ناقد. قال إمامُ الجرح والتعديل يحيى بن مَعِين: ربما نتكلَّم في الرجل وقد حطَّ رحلَه في دار النعيم!.

ولَعَمْري إنه أنصف غايةَ الإنصاف في قوله الذي يفيد: أن الجرحَ باعتبار ما يظهَرُ للمحدثِ الناقدِ، لا باعتبار نفسِ الأمرِ، وهي نقطةٌ دقيقة يكثرُ فيها العِثار،

---

(١) وهي مجموع ما أجابني به الأستاذ المحترم [محمد] زاهد أفندي [الكوثري] عما كنتُ أسأله عنه في سبب خَبْط ابن بدر في كتابه «المغني».

[وقد نَسَب المؤلف هذه المقدمة إلى نفسه في كتابه النفيس «النكت الطريفة» ص ٦٩].

وليس أدلَّ على ذلك مما أُخِذ على أئمة الجرح والتعديل، كشعبة، وابن مَعين، وابن مهدي، ومَنْ بعدهم على اختلاف طبقاتهم مما ليس هذا محلَّ بسطِه.

ولا يلزمُ من عدمِ علمِ هذا القائل حديثاً ثابتاً في هذا المعنى أن لا يَعلمَه آخرون، وأن يَنْتفيَ ثبوتُه بتاتاً، إلَّا إذا سُلِّم له الاستقراءُ التامُّ. ومنْ يعلمُ مبلغَ ما أُلِّف في الحديث من صحاحٍ وسننٍ، وما كُتب من الجوامع والمسانيد، وما جُمع من مشيخاتٍ ومعاجمَ، وما صُنِّف من أجزاء وتواريخ، على اختلاف القرون وتنائي البلدان، مما يخْرج عن حدِّ الإحصاء: يعلمُ أن الاستقراءَ التامَّ في هذا الباب في غاية النُّدْرة إنْ لم يكنْ مُحالاً، ولم يُسلَّم ذلك لجهابذة المتقدِّمين مع عُلوِّ إسنادهم إلَّا لبعضهم في شيوخ لهم معيَّنين وبلدانٍ خاصة، كالذُّهْلي في حديث الزهري، ومالكٍ في رجال المدينة، فكيف بالمتأخرين الذين ما بَلَغوا شأْوَهم، وطالَ بهم المدى بنزول أسانيدهم.

على أن قول المحدث: «لا يصحُّ في هذا البابِ شيء»: قد يكون مرادُه به البابَ الذي ترجمه في كتابه، لا بمعنى: لا يصحُّ في هذا المعنى شيء، كما وقع للترمذي في «سننه» على ما ذكره الحافظ المنذري.

فيتبينُ مما تقدَّم أن فحصَ ابنِ بدر أمثالَ هذا اللفظِ من أسفار الحديث: سَعْيٌ غيرُ مُنْتجٍ، وعَنَاءٌ بلا غَنَاء، ولقد يغترُّ بقوله البُسَطاء، فينفون أحاديثَ ثابتةً، فيكونُ الوبالُ عليه فَيُضيرُ وهو يريد نفعاً، بل ربما يُحسِّن الظنَّ به بعضُ الخاصة فيثقُ بقوله، فيكون الحال عندها أَطَمَّ! قال عبد الرحمن بن مهدي: خَصلتان لا يَستقيم فيهما حسنُ الظَّنِّ: الحكمُ والحديث.

وقد وقع ذلك فعلاً لجماعة منهم، فهذا المجدُ صاحب «القاموس» قد قلَّد ابن بَدْرٍ في خاتمة كتابه «سِفْر السعادة» إن لم نَقُلْ: سلك موطىءَ قَدَمه حَذْوَ النعل بالنعل، والحافظُ زين الدين العراقي مع جلالته وإمامته، وكذلك العلامة عزُّ الدين

محمد بن إبراهيم بن علي المرتَضى اليماني في «العواصم والقواصم في الذَّبِّ عن سنةِ أبي القاسم»، بل ابن تيمية ومَنْ أَخَذَ أَخْذَه!.

وحيثُ كان هذا الكتاب منتَقَداً لدى حَمَلة العلم بقي مهجوراً في زوايا الإهمال قاصرَ الضُّرِّ، ومَنْ أذاعه بنَشره فقد أذاع بشرٍّ مستطير بالنظر إلى غالب أبوابه، ونَفْيُ الحديثِ الثابتِ ليس أَقلَّ خَطَراً من الاغترار بالمكذوب منه.

قال الحافظ ابن حجر في «اللآلىء المنثورة»: والنافي له كمن نَفَى أَصلاً من أُصول الدين. ومنشأ ذلك على الأكثر إما من غرابةِ موضعِ الحديث، أو لذِكْره في غير مظنَّته، فَيَتَسارعُ إلى نفيه مَن استشعر في نَفسه السَّعة في الحديث، اتكالاً على حفظه وقد خانه، والشهادةُ على النفي: ليس بالأمر الذي تنهضُ به الحُجَج في كلِّ موقف.

هذا ولقد تابعَ المصنفُ ابنَ الجوزيِّ في جُلِّ أبوابِ كتابه وإن لم يُصَرِّح باسمه إلَّا في بعضها، مع أن ابن الجوزيِّ بَيْنا نَرَاه ينفي حديثاً في «موضوعاته» أو «عِلله» بالنظر لما قِيل في رجل من رواته، نراه يوثِّق ذلك الرجلَ بعينه، ويقبلُ روايتَه في حديثٍ آخَرَ له، حين يُصادفُ ذلك هواه، أو يوافق مذهبَه. ومثالُ ذلك ما وقع له في جابرٍ الجُعْفي.

وربما اشْتَبَه عليه الاسمُ بالاسم، فيجعل الثقةَ كذاباً، كما جَرَى له في محمد بن مهاجر. وكثيراً ما يَسْتدلُّ في جَرح الرجال بأقوال أبي الفتح الأَزْديِّ، ثم يَردُّ قولَه فيمن لا يَروقُه جرحه، كَمُهَنىٍّ وغيره، فيصير الأزدي إذ ذاك رافضياً لا يُنْزَلُ على رأيه، وله كثيرٌ من أمثال ذلك.

وقد أُخذ عليه النقادُ ردَّه الباتَّ في جملة أحاديث، بمجرَّدِ النظرِ لِمَا وصل إليه من السند، مع أن الحديثَ مرويٌّ بأسانيدَ لم يَنْتَهِ إليها علمه، وإن كان الرجلُ بعد تصنيفه «جامع المسانيد» رأَى من نفسه أنه أحاط خُبْراً بالأحاديث والآثار، ولكن أين هو من ذاك؟!.

ويقول السخاوي في «شرح الألفية»: ربما أدرج ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» الحَسَن والصحيح مما هو في الصحيحين، فضلاً عن غيرهما، وهو توسُّعٌ منكَر، ينشأُ عنه غايةُ الضرر من ظنِّ ما ليس بموضوعٍ موضوعاً، مما يقلِّد فيه، تحسيناً للظن به، والمُوْقِعُ له: استنادُه غالباً بضعف راويه الذي رُمِيَ بالكذب مثلاً، غافلاً عن مجيئه من وجه آخر. وربما يكون اعتمادُه في التفرُّد قولَ غيره، ممن يكون كلامُه محمولاً على النسبيِّ، هذا مع أن تَفَرُّدَ الكذاب بل الوضاع ولو كان بعدَ الاستقصاء في التفتيش من حافظٍ متبحِّرٍ تامِّ الاستقراء: غيرُ مستلزمٍ لذلك. اهـ.

وقد أكثر ابن بدر العزوَ في «مُغْنيه» إلى العُقَيلي، والإمام أحمد، فأما الأول: فهو من أكبر المتعنِّتين في الجرح، كثيرُ الحكم بالنفي، وهذا ما حَمَل الذهبيَّ على التنكيت عليه في «ميزانه» مع أنه كبيرُ الدفاع عن الرواة من الحنابلة، فقال: أفما لَكَ عقلٌ يا عُقيلي؟! أَتَدْري فيمن تَكَلَّم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثقُ منك بطبقات، بل وأوثقُ من ثقاتٍ تُوْرِدُهم في كتابك. . .

ونَقَم عليه أن يتكلَّم في ابن المديني، وصاحبِه محمد، وشيخِه عبد الرزاق، وعثمانَ بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبانٍ العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبَهْزِ بن أسد، وثابتٍ البُنَاني، وجَرير بن عبد الحميد، وقال: لو تُرِك حديثُ هؤلاء لغلَّقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتَتِ الآثارُ. اهـ.

وجَرَح في كتابه «الضعفاء» كثيرين من رجالِ الصحيحين وأئمةِ الفقه وحَمَلة الآثار، مما ردَّ بعضَها ابن عبد البرِّ في «انتقائه»، وكان مَن ينفُخ في بُوق التعصُّب من الرواة يثيرون بكتابه فِتَناً، كما وقع لصاحب «الكمال» في المَوْصِل، على أنه كثيراً ما يتصحَّف اسمُ الرجل عليه، فيجهِّلُه ويردُّ حديثه. وربما يقول «لا يصح في هذا الباب شيء» بمجرد النظر إلى سَنَد مختَلَق، وإنْ صحَّ المتن بطريقٍ أخرى، فيكون ظاهرُ كلامه مُوْقِعاً في الغلط للآخذين به.

وحيثُ كان كتابه في الضعفاء: يتبادر من قوله «لا يصح» أو «لا يثبت»: كونُه

مكذوباً، كما قال المسنِد الأوحد ابن همَّاتٍ الدمشقيُّ، عَلَى أن ما نقله عنه ابن بدرٍ ليس فيه ما ينحطُّ عن درجة الضعف، بل يدورُ جُلُّه بين صحيحٍ وحسنٍ وضعيفٍ مُنْجبرٍ، نعم لو حَمَلنا قوله على معنى الصحة الاصطلاحية ــ مع إباء المَقَامِ عنه ــ لانجـبرَ بعضُ ما أفسده.

وأما الإمام أحمدُ فإمام المحدثين بلا نزاع، إلَّا أن ما نقله عنه في «المغني» لا يَسْلَم له إلَّا ما نَدَر، وقد اختلفتِ الرواياتُ عنه في أكثرها، فحديثُ «طلب العلم فريضة على كل مسلم»: صحَّحه السيوطي، و«كتم العلم» صحَّحه الحاكم، وحسَّنه الترمذي، وأخرجه هو في «مسنَده»، والتسمية عَلَى الوضوء: لم يكن لفظُ أحمدَ فيها ما ذكره المصنف، وإنما قال: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد، كما في الترمذي.

يقول ابن حجر في «تخريج الأذكار»: لا يَلزَمُ من نفيِ العلمِ: ثبوتُ العَدَم، وعلى التنزُّل: لا يلزمُ من نفيِ الثبوتِ ثبوتُ الضعف، لاحتمال أن يُرادَ بالثبوتِ الصحةُ، فلا ينتفي الحُسْن، وعلى التنزُّل: لا يَلزم من نفي الثبوتِ عن كل فردٍ نَفْيُه عن المجموع. اهـ.

وَمَا نقله في أربعةِ أحاديثَ: لا يُسَلِّم له إلَّا في اثنين منها، فحديث: «مَنْ آذى»: صالحٌ عند أبي داود من أكبر أصحاب أحمد، و«للسائل حقٌّ»: أخرجه هو في «مسنده» بسند جيد رجالُه ثقات.

وقوله: لم يثبت في الشهادة في النكاح شيء: يردُّه حديثُ عائشةَ، وهو صحيح عند الأئمة، وإنْ أعلَّه أحمدُ بمخالفته لمذهبِ عائشة، كما حَكَى الحافظُ ابن رجب في «شرح الترمذي» وغالبُ ما نَقَله عنه من هذا القبيل.

وجملةُ القول: أن ما حَشَده ابن بدر في كتابه هذا من الأقوال ــ وإن سَبَقه بها محدِّثون ــ لكن تَتَفاوتُ معانيها باعتبار تفاوتِ المقامات، نعم لابن بدرٍ أن يتخلَّص

من كثيرٍ مما أُورِدَ عليه بحمْلِ الصحةِ على المعنى الاصطلاحي، ولكن يفوتُ إذ ذاك قصدُه.

والرجلُ وإن كان يعدُّ في الحفاظ، كما ذكره جماعة من المحدثين، لكنْ دعوى كونِهِ ناقداً: باطلةٌ لا يُظَاهِرها دليل.

قال الحافظ ابن حجر في «القول المسدَّد» عند قول الزين العراقي: «أورده عمر بن بدر الموصلي»: لا اعتدادَ بذلك، فإنه لم يكُن من النقاد، وإنما أَخرجه من كتاب ابن الجوزي، فَلَخَّصه، ولم يَزِد من قِبَله شيئاً. اهـ.

وبالغَ السيوطيُّ في الحطِّ من مقداره حتى قال في «شرح التقريب»: وليس هو من الحفاظ، وعليه في كثير مما ذَكَرَه انتقاد. اهـ.

وقال الحافظ السخاوي في «شرح ألفية الحديث»: وعليه فيه مؤاخذات كثيرة، وإن كان له في كل بابٍ من أبوابه سَلَفٌ من الأئمة، خصوصاً المتقدمين. اهـ.

وقد لخَّص «المغني» الحافظُ سراج الدين بن الملقِّن في جزء، وتعقَّبه باباً باباً، وأقرَّه في بعض الأبواب، وبين نسخته والنسخةِ المطبوعة من «المغني» فرقٌ في بعض المواضع، فليراجَع.

تنبيه: يقول صاحب «التنكيت»: اعلم أن البخاريَّ وكلَّ من صنَّف في الأحكام يريد بقوله «لم يصح» الصحةَ الاصطلاحيةَ، ومن صنَّف في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله «لم يصح» أو «لم يثبت» المعنى الأعمَّ، ولا يلزمُ من الأول نفيُ الحُسْن أو الضعف، ويلزمُ من الثاني البطلانُ[1].

---

(١) أوضح هذه القاعدةَ بالأدلة والشواهد، وقرَّرها، وبينْ وَهَمَ مَنْ وَهِمَ فيها من العلماء، تلميذُ المؤلِّف ووارثُ علومه العلامة الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حفظه الله تعالى، في مقدمته لكتاب «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للعلامة علي القاري رحمه الله، وفي تعليقاته على «الرفع والتكميل» للإمام اللكنوي صفحة ١٩١ ــ ١٩٥، وتعليقاته على «قواعد في علوم الحديث» للعلاَّمة ظَفَر أحمد العثماني صفحة ٢٨٢ ــ ٢٨٦.

شروط الأئمة الخمسة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسوي

رضي الله عنهم

تأليف الحافظ البارع أبي بكر محمد بن موسى الحازمي

صاحب التصانيف المحررة النافعة

المتوفى سنة ٥٨٤ هـ

رحمه الله

عن نسخة مصححها والمعلق عليها الأستاذ الجليل

الشيخ محمد زاهد الكوثري

عني بنشرها : القدسي

دمشق الشام - صندوق البريد ٢٠٧

مطبعة الترقي عام ١٣٤٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الحافظ الحازمي

هو الإمام المُتْقِنُ الحافظ البارع النسَّابة المبرِّز زين الدين أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازِم الهَمَذاني الحازمي ــ نسبة إلى جده ــ ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة.

سمع بهَمَذان من أبي الوقت السِّجْزي، وشَهردار بن شِيْرويه، وأبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدِسي، والحافظ أبي العلاء الهمَذاني، ومعمر بن الفاخر، وقدم بغداد فسمع من أبي الحسين عبد الحق بن يوسف، وعبد الله بن عبد الصمد العطار، وبالموصِل من الخطيب أبي الفضل الطوسي، وبواسِط من أبي طالب المحتسِب، وبالبصرة من محمد بن طلحة المالكي، وبأصبَهان من أبي الفتح عبد الله بن أبي العباس الخِرَقي، وأبي العباس أحمد بن أبي منصور أحمد الترك، والحافظ أبي موسى المَديني، وبالحرمين والشام والجزيرة، وله إجازة من أبي سَعْد السَّمعاني، وأبي طاهر السِّلَفي، وأبي عبد الله الرستمي.

روى عنه: أبو عبد الله الدُّبيثي، وابن أبي جعفر، والتقي علي بن ماسويه المقرىء، وأبو الحسن السَّعدي وغيرهم.

قال الدُّبيثي: قدم بغداد وسكنها، وتفقه بها في مذهب الشافعي، وجالس العلماء وتميَّز وفهم، وصار من أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله، مع زهد وتعبُّد، ورياضة وذِكر، قال ابن النجار: كان ثقةً حجةً نبيلاً زاهداً عابداً ورعاً ملازماً

للخلوة والتصنيف وبثّ العلم، أدركه أجله شاباً. سمعت محمد بن محمد بن غانم الحافظ يقول: كان شيخنا الحافظ أبو موسى المديني يفضّل أبا بكر الحازمي على عبد الغني المقدسي ويقول: ما رأيت شاباً أحفظَ منه.

وكان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله، صنّف في الحديث عدةَ مصنفاتٍ، وأملى عدةَ مجالس، وكان كثير المحفوظ حُلْوَ المذاكرة، يغلِب عليه حفظُ أحاديث الأحكام، أملى طرقَ الأحاديث التي في «المهذَّب» وأسندها ولم يتمه، وصنّف كتاب «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» فريد في بابه، وكتاب «عُجَالة المبتدي في الأنساب»، وكتاب «المؤتلِف والمختلِف في أسماء البلدان»، وكتاب «تهذيب الإكمال» للأمير ابن ماكولا وبيان أوهامه، وكتاب «الضعفاء والمجهولين»، و«الفيصل في مشتبِه النسبة»، وكتاب «شروط الأئمة الخمسة» هذا، وغير ذلك.

وكان يحفظُ «الإكمال في المؤتلف والمختلف» لابن ماكولا، و«مشتبه النسبة» للأزدي، وكان آيةً في الحفظ والذكاء، ينظرُ في كلام المصنفين المشهود لهم بالبراعة والتبريز في علومهم، ويبدي لهم بحزمه أوهاماً لا تُدْفَع، فهذا الأمير ابن ماكولا مَنْ أقرَّ له معاصروه ومن بعده بالإمامة والتقدُّم في علم الرجال ومعرفة المؤتلف والمختلف، وكتابه «مستمر الأوهام» في الردِّ على الخطيب البغدادي يشهدُ بمبلغ سَعَة علمه في ذلك، وكلُّ من أتى بعده عالةٌ على كتابه «الإكمال» وبقية كتبه، ومع ذلك كلّه فقد أجاد الحازمي في تبيين أوهامه، وفَعَل مثل ذلك مع الحاكم، والإصابةُ حليفة له في انتقاداته، وهذا مما يُبَرهَنُ به على إتقانه وبراعته.

قال ابن النجار: سمعت أبا القاسم المقرىء جارنا يقول وكان صالحاً: كان الحازميُّ في رباطِ البديع وكان يدخُل بيتَه في كلِّ ليلةِ يطالع ويكتب إلى الفجر فقال البديع لخادمه: لا تدفعْ إليه الليلةَ نوراً للسراج، فلعله يستريحُ الليلة، فلما جنَّ الليلُ اعتذر إليه الخادمُ بانقطاع البزر، فدخل بيته وصفَّ قدميه ولم يزلْ يصلِّي ويتلو إلى أن

طلع الفجر، وكان الشيخ خَرَج ليعلمَ خبره فوجده في الصلاة. اهـ.

ولو عاش الحازميُّ لملأ الدنيا علماً، ولكنه توفي في جُمَادى الأولى سنة أربعٍ وثمانين وخمسمائة وهو ابن ستٍّ وثلاثين سنة تغمده الله برضوانه.

عن «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي و «طبقات الشافعية» للتاج ابن السبكي و «شذرات الذهب» لابن العماد وغيرها ملخَّصاً.

* * *

وأما الأئمة الخمسة:

فأولهم: إمام الأئمة، وشيخُ حفَّاظ الأمة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الفارسي، رحمه الله، ولد ببُخَارى سنة أربع وتسعين ومائة، وارتحل لطلب الحديث، وتنقل في البلاد، وابتدأ في تراجم أبواب الجامع الصحيح بالحرم الشريف، وبقي في تصنيفه ستَّ عَشْرة سنة بالبصرة وغيرها، حتى أتمه ببخارى، ومات بخَرْتَنْك قرب سَمَرْقَنْد سنة ست وخمسين ومائتين.

وللحافظ الشمس ابن طولون الدمشقي «بُلْغة القانع في طُرُق الصحيح الجامع» يَستوفي الكلام على أسانيد الرواية إليه، وكذا للسخاوي «عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع».

وثانيهم: الحافظ الكبير أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري رحمه الله، ولد بنيسابور سنة أربع ومائتين وبها توفي سنة إحدى وستين ومائتين، جرَّد الصحاح، ولم يتعرَّض للاستنباط ونحوه، فاق البخاريَّ في جمع الطرق وحسن الترتيب.

ذكر الذهبيُّ عن أبي عمرو بن حمدان: سألت ابن عُقْدَة أيهما أحفظ؟ البخاري أو مسلم؟ فقال: كان محمد عالماً، ومسلم عالم. فأعدتُ عليه مراراً فقال: يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبَهم ونظَر فيها فربما ذكر الرجلَ بكنيته،

ويذكره في موضع آخر باسمه، يظنهما اثنين، وأما مسلم فقلما يُوجَد له غلط في العلل، لأنه كَتَبَ المسانيد ولم يكتُب المقاطيع ولا المراسيل. اهـ. ومن شيوخه البخاري.

وثالثهم: الحافظ الفقيه أبو داود سليمان بن الأشعث الأزديُّ السِّجِسْتاني رحمه الله، ولد سنة اثنتين ومائتين، ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين، قال الخطابي: لم يُصنَّف في علم الحديث مثلُ «سنن أبي داود» وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين. اهـ. حدث عنه الترمذي، والنسائي، وكتب عنه أحمد حديث العَتِيرة[1].

قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث: إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يُوجد في بعضها ما ليس في الآخر. اهـ. ومن أشهر رواة «السنن» عنه: أبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسه.

ورابعهم: الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى التِّرمذي الضرير رحمه الله، ولد سنة تسع ومائتين بترمذ، وبها توفي سنة تسع وسبعين ومائتين، قال ابن الأثير: في سنن الترمذي ما ليس في غيرها، من ذِكْر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب. اهـ. ومن شيوخه البخاريُّ وأبو داود.

وخامسهم: الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائي رحمه الله، ولد في نَسَا من نيسابور سنة خمس عشرة ومائتين، قال الدارقطنيُّ: خَرَج حاجاً فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة، فقال: احملوني إلى مكة، فحمل وتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة وكانت وفاته سنة ثلاث وثلثمائة.

قال الذهبيُّ: سُئِل بدمشق عن فضائل معاوية، فقال: ألا يَرضَى رأساً برأس

(١) انظر التقييد لابن نقطة ٢:٧.

حتى نفضل! قال: فما زالوا يدفعونه . . حتى أخرج من المسجد ثم حُمل إلى مكة فتوفي بها، كذا في هذه الرواية إلى مكة، وصوابه: الرملة. اهـ.

والذي عُدَّ من الأصول الخمسة هو «المجتبى» المعروف بسنن النسائي الصغير روايةِ ابن السني، وأما روايةُ ابن حَيُّويه، وابن الأحمر، وابن قاسم فيقال: لها النسائي الكبير، قال أبو جعفر ابن الزبير: ومما ينبغي التنبيهُ عليه أن روايات النسائي تختلفُ اختلافاً كثيراً حتى قال شيخنا أبو علي الغافقي: لولا أن الإجازة تَشتَملُ على جميعها لَعَسُر اتصال السماع والقراءة، ومن قال: قرأت أو سمعت كتاب النسائي ولم يبيِّنْ الرواية التي سمع أو قرأ، فقد تجوَّز في الذي ذكره تَجَوُّزاً قادحاً في الرواية. اهـ.

ومن شيوخه أبو داود والترمذي. ويُرْوَى عن الذهبي أنه كان يفضِّله على مسلم في الحفظ. ذكر الذهبي أن النسائي قال: دخلتُ دمشق والمنحرِفُ عن علي بها كثير، فصنفت كتاب «الخصائص»، رجوتُ أن يهديهم الله. اهـ.

* * *

شروط الأئمة الستة

البخارى ومسلم وابى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه

للحافظ ابى الفضل محمد بن طاهر المقدسى

ويليه

شروط الأئمة الخمسة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسوي

للحافظ ابى بكر محمد بن موسى الحازمى

* * *

علق عليهما الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثرى

* * *

عُنيت بنشرهما

مكتبة القدسي

حسام الدين القدسي

القاهرة . باب الخلق . درب سعادة . حارة الجداوى

(سنة ١٣٥٧ وحقوق الطبع محفوظة)

شروط الأئمة الستة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
رضي الله تعالى عنهم

للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي
وُلد سنة ٤٤٨ وتوفي سنة ٥٠٧ رحمه الله تعالى

*
**

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الحافظ أبي الفضل المَقْدِسي

هو الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القَيْسَراني المَقْدِسي، ذو الرحلة الواسعة والتصانيف والتعاليق.

ولد سنة ٤٤٨ للهجرة، وسَمِعَ بالقدس وبغداد ونيسابور وأصبهان وشيراز والرِّيّ ودمشق ومصر.

ومن مؤلفاته: أطراف الكتب الستة، والأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، ورجال الشيخين، وأطراف الغرائب والأفراد، وجزء في البسملة، وصفوة التصوف، وشروط الأئمة الستة، وغيرُها.

تلقّى مذهبَ أهل الظاهر من الحُمَيدي، ومذهبَ التصوف السَّالمي من ابنِ مَتّ.

قال الذهبي: كان من أسرع الناس كتابة، وأذكاهم وأعرفهم بالحديث، وهو في نفسه صدوق، وله حفظ ورحلة واسعة، الله يرحمه ويسامحه. اهـ.

قال ابن عساكر: سمعت محمد بن إسماعيل الحافظ يقول: أحفَظُ من رأيتُ ابنُ طاهر. وقال أبو زكريا بن منده: كان صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثيرَ التصانيف، لازماً للأثر. (راجع طبقات الحفاظ وميزان الاعتدال وشذرات الذهب في أخبار من ذهب).

وكان لا يَرى الجهر بالبسملة في الصلاة، ولا القنوت في الفجر، ولا التشهد

بتشهد ابن عباس، ويرى كل ذلك من المسائل التي صح النقلُ بخلافها أو غيرُها أقوى وأرجح عند أهل الصنعة.

مات في بغداد عند قدومه من الحج يوم الجمعة لليلتين من ربيع الأول سنة ٥٠٧ عن ستين سنة. غفر الله له وأعلى منزلته في الجنة.

***

تراجم الأئمة الستة

(ترجم للخمسة الأُوَل منهم كما تقدم حرفاً بحرف وزاد:)

الإمام ابن ماجه:

(وسادسهم) الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ـ بتخفيف الجيم وسكون الهاء ـ القزويني صاحب السنن والتفسير والتاريخ. ولد سنة ٢٠٩، سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته، وأعلى ما عنده الثلاثيات، وهي خمسة إلَّا أنها بطريق جُبارة بن المُغلِّس. ولابن ماجه رحلة إلى الري وإلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد وإلى الشام ومصر والحجاز لكتابة الحديث.

وأول من أدخل كتاب السنن له في عِداد الأصول الستة: هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر، فتتابع أكثرُ الحفاظ على ذلك في كتبهم في الرجال والأطراف، إلَّا أنهم اختلفوا هل هو سادس الخمسة أم سادس الستة. وأما ما نظمه ابن الجوزي في سِلك الموضوعات من أحاديثه فنحو ثلاثين حديثاً، وفعَلَ مثل ذلك مع الترمذي، إلَّا أن ما في ابن ماجه لا يقل من الضعف الشديد في ثلثي هذا المقدار.

وقد اشتهر أن الرجال الذين انفرد بهم ابن ماجه ضعاف، وإن كان بين الأحاديث التي انفرد بها صحاح، وللحافظ الشهاب البوصيري (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)، تكلَّم فيه على كل إسناد من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله، من صحة وحسن وضعف وغير ذلك، وما سكت عليه ففيه نظر. ونصُّه على الضعف

الشديد في حديثٍ ما، كافٍ في سقوطه من مقام الاحتجاج به، سواء أنطق بالوضع أم لم ينطق به.

وليس بقليل من يَرمي نقلَةَ كتاب ابن ماجه بالتصحيف، وأصح نسخة ــ فيما أعلم ــ تداولتها أيدي الحفاظ المتقنين من المقادسة وغيرهم طبقة بعد طبقة: هي النسخة المحفوظة بالخزانة التيمورية (رقم ٥٢٢) بدار الكتب المصرية.

توفي ابن ماجه يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان سنة ٢٧٣.

رضي الله عن الجميع وأعلى منازلهم في الجنة.

* * *

نصب الراية

لأحاديث الهداية

للإمام الحافظ البارع

العلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي

المتوفى سنة ٧٦٢ هـ

مع حاشيته النفيسة المهمة

" بغية الألمعي في تخريج الزيلعي "

وتصحيح أصل النسخة بعناية بالغة تمن

الناشر

المكتبة الإسلامية

لصاحبها الحاج رياض الشيخ

هذه المقدمة لكتاب «نصب الراية»، التي عنوانها «فقه أهل العراق وحديثهم»، قد اعتنى بخدمتها والتعليق عليها والإضافة إليها فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة تلميذ الإمام الكوثري رحمه الله تعالى، وطبعها من نسخة الشيخ الكوثري لكتاب «نصب الراية»، وعليها إضافات واستدراكات من الشيخ الكوثري بخطه، فكان أدق وأصح وأوفى من المقدِّمة التي طُبعت مع «نصب الراية» في الطبعات التي طُبعت قبلَ الطبعة المحققة المطبوعة في سنة ١٤١٥.

وتلك الطبعة التي قام الأستاذ أبو غدة بخدمتها وطبعت في بيروت سنة ١٣٩٠ وفي باكستان في كراتشي، وتطبع الآن ببيروت من جديد مزيدةً من التحقيق والتعليق، فجزاه الله تعالى خيراً على خدمة هذه المقدِّمة الفريدة النفيسة.

فقه أهل العراق وحديثهم

الحمدُ لله الذي أعلى منازلَ الفقهاء، إعلاءَ يُوازِنُ ما لهم من الهِمَم القَعْساء، في خِدمة الحنيفية السمحة البيضاء، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء، وسَنَدِ الأتقياء، ومُخرِجِ الأمّة من الظلمات إلى النور والضياء، وعلى آله وصحبه، السادةِ النّجبَاء، والقادةِ الأصفياء، شُموسِ الهداية، وبُدُور الاهتداء، الناضِري الوجوه، بتبليغ ما بلّغوه من أدلة الشريعة الغرّاء.

وبعد: فإن كتاب «نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية» للإمام الحافظ الفقيه الناقد الشيخ عبد الله بن يوسف الزيلعي ـ أعلى الله سبحانه منزلته في الجنة ـ كتابٌ لا نظير له في استقصاء أحاديث الأحكام، حيث كان مؤلّفه لا يَفتُر ساعةً عن البحث، ولا يَعوقه عن التنقيب عائق، ولا يحول دون فحصه تواكل، ولا تكاسل، ولا يُزْهّدُه في الأخذ عن أقرانه، وعمن هو دونه كِبَرُ النفس، وسَعَتُه في العلم، بل طريقتُه الدأب، ليلَ نهار، على نُشدانِ طَلِبته، أينما وجَد ضالّتَه.

وهذا الإخلاصُ العظيم، وهذا البحثُ البالغ، جَعَلا لكتابه من المنزلة في قلوب الحفاظ، ما لا تساميه منزلةُ كتاب من كتب التخريج.

والحقُّ يقال: إنه لم يَدَع مَطمعاً لباحث وراء بحثه وتنقيبه، بل استوفى في الأبواب ذِكرَ ما يُمكِنُ لطوائف الفقهاء أن يتمسّكوا به على اختلاف مذاهبهم، من أحاديث، قلما يهتدي إلى جميع مصادرها أهلُ طبقته، ومن بعدَه من محدّثي

الطوائف، إلاّ من أجهد نفسَه إجهاده، وسعَى سعيه، لوجود كثير منها في غير مظانها.

بل قلّ من يُنْصِفُ إنصافَه، فيُدوّن أدلةَ الخُصوم تدوينَه، غيرَ مقتصر على أحاديث طائفة دون طائفة، مع بيان ما لها وما عليها، بغاية النّصَفة، بخلاف كثير ممن ألّفوا في أحاديث الأحكام في المذاهب. فإنك تراهم يَغلِبُ عليهم التقصيرُ في البحث، أو السيرُ وراءَ أهواء، فالتقصيرُ في البحث يُظهر المسألة القويّةَ الحُجّةِ بمظهرِ أنها لا تَدُلّ عليها حُجّة، والسيرُ وراءَ هوىً تعصّبٌ يأباه أهلُ الدين.

وأخطرُ ما يُغشّي على بصيرة العالم عند النظر في الأدلة، هو التعصّب المذهبي، فإنه يُلْبِس الضعيفَ لباسَ القوي، والقويَّ لباسَ الضعيف، ويَجعل الناهضَ من الحجة داحضاً، وبالعكس، وليس ذلك شأنَ من يخاف الله في أمر دينه، ويَتهيّبُ ذلك اليومَ الرهيب الذي يُحاسَبُ فيه كلّ امرىء على ما قدّمت يداه.

فإذا وجَد المتفقّهُ من هو واسعُ العلم، غوّاصٌ لا يتغلب عليه الهوى، بين حُفّاظ الحديث، فليَعضّ عليه بالنواجذ، فإن ذلك الكبريتُ الأحمر بينهم.

والحافظُ الزيلعيُّ هذا، جامعٌ لتلك الأوصاف حقاً، ولذلك أصبحت أصحابُ التخاريج بعده عالة عليه، فدُونَك كُتبَ: البدرِ الزركشي، وابنِ الملقِّن، وابنِ حجر، وغيرِهم، من الذين يُظَنّ بهم أنهم يُحلّقون في سماء الإعجاب، ويناطحون السحاب، وقارِنها بكتب الزيلعي، حتى تتيقن صِدقَ ما قلنا، بل إذا فعلتَ ذلك ربما تزيد، وتقول: إنّ سَدَى تلك الكتب ولُحمتَها كتبُ الزيلعي، إلاّ في التعصّب المذهبي.

وكتابُ الزيلعي هذا يجد فيه الحنفيّ صفوةَ ما استدل به أئمةُ المذهب من أحاديث الأحكام، ويَلْقَى المالكيّ فيه نُقاوةَ ما خرّجه ابن عبد البر في «التمهيد» و «الاستذكار»، وخلاصةَ ما بسَطه عبد الحق في كتبه، في أحاديث الأحكام. والشافعيُّ يَرى فيه غربلةَ ما خرّجه البيهقي في «السنن» و «المعرفة» وغيرِهما،

وتمحيصَ ما ذكره النووي في «الخلاصة» و«المجموع» و «شرح مسلم»، واستعراضَ ما بيّنه ابنُ دقيق العيد في «الإلمام»، و «الإمام»، و «شرح العُمدة». وكذلك الحنبليّ يلاقي فيه وجوه النقد في كتابِ «التحقيق» لابن الجوزي، و «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي، وغيرِ ذلك من الكتب المؤلفة في أحايث الأحكام.

بل يجد الباحث فيه سوى ما في الصحاح، والسنن، والمسانيد، والآثار، والمعاجم، من أدلة الأحكام أحاديثَ في الأبواب، من «مصنّف» ابن أبي شيبة ــ أهمّ كتاب في نظر الفقيه ــ و «مصنَّف» عبد الرزاق، ونحوِهما، مما ليس بمتناول يد كل باحث اليوم، مع استيفاء الكلام في كل حديث، من أقوال أئمة الجرح والتعديل، ومن كتب العِلَل المعروفة، وهذا مما جعلَ لهذا الكتاب ميزةً عظمى بين كتب التخاريج.

ولا أُريد بهذا الثناء على كتابه تَثْبيطَ العزائم، وتخديرَ الهمم، ولا إنكارَ أنه لا نهاية لما يفيض الله سبحانه على أهل العزيمة الصادقة من خبايا العلوم، ولا نفيَ أنّ في كتب مَنْ بعده بعض فوائد، يُشكَر مؤلفوها عليها، ويزدادُ استقاءُ أمثالِها من ينابيعها الصافية، عند مضاعفةِ السعي، وصِدقِ العزيمة، وإنما قلتُ ما قلت، إعطاءً لكل ذي حقٍّ حقّه، وإجلالاً للعلم، واستنهاضاً للهِمَم، نحوَ محاولةِ الاستدراك، على مثلِ هذا العالم الجليل.

وهذا حافظٌ واحد من حفاظ الحنفية، قام بمثل هذا العمل العظيم الذي وقع موقع الإعجاب الكلي بين طوائف الفقهاء كلهم، في عصره، وبعد عصره، فمن قلّب صحائف هذا الكتاب، ودَرَس ما في الأبواب من الأحاديث تيقّن أن الحنفية في غاية التمسك بالأحاديث والآثار في الأبواب كلها.

لكن لا تخلو البسيطةُ من مُتعنّت يتقوّل فيهم، إما جهلاً، أو عصبيةً جاهلية، فمرةً يتكلّمون في أخذهم بالرأي عند فِقدانِ النص، مع أنه لا فقه بدون رأي. ومرةً

يرمونهم بقلة الحديث، وقد امتلأت الأمصارُ بأحاديثهم. وأخرى يقولون: إنهم يَستحسِنون، ومن استَحسَن فقد شرّع.

وأين يكون موقعُ هذا الكلام من الصدق؟! بعد الاطّلاع على كلامهم في الاستحسان، وكيف يستطيع القائلُ بالقياس رَدّ الاستحسان؟ والشرع لله وحده، إنما الرسول صلواتُ الله عليه وسلامُه مبلِّغهُ. وقُصارى ما يعمل الفقيهُ فَهْمُ النصوص فقط، فمن جَعل للفقيه حظاً من التشريع، لم يفهم الفقه والشرع، بل ضل السبيل، وجعَل شرعَ الله من الأوضاع البشرية، وحاش لله أن يَجعل للبشر دَخلاً في شرعه ووَحْيه.

هذا، وقد رأيتُ تفنيدَ تلك التقوّلات، بسَرد مقدّمات في الرأي والاجتهاد، وفي الاستحسان الذي يقول به الحنفية، وفي شروط قبول الأخبار عندهم، وفي منزلة الكوفة من علوم القرآن، والحديثِ، والعلومِ العربية، والفقهِ، وأصوله، وكونِ الكوفة ينبوع الفقه المُشرِق، من بلاد المَشْرِق، المنتشرِ في قارات الأرض كلّها، وميزةِ مذهب أهل العراق على سائر المذاهب ومبلغِ اتساعهم في الحفظ، وكثرةِ الحُفّاظ بينهم من أقدم العصور الإسلامية إلى عصرنا هذا، زيادةً على ما لهم من الفهم الدقيق، والغوص في المعاني، وقد اعترَف لهم بذلك كلّ الخصوم، ونظرةٍ عَجْلَى في كتب الجرح والتعديل،والله سبحانه حسبي، ونعم الوكيل.

* * *

الرأي والاجتهاد

وردَت في الرأي، آثارٌ تذمه، وآثارٌ تمدحه، والمذمومُ هو الرأي عن هوى، والممدوحُ هو استنباط حكم النازلة من النص، على طريقة فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم، بردّ النظير إلى نظيره، في الكتاب، والسنّة. وقد خرّج الخطيب غالب تلك الآثار في «الفقيه والمتفقه»، وكذا ابن عبد البر، مع بيان موارد تلك الآثار.

والقولُ المحتّم في ذلك: أن فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم، جروا على القول بالرأي بالمعنى الذي سبق، أعني استنباطَ حكم النازلة من النص، وهذا من الإجماعات التي لا سبيل إلى إنكارها.

وقد قال الإمام أبو بكر الرازي في «الفصول»، بعد أن سَرَد ما كان عليه فقهاء الصحابة والتابعين من القول بالرأي: «إلى أن نشأ قوم ذوو جهل بالفقه وأصوله، لا معرفةَ لهم بطريقة السلف، ولا توقّيَ للإقدام على الجهالةِ، واتباعِ الأهواء البشِعة التي خالفوا بها الصحابة، ومَن بعدَهم من أخلافِهم.

فكان أوّلَ من نفىَ القياسَ والاجتهاد في أحكام الحوادث، إبراهيمُ النظّام، وطعَنَ على الصحابة من أجل قولهم بالقياس، ونسَبهم إلى ما لا يليق بهم، وإلى ضدّ ما وصفهم الله به، وأثنى به عليهم، بتهوره وقلّةِ علمِه بهذا الشأن.

ثم تَبِعه على هذا القول نفرٌ من المتكلمين البغداديين، إلاّ أنهم لم يطعنوا على السلف كطعنه، ولم يَعيبوهم، لكنهم ارتكبوا من المكابرة، وجحدِ الضرورة أمراً بشِعاً، فِراراً من الطعن على السلف، في قولهم بالاجتهاد والقياس، وذلك

أنهم زعموا أن قول الصحابة في الحوادث كان على وجه التوسط والصلح بين الخصوم... لا على وجه قطع الحكم، وإبرام القول، فكأنهم قد حسّنوا مذهبهم بمثل هذه الجهالة، وتخلّصوا من الشناعة التي لحقت النظّام بتخطئته السلف.

ثم تَبِعهم رجل من الحشو جهول، ــ يريد داودَ بن علي ــ لم يدرِ ما قال هؤلاء، ولا ما قال هؤلاء، وأخذَ طَرَفاً من كلام النظّام، وطَرَفاً من كلام متكلمي بغداد، من نُفاةِ القياس، فاحتَجّ به في نفي القياس والاجتهاد، مع جهله بما تكلم به الفريقان، من مثبتي القياس، ومبطليه، وقد كان مع ذلك ينفي حُجَج العقول، ويزعم أن العقل لا حَظّ له في إدراك شيء من علوم الدّين، فأنزل نفسَه منزلةَ البهيمة بل هو أضل منها، اهـ.

وأبو بكر الرازي أطال النَفَس جداً في إقامة الحجة على حُجّيّةِ الرأي والقياس، بحيث لا يدع أيّ مجال للتشغيب ضِدّ حُجّيته.

فالرأي بهذا المعنى، وصفٌ مادح يُوصَفُ به كلّ فقيه، ينبىء عن دِقة الفهم، وكمالِ الغوص، ولذلك تجد ابنَ قتيبة يذكرُ في كتاب «المعارف» الفقهاءَ بعنوان (أصحاب الرأي)، ويَعدّ فيهم الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس رضي الله عنهم. وكذلك تجد الحافظ محمد بن الحارث الخُشَني يذكر أصحاب مالك في «قضاة قرطبة» باسم (أصحاب الرأي). وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد بن الفَرَضي في «تاريخ علماء الأندلس».

وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي، يقول في شرح حديث الداء العُضَال من «الموطأ» في صدد الرد على ما يرويه النَقَلة عن مالك، في تفسير الداء العُضال: «وقال ابن عبد البرّ: ولم يَروِ مثلَ ذلك عن مالك أحَدٌ من (أهل الرأي) من أصحابه» يعني أهلَ الفقه، من أصحابِ مالك، إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى استقصائه هنا.

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذمّ (الرأي عن هوى) في فقه الفقهاء،

وفي رَدِّهـم النوازلَ التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، إلى المنصوص في كتابِ الله، وسنةِ رسوله، إنما هو هوىً بَشِع، تنبذه حُجَجُ الشرع.

وأما تخصيصُ الحنفية بهذا الاسم، فلا يصح إلاَّ بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط، فالفقه حيثما كان، يصحبه الرأي، سواء كان في المدينة أو في العراق. وطوائفُ الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد، بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب، والسنَّة، والإجماع، والقياس، ولا يقتصرون على واحد منها.

وأما أهل الحديث فهم الرواة النَّقَلة، وهم الصيادلة، كما أن الفقهاء هم الأطباء، كما قال الأعمش، فإذا أجترأ على الإفتاء أحدُ الرواة الذين لم يتفقهوا، يقع في مهزلة، كما نصّ الرامَهُرْمُزي في «الفاصِل» وابنُ الجوزي في «التلبيس» و «أخبارِ الحمقَى»، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» على نماذج من ذلك، فذِكرُ مدرسة للحديث هنا، مما لا معنى له.

قال سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي في شرح «مختصر الروضة» في أصول الحنابلة: واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة، هم كل من تصرّف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميعَ علماء الإسلام، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي، ولو بتحقيق المناط، وتنقيحه الذي لا نزاع في صحته.

وأما بحسب العَلَمِيّة فهو في عرف السلف من الرواة بَعْدَ محنةِ خلق القرآن: عَلَمٌ على أهل العراق، وهم أهل الكوفة، أبو حنيفة، ومن تابعه منهم...

وبالَغَ بعضُهم في التشنيع عليه... وإني والله: لا أرى إلاَّ عِصمتَه مما قالوه، وتنزيهَه عما إليه نسبوه. وجملةُ القول فيه: أنه قطعاً، لم يخالف السنَّة عناداً، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً، بحجج واضحة، ودلائل صالحة لائحة، وحُجَجُه بين أيدي الناس موجودة، وقلّ أن يَنتصِفَ منها مخالِفوه، وله بتقدير الخطأ أجر،

وبتقدير الإصابة أجران، والطاعنون عليه إما حُسّاد، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد، وآخِرُ ما صَحّ عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسانُ القول فيه، والثناءُ عليه، ذكره أبو الوَرد من أصحابنا في كتاب «أصول الدين». اهـ.

وقال الشهاب ابنُ حجر المكي الشافعي في «الخيرات الحسان»: ص ٢٩: «يتعيّنُ عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء ــ أي المتأخرين من أهل مذهبه ــ عن أبي حنيفة وأصحابه: إنهم أصحابُ الرأي، أنّ مرادهم بذلك تنقيصُهم، ولا نسبتُهم إلى أنهم يُقدّمون رأيهم على سنّة رسول الله ﷺ، ولا على قول أصحابه، لأنهم بَراء من ذلك». ثم بَسط ما كان عليه أبو حنيفة وأصحابُه في الفقه، من الأخذ بكتاب الله، ثم بسنّة رسوله، ثم بأقوال الصحابة، رداً على من توهم خلاف ذلك.

ولا أُنْكِرُ أنّ هناك أناساً من الرواة الصالحين، يخصون أبا حنيفة وأصحابه بالوقيعة من بين الفقهاء، وذلك حيث لا ينتبهون إلى العِلَل القادحة في الأخبار التي تركها أبو حنيفة وأصحابه، فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي، وكثيراً ما يعلو على مداركهم وَجْهُ استنباط هؤلاءِ الحُكْمَ من الدليل، لدقة مداركهم، وجُمودِ قرائح النَّقَلة، فيطعنون في الفقهاء أنهم تركوا الحديث إلى الرأي، وهذا النبز منهم لا يؤذي سوى أنفسهم.

وأما ابن حزم فقد تبرأ من القياس جملةً وتفصيلاً، فحَظُّ أبي حنيفة وأصحابِه من شتائمه مثلُ حَظّ باقي الأئمة القائلين بالقياس. والقاضي أبو بكر ابن العربي ممن قام بواجب الرد عليه في «العواصم والقواصم»، وليس لابن حزم شِبْهُ دليل، فيما يدعيه من نفي القياس، غيرَ المجازفة بنفي ما ثَبَتَ من الصحابة في حجية القياس، وغيرَ الاجتراء على تصحيح روايات واهية ورَدَت في رد القياس.

والغريب أن بعض أصحاب المجلات[1] ممن لم ينشأ نشأة العلماء، اتخذ

---

(١) هو الشيخ محمد رشيد رضا صاحب «مجلة المنار». واسم رسالته المشار إليها بعد قليل: «يُسر الإسلام وأصول التشريع العام».

مجلته منبراً يخطب عليه للدعوة إلى مذهب، لا يُدرَى أصلُه ولا فرعُه، فألّف قبل عشر سنوات رسالة في «أصول التشريع العام»، وجمَعَ فيها آراءَ ابن حزم في نفي القياس، وآراءَ بعضِ مثبتيه، على طريقٍ غيرِ طريق الأئمة المتبوعين، وآراءَ أخرى لبعض الشذّاذ، يبني مذهبَه على ما يَعُدّه مصلحة فقط، وإن خالف صريحَ الكتاب والسنّة، فصار بذلك جامعاً لأصول متضادة، تتفرّعُ عليها فروعٌ متضادة، لا يجتمع مثلُها، إلاّ في عقلٍ مضطرب، وما هذا إلاّ من قبيل محاولة استيلاد البشر من البقر، ونحوه.

فترى ابنَ حزم يحتج في نفي القياس بحديث (نُعَيم بن حماد) الذي سَقَط نُعَيم بروايته عند جمهرة النقاد، وليس ابن حزم على علم من ذلك! وهذا مما يعرفه صِغَارُ أهل الحديث من المشارقة، وهو حديث قياس الأمور بالرأيَ.

وفي سنده أيضاً (حَرِيزٌ الناصبيّ)، وإن كان الصّحافي ــ المتمجهد! ــ يجعله: جَرِيراً. ويزيد على حُجّة ابن حزم حجةً أخرى، وهي حديث «سبايا الأمم» في «ابن ماجه»، ويرى ــ الصّحافي ــ أنه حسَن. مع أن في سنده (سُوَيداً)، وفيه يقول ابن معين: حلالُ الدم. وأحمد: متروكُ الحديث. والشهاب البوصيري الحافظ يعدّه في «مصباح الزجاجة» ضعيفاً على تلطفه البالغ في النقد.

وفيه أيضاً (ابنُ أبي الرِّجَال)، وهو متروك عند النسائي، ومنكَرُ الحديث عند البخاري.

ويَتصوّر فريقين من الفقهاء، أهل رأي، وأهل حديث. وليس لهذا أصل بالمرة، وإنما هذا خيال بعض متأخري الشذاذ، أخذاً من كلمات بعض جهلة النقَلة، بعد محنة أحمد.

وأما ما وقع في كلام إبراهيم النخعي وبعض أهل طبقته من القول: بأنّ أهل الرأي أعداءُ السّنَن، فبمعنى الرأي المخالف للسنّة المتوارثة في المعتقد، يعنون به: الخوارجَ، والقدرية، والمشبّهة، ونحوَهم من أهل البدع، لا بمعنى الاجتهاد

في فروع الأحكام. وحَمْلُه على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه، فكيف والنخعي نفسُه، وابنُ المسيّب نفسُه من أهل القول بالرأي في الفروع، رغمَ انحراف المتخيّليّن خلافَ ذلك!.

ويحاولُ ابنُ حزم أن يُكذّبَ كل ما يُروى عن الصحابة في القياس، لا سيما حديثَ عمر مع أن الخطيب وغيرَه يروونَهُ عنه بطرق كثيرة، بألفاظ متقاربة، وكذا عن باقي الصحابة.

قال الخطيب: بعد أن روى حديثَ معاذ في اجتهاد الرأي في «الفقيه والمتفقه»: وقولُ الحارث بن عَمْرو: عن أناس من أصحاب معاذ، يدل على شهرةِ الحديث، وكثرةِ رواته، وقد عُرِف فضلُ معاذ وزُهدُه. والظاهرُ من حال أصحابه: الدّين والثقة، والزهد والصلاح، وقد قيل: إن عُبَادَة بن نُسَي، رواه عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ، وهذا إسناد متصل، ورجالُه معروفون بالثقة، على أن أهل العلم قد تقبّلوه، واحتجّوا به، فوَقَفْنا بذلك على صِحّتِه عندهم، اهـ.

ومثله بل ما هو أوفى منه، مذكور في «فصول» أبـي بكر الرازي، وقد سبقَت كلمتُه في (نُفاة القياس)، وليس هذا موضعَ بسطٍ لذلك، فليُراجع «فصول» أبـي بكر الرازي، و«الفقيه والمتفقه» للخطيب، من أراد معرفةَ طرق الروايات القاضية على مجازفات الظاهرية وأذيالهم، ولعل هذا القدر كاف ها هنا.

الاستحسان

ظنَّ أناس ممن لم يُمارِس العلم، ولم يُؤتَ الفهم، أن الاستحسان عند الحنفية هو الحكم بما يشتهيه الإنسان، ويهواه، ويَلَذّه! حتى فسّره ابن حزم في «إحكامه» بأنه ما اشتهته النفس ووافقها، خطأً كان أو صواباً. لكن لا يقول بمثل هذا الاستحسان فقيهٌ من الفقهاء، فلو كان هذا مرادَ الحنفية بالاستحسان، لكان للمخالفين، مِلءُ الحق، في تقريعهم، والردّ عليهم، إلاّ أن المخالفين ساءت ظنونهم، وطاشت أحلامهم، ففوّقوا سِهاماً إليهم، تَرتدّ إلى أنفسهم، وذلك لتقاصرِ أفهامهم عن إدراك مَرامهم، ودِقَّةِ مُدرَكِ هذا البحث في حدّ ذاته.

وليس بين القائلين بالقياس من لا يَستحسن بالمعنى الذي يريده الحنفية، وهذا الموضعُ لا يتسع لذكر نماذج من مذاهب الفقهاء، في الأخذ بالاستحسان. وإبطالُ الاستحسان ما هو إلاّ سبق قلم من الإمام الشافعي رضي الله عنه، فلو صَحّت حُجَجُه في إبطال الاستحسان، لقضَت على القياس الذي هو مذهبه، قبل أن يَقضي على الاستحسان.

ومن الحكايات الطريفة في هذا الباب، ما يُروَى عن إبراهيم بن جابر، أنه لما سأله أحد كبار القضاة في عهد المتقي لله العباسي، عن سبب انتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر؟ جاوبه قائلاً: «إنّي قرأت إبطال الاستحسان للشافعي، فرأيته صحيحاً في معناه، إلاّ أن جميع ما احتَجّ به في إبطال الاستحسان هو بعينه يُبطِل القياس، فصحّ به عندي بطلانُه»، كأنه لم يُرِد أن يبقى في مذهب يَهُدّ بعضُه بعضاً، فانتقل إلى مذهب يُبطلهما معاً.

لكن القياس والاستحسان، كلاهما بخير، لم يَبطل واحدٌ منهما بالمعنى الذي يريده القائلون بهما، بل الخلاف بين أهل القياس في الاستحسان، لفظي بحت.

وأودّ أن أسوق بعض كلمات من «فصول» أبـي بكر الرازي، لتنوير المسألة، لأنه من أحسن من تكلم فيه بإسهاب مفهوم ــ فيما أعلم ــ .

وهو يقول في «الفصول» في بحث الاستحسان: «وجميعُ ما يقول فيه أصحابُنا بالاستحسان، فإنهم قالوه مقروناً بدلائله وحُجَجه، لا على جهة الشهوة، واتِّباع الهوى، ووجوهُ دلائل مسائل الاستحسان موجودة في الكتب التي عَمِلناها، في شرح كتب أصحابنا، ونحن نذكر هنا جملةً تُفضي بالناظر فيها إلى معرفة حقيقة قولهم في هذا الباب، بعد تقدمةِ القول في جواز إطلاق لفظ الاستحسان، فنقول:

لما كان ما حسَّنه الله تعالى بإقامته الدلائل على حُسنه، مستحسَناً، جازَ لنا إطلاقُ لفظ الاستحسان، فيما قامت الدلالة بصحته، وقد ندَب الله تعالى إلى فِعله، وأوجب الهدايةَ لفاعِله، فقال عز من قائل: ﴿فَبَشِّر عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أحْسَنَهُ، أُولئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُم اللَّهُ وَأُولئِكَ هُم أُولُوا الألْبَابِ﴾.

ورُوي عن ابن مسعود، وقد رُوي مرفوعاً إلى النبـي ﷺ، أنه قال: «ما رآه المسلمون حَسَناً، فهو عند الله حَسَن، وما رآه المؤمنون سيّئاً، فهو عند الله سَيِّىء». فإذا كنا قد وجدنا لهذا اللفظ أصلاً في الكتاب، والسنة، لم يُمنَع إطلاقُه في بعض ما قامت عليه الدلالةُ بصحته على جهة تعريف المعنى وإفهام المراد. . .

ثم ليس يخلو العائبُ للاستحسان من أن ينازعنا في اللفظ، أو في المعنى.

فإن نازعنا في اللفظ، فاللفظ مُسَلّم له، فليعبِّر هو بما شاء، على أنه ليس للمنازعة في اللفظ وجه، لأن لكل أحد أن يعبر عن المعنى بما عَقَله من المعنى، بما شاء من الألفاظ، لا سيما بلفظٍ يطابق معناه في الشرع، وفي اللغة. وقد يعبر الإنسان عن المعنى بالعربية تارة، وبالفارسية أخرى، فلا ننكره.

وقد أطلق الفقهاء لفظَ الاستحسان في كثير من الأشياء، وقد رُوي عن إياس بن معاوية أنه قال: قِيسُوا القضاء، ما صَلَح الناس، فإذا فسدوا، فاستحسنوا. ولفظُ الاستحسان موجود في كتب مالك بن أنس. وقال الشافعي: أستحسنُ أن تكون المُتعةُ ثلاثين درهماً. فسقَطَ بما قلنا المنازعةُ في إطلاق الاسم، أو مَنْعُه.

وإن نازَعَنا في المعنى، فإنما لم يُسلِّم خصمُنا تسليمَ المعنى لنا، بغير دلالة. وقد اصطحَبَ جميعَ المعاني التي نذكرها، ـــ مما ينتظمه لفظ الاستحسان عند أصحابنا ـــ إقامةُ الدلالةِ على صحته، وإثباتُه بحُجّته.

ولفظُ الاستحسان يكتنفه معنيان:

أحدهما: استعمالُ الاجتهاد، وغلبةُ الرأي في إثبات المقادير الموكولة إلى اجتهادنا وآرائنا، نحو تقدير مُتعة المطلّقات، قال الله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُن على المُوسِعِ قَدَرُهُ، وعلى المُقْتِرِ قَدَرُهُ، مَتَاعاً بَالمَعْرُوفِ حَقّاً على المُحْسِنِينِ﴾. فأوجبها على مقدار يَسارِ الرجل وإعسارِه. ومِقدارُها غير معلوم، إلاّ من جهة أغلب الرأي، وأكثرِ الظن.

ونظيرُها أيضاً نفقاتُ الزوجات، قال الله تعالى: ﴿وعلى المَوْلُودِ لَهُ رِزقُهُنّ وَكِسْوَتُهُنّ بِالمَعْرُوفِ﴾. ولا سبيل إلى إثبات المعروف من ذلك، إلاّ من طريق الاجتهاد.

وقال تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّداً، فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدلٍ مِنكُم، هَدياً بَالِغَ الكَعْبَةِ أو كَفّارَةٌ: طَعَامُ مَسَاكِينَ، أو عَدلُ ذَلِكَ صِيَاماً﴾.

ثم لا يخلو المِثلُ المرادُ بالآية، من أن يكون القيمةَ أو النظيرَ من النَّعَم على حسب اختلاف الفقهاء فيه، وأيهما كان، فهو موكول إلى اجتهاد العَدلين.

وكذلك أُرُوشُ الجنايات التي لم يَرِد في مقاديرها نص، ولا اتِّفاق، ولا تُعرَف إلاّ من طريق الاجتهاد. ونظائرُها في الأصول أكثر من أن تحصى، وإنما ذكرنا منها مثالاً يُستدَلّ به على نظائره.

فسمّى أصحابُنا هذا الضربَ من الاجتهاد استحساناً، وليس في هذا المعنى خلاف بين الفقهاء، ولا يُمكِنُ أحداً منهم القولُ بخلافه.

وأما المعنى الآخر من ضَرْبَـي الاستحسان، فهو تَرْكُ القياس إلى ما هو أولى منه، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن يكون فرعٌ يتجاذبه أصلان، يأخُذُ الشَّبَهَ من كل واحد منهما، فيجب إلحاقُه بأحدهما، دون الآخر، لدلالةٍ تُوجِبُه، فسمّوا ذلك استحساناً، إذ لو لم يَعرِض شَبَه للوجه الثاني، لكان له شَبَه من الأصل الآخر، فيجب إلحاقُه به. وأغمضُ ما يجيء من مسائل الفروع وأدقُّها مسلكاً: ما كان من هذا القبيل، ووَقَف هذا الموقف، لأنه محتاج في ترجيح أحد الوجهين على الآخر، إلى إنعام النظر، واستعمالِ الفِكر، والرويّة، في إلحاقه بأحد الأصلين دون الآخر...

فنظيرُ الفرع الذي يتجاذبه أصلان، فيُلحَقُ بأحدهما دون الآخر، ما قال أصحابنا ــ في الرجل يقول لامرأته: إذا حِضتِ، فأنت طالق، فتقول: قد حِضتُ ــ إنّ القياس أن لا تُصدّق حتى يُعلَم وجودُ الحيض منها، أو يُصدِّقهَا الزوج، إلاّ أنا نستحسن، فنوقع الطلاق. قال محمد: وقد نُدخلُ في هذا الاستحسان بعضَ القياس.

قال أبو بكر: أما قولهم: إنّ القياس أن لا تُصدَّق، فإن وجهه أنَّه قد ثبَتَ بأصل متفق عليه، أنّ المرأة لا تُصدَّق في مثله في إيقاع الطلاق عليها، وهو: الرجل يقول لامرأته: إنْ دخلت الدار، فأنت طالق، وإن كلمت زيداً، فأنت طالق، فقالت بعد ذلك: قَد دخلتُها بعد اليمين، أو كلمتُ زيداً، وكذّبها الزوج، إنها لا تُصدّق، ولا تَطلُقُ حتى يُعلَم ذلك ببيّنة، أو بإقرار الزوج.

فكان قياسُ هذا الأصل يُوجبُ أن لا تُصدّق في وجود الحيض، الذي جعله الزوج شرطاً لإيقاع الطلاق.

وكما أنه لو قال لها: إذا حِضتِ، فإنّ عبدي حر، أو قال: فامرأتي الأخرى طالق، فقالت: حضت، وكذّبها الزوج: لم يَعتُق العبد، ولم تَطلّق المرأة الأخرى.

فقد أخذَت هذه الحادثة شَبَهاً من هذه الأصول التي ذكرنا، فلو لم يكن لهذه الحادثة غيرُ هذه الأصول لكان سبيلُها أن تُلحَق بها، ويُحكَم لها بحكمها، إلاّ أنه قد عَرَض لها أصل آخر، منع إلحاقَها بالأصل الذي ذكرنا وأوجب إلحاقَها بالأصل الثاني:

وهو أن الله تعالى لما قال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ في أرحَامِهِنَّ﴾. ورُويَ عن السلف أنه أراد: من الحيض والحَبَل. وعن أُبَـيّ بن كعب أنه قال: من الأمانة أن ائتُمِنَت المرأة على فرجها. دَلّ وعظُه إياها، ونهيُه لها عن الكتمان، على قبولِ قولها في براءة رَحِمها من الحبَل، وشُغلِها به، ووجودِ الحيض وعدمِه، كما قال تعالى في الذي عليه الدّيْن: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَس مِنْهُ شَيْئاً﴾. فلمّا وعَظَه ونهاه عن البخس والنقصان، عُلِم أن المرجع إلى قوله في مقدار الدَّيْن.

فصارت الآية التي قدّمنا أصلاً في قبول قول المرأة، إذا قالت: أنا حائض، وتحريمِ وطئها في هذه الحال، فإنها إذا قالت: قد طَهَرتُ، حلّ لزوجها قُربها، وكذلك إذا قالت، وهي معتدة: قد انقضَت عِدّتي، صُدّقَت في ذلك، وانقطعَت رجعةُ الزوج عنها، بانقطاع الزوجية بينهما. وكان المعنى في ذلك أن انقضاء العدة بالحيض معنًى يَخُصّها، ولا يُعلَمُ إلا من جهتها، فيُوجبُ على ذلك ــ إذا قال الزوج: إذا حضتِ، فأنتِ طالق، فقالت قد حضتُ ــ ، أن تُصدّق في باب وقوع الطلاق عليها، كما صُدّقَت في انقضاء العِدّة، مع إنكار الزوج، لأن ذلك معنًى يَخُصّها، أعني أن الحيض لا يُعلَم وجودُه إلاّ من جهتها، ولا يَطّلع عليه غيرُها.

ولأجل ذلك أنها لا تُصدَّقُ على وجود الحيض، إذا عُلّق به طلاقُ غيرها، أو عُلّق به عِتق العبد، لأنه إنما جُعِلَ قولُها كالبيّنة في الأحكام التي تَخُصّها، دون غيرها، ألا ترى أنهم قالوا: إن الزوج لو قال: قد أخبرتني أن عِدّتها انقضت، وأنا أريد أن أتزوج أختَها، كان له ذلك، ولا تُصدَّقُ هي على بقاء العدة في حقّ غيرها، وتكون عِدّتُها باقيةً في حقها، ولا تَسقط نفقتُها. فصار كقولها: قدحِضتُ، وله حكمان:

أحدهما: فيما يخصها، ويتعلق بها، وهو طلاقُها، و انقضاءُ عِدّتها، وما جَرَى مجرى ذلك، فيُجعَلُ قولُها فيه كالبيّنة. والآخر: في طلاق غيرها، أو عِتقِ العبد، فضارت في هذه الحال شاهدةً، كإخبارها بدخولِ الدار، وكلامِ زيد إذا عُلّق به العتق، أو الطلاق». اهـ.

ثم ضَرَب أبو بكر الرازي أمثالاً كثيرة، مما يكون فيه لقولها حكمان من الوجهين، وأجاد في ذكر النظائر، إلى أن أتى دور الكلام في القسم الآخَر من الاستحسان، وهو تخصيصُ الحكم مع وجود العلة، وشرَحه شرحاً ينثلج به الصدر، ولا يدع شكاً لمرتاب، في أن هذا القسم من الاستحسان، مقرون أيضاً في جميع الفروع، بدلالة ناهضة، من نص، أو إجماع، أو قياس آخر يوجب حكماً سواه في الحادثة، وهذا القدر يكفي في لفت النظر، إلى أن قول الخصوم في الاستحسان بعيد عن الوجاهة.

* * *

شروط قبول الأخبار

يَرى الحنفيةُ قبولَ الخبر المرسَل إذا كان مُرسِلُه ثقة، كالخبر المسنَد، وعليه جرَت جمهرة فقهاء الأمة، من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى رأس المئتين. ولا شك أن إغفال الأخذ بالمرسَل ــ ولا سيما مرسَل كبار التابعين ــ تَرْكٌ لشطر السّنّة.

قال أبو داود صاحب «السنن» في «رسالته» إلى أهل مكة المتداولة بين العلم بالحديث: «وأما المراسيل، فقد كان يَحتجّ بها العلماء فيما مضى، مثلُ سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلّم فيه».

وقال محمد بن جرير الطبري: «لم يزل الناس على العمل بالمرسَل، وقبولِه حتى حدَث بعد المئتين القولُ بردّه»، كما في «أحكام المراسيل» للصلاح العلائي، وفي كلام ابن عبد البر ما يقتضي أن ذلك إجماع.

ومناقشَةُ من ناقشهم بأنه يوجد بين السلف من يحاسب بعضَ من أرسل محاسبةً عسيرة: مناقشةٌ في غير محلها، لأن تلك المحاسبة إنما هي من عدم الثقة بالراوي المرسل، كما تَرى مثلَ هذه المحاسبة في حق بعض المسنِدين، فإذن ليست المسألةُ مسألةَ إسناد وإرسال، بل هي مسألةُ الثقة بالراوي.

والشافعي لما رَدّ المرسل، وخالَفَ من تقدّمه اضطربَت أقوالُه، فمرةً قال: إنه ليس بحجة مطلقاً، إلاّ مراسيلَ ابنِ المسيّب، ثم اضطُرّ إلى ردّ مراسيل ابنِ المسيّب نفسِه في مسائل، ذكرتُها فيما علّقتُ على «ذيول طبقات الحفاظ»، ثم إلى

الأخذ بمراسيل الآخَرِين، ثم قال بحجية المرسَل عند الاعتضاد، ولذلك تعب أمثال البيهقي في التخلص من هذا الاضطرابِ، وركبوا الصعب.

وفي «مسند الشافعي» نفسه مراسيل كثيرة، بالمعنى الأعم الذي هو المعروف بين السلف[1]، وفي «موطأ مالك» نحو ثلاث مئة حديث مرسَل، وهذا القدرُ أكثرُ من نصف مسانيد «الموطأ»، وما في «أحكام المراسيل» للصلاح العلائي من البحوث في الإرسال، جزءٌ يسير مما لأهل الشأن من الأخذ والردّ في ذلك.

وفيما علَّقناه على «شروط الأئمة الخمسة» وَجْهُ التوفيق بين قولِ الفقهاء بتصحيح المرسل، وقولِ متأخري أهل الرواية بتضعيفه، مع نوع من البسط في الاحتجاج بالمرسل، بل البخاري نفسه تراه يستدل في كتبه بالمراسيل، وكذا مسلم في «المقدمة»، و «جُزءِ الدَّبَّاغ»، ولا يتحمّلُ هذا الموضعُ لبسطِ المقال في ذلك بأكثر من هذا.

ومن شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسنَدةً كانت أو مرسَلة: أن لا تَشذّ عن الأصول المجتمِعة عندهم، وذلك أن هؤلاء الفقهاء بالغوا في استقصاء موارد النصوص من الكتاب، والسنَّة، وأقضية الصحابة، إلى أن رجعوا النظائرَ المنصوص عليها، والمتلقاةَ بالقبول إلى أصلٍ تتفرّع هي منه، وقاعدةً تندرج تلك النظائرُ تحتها.

وهكذا فعلوا في النظائر الأخرى، إلى أن أتموا الفحص والاستقراء، فاجتمعت عندهم أصول ـ موضعُ بيانها كتبُ القواعد والفروق ـ يَعرضون عليها أخبارَ الآحاد، فإذا نَدّت الأخبارُ عن تلك الأصول، وشَذَّت، يَعدّونها مناهُضةً لما هو أقوى ثبوتاً منها، وهو الأصلُ المؤصّل من تتبّعِ موارد الشرع الجاري مجرى خبر الكافة.

---

(١) وهو أن المرسل: كل ما لا يتصل إسناده، سواء كان الساقط صحابياً أو غيره واحداً أو اثنين.

والطحاويّ كثيرُ المراعاة لهذه القاعدة في كتبه، ويَظنّ من لا خبرة عنده أن ذلك ترجيح منه لبعض الروايات على بعضها بالقياس.

وآفَةُ هذا الشذوذِ المعنويّ في الغالب، كثرةُ اجتراءِ الرواة على الرواية بالمعنى، بحيث تُخِلّ بالمعنى الأصلي. وهذه قاعدة دقيقة، يَتعرّفُ بها البارعون في الفقه مواطنَ الضعفِ والنتوءِ في كثير من الروايات، فيرجعون الحقّ إلى نصابه بعد مضاعفة النظر في ذلك.

ولهم أيضاً مَداركُ أخرى في عِلَل الحديث دقيقة، لا ينتبه إليها دَهْماءُ النَّقَلةِ.

وللعمل المتوارَث عندهم شأن يُختبَرُ به صِحّةُ كثير من الأخبار، وليس هذا الشأنُ بمختص بعمل أهل المدينة، بل الأمصارُ التي نزلها الصحابة وسكنوها ولهم بها أصحاب، وأصحابُ أصحاب: سواءٌ في ذلك. وفي «رسالة الليث إلى مالك» ما يشير إلى ذلك.

ومن القواعد المرضية عند أبي حنيفة أيضاً: اشتراطُ استدامة الحفظ من آنِ التحمل إلى آنِ الأداء، وعدَمُ الاعتداد بالخطّ، إذا لم يكن الراوي ذاكراً لمرويه، كما في «الإلماع» للقاضي عياض، وغيره.

وكذلك اقتصارُ تسويغ الرواية بالمعنى على الفقيه، مما يراه أبو حنيفة حتماً.

ومن قواعدهم أيضاً: مراعاةُ مراتب الأدلة في الثبوتِ، والدلالةِ، فللقطعيّ ثبوتاً أو دلالةً مرتبتُه، وللظنيّ كذلك حُكمُه عندهم، فلا يقبلون خبرَ الآحاد إذا خالف الكتاب، ولا يَعُدّون بيانَ المجمَل به في شيء من المخالفة للكتاب، فلا يكون بيانُ المجمَل بخبر الآحاد من قبيل الزيادة على الكتاب عندهم، وإن أورد بعضُ المشاغبين ما هو من قبيل البيان على قاعدة الزيادة، تعنتاً، وجهلاً بالفارق.

ومن قواعدهم أيضاً: رَدُّ خبر الآحاد في الأمور المحتَّمة التي تَعُمّ بها البلوى، وتتوفّرُ فيها الدواعي إلى نقلها بطريق الاستفاضة، حيث يَعُدّون ذلك مما تكذبه شواهدُ الحال واشتراطُ شهرةِ الخبر عند طوائف الفقهاء.

ويقول ابن رجب: إنّ أبا حنيفة يرى أَن الثقات إذا اختلفوا في خبرٍ، زيادةً، أو نقصاً، في المتن، أو السند، فالزائدُ مردود إلى الناقص.

إلى غير ذلك من قواعد رصينة، أقاموا الحجج على كل منها، في كتب الأصول المبسوطة.

فمن يَقبلُ الحديثَ عن كل من هَبّ ودَبّ، في عهد ذُيوع الفتن، وشُيوع الكذب، بنصّ الرسول صلوات الله عليه، يَظنّ بهم أنهم يخالفون الحديث، لكنّ الأمرَ ليس كذلك، بل عُمدتُهم الآثار في التأصيل والتفريع، كما يظهر ذلك لمن أحسنَ البحث، ووُفّقَ للإجادة في المقارنة والموازنة، من غير أن يَستسلم للهوى، والتقليدِ الأعمى، والله سبحانه هو الموفق.

* * *

منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد

ولا بدّ هنا من استعراض ما كانت عليه الكوفة، من عهد بنائها إلى زمن أبـي حنيفة، ليَعلم من لا يعلم وجهَ امتيازها عن باقي الأمصار، في تلك العصور حتى أصبحت مَشرِقَ الفقه الناضج، المتلاطم الأنوار، فأقول:

لا يخفى أن المدينة المنورة زادها الله تشريفاً، كانت مهبط الوحي، ومستقر جمهرة الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين، إلى أواخر عهدِ ثالثِ الخلفاء الراشدين، خلا الذين رحلوا إلى شواسع البلدان للجهاد، ونشرِ الدين، وتفقيهِ المسلمين.

ولَما ولي الفاروق رضي الله عنه، وافتُتِـحَ العراقُ في عهده، بِيَد سعد بـن أبـي وقاص رضي الله عنه، أمَر عمر ببناء الكوفة، فبُنيَت، سنة ١٧هـ، وأسكَن حولها الفُصُحَ من قبائل العرب، وبعَثَ عمر رضي الله عنه عبدَ الله بن مسعود رضي الله عنه، إلى الكوفة، ليُعلّم أهلَها القرآن، ويُفقّهَهم في الدِّين، قائلاً لهم: وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي.

وعبدُ الله هذا منزلتُه في العلم بين الصحابة عظيمة جداً، بحيث لا يَستغني عن علمه مثلُ عمر في فقهه، ويقظته، وهو الذي يقول فيه عمر: كُنَيْف مُلِيء فقهاً، وفي رواية: علماً.

وفيه ورَدَ حديثُ: «إني رَضِيتُ لأمّتي، ما رَضِي لها ابنُ أمّ عَبْد»، وحديثُ: «وتمسّكوا بعهد ابنِ مسعود»، وحديثُ: «من أراد أن يقرأ القرآن غَضّاً كما أُنزِل،

فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»، وقال النبي صلوات الله عليه: «خذوا القرآن من أربعة»، وذكَرَ ابنَ مسعود في صدر الأربعة.

وقال حذيفة رضي الله عنه: كان أقربَ الناس هدياً، ودَلّاً، وسَمْتاً برسول الله ﷺ ابنُ مسعود، حتى يَتوارَى منا في بيته، ولقد عَلِمَ المحفوظون من أصحاب محمد أنّ ابن أم عبد، هو أقربُهم إلى الله زلفى. وحُذيفة حُذيفة، وما ورد في فضل ابن مسعود، في كتب السنَّة شيء كثير جداً.

فابنُ مسعود هذا عُني بتفقيه أهل الكوفة، وتعليمهم القرآن من سَنةِ بناءِ الكوفة إلى أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، عنايةً لا مزيد عليها، إلى أن امتلأت الكوفة بالقراء، والفقهاء المحدثين، بحيث أبلغ بعضُ ثقات أهل العلم[1] عدَدَ من تفقّه عليه، وعلى أصحابه، نحوَ أربعة آلاف عالم.

وكان هناك معه أمثالُ سعد بن مالك ــ أبي وقاص ــ وحُذيفة، وعَمّار، وسلمان، وأبي موسى، من أصفياء الصحابة رضي الله عنهم، يُساعدونه في مهمته، حتى إنّ علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، لما انتقل إلى الكوفة، سُرّ من كثرة فقهائها، وقال: رحِمَ اللّهُ ابنَ أُمّ عَبْد، قد ملأ هذه القريةَ علماً. وفي لفظ: أصحابُ ابن مسعود سُرُجُ هذه القرية.

ولم يكن بابُ مدينة العلم، بأقلّ عناية بالعلم منه، فوالى تفقيهَهم، إلى أن أصبحت الكوفة لا مثيلَ لها في أمصار المسلمين، في كثرة فقهائها، ومحدّثيها، والقائمين بعلوم القرآن، وعلوم اللغة العربية فيها، بعد أن اتخذها عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، عاصمةَ الخلافة، وبعد أن انتقل إليها أقوياءُ الصحابة، وفقهاؤهم.

وبينما تَرى محمدَ بن الربيع الجِيزيّ، والسيوطيّ لا يستطيعان أن يذكرا من

---

(١) هو الإمام السرخسي في «المبسوط».

الصحابة الذين نزلوا مصر إلاَّ نحوَ ثلاث مئة صحابي، تجدُ العِجليّ يذكر أنه توطّن الكوفة وحدَها، من الصحابة، نحوُ ألفٍ وخمس مئة صحابي، بينهم نحوُ سبعين بدرياً، سوى من أقام بها، ونشَر العلم بين ربوعها، ثم انتقل إلى بلد آخر، فضلاً عن باقي بلاد العراق.

وما يُروى عن ربيعة، ومالك من الكلمات البتراء في أهل العراق، ليس بثابت عنهما أصلاً، وجَلّ مقدارُهما عن مثل تلك المجازفة، ولسنا في حاجة هنا إلى شرح ذلك، فنكتفي بالإشارة.

فكبارُ أصحاب علي، وابنِ مسعود رضي الله عنهما بها، لو دُوِّنَت تراجمهم في كتاب خاص لأتى كتاباً ضخماً، والمجالُ واسع جداً لمن يريد أن يؤلّف في هذا الموضوع.

وقد قال مسروق بن الأجدع التابعي الكبير: وجدتُ عِلمَ أصحاب محمد ينتهي إلى ستة: إلى علي، وعبد الله، وعمر، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأُبي بن كعب، ثم وجدتُ عِلمَ هؤلاء الستة انتهى إلى: عليّ، وعبد الله.

وقال ابن جرير: لم يكن أحد له أصحاب معروفون، حرّروا فُتياه ومذاهبَه في الفقه، غيرَ ابن مسعود، وكان يَترُكُ مذهبَه، وقولَه، لقول عمر، وكان لا يكادُ يخالفه في شيء من مذاهبه، ويَرجِعُ من قوله، إلى قوله.

وكان بين فقهاء الصحابة من يُوصي أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود، إقراراً منهم بواسع علمه، كما فعل معاذ بن جبل، حيث أوصىٰ صاحبَه عمرو بن ميمون الأودي باللحاق بابن مسعود، بالكوفة.

ولا مطمع هنا في استقصاء ذكرِ أسماءِ أصحاب علي، وابنِ مسعود بالكوفة، ولكن لا بأس في ذكر بعضهم هنا، فنقول:

١ ــ منهم ــ عَبيدة بن قيس السَّلْماني، المتوفى سنة ٧٢هـ، كان شُرَيح إذا

اشتبَه عليه الأمر في قضية يُرسِل إلى السَّلْماني هذا يستشيره، كما في «المحدِّث الفاصل» للرامهرمزي. وشُرَيح، ذلك المعروف بكمال اليقظة في الفقه، وأحكام القضاء.

٢ ــ ومنهم ــ عمرو بن ميمون الأودي، المتوفى سنة ٧٤هـ، من قدماء أصحاب معاذ بن جبل كما سبق، مُعمّر مُخضرَم، أدرك الجاهلية، وحجّ مئة عمرةٍ وحجّة.

٣ ــ ومنهم ــ زِرّ بن حُبَيْش، المتوفى سنة ٨٢هـ، معمّر مُخضرَم، وكان يؤم الناس في التراويح، وهو ابن مئة وعشرين سنة، وهو راويةُ قراءة ابن مسعود، ومنه أخذها عاصم، وقد رواها عنه أبو بكر بن عيّاش، وفيها الفاتحة والمعوِّذتان. وأما ما يُروَى عن ابن مسعود من الشواذ، فليس بقراءته، وإنما هي ألفاظ رُوِيَت عنه في صدد التفسير، فدوّنها من دَوّنها في عداد القراءة، كما يظهر من «فضائل القرآن» لأبي عُبيد. وكان زِرّ مِن أعربِ الناس، وكان ابن مسعود يسأله عن العربية.

٤ ــ ومنهم ــ أبو عبد الرحمن عبد الله بن حَبيب السُّلَمي، المتوفى سنة ٧٢هـ، عرَضَ القرآنَ على عليّ كرّم الله وجهه، وهو عُمدته في القراءة، وقد فرّغ نفسه لتعليم القرآن لأهل الكوفة بمسجدها، أربعين سنة، كما أخرجه أبو نعيم بسنده، ومنه تلقّى السِّبْطانِ الشهيدان القراءةَ بأمر أبيهما. وعاصمٌ تلقّى قراءة عليّ عنه، وهي القراءة التي يرويها حفص عن عاصم، وقراءةُ عاصم بالطريقين في أقصى درجات التواتر في جميع الطبقات، وعرَضَ السّلَمي أيضاً على عثمان، وزيد بن ثابت.

٥ ــ ومنهم ــ سُويد بن غَفَلة المَذحِجي، وُلِدَ عام الفيل، فصحب أبا بكر ومَن بعدَه، إلى أن توفي بالكوفة سنة ٨٢هـ.

٦ ــ ومنهم ــ علقمة بن قيس النّخعي، المتوفى سنة ٦٢هـ، وعنه يقول ابن

مسعود: لا أعلم شيئاً إلَّا وعلقمة يعلمه. وفي «الفاصل»: حدثنا الحسن بن سهل العدوي، من أهل رامَهُرْمُز، حدثنا علي بن الأزهر الرازي، حدثنا جرير عن قابوس، قال: قلتُ لأبي: كيف تأتي علقمة وتدَعُ أصحابَ النبي ﷺ؟! فقال: يا بني، لأن أصحاب النبي ﷺ يستفتونه. وله رِحلة إلى أبي الدرداء بالشام، وإلى عمر، وزيد، وعائشة بالمدينة، وهو ممن جمعَ علوم الأمصار.

٧ ــ ومنهم ــ مسروق بن الأجدع، عبد الرحمن الهَمْداني، المتوفى سنة ٦٣هـ، مُعَمّر مخضرم، أدرك الجاهلية، وله رحلات واسعة في العلم.

٨ ــ ومنهم ــ الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، المتوفي سنة ٧٤، معَمّر مخضرم، حجّ ثمانين، ما بين حجّة وعُمرة، وهو ابن أخي علقمة. وكان خالَ إمامِ أهل العراق: إبراهيمَ بن يزيد النخعي.

٩ ــ ومنهم ــ شُرَيح بن الحارث الكِنْدي، مُعَمّر مخضرَم، وَلِيَ قضاء الكوفة في عهد عمر، واستمر على القضاء ، اثنتين وستين سنة، إلى أيام الحجاج، إلى أن توفي سنة ٧٠هـ، وهو الذي يقول فيه علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه: قم يا شُرَيح! فأنتَ أقضى العرب، فناهيك بقاض يكون مَرضيّ القضاء في عهد الراشدين، وفي الدولة الأموية طولَ هذه المدة، وقد غَذَّى بأقضيته الدقيقة، فقهَ أهل الكوفة، ودرّبهم على الفقه العملي.

١٠ ــ ومنهم ــ عبد الرحمن بن أبي لَيلَى، أدرك مئةً وعشرين من الصحابة، ووَلِيَ القضاء، غرِق مع ابن الأشعث شهيداً، سنة ٨٣هـ.

١١ ــ ومنهم ــ عمرو بن شُرَحْبِيْل الهَمْداني ١٢ ــ ومُرّة بن شَراحيل ١٣ ــ وزيد بن صَوحان ١٤ ــ والحارث بن قيس الجُعْفي ١٥ ــ وعبد الرحمن بن الأسود النخعي ١٦ ــ وعبد الله بن عُتبة بن مسعود ١٧ ــ وخَيْثَمة بن عبد الرحمن ١٨ ــ وسَلَمة بن صُهَيب ١٩ ــ ومالك بن عامر ٢٠ ــ وعبد الله بن سَخْبَرَة ٢١ ــ وخِلاس بن عَمْرو ٢٢ ــ وأبو وائل شَقِيق بن سَلَمة ٢٣ ــ وعُبيد بن نَضْلَة

٢٤ ــ والرّبيع بن خَيْثَم ٢٥ ــ وعُتبة بن فَرْقَد ٢٦ ــ وصِلَة بن زُفَر ٢٧ ــ وهَمّام بن الحارث ٢٨ ــ والحارث بن سُوَيد ٢٩ ــ وزَاذَان أبو عَمْرو الكِندي ٣٠ ــ وزيد بن وَهْب ٣١ ــ وزياد بن جَرير ٣٢ ــ وكُرْدُوس بن هانىء ٣٣ ــ ويزيد بن معاوية النخعي، وغيرُهم من أصحابهما.

وأكثرُ هؤلاء لَقُوا عمر، وعائشةَ أيضاً، وأخذوا عنهما. وهؤلاء كانوا يفتون بالكوفة، بمحضر الصحابة، فلو تُلِيَ حديثُ هؤلاء، أو فِقهُهم على مجنون لأفاق، فلا يستطيع من يدري ما يقول، أن يُوجّه أيّ مؤاخذة نحو حديثِ هؤلاء، وفقهِهم.

وتليهم طبقةٌ لم يدركوا علياً، ولا ابن مسعود، ولكنهم تفقهوا على أصحابهما، وجمعوا علوم الأمصار إلى علومهم. وما ذكره ابن حزم، منهم نبذة يسيرة فقط، وعدَدُ هؤلاء في غاية الكثرة، وأمرُهم في نهاية الشهرة.

ولسنا بسبيل سرد أسمائهم، إلاّ أنا نلفت الأنظار إلى عدد الذين خرجوا مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، على الحَجّاج الثقفي، في دَيْر الجَماجم سنة ٨٣هـ، من الفقهاء القُرّاءِ خاصةً من أهل الطبقتين، وبينهم أمثال: أبـي البَخْتَري سعيد بن فيروز، وعبدِ الرحمن بن أبـي ليلى، والشعبـي، وسعيد بن جُبَير، قال الجصّاص في «أحكام القرآن» ١ : ٧١: وخرَج عليه من القُرّاء أربعةُ آلاف رجل، هم خيارُ التابعين، وفقهاؤهم، فقاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، اهـ.

فإذا نظرت إلى علماء سائر الأمصار يُعَدّ من أحسنهم حالاً من يهاجِرُ أباه، ومن يَقبَلُ جوائز الحكام، ويساير أهل الحكم، وقَلّ بينهم من يخطر له على بالٍ مقاومةُ الظلم، وبذلُ كل مرتخَص وغال في هذا السبيل، فبذلك أصبحَت أحوالُ الكوفة في أمر الدين، والخُلُق، والفقه، وعلم الكتاب، والسنة، واللغة العربية ماثلةً أمام الباحث المنصف، فيحكم بما تُمليه النَّصَفة، في الموازنة بين علماء الأمصار.

وهذا ما يجعل للكوفة مركزاً لا يُسامى على توالي القرون، ولولا ذلك لما

كانت الكوفة معقل أهل الدين، يفر إليها المضطهدون، طولَ أيام الجَور، في عهد الأموية.

وسعيد بن جُبَير وحده، جمَعَ علم ابن عباس إلى علمه، حتى إنّ ابن عباس كان يقول، حينما رأى أهلَ الكوفة يأتونه ليستفتوه: أليس فيكم ابنُ أمّ الدَهْماء؟ يعني سعيدَ بنَ جُبَير، يُذكّرهم ما خصّه الله به من العلم الواسع، بحيث يُغني علمه أهلَ الكوفة، عن علم ابن عباس.

وإبراهيم بن يزيد النخعي من أهل هذه الطبقة، قد جمع أشتاتَ علوم هاتين الطبقتين، بعد أن تفقه على علقمة، قال أبو نعيم: أدرك إبراهيم أبا سعيد الخدري، وعائشة، ومَن بعدَهما، من الصحابة رضي الله عنهم، اهـ.

وعامِرُ بن شَراحيلَ الشعبي ــ الذي يقول عنه ابن عمر، لما رآه يحدّثُ بالمغازي: لهو أحفَظُ لها مني، وإن كنتُ قد شهدتها مع رسول الله ﷺ ــ . يُفضّل أبا عِمران إبراهيمَ النخعي هذا، على علماء الأمصار كلها، حيث يقول لرجل حضر جنازته، عندما توفي سنة ٩٥هـ: دفنتم أفقه الناس، فقال: الرجل: ومِنَ الحسن؟ قال: أفقَهُ من الحسن، ومن أهل البصرة، ومن أهل الكوفة، وأهل الشام، وأهل الحجاز، كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه.

وأهلُ النقد يعدّون مراسيل النخعي صحاحاً، بل يفضلون مراسيله على مسانيد نفسه، كما نَصّ على ذلك ابنُ عبد البر في «التمهيد». ويقول الأعمش: ما عرَضتُ على إبراهيم حديثاً قط إلاّ وجدت عنده منه شيئاً. وقال الأعمش أيضاً: كان إبراهيم صَيرفيّ الحديث، فكنتُ إذا سمعتُ الحديث من بعض أصحابنا عرَضته عليه.

وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان الشعبي، وأبو الضّحَى، وإبراهيم، وأصحابنا يجتمعون في المسجد، فيتذاكرون الحديث، فإذا جاءتهم فُتيا، ليس عندهم منها شيء، رموا بأبصارهم إلى إبراهيم النخعي. وقال الشعبي عن

إبراهيم: إنه نشأ في أهل بيتِ فقه، فأخذ فقههم، ثم جالَسنا، فأخَذ صفوَ حديثنا، إلى فقه أهل بيته، فإذا نعيتُه أنعي العلم، ما خلّف بعده مثلَه.

وقال سعيد بن جبير: تستفتوني، وفيكم إبراهيم النخعي؟!.

ومما أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: حدثنا أبو محمد بن حيّان، ثنا أبو أسيد، ثنا أبو مسعود، ثنا ابن الأصبهاني، ثنا عَثّام عن الأعمش، قال: ما رأيتُ إبراهيم يقول برأيه في شيء، قط، اهـ. ومثلُه في «ذم الكلام» لابن مَتٌّ، فعلى هذا يكون كلُّ ما يُروَى عنه من الأقوال في أبواب الفقه، ــ في «آثار» أبـي يوسف، و «آثار» محمد بن الحسن، و «المصنَّف» لابن أبـي شيبة، وغيرِها ــ أثراً من الآثار.

والحقُّ أنه كان يَروي ويَرى، فإذا رَوى فهو الحجة، وإذا رأى واجتهد فهو البحر الذي لا تُعكّرُه الدّلاء، لتوفر أسباب الاجتهاد عنده بأكملها، بل هو القائل: لا يستقيم رأي إلاّ برواية ولا رواية إلاّ برأي. كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه، وهي الطريقة المثلى في الأخذ بالحديث والرأي.

وقال الخطيب في «الفقيه والمتفقه» أخبرنا أبو بشر محمد بن عمر الوكيل، أخبرنا عمر بن أحمد بن الواعظ، حدثنا عبد الوهاب بن عيسى بن أبـي حيّة، ثنا محمد بن معاوية، ثنا أبو بكر بن عياش، حدثني الحسن بن عبيد الله النخعي، قال: قلت لإبراهيم: أكلّ ما أسمَعُكَ تُفتي به سمعتَه؟ فقال لي: لا، قلت: تُفتي بما لم تَسمع؟!، فقال: سمعت الذي سمعتُ، وجاءني ما لم أسمع، فقِستُه بالذي سمعت، اهـ. وهذا هو الفقه حقاً.

وبمثل هذا الإمام الجليل تفقّه حمادُ بن أبـي سليمان، شيخُ أبـي حنيفة، وكان حماد شديدَ الملازمة لإبراهيم، قال أبو الشيخ في «تاريخ أصبهان»: حدثنا أبـو بكـر أحمـد بـن الحسن بـن هـارون بـن سليمـان بـن يحيـى بـن سليمـان بـن أبـي سليمان، قال: سمعت أبـي يقول: حدثني أبـي عن جدي، قال: وجَّهَ إبراهيمُ النخعي حماداً، يوماً يشتري له لحماً بدرهم، في زِنبيل، فلقيه أبوه راكباً دابة، وبيد

حماد الزنبيل، فزجره، ورمَى به من يده، فلما مات إبراهيم جاء أصحابُ الحديث، والخراسانيةُ يَدقّون على باب مسلم بن يزيد ــ والد حماد ــ ، فخرج إليهم في الليل بالشمع، فقالوا: لسنا نريدك، نريد ابنك حماداً، فدخل إليه، فقال: يا بني! قم إلى هؤلاء، فقد علمتُ أن الزنبيل أدّى بك إلى هؤلاء، اهـ.

وقال أبو الشيخ، قُبَيلَ هذا: حدثنا أحمد بن الحسن، قال: سمعت ابن خالي عبيد بن موسى، يقول: سمعت جَدّتي تقول، عن جَدّتها الكبرى عاتكة، أختِ حماد بن أبي سليمان: قالت: كان النّعمان ببابنا يَنْدُفُ قُطْنَنَا، ويَشري لبنَنا وبَقْلَنا، وما أشبه ذلك، فكان إذا جاء الرجل يسأله عن المسألة، قال: ما مسألتك؟ قال: كذا وكذا، قال: الجوابُ فيها كذا، ثم يقول: على رِسلك، فيدخل إلى حماد، فيقول له: جاء رجل، فسأل عن كذا، فأجبته بكذا، فما تقول أنت؟ فقال: حدَّثونا بكذا، وقال أصحابنا كذا، وقال إبراهيم كذا، فيقول: فأروي عنك؟ فيقول: نعم، فيخرج، فيقول: قال حماد: كذا، اهـ.

هكذا كانت ملازمةُ بعضهم لبعض، وخدمةُ بعضهم لبعض، أوانَ الطلب، وبهذا نالوا بركة العلم.

وقد أخرج ابن عدي في «الكامل» بطريق يحيى بن معين، عن جرير، عن مغيرة، قال: قال حماد بن أبي سليمان: لقيت عطاءاً، وطاوساً، ومجاهداً، فصِبيانُكم أعلمُ منهم، بل صِبيانُ صبيانكم أعلم منهم. إنما قال هذا تحديثاً بالنعمة، ورداً على بعض شيوخ الرواية، ممن لم يؤتَ نصيباً من الفقه، حيث كان يفتي في مسجد الكوفة، غلطاً، ويقول: لعلّ هناك صبياناً يخالفوننا في هذه الفتاوى.

وماذا يفيد تقادُمُ السن في الرواية لمن حُرِمَ الدراية؟ ويريد بالصبيان: الذين لم تتقادم أسنانهم من أهل العلم بالكوفة كحمّادٍ وأصحابه، فحمّاد يفوق هؤلاءِ في الفقه، وكذلك خاصةُ أصحابه، وإن كنت في ريب من ذلك فقارن بين ما تُوورث

من هؤلاء وهؤلاء في الفقه، ثم احكم بما شئت. وليس الكلام في الرواية المجرّدة.

وقد أخرج ابن عدي في «الكامل» بطريق يحيى بن معين، عن ابن إدريس عن الشيباني، عن عبد الملك بن إياس الشيباني، أنه قال: قلت لإبراهيم من نسألُ بعدك؟ قال: حماداً، اهـ. وحمادُ بن أبي سليمان هذا، توفي سنة ١٢٠هـ.

وقال العُقَيلي: حدثنا أحمد بن محمود الهروي، قال حدثنا محمد بن المغيرة البلخي، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا محمد بن سليمان الأصبهاني، قال: لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة، فيهم عُمَر بن قيس الماصِر، وأبو حنيفة، فجمعوا أربعين ألفَ درهم، وجاءوا إلى الحكم بن عُتَيبة، فقالوا: إنا قد جمعنا أربعين ألفَ درهم، نأتيك بها، وتكون رئيسنَا؟، . . . فأبى عليهم الحَكَم، فأتوا حمادَ بن أبي سليمان، فقالوا، فأجابهم، . . . اهـ.

وبهذا القدر نكتفي من أبناء هذه الطبقة، لكثرة رجالها، وتشعّبِ أنبائها، مقتصِراً على سَوق خبريْن، مما يدل على اتساع الكوفة في الرواية والدراية في تلك الطبقة.

قال أبو محمد الرامهرمزي في «الفاصل»: حدثنا الحسين بن نبهان، ثنا سُهيل بن عثمان، ثنا حفص بن غياث، عن أشعث، عن أنس بن سيرين، قال: أتيت الكوفة، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعَ مئة قد فَقِهُوا. اهـ. وفي أيّ مصر من أمصار المسلمين، غير الكوفة، تجدُ مثلَ هذا العدد العظيم للمحدثين، والفقهاء؟ وفي هذا ما يدل على أن الفقيه مهمتُه شاقّةٌ جداً، فلا يَكثر عدَدُه كثرةَ عدَدِ النَّقَلة.

وقال الرامهرمزي أيضاً: حدثنا عبد الله بن أحمد بن مَعْدان، ثنا مذكورُ بن سليمان الواسطي ، قال: سمعت عفّان يقول ــ وسَمعَ قوماً يقولون: نسَخْنا كتبَ فلان، ونسَخْنا كتبَ فلان ــ ، فسمعتُه يقول: نَرى هذا الضربَ من الناس

لا يفلحون، كنا نأتي هذا فنَسمع منه ما ليس عند هذا، ونَسمع من هذا ما ليس عند هذا، فقدِمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر، ولو أردنا أن نكتب مئة ألف حديث لكتبناها، فما كتبنا إلا قَدرَ خمسين ألف حديث ، وما رضينا من أحد إلاَّ ما لأمّة[١]، إلا شَريكاً، فإنه أبـى علينا، وما رأينا بالكوفة لحّاناً مُجَوِّزاً[٢]»، اهـ.

انظر، مصراً يَكتُبُ بها ــ مثلُ عفّان ــ في أربعة أشهر، خمسين ألفَ حديث! مع هذا التروّي، و «مسنَدُ أحمد» أقلّ من ذلك بكثير، أيُعَدّ مثلُ هذا البلد قليلَ الحديث؟! على أن أحاديث الحرمين مشتركة بين علماء الأمصار في تلك الطبقـات، لكثرة حجّهم، وكـم بينهـم مـن حَـجّ أربعيـن حجّـة وعُمـرةً وأكثـر، وأبو حنيفة وحده، حجّ خمساً وخمسين حجّة. وأنت ترى البخاري يقول: ولا أُحصي ما دخلتُ الكوفة في طلب الحديث، حينما يذكر عدَدَ ما دخل باقي الأمصار، ولهذا أيضاً دلالتُهُ في هذا الصدد.

ومما يدل عليه الخبرُ السابق، براءةُ علماء الكوفة من اللّحن الذي اكتظّت به بلادُ الحجاز، والشام، ومصر، في ذلك العهد. وأنت تجد في كلام ابن فارس مدافعتَه عن مالك في ذلك. وقولُ الليث في ربيعة، تجده في «الحلية». وقولُ أبـي حنيفة في نافع، تجده في «كتاب» ابن أبـي العوّام.

وأما الكَلِمَةُ التي تُروَى عن أبـي حنيفة[٣]، فبدون سندٍ متصل، على أنّ وجهها في العربية ظاهر جداً، على فرض ثبوتها عنه، وقد توسّع المبرِّدُ في

---

(١) يريد: لم نرض في قبول حديث أحد، أو روايته، إلا ما تلقّاه الأمة، انظر إلى هذا الشرط الصعب، ثم إلى هذا الاستكثار، وهذا مهم، فاعلمه. (البنوري).

(٢) أي متسامحاً في الرواية متساهلاً في الضبط والإتقان.

(٣) يريد بها الأستاذ كلمة (أبا قُبَيس)، وسمعتُ منه أن المراد به خشبةَ الجزار، لا الجبل المعروف بمكة، زادها الله تكريماً. (البنوري).

«اللَّحَنة» في أنْباءِ اللاحنين من أهل الأمصار، سوى بلاد العراق. وقد نقَلَ مسعود بن شيبة جملةً من ذلك في «التعليم».

على أن مصرَ كانت تُعاشِر القِبط، والشامَ يُساكِنُ الروم، وكان الحجاز يطرقه كلّ طارق من الأعاجم، ولا سيما بعد عهد كبار التابعين، مع عدم وجود أئمة بها للغة، يحفظونها من الدخيل، واللحون.

وأما الكوفة، والبصرة، ففيهما دُوِّنَت العربية، فأهلُ الكوفة، راعَوا تدوينَ جميعِ اللهجات العربية، في عهد نزول الوحي، ليستعينوا بذلك على فهم أسرار الكتاب والسنة، ووجوهِ القراءة. وأهلُ البصرة انتهجوا مسلَكَ التخيّرِ من اللهَجات ما يَحِقّ أن يُتّخَذَ لغةَ المستقبل، فأحَدُ المسلكينِ لا يُغني عن الآخَر.

فعُلِمَ بذلك مركزُ الكوفة في الفقه، والحديث، واللغة. وأما القرآن، فالأئمة الثلاثة، من السبعة، كوفيون، وهم: ١ ــ عاصم ٢ ــ وحمزة ٣ ــ والكسائي، وزِد خَلَفاً، العاشرَ، من بين العشرة، وقد سبَق بيان قراءة عاصم.

* * *

طريقة أبـي حنيفة في التّفقيه

ولسنا نخوض هنا في عُبَاب ترجمة أبـي حنيفة النعمان، وفي كتب الأئمة ما يغنينا عن ذلك، فدُونك كتابَ «أبـي القاسم بن أبـي العوّام، الحافظ»، وكتاب «أبـي عبد الله الحسين الصَّيْمري»، و «كتاب الحارثي» المندمج في «كتاب الموفّق المكي»، و «جزء ابن الدّخِيل» الذي نقَل ابنُ عبد البر غالبَ ما فيه في «الانتقاء».

وكان ابنُ الدّخيل راويةَ العُقَيلي، فألّف جزءاً في فضائل أبـي حنيفة، ردّاً على العُقيلي، حيث أطال لسانه في فقيه الملّةِ وأصحابِه البررة، شأنَ الجهلة الأغرار، وتبرؤاً مما خطته يمين العُقَيلي، مما يجافي الحقيقة، فسمعه حَكَم بن المنذرالبلّوطي الأندلسي من ابن الدّخيل بمكة، وسمعه منه ابنُ عبد البر، فساق غالبَ ما فيه من المناقب في (ترجمة أبـي حنيفة) من «الانتقاء».

وما يذكره ابنُ عبد البر عن البخاري كان من تمام النَّصَفة، أن يَنظر في سنده، وكذا ما يرويه إبراهيمُ بن بشار عن ابن عُيَينة، وأما ابنُ الجارود، فقد ثبَتَ رَدُّ شهادته عند قاضي المسلمين، فلو أشار إلى ذلك كله لأحسَنَ صُنعاً.

والحاصلُ أنه لم يتكلّم فيه أحَدٌ بحُجّة، كما شرحنا ذلك أوسع شرح، فيما رددنا به على الخطيب في هذا الصَّدد، وإنما نتكلم هنا عن طَرَف من أحواله، مما ينبىء عن طريقته في التفقيه.

فأقول: هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان بن زَوطَى بن

ماه الفارسي الأصل، لم يقع عليه رِقٌّ أصلاً. وإسماعيلُ بن حمّاد مصدَّق في ذلك، وقد قال الصلاح بن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ»: قال محمد بن عبد الله الأنصاري: ما وَلِيَ القضاءَ من أيام عمر بن الخطاب إلى اليوم ـ يعني بالبصرة ـ مثلُ إسماعيل بن حمّاد، فقيل له، ولا الحسنُ البصري؟ قال: والله، ولا الحسنُ البصري، وكان عالماً، زاهداً، عابداً، وَرِعاً. اهـ. أمِثلُه لا يُصدّق في نسبه؟!

وقد حدّث الطحاويُّ في «مشكل الآثار» ٤: ٥٤ عن بكّار بن قتيبة، عن عبد الله بن يزيد المقرىء: «أتيتُ أبا حنيفة، فقال لي: مِمَّنِ الرجل؟ فقلتُ: رجل منّ الله عليه بالإسلام، فقال لي: لا تقل هكذا، ولكن والِ بعضَ هذه الأحياء، ثم انْتَمِ إليهم، فإني كنتُ أنا كذلك». فعُلِمَ أن وَلاءه كان وَلاَءَ الموالاة، لا وَلاء العِتق، ولا وَلاءَ الإسلام، ﴿فماذا بَعْدَ الحقِّ إلا الضَّلال﴾.

وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: لا يختلفُ الناس في فهم أبي حنيفة، وفقهه، كان سفيان الثوري، وابن المبارك، يقولان: أبو حنيفة أفقَهُ الناس. وقيل لمالك: هل رأيتَ أبا حنيفة؟ فقال: رأيتُ رجلاً، لو كلّمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً، لقام بحُجّته. وقال الشافعي: الناسُ عِيال في الفقه على أبي حنيفة، اهـ.

وقال القاضي عياض في «ترتيب المدارك»: قال الليثُ لمالك: أراك تَعْرَق؟، فقال مالك: «عَرِقتُ مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يا مِصري». اهـ. وقد ذكرتُ وجوه استمداد باقي المذاهب من مذهبه رضي الله عنه، في «بلوغ الأماني»، فلا أعيد الكلام هنا.

وكان أجلى مميزات مذهب أبي حنيفة، أنه مذهَب شُورَى، تلقّتْه جماعةٌ عن جماعة، إلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بخلاف سائر المذاهب، فإنها مجموعة آراء لأئمتها.

قال ابن أبي العوّام: حدثني الطحاوي، كتب إليّ ابن أبي ثور، قال:

أخبرني نوح أبو سفيان، قال لي المغيرة بن حمزة: كان أصحاب أبـي حنيفة الذين دوّنوا معه الكتبَ أربعين رجلاً، كبراءَ الكبراء، اهـ.

وقال ابن أبـي العوّام أيضاً: حدثني الطحاوي، كتَب إليّ محمد بن عبد الله بن أبـي ثور (الرُّعَيني)، حدثني سليمان بن عِمران، حدثني أَسَدُ بن الفُرات، قال: كان أصحابُ أبـي حنيفة الذين دَوّنوا الكتبَ أربعين رجلاً، فكان في العَشَرة المتقدمين: أبو يوسف، وزُفَر بن الهُذَيل. وداود الطائي، وأسدُ بن عمرو، ويوسف بن خالد السّمتي (أحد مشايخ الشافعي)، ويحيـى بن زكريا بن أبـي زائدة، وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة، اهـ.

وبهذا السند إلى أسد بن الفرات، قال: قال لي أسدُ بن عمرو: كانوا يختلفون عند أبـي حنيفة في جواب المسألة، فيأتي هذا بجواب، وهذا بجواب، ثم يرفعونها إليه، ويسألونه عنها، فيأتي الجواب من كَثَب ــ أي من قُرب ــ وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام، ثم يكتبونها في الديوان، اهـ.

قال الصّيْمري: حدثنا أبو العباس أحمد الهاشمي، ثنا أحمد بن محمد المكي، ثنا علي بن محمد النخعي، ثنا إبراهيم بن محمد البلخي، ثنا محمد بن سعيد الخوارزمي، ثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: كان أصحاب أبـي حنيفة يخوضون معه في المسألة، فإذا لم يحضُر عافية ــ ابنُ يزيد القاضي ــ ، قال أبو حنيفة: لا ترفعوا المسألة حتى يحضُر عافية، فإذا حضر عافية ووافَقَهم قال أبو حنيفة: أثبتوها، وإن لم يوافقهم، قال أبو حنيفة: لا تثبتوها، اهـ.

وقال يحيـى بن معين في «التاريخ» و «العِلَل»: روايةِ الدُّورِي عنه ـ في ظاهرية دمشق ــ : قال أبو نُعَيم (الفضل بن دُكَين): سمعت زُفَر يقول: كنا نختلف إلى أبـي حنيفة، ومعنا أبو يوسف، ومحمدُ بن الحسن، فكنا نكتُب عنه، قال زفر: فقال يوماً أبو حنيفة، لأبـي يوسف: ويحك يا يعقوب، لا تكتب كلّ ما تَسمَعُ مني، فإني قد أرى الرأيَ اليوم، وأتركه غداً، وأرى الرأيَ غداً، وأتركه في

غده»، اهـ. انظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل، إذا تعجّل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب.

فإذا أحطتَ خُبراً بما سَبق، علمتَ صدقَ ما يقوله الموفّق المكي في «مناقب أبـي حنيفة» ٢ :١٣٣، حيث قال بعد أن ذكر كبار أصحاب أبـي حنيفة: وضَعَ أبو حنيفة مذهبَه شُورَى بينهم، لم يستبدّ فيه بنفسه دونهم، اجتهاداً منه في الدين، ومبالغةً في النصيحة لله، ورسوله، والمؤمنين. فكان يُلقي المسائلَ مسألةً مسألة، ويَسمَعُ ما عندهم، ويقول ما عنده، ويناظرهم شهراً، أو أكثر، حتى يَستقرّ أحَدُ الأقوال فيها، ثم يُثبِتُها أبو يوسف في الأصول، حتى أثبَتَ الأصولَ كلها. وهذا يكون أولى وأصوب، وإلى الحقّ أقرب، والقلوبُ إليه أسكن، وبه أطيب، مِن مذهبِ من انفرد، فوضَعَ مذهَبَه بنفسه، ويَرجِـعُ فيه إلى رأيه، اهـ.

ومن هذا يظهر أنَّ أبا حنيفة لم يكن يحمل أصحابه على قبول ما يلقيه عليهم، بل كان يحملهم على إبداء ما عندهم، إلى أن يتضح عندهم الأمر، كوضَح الصّبح، فَيقبَلُون ما وضَح دليلُه، ويَنبِذُون ما سَقَطَت حُجّتُه، وكانَ يقول ما معناه: لا يَحِلّ لأحد أن يقول بقولنا، حتى يَعلم من أين قلنا. وهذا هو سِرّ ظهور مذهبه في الخافقين، ظهوراً لم يُعهَد له مثيل، وهو السبَبُ الأصلي لبراعة المتفقهين عليه، وكثرتهم، إذ طريقتُه تلك هي الطريقةُ المُثلى، في التدريب على الفقه، وتنشئةِ الناشئين.

ولذلك يقول ابن حجر المكي في «الخيرات الحسان» ص ٢٦: «قال بعضُ الأئمة: لم يَظهر لِأحد من أئمة الإسلام المشهورين، مِثلُ ما ظهر لأبـي حنيفة، من الأصحاب والتلاميذ. ولم ينتفع العلماء، وجميعُ الناس، بمثل ما انتفعوا به، وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشتبهة، والمسائل المستنبطة، والنوازل، والقضاء، والأحكام»، اهـ.

وقال محمد بن إسحاق النديم في «الفهرست»: و «العِلمُ بَرّاً وبحراً، وشرقاً وغرباً، بُعداً وقُرباً تدوينُه رضي الله عنه»، اهـ.

وقال المجد بن الأثير في «جامع الأصول» ما معناه: لو لم يكن لله في ذلك سِرّ خفي، لما كان شَطْرُ هذه الأمة من أقدم عهدٍ إلى يومنا هذا، يعبدون الله سبحانه على مذهبِ هذا الإمام الجليل».

وليس أحَدٌ من هؤلاء الثلاثة على مذهب هذا الإمام، حتى يُرمَى بالتحزُّب له، رضي الله عنه.

والحاصلُ أنْ من خصائص هذا المذهب: كونَ تدوين المسائل فيه على الشّورى، والمناظرات المديدة، وتلقّي الأحكام فيه من جماعة، عن جماعة، إلى أوّلِ نبع غزير فيّاض في الفقه، في عهد جمهرة فقهاء الصحابة، و: استمرارَ سعي الجماعة في تبيين أحكام النوازل، جماعةً بعد جماعة، إلى ما شاء الله سبحانه كذلك، بحيثُ يَتمشّى المذهبُ مع حاجات العصور. ومقتضَيات الرقيِّ الحضاري في البشر.

ولذا ترى ابن خلدون يقول في «مقدمته» عن مذهب مالك ما لفظه: وأيضاً فالبداوةُ كانت غالبةً على المغرب، والأندلس، ولم يكونوا يُعَانُونَ الحضارةَ التي لأهل العراق[١]، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل، لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهبُ المالكي غَضّاً عندهم، ولم يأخذه تنقيحُ الحضارة وتهذيبُها. اهـ.

فإذا كان مذهَبُ مالكٍ الذي عاش الأندَلُسُ تحت حكمه طَوال قرون، هكذا في نظر ابن خلدون، فما ظنك بما سواه من المذاهب التي لم تعاشر الحضارة في أحكامها مدة طويلة؟!.

---

(١) انظر هذا ليس بقول حنفي، ولا كوفي، بل قول مؤرخ جليل، مغربي محتداً، مالكي المذهب نشأة، قاضي مصر. (البنوري).

وأما قراءة أبي حنيفة، فهي قراءة عاصم المنتشرة في الآفاق. وللقرآن الكريم المنزلة العليا عنده في الاحتجاج، حيث يَعُدّ عموماته قطعيةً. وقد عَلِمَ الخاصّ والعام خَتْمَه القرآن في ركعة، على قِلّةٍ من فعَلَ هذا من السلف.

وما يُنسَبُ إليه من القراءات الشاذة، في بعض «كتب التفسير»، غيرُ ثابت عنه أصلاً، فلا حاجة لتكلّف توجيهها، كما فعل الزمخشري، والنّسَفي في «تفسيريهما»، بل تلك القراءات موضوعة عليه، كما ذكره الخطيب في «تاريخه»، والذهبي في «طبقات القراء»، وابن الجزري في «الطبقات» أيضاً. وواضِعُها الخُزَاعي، قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة أبي الفضل، محمد بن جعفر الخزاعي، المتوفى سنة ٤٠٧: ألّف كتاباً في قراءة أبي حنيفة، فوضَعَ الدارقطنيّ خَطَّه، بأن هذا موضوع، لا أصلَ له. وقال غيره: لم يكن ثقة، اهـ.

وأما كثرةُ حديثه فتظهر من حُجَجه المسرودة في أبواب الفقه، والمدوّنة في تلك المسانيد السبعة عشر، لكبار الأئمة من أصحابه، وسائرِ الحفاظ، وكان مع الخطيب عندما حل دمشق «مسنَدُ أبي حنيفة» للدارقطني، و «مسنَد أبي حنيفة» لابن شاهين، وهما زائدان على السبعة عشر المذكورة.

وقال الموفّق المكي في «المناقب» ١:٩٦: قال الحسن بن زياد: كان أبو حنيفة يَروي أربعةَ آلاف حديث: ألفينِ لحماد، وألفين لسائر المشيخة، اهـ.

وأقلّ ما يقال في مسائله: أنها تبلغ ثلاثةً وثمانين ألفاً، وكانت مشايخه بكثرة بالغة.

وأما قُوّة أبي حنيفة في العربية، فمما يَدُلّ عليها نشأتُه في مهد العلوم العربية، وتفريعاتُه الدقيقة على القواعد العربية، حتى ألّف أبو علي الفارسيّ، والسّيرافيّ، وابنُ جِنّيْ كتباً في شرح آرائه الدقيقة في الأيمان في «الجامع الكبير»، إقراراً منهم بتغلغل صاحبها في أسرار العربية، وفي هذا القدر كفاية.

* * *

بعض كبار الحفّاظ وكبار المحدّثين

من أصحابه وأهل مذهبِه

١ ــ الإمام زُفَر بن الهُذَيل البصري، المتوفى سنة ١٥٨هـ، ذكره ابن حِبّان بالحفظ والإتقان، في كتاب «الثقات»، وهو من أجلّ أصحاب الإمام. وله كتاب «الآثار».

٢ ــ الإمام الحافظ إبراهيم بن طَهْمان الهروي، المتوفى سنة ١٦٣، مترجم في «طبقات الحفاظ»، كان صحيح الحديث مكثراً.

٣ ــ الإمام الليث بن سعد، المتوفى سنة ١٧٥، عدّه كثير من أهل العلم حنفياً، وبه جزم القاضي زكريا الأنصاري، في «شرح البخاري»، وأخرج ابن أبي العوّام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبي حنيفة بمكة، وقد سُئل في ابنٍ يُزَوّجُه أبوه بصرفِ مال كثير، فيُطلّقُها، ويشتري له جاريةً فيُعتِقُها، فأوصى أبو حنيفة السائلَ أن يشتري لنفسه جارية، تقَعُ عليها عينُ الابن، ثم يُزَوّجَها إياه، فإن طلقها رجعَت مملوكةً له، وإن أعتقها لم يَجُز عِتقُه. قال الليث: فوالله ما أعجبني صوابُه، كما أعجبني سُرعةُ جوابه، وكان الليث من الأئمة المجتهدين.

٤ ــ الإمام الحافظ القاسم بن مَعْن المسعودي، المتوفى سنة ١٧٥، كان من أروى الناس للحديث والشعر، وأعلمِهم بالفقه والعربية، وكان محمد بن الحسن يسأله عن العربية، وهو من أجلّ أصحاب أبي حنيفة، راجع «طبقات الحفاظ» للذهبي، و «الجواهر المضيّة» للحافظ القرشي.

٥ ــ عبد الله بن المبارك، المتوفى سنة ١٨١، كُتُبه تحتوي على نحو عشرين ألفَ حديث، وكان ابن مهدي يُفضّلُه على الثوري، قال يحيى بن آدم: إذا طلبتُ الدقيقَ من المسائل، فلم أجده في كتب ابن المبارك، أيسْتُ منه، اهـ، وهو من أخصّ أصحاب أبي حنيفة، وقد قوّاه بعضُ الرواة، ما لم يَقُله في حق أبي حنيفة، كما فعلوا مثل ذلك، في كثير من العلماء سواه.

٦ ــ الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ذكره الذهبي في «طبقات الحفاظ»، وترجم له في جزء. وقال ابن جرير: كان فقيهاً عالماً، حافظاً، وكان يُعرَف بحفظ الحديث، كان يحضُرُ المحدّثَ، فيحفظ خمسين وستين حديثاً، ثم يقوم فيُمليها على الناس، وكان كثيرَ الحديث، اهـ. ووصفه بالحفظ البالغ ابنُ الجوزي في «أخبار الحفاظ». وابن حبان قبله في كتاب «الثقات» له، توفي سنة ١٨٢، وكتابُ «الأمالي» له وحده، يقال: إنه في ثلاث مئة جزء، وفي هذا القدر كفاية.

٧ ــ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، الحافظ الثّبْت الفقيه، المتوفى سنة ١٨٣، كان من أجلّ أصحاب أبي حنيفة، ترجمته في «طبقات الحفاظ» للذهبي، و «الجواهر المضيّة».

٨ ــ الإمام محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة ١٨٩، كان كثير الحديث، تَرَجَمْتُه في «بلوغ الأماني» وكُتُبه: «الآثار»، و «الموطأ» و «الحُجّة على أهل المدينة»، مما يَقضي له بالبراعة في الحديث، رغمَ أنوف الجاهلين بمقداره العظيم.

٩ ــ حفص بن غِياث القاضي، كتبوا عنه أربعةَ آلاف حديث من حفظِه، توفي سنة ١٩٤، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٠ ــ وكيع بن الجرّاح، المتوفى سنة ١٩٧، قال الذهبي: قال يحيى: ما

رأيت أفضلَ منه، وكان يفتي بقول أبـي حنيفة. قال أحمد: عليكم بمصنّفات وكيع ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظَ من وكيع.

١١ ــ يحيى بن سعيد القطان البصري، إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ١٩٨، قال الذهبـي: كان يفتي برأي أبـي حنيفة. راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٢ ــ الحافظ القدوة الحسن بن زياد اللؤلؤي، المتوفى سنة ٢٠٤، كان عنده نحوُ اثني عشر ألفَ حديث من ابن جُرَيج، مما لا يسع الفقيهَ جهلُه، وقال يحيى بن آدم: ما رأيت أفقه منه. وتقوّلاتُ بعض الرواة فيه، كقولهم في الإمام نفسه، راجع «الجواهر».

١٣ ــ الحافظ مُعَلّى بن منصور الرازي، المتوفى سنة ٢١١، جمَعَ بين الإمامة في الفقه والحديث، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٤ ــ الحافظ عبد الله بن داود الخُرَيبـي، المتوفى سنة ٢١٣، إمام قدوة في الفقه والحديث، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٥ ــ أبو عبد الرحمن المقرىء عبد الله بن يزيد الكوفي، المتوفى سنة ٢١٣، من المكثرين عن أبـي حنيفة، راجع «الطبقات».

١٦ ــ أسَد بن الفرات القَيرواني، المتوفى سنة ٢١٣، ممن جمَعَ بين الطريقة العراقية والحجازية في الفقه والحديث.

١٧ ــ مكي بن إبراهيم الحنظلي، شيخ خراسان، المتوفى سنة ٢١٥، من المكثرين عن أبـي حنيفة، راجع «الطبقات».

١٨ ــ أبو نُعَيم الفَضل بن دُكَين، المتوفى سنة ٢١٩، من المكثرين عن أبـي حنيفة، راجع «الطبقات».

١٩ ــ الإمام عيسى بن أبان البصري، المتوفى سنة ٢٢١، كتابُ «الحُجَج

الكبير» له، وكتابُ «الحُجَج الصغير» له، مما يَشهد له بالبراعة في الحديث، راجع «الصيمري»، و «ابن أبـي العوّام»، و «الجواهر».

٢٠ ــ هشام بن عبيد الله الرازي، المتوفى سنة ٢٢١ صاحب محمد بن الحسن، راجع «طبقات الحفاظ» للذهبـي.

٢١ ــ أبو عبيد قاسم بن سلاّم، من أجلّة أصحاب محمد توفى سنة ٢٢٤.

٢٢ ــ الحافظ الثَّبْت علي بن الجَعْد، المتوفى سنة ٢٣٠، إمام جليل في الفقه والحديث، و «الجعديات» له من أهمّ الكتب، راجع «الطبقات» و «الجواهر».

٢٣ ــ يحيـى بن مَعين إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ٢٣٣، سَمع «الجامع الصغير» من محمد بن الحسن، وتفقّه عليه، وسَمع الحديثَ من أبـي يوسف. وفي «عيون التواريخ»: كان ابن المديني، وأحمد، وابن أبـي شيبة، وإسحاق يتأدّبُون معه، ويعرفون له فضلَه، وَرِثَ من أبيه ألفَ ألفِ درهم، فأنفقها جميعاً على الحديث، وكتبَ بيده ستّ مئة ألفِ حديث. وقال أحمد: كلّ حديث لا يعرفه يحيـى، فليس بحديث.

ورأيت «تاريخه» ــ روايةَ الدُّوري ــ في ظاهرية دمشق، وتختلف الروايات عنه في الجرح والتعديل، ويَعدّه الذهبـي حنفياً صُلْباً في «جزئه» الذي ألّفه في الذين تُكلّمَ فيهم من الثقات، بل يَعُدهُ متعصّباً لأهل مذهبه، ومع ذلك تَرى بعضَ الرواة لا يأبـى أن يقوّله كلماتٍ قاسية في كثير من أصحاب أبـي حنيفة، ولله في خلقه شؤون.

٢٤ ــ محمد بن سَمَاعَة التميمي، المتوفى سنة ٢٣٣، وفي «عيون التواريخ»: وهو من الحفاظ الثقات، صاحبُ اختيارات في المذهب، وروايات، وله مصنفات. قال ابن معين: لو كان أهل الحديث يَصدُقون كما يصدق ابنُ سماعة في الرأي، لكانوا فيه على نهاية، راجع «الجواهر».

٢٥ ــ الحافظ الكبير إبراهيم بن يوسف البلخي الباهلي الماكياني، المتوفى سنة ٢٣٩، كان مقاطعاً لقُتَيبة بن سعيد، لأنه آذاه عند مالك، فقال: هذا مُرجِىء، فأقامه من مجلسه، وما سَمِعَ من مالك غيرَ حديثٍ واحد، وثّقه النسائي. وفي ذلك عبرة، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٢٦ ــ إسحاق بن البُهلول التنوخي، المتوفى سنة ٢٥٢، صاحب «المسند الكبير»، راجع «تاريخ الخطيب» و «طبقات الذهبي». أملى أربعين ألفَ حديث من حفظه. قال أبو حاتم: صدوق.

٢٧ ــ أبو الليث الحافظ عبد الله بن سُرَيج بن حجر البخاري، المتوفى في حدود سنة ٢٥٨، هو من أصحاب أبي حفص الكبير البخاري، كان يحفظ عشرة آلاف حديث، وكان عَبْدان يُجلّه، ذكره غُنْجَار في «تاريخ بُخارَى»، ولم يذكر وفاته، راجع «الطبقات».

٢٨ ــ الإمام محمد بن شُجَاع الثَّلْجي، المتوفى سنة ٢٦٦، وهو ساجد في صلاة العصر، قال الموفّق المكي: إنه ذكَر في تصانيفه نيّفاً وسبعين ألفَ حديث، وله «المناسك» في نيّف وستين جزءاً، وله «تصحيح الآثار» كبير جداً، وله «الردّ على المشبّهة». وقال الذهبي في «النبلاء»: كان من بحور العلم، اهـ. تكلّم فيه بعضُ الرواة بتعصّب، راجع ترجمته في «فهرست ابن النديم» و «الجواهر المضيّة»، وفيما كتبناه على «تبيين كذب الفتري» و «تكملة الردّ على نونية ابن القيّم».

٢٩ ــ الفقيه الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البِرتي، المتوفى سنة ٢٨٠، تفقه على أبي سليمان الجُوزجاني، وكان يُجلّهُ إسماعيل القاضي، وله «مسند أبي هريرة»، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٣٠ ــ أبو الفضل جعفر بن محمد الطيالسي توفي سنة ٢٨٢. ناظَرَ زهير بن حرب وغيره في تحليل النبيذوَغَلَبهم،راجع «تاريخ الخطيب».

٣١ ــ أبو الفضل عُبَيد الله بن واصل البخاري، المتوفى شهيداً سنة ٢٨٢، وهو محدّثُ بُخارَى، وأخذ عنه الحارثي، راجع «الطبقات».

٣٢ ــ أبو بكر محمد بن النضر بن سَلَمة بن الجارود النيسابوري توفي سنة ٢٩١. قال الحاكم: كان شيخ وقته حفظاً وكمالاً ورياسة؛ وأهلُ بيته حنفيون وقد كان رفيقَ مسلم في الطلب.

٣٣ ــ الحافظ إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي، مصنّف «المسند الكبير» و «التفسير»، المتوفى سنة ٢٩٥، حدّث بـ «الصحيح» عن البخاري، قال المستغفري: كان فقيهاً، حافظاً، بصيراً باختلاف العلماء، عفيفاً، صَيّناً، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٣٤ ــ أبو يَعلى أحمد بن علي بن المثنّى الموصلي، صاحب «المسند الكبير» و «المعجم»، المتوفى سنة ٣٠٧، أخذ عن عليّ بن الجَعْد وطبقَتِه، قال أبو علي الحافظ: لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبي يوسف على بِشْر بن الوليد، لأدرك بالبصرة سليمانَ بن حرب، وأبا داود الطيالسي. وهذا مما يدل على أن كتب أبي يوسف بكثرة بالغة، ولولا ذلك لما حال سماعُ كتبه، دون عُلُوّ سَنَدِ أبي يعلى مع تسرّع المحدّثين في السماع، راجع «الطبقات».

٣٥ ــ الحافظ أبو بِشْر الدُّولابي محمد بن أحمد بن حمّاد، المتوفى سنة ٣١٠، وهو مؤلف «الكُنَى». وغيرِه من الكتب الممتعة، قال الدارقطني: تكلّموا فيه، ما تبيّنَ من أمرِه إلاّ خير. فقولُ ابن عَدِيّ: ابنُ حمّاد مُتّهم في نُعَيم، إسرافٌ في القول، كما هو شأنه، راجع «الطبقات».

٣٦ ــ الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الطَّحَاوي، المتوفى سنة ٣٢١، في غاية من الاتساع في الحفظ، ومعرفة الرجال، والفقه. توسّع البدر العيني في ترجمته في «رجال مَعاني الآثار»، وشيوخ الطحاوي الثلاثة: بكّارُ بن قُتَيبة، وابن أبي عِمران، وأبو حازم، كلّهم من كبار حفاظ الحديث.

٣٧ ــ الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوّام، السّعْدي، المتوفى في حدود سنة ٣٣٥، له ذكر في «طبقات الذهبي» في ترجمة النسائي، أخَذَ عن النسائي، والطحاوي، وأبي بِشر الدّولابي. وكتابُه في «فضائل أبي حنيفة»، في مجلّد ضخم، و «مسند أبي حنيفة»، له، من أهمّ المسانيد السبعة عشر. وحفيدُه مترجم في «قضاة مصر»، و «الجواهر».

٣٨ ــ الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثي البخاري، المتوفى سنة ٣٤٠، له «مناقب أبي حنيفة»، وله «مسند أبي حنيفة» أيضاً، أكثَرَ فيه جداً من سَوق طرق الحديث، وقد أكثر ابن منده الروايةَ عنه، وكان حسنَ الرأي فيه، وقد تكلّم فيه أناس بتعصب، وأكبَرُ ما يرمونه به إكثارُه من الرواية عن النَّجيرَمي: أبّاءِ بنِ جعفر، في «مسند أبي حنيفة»، ولم ينتبهوا إلى أن روايته عنه ليس في أحاديث ينفرد هو بها، بل فيما له مُشارِك فيه، كما فعَلَ مثلَ ذلك الترمذي في محمدِ بن سعيد المصلوب، والكلبيّ. لكن قاتَلَ الله التعصب، يُعمِي ويُصِمّ! راجع «الجواهر»، و «تعجيل المنفعة».

٣٩ ــ أبو القاسم علي بن محمد التنوخي، توفي سنة ٣٤٢، كان حافظاً ثَبْتاً كما ذكره الخطيب، وكان من أصحاب أبي الحسن الكرخي.

٤٠ ــ الحافظ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع القاضي، صاحب التصانيف المتوفى سنة ٣٥١، قال الخطيب: عامّةُ شيوخنا يُوثّقونه. قال الحسن بن الفُرات: حَدَث به اختلاط قبلَ وفاته بسنتين.

٤١ ــ الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصّاص، المتوفى سنة ٣٧٠، كان إماماً في الأصول، والفقه، والحديث، كان جيّدَ الاستحضار لأحاديث أبي داود، وابن أبي شيبة، وعبد الرزّاق، والطيالسي، يسوقُ بِسَنَدِهِ ما شاء منها في أي موضع شاء، وكتابُه «الفُصول في الأصول» وشُروحُه على «مختصر الطحاوي»، و «الجامع الكبير»، وكتابُه في «أحكام القرآن» مما يَقضي له بالبراعة

التي لا تُلحَق، وقُوّةُ معرفتِه بالرجال تَظهَرُ من كلامه في أدلّة الخلاف.

٤٢ ــ الحافظ محمد بن المظفر بن موسى البغدادي، المتوفى سنة ٣٧٩، وهو مؤلف «مسند أبي حنيفة»، وكان الدارقطني يُجلّه، وهو من أعيان الحفاظ، راجع «الطبقات».

٤٣ ــ الحافظ أبو نصر أحمد بن محمد الكَلاباذي، المتوفى سنة ٣٧٨، مؤلف «رجال البخاري»، وكان الدارقطني يَرضى فهمَه، وهو كان أحفظَ من كان بما وراء النهر في زمانه، راجع «الطبقات».

٤٤ ــ أبو حامد أحمد بن الحسين المروزي، المعروف بابن الطبري، المتوفى سنة ٣٧٦، كان متقِناً في الحديث والرواية، راجع «الجواهر».

٤٥ ــ الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر المُعَدّل البغدادي صاحب «مسند أبي حنيفة»، المتوفى سنة ٣٨٠.

٤٦ ــ الحافظ أبو الفضل السّلَيماني أحمد بن علي البِيكَنْدي، شيخ ما وراء النهر، المتوفى سنة ٤٠٤، وعنه أخذ جعفر المستغفري، راجع «الطبقات».

٤٧ ــ غُنْجار الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد البخاري، المتوفى سنة ٤١٢، صاحب «تاريخ بخارى»، راجع «الطبقات».

٤٨ ــ الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري، صاحب المصنّفات المنوفى سنة ٤٣٢، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٤٩ ــ الحافظ أبو سعد السمّان إسماعيل بن علي بن زَنْجُويه الرازي، الستوفى سنة ٤٤٥، كان إماماً في الحديث، والرجال، وفقهِ أبي حنيفة، على بِدعتِه، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٥٠ ــ الحافظ عُمَر بن أحمد النيسابوري توفي سنة ٤٦٧، راجع «الأربعين» لعبد الغافر الفارسي و «الجواهر».

٥١ ــ الحافظ أبو القاسم عُبَيد الله بن عبد الله النيسابوري الحاكم، المتوفى سنة ٤٩٠، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٥٢ ــ الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد السمرقندي، المتوفى سنة ٤٩١، تخرّج بالمستغفري، قال أبو سعد: لم يكن في زمانه في فنه مثلُه في الشرق والغرب، له كتاب «بحر الأسانيد من صحاح المسانيد» في ثمان مئة جزء، جَمعَ فيه مئةَ ألف حديث، ولو رُتِّب وُهذِّب لم يقع في الإسلام مثلُه، راجع «الطبقات».

٥٣ ــ مُسنِد هَراة نصر بن أحمد بن إبراهيم الزاهد بقيّة المسنِدِين، المتوفى سنة ٥١٠.

٥٤ ــ مُسنِد سَمَرقَنْد إسحاق بن محمد بن إبراهيم التنوخي النسفي، المتوفى سنة ٥١٨.

٥٥ ــ المحدث أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خُسْرو البلخي، صاحب «مسند أبي حنيفة». المتوفى سنة ٥٢٢، يأخذه ابنُ حجر بروايته «المسند» لقاضي المارستان، قائلاً: إنه لا «مسند» له، لكن تلميذه السخاوي يَرويهِ عن التَّدْمُرِي، عن المَيْدُومي، عن النّجيب، عن ابن الجوزي، عن الجامع قاضي المارستان، فبهذا ظهر تَهوّرَ ابن حجر.

٥٦ ــ الحافظ أبو حفص ضياء الدّين عُمَر بن بدر بن سعيد الموصلي المتوفى سنة ٦٢٢.

٥٧ ــ أبو الفضائل الحسن بن محمد الصَّغَاني، المتوفى سنة ٦٥٠، كان إماماً في اللغة، والفقه، والحديث، له «العُباب»، و «المحكم»، و «مشارق الأنوار».

٥٨ ــ المحدّث الجوّال أبو محمد عبد الخالق بن أسد الدمشقي، صاحب «المعجم» المتوفى سنة ٥٦٤.

٥٩ ــ مُسنِد الشام تاج الدّين أبو اليُمن زيد بن الحسن الكِنْدي، المتوفى سنة ٦١٣.

٦٠ ــ الإمام المسنِد أبو علي الحسن بن المبارك الزّبيدي، المتوفى سنة ٦٢٩.

٦١ ــ وأخوه الحسين راوية البخاري المتوفى سنة ٦٣٠. راجع ما علقناه على «ذيول تذكرة الحفاظ».

٦٢ ــ الإمام المحدّث الجمالَ أبو العباس أحمد بن محمد الظاهري، المتوفى سنة ٦٩٦، خرّج «مَشْيَخة» للفخر البخاري في خمسة أجزاء، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٦٣ ــ المحدّث أبو محمد علي بن زكريا بن مسعود الأنصاري المَنْبِجي، مؤلّف «اللّباب في الجمع بين السنّة والكتاب»، وشارح «آثار الطحاوي» المتوفى في حدود سنة ٦٩٨، وابنُه محمد مذكور في «الجواهر المضية»، و «الدرر الكامنة».

٦٤ ــ أبو العلاء محمود البخاري، توفي في ماردين سنة ٧٠٠، و «مشيخته» تحتوي نحو سبع مئة شيخ. سمع منه المِزّيّ والبَرْزالي والذهبي وأبو حيّان، راجع «الجواهر» و «الفوائد البهية».

٦٥ ــ الشمس السَّروجي أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني شارح «الهداية» المتوفى سنة ٧٠١.

٦٦ ــ علاء الدّين علي بن بَلْبَان الفارسي، شارح «تلخيص الخِلاطي» ومؤلف «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان»، توفي سنة ٧٣١.

٦٧ ــ المحدّث الكبير ابن المهندس محمد بن إبراهيم بن غنائم، الشُّرُوطي المتوفى سنة ٧٣٣.